مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳

[تصدير]

العالم يحتاج الى عقل و رفق و شفقة و نصح و حلم و صبر و بذل و قناعة، و المتعلم يحتاج الى رغبة و ارادة و فراغ و نسك و خشية و حفظ و حزم.

حديث قدسى «جلد ۲ بحار ص ۳۲»

لوان حملة العلم حملوه بحقه لا حبهم اللّه و ملائكته و اهل طاعته و لكنهم حملوه لطلب الدنيا فمقتهم اللّه و هانوا على الناس.

على عليه السّلام «جلد ۲ بحار ص ۳۷»

ألا لا خير فى علم ليس فيه تفهم، ألا لا خير في قرائة ليس فيها تدبر.

على عليه السّلام «ص ٤۹»

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴

قسمة من الكتب المراجع اليها حول تاليف الكتاب

الشمسية للكاتبى- المتوفى سنة ٦٧٥- و شرحها للقطب الرازى الشهير بالقطب التحتانى- المتوفى سنة ٧٦٦- و قد عبرت عنه كثيرا بشرح الرسالة، تسهيلا.

حاشية الشريف على الشمسية و حواشى العلامة عبد الحكيم عليهما.

المطالع للقاضى سراج الدين، و شرحها للقطب المزبور.

حاشية الشريف على المطالع.

الاشارات لابن سينا و شرحها للمحقق الطوسى.

حاشية القطب المزبور على شرح الاشارات المسماة بالمحاكمات بين شارحى اشارات.

منطق المشرقيين لابن سينا.

القصيدة المزدوجة لابن سينا.

عيون الحكمة لابن سينا.

دانشنامهٔ علائى لابن سينا.

رسالة فى اللغة لابن سينا.

منطق التجريد للمحقق الطوسى و شرحها المسمى بجوهر النضيد للعلامة.

درة الناج للقطب الشيرازى الفوقانى- المتوفى سنة ۷۱۰- (و هى التى تسمى «انبان ملا قطب»).

حكمة الاشراق للسهروردى و شرحها للقطب المزبور.

معيار العلم للغزالى.

مقاصد الفلاسفة للغزالى

منطق ارسطو نقل الى العربية بترجمة عدة من الاعلام.

اساس الاقتباس للمحقق الطوسى.

منظومة السبزوارى و بعض حواشيها.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵

عدة من كتب المعاصرين.

حواشى الدوانى على التهذيب.

حواشى الفيض - ملامحسن - على الحاشية.

الحواشى المتفرقة.

جامع العلوم للفخر.

مختصر ابن الحاجب و شرح العضدى عليه

مفتاح العلوم للسكاكى

العدة لشيخنا الطوسى

دائرة المعارف للوجدى

و عدة اخرى من كتب اللغة و التاريخ و الحديث و الاخلاق و الكلام و غيرها.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

تقدمة للطبعة الثانية

الحمد للّه مكمل الالباب و الصلوة على المرسل بالصواب و الحكمة و فصل الخطاب و على آله الذين طاطأ كل شريف لشرفهم و فاز الفائزون بولايتهم بهم يسلك الى الرضوان و على من جحد ولايتهم غضب الرحمن سيما الامام المنتظر و العدل المشتهر حفه اللهم بملائكتك المقربين و ايده بروح القدس يا رب العالمين.

و بعد. فقد وفقت قبل عشر سنين لتأليف تعليقة على حواشى المولى عبد اللّه اليزدى على تهذيب التفتازانى، تبين مراده و توضح لباب كلمات المناطقة مع نقد بعض آرائهم و تصحيح بعض اخطاء المتاخرين و المعاصرين و هو هذا الذى تراه مسميا «مقصود الطالب» فتعرضت للطبع ثم لا يدى رواد العلم - لا زالوا موفقين - و قد الطفنى هذا العمل جم من الافاضل و عدة من الاعاظم انار اللّه برهانهم فشكرا لهم.

غيران كثيرا منهم كانوا يقولون: كتاب «الحاشية» - و نظائره - لا يناسب رواد هذا العصر باساسه و ان كان من احسن الكتب فى عصره - شكر اللّه سعى مؤلفه و اجزل مثوبته - فلو الفت كتابا مستقلا جامعا محررا كان احسن بل و الزم.

«فرأيت - كما يقولون - ان الكتب المشهورة للتدريس غير مصونة عن الحشو و الزوائد كذكر الاقترانيات الشرطية و

الاختلاطات و ضابطة شرائط الاشكال و نحوها، غير جامعة لما فائدته اتم كالصناعات الخمس.

اضف اليه ان بعض من يعدون انفسهم فى سلك المناطقة- من متمنطقى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٧

المعاصرين و عدة من العلماء الماديين و الغربيين- استشكلوا على المنطق المرسوم فى الحوزات العلمية باشكالات عديدة و اسقطوه بخيالهم كمال السقوط و حملوا به على طلابه و تجاوزوا فى ذلك حد العفة و المتانة!

قال: بعض اهل العصر «١»: بعد مضى اربعة قرون من الحياة الجديدة للمنطق لما يستقدر اساتيذ العلوم القديمة و مدرسوها ان يطلعوا و لو قليلا على المنطق و الفلسفة الحديثين! و ذلك لموانع منها سياسة الاجانب الاستعمارية و انحطاط الشرق العلمى و سوء تشكيلات المدارس، و جهالة و تعصب مدرسى العلوم القديمة! لا يتسلمون حتى لتصور وجود كتب احسن من امثال «الحاشية» و «الشمسية» و منطق اجود من المنطق القديم»!

«و للناس فيما يعشقون مذاهب»

فيلزم التعرض لاشكالاتهم و تدقيق النظر فيها حتى يتبين الحق من الباطل و القراح من الاجاج و الباكى من المتباكى.

فكل يدعى وصلا بليلى و ليلى لا تقر لهم بذاكا

و لكن:

اذا انبجست دموع فى خدود تبين من بكى ممن تباكى

و ايضا ان بعض المتمنطقين حرفوا الكلم المنطقية عن مواضعها فيلزم ردها الى محالها.

فرأيت ان الصبر غير جائز و المحيط غير حاجز و ان ليس كل سنة قديمة خير سنن.

---

(١) الدكتور صاحب الزمانى قال فى كتابه الفارسى: پس از گذشتن ٤٠٠ سال از عمر منطق جديد بواسطه موانعى كه سياست استعمارى اجانب و انحطاط علمى شرق و بدى وضع مدارس و تعصب و بيخبرى مدرسين علوم قديمه از ترقيات علمى روز را از آن جمله بايد شمرد هنوز نتوانسته‌اند از منطق و فلسفه جديد اطلاعى حاصل كنند و حتى حاضر نميشوند تصور كنند كتابى بهتر از حاشيه و شمسيه و منطقى بهتر از منطق قديم وجود دارد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٨

على ما قيل:

رب وفقنى فلا اعدل عن سنن الماضين خير سنن

فشمرت عن ساعد الجد و عزمت على ما قيل:

اذا هم القى بين عينيه عزمه و نكب عن ذكر العواقب جانبا

فالفت كتابا مختصرا جامعا منقحا سميته «ما هو المنطق» عليك بمراجعته فانه فى عين الصغر و وضوح العبارات يحاكم بوجه لطيف تحقيقى بين المنطقيين و المتظاهرين به من الماديين و الغربيين و غيرهم، و فيها رواء الغليل و شفاء العليل لك ان تسميه منطقا حديثا او منطقا مقارنا

عسى اللّه ان يجمعنا فيه و يغفر لنا و لاخواننا الذين سبقونا بالايمان.

ثم بعد ذلك قد راجعنى بعض الاخلاء لتجديد طبع تعليقتنا «مقصود الطالب» فوافقته بعد تنقيح و زيادة فيها فانه كتاب واف فى منطق القديم، مفيد لطالب المنطق الجديد: يحتاج اليه قارىء كتاب «الحاشية» و كذا قارىء كتابنا «المنطق المقارن»

و هنا هو الطبع الثانى منه مزيدة و منقحة و للّه الحمد و له الشكر.

ذو الحجة ۱۳۸۹ ه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

مقدمة الطبع الاول

ربنا اغفر لنا و لاخواننا الذين سبقونا بالايمان و لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤف رحيم. و صل اللهم على محمد و آله الطاهرين و العن اعدائهم اجمعين.

اخى القارىء:

انى رايت ان علم المنطق مما يحتاج اليه فى المحاورات و فى العلوم و لذلك سمى علما آليا و هذا غير خفى على من تأمل و تدبر فان الاستفادة من القواعد المذكورة فى المنطق مثل قاعدة التضاد و التناقض و النسب الاربع و الكليات و ...

فى العلوم و المحاورات مما لا ينكر، هذا مع افادته فى تشخيص صحيح الفكر عن سقيمه و هو المقصد الاعلى من المنطق و لذا صار منزلته بين الفقهاء العظام على نحو حكموا بان تعلم المنطق من مقدمات الاجتهاد، قال مولينا الشهيد الثانى فى الروضة فى زمرة ما تكون مقدمة الاجتهاد: و من شرائط الادلة- اى علم المنطق- معرفة الاشكال الاقترانية و الاستثنائية و ما يتوقف عليه من المعانى المفردة و غيرها انتهى. و يظهر ذلك للمتتبع فى كلماتهم. «۱»

ثم انى رايت ان طلاب العلم يقبلون فى تحصيل المنطق الى كتاب الحاشية

---

(۱) و انت ترى بعض عبائرهم فى ص ۱۶ كتابنا «المنطق المقارن»

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰

لمولينا ملا عبد اللّه اليزدى ره- المتوفى سنة ۹۸۱ فى ايام سلطنة شاه طهماسب و كان استاذ شيخنا البهائى ره- و كان الكتاب المذكور مشتملا على دقائق تحتاج الى التنبيه عليها و الا فهى بنفسها لا تنقدح للمبتدئين فهو كتاب دقيق و قد تجلى فى بعض الاذهان اكثر مما هو عليه بحيث يقال فى حقه عند هذه الاذهان:

تو همت آيات لها فعرفتها   لستة اعوام و ذو العام سابع

«نابغة الذبيانی»

و قد كثرت الحواشی و الشروح عليه بحيث يقرب من عشرين- بمقدار رايت- الا ان اكثرها ناقص من جهة او جهات و ما اقل حاشية ابانت عن وجه دقائقها خصوصا بعض الحواشی المكتوبة على بعض النسخ الشائعة اليوم بين رواد ذلك الكتاب و لا اعيب ذلك عليهم اذ لعله كان فی نظرهم رحمهم اللّه، ان التحقيق لا يناسب المبتدئين و لكن انا اقول ما قاله عدة من علماء معرفة النفس من ان ابناء الزمان فی تصاعد من جودة الفكر و الاستعداد فيمكن كون نوع ابناء الزمان الماضی فی مرتبة من الاستعداد دون نوع ابناء زماننا فتلك الحواشی لا تغنی ابناء هذا الزمان.

سيما و ان الكتاب المزبور بظاهره جامد و يمكن ان يقال هو بظاهره فهرست المطالب، و كان فی نظری القاصر ان الاقتصار على تذاكر فهرس المطالب لا يوجب التحقيق لطلاب العلم بل يحتاج الى نقل الاقوال ورد بعض و اثبات آخر، و من هنا ما نقل عن بعض الفلاسفة من ان تحقيق المطالب لا بد و ان يكون عند تناقض الافكار و تضارب الآراء حتى يختار طالب الحق من بينها مطلوبه «۱»

فهممت بان اشرح دقائقه و ابين حقائقه و ارفع الحجاب بل الحجب عن سرائره و معضلاته اذ فی عباراته نكات و اشارات «۲» و هو فی عين الصغر و الاختصار فلك فيها مطالع الانوار، و جمله محاكمات بين الافكار و ليس هذا بذلك البعداد مؤلفه

(۱) و فی نهج البلاغة: من استقبل وجوه الاراء عرف مواضع الخطاء. و قال المحقق فی مقدمة «المعتبر»: و اكثر التطلع على الاقوال لتظفر بمزايا الاحتمال.

(۲) فی هذه الالفاظ براعة الاستهلال.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱

فيلسوف يبين مقاصد الفلاسفة و لو قلت هو فی عصره درة تاج المناطقة لما يمكنك اثبات ان هذا فی الكلام بطالة.

و قد وفقنی اللّه تعالى لتأليف تعليقة فی تحقيق مطالبه و اتمامها مع ما انا عليه من سوء الحال و تشويش البال و قلة المجال:

شرح اين هجران و اين سوز جگر   اين زمان بگذار تا وقت دگر.

نعم، مع ذلك كله قد وفقنی اللّه تعالى لاتمامها بوجه حسن فان فيها مع توضيح مراد الفاضل المحشی بيان مرادات المنطقيين و ذكر اقوالهم و تحقيق الحق فی كلماتهم، كل ذلك مع رعاية الاختصار و ذكر عبارات لا توجب الملال.

و لكن لا اقول ما قد يقال:

لقد وجدت مكان القول ذا سعة   فان وجدت لسانا قائلا فقل

كيف و الانسان محل النسيان، فكم من بحث عيبت فيه بعض الاقوال و اوردت على بعض، الايراد و الاعتراض و لكن

مع ذلك اعترف بانه:

و كم من عائب قولا صحيحا   و آفته من الفهم السقيم

فلعل قولا كان بحسب الواقع صحيحا و تادى نظر الى ابطاله و من هنا قيل: من صنف استهدف.
و بالجملة هذه هى التعليقة المذكورة و ها انا ذا اهديها الى الائمة من آل محمد عليهم السّلام و لا يقال هذا قطمير لا يليق بحضرتهم. فان فضلهم عميم، و نداهم شميم، بل الندي من عبيدهم ابا عن جد:

سالت الندى هل انت حر فقال لا   و لكننى عبد لآل محمد
فقلت شراء قال لا بل وراثة   توارثنى من والد بعد والد

نعم. اهديها اليهم (ع) فارجو ان يقبلوه.
ثم الى كل من يطلب هذا العلم من دون تعصب و عناد.
ثم ان شان كثير من المصنفين ان يذكروا مطالب اجلاء الفن من دون ذكر قائله و يظن القارىء انها منهم انفسهم و لكنى ذكرت قائلى المطالب باسمائهم لوجهين:

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ١٢

الاول ان المطالب حينئذ لكونها منهم تكون اوقع فى النفوس اذ العادة جرت فى المبتدئين بان الحق يعرف بالرجال كما ياتى فى آخر الكتاب، و الثانى ايفاء حقهم.
ثم انى كتبت تمام عبارات المصنف- التفتازانى- و الفاضل المحشى- ملا عبد اللّه ره- فوق الصفحات كيلا يحتاج الى حاشية عليحدة، و فى ذلك وجه و هو ما رايت من قلة لفائدة فى اغلب الحواشى المكتوبة على هوامش النسخ التى هى شائعة اليوم بين طلاب هذا الفن فلعل مطالعتها لا توجب غالبا الا اتلاف الوقت لابناء زماننا، و قد تقدم انه لا يعاب ذلك عليهم ره اذ لعل الوجه فيه ما سبق من عدم الاعتداد بالمبتدئين و كيف كان فشكر اللّه سعيهم و اجزل مثوبتهم، ربنا اغفر لنا و لاخواننا الذين سبقونا بالايمان و لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤف رحيم.
ذو الحجة ١٣٧٨ ه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ١٣

مقصود الطالب فى تقرير مطالب المنطق و الحاشية

لمؤلفه
محمد على الگرامى
الطبعة الثالثة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ١۴

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله الذی هدانا

بسم اللّه الرّحمن الرّحیم

قوله الحمد للّه: افتتح بحمد اللّه بعد البسملة ابتداءا بخیر الکلام و اقتداءا بحدیث خیر الانام علیه و آله الصلوة و السّلام. فان قلت: حدیث الابتداء

[شرح الخطبة]

[حدیث التسمیة و الحمد]

قوله افتتح: قیل ان الافتتاح یستعمل فی الابتداء بالخیر فقط و الابتداء اعم من الخیر و الشر.

قوله و اقتداءا بحدیث خیر الانام: روی العلامة المجلسی فی المجلد ١٦ من البحار عن امیر المؤمنین علیه السّلام: کل امر ذی بال لم یذکر فیه بسم اللّه فهو ابتر و روی الراغب الاصبهانی عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: کل امر ذی بال لم یبدء فیه ببسم اللّه الرحمن الرحیم فهو ابتر. و روی فی المجمع عن النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کل امر ذی بال لم یبدء بحمد اللّه فهو ابتر.

و الروایات کثیرة و معنی ذی بال فی هذه الروایات ذو شأن یهتم به کما قال فی المجمع و الیه یرجع ما ذکره الشهید الثانی (ره) فی روض الجنان من تفسیره بذی القلب ای لمکان اهمیته یتوجه الیه القلب.

و نزید توضیحا للحدیث و نقول: لما کان کل شیء هالك الا وجهه تعالی فکل شیء ینتسب الی اللّه تعالی و یجری علیه اسم اللّه فهو باق و الا فهو هالك و ابترای مقطوع الاخر و هو کنایة من عدم کماله و بقائه کما قال الشاعر «١»*

الا کل شیء ما خلا اللّه باطل.

قوله فان قلت: توضیحه انه کما عرفت ورد الامر بالابتداء فی کل من البسملة

---

(١)- هو لبید بن ربیعة العامری ادرك الجاهلیة و الاسلام، قاله فی قصیدة له فی مدح نعمان بن منذر من سلاطین الحیرة و قال الرسول (ص) (علی ما روی): اصدق شعر قالته العرب.

مروی فی کل من التسمیة و التحمید فکیف التوفیق. قلت الابتداء فی حدیث التسمیة و التحمید فیستشکل بانه لا یمکن الجمع بین هاتین الروایتین فانه لا یمکن الابتداء بالتسمیة و التحمید معا.

[اقسام الابتداء]

و اجاب المحققون من العامة و الخاصة عن الاشکال بما حاصله ان الابتداء علی اقسام منها الابتداء الحقیقی و هو ان یکون الشیء اول، اولیة حقیقیة بحیث لا یتقدم علیه شیء آخر اصلا. و منها الابتداء الاضافی و هو ان یکون الشیء اول بالنظر الی ما بعده و بالاضافة الیه و انکان شیء آخر متقدما علیه مثل ان نقول ابونا آدم علیه السّلام اول خلق اللّه ای بالنسبة الی الادمیین و من اقسام الابتداء الابتداء العرفی و هو ان یکون الشیء متقدما علی شیء آخر بنظر العرف ای اذا نظر العرف الیه حکم بانه وقع اول.

هذه اقسام ثلثة للابتداء و لمزید توضیح الفرق بینها اذکر مثالا: انك اذا رتبت عشرة افعال ففعلتها مقدما للاول علی

الثانی و للثانی علی الثالث و هكذا الی العاشر فالفعل الاول وقع فی ابتداء هذه الافعال حقیقة حیث لم یتقدم علیه فعل آخر كما انه یصدق علیه الابتداء الاضافی ایضا لانه بالنسبة الی ما بعده من الافعال وقع اول كذلك یصدق علیه الابتداء العرفی فان العرف اذا نظر الیه حكم بانه وقع اول هذه الافعال ففیه اجتمع الاقسام الثلثة للابتداء

و الفعل الثانی لیس فیه الابتداء الحقیقی لانه لم یبدء به حقیقة و لكن یصدق علیه الابتداء العرفی فان العرف اذا نظر الیه حكم بانه وقع اول هذه الافعال فان نظر العرف مبنی علی التسامح، و كذا یصدق علیه الاضافی، فانه ابتداء بالاضافة الی الباقی.

و اما الفعل التاسع فلا یصدق علیه الابتداء الحقیقی و هو واضح و كذا الابتداء العرفی فان العرف لا یحكم بانه وقع اول هذه الافعال العشرة و لكن یصدق علیه الابتداء الاضافی فانه بالنسبة الی الفعل العاشر اول.

اذا عرفت هذا فنقول: ذكر فی روایتی التسمیة و التحمید كلمة لم یبدء و هو من البدء و البدء بمعنی الابتداء فیحتمل ان یكون المراد من الابتداء فی حدیث التسمیة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶

محمول علی الحقیقی و فی حدیث التحمید علی الاضافی او علی العرفی او فی كلیهما علی العرفی.

احد الاقسام الثلثة للابتداء ففی روایة التسمیة ثلثة احتمالات و كذا فی روایة التحمید و اذا ضربت الاحتمالات الثلثة فی حدیث البسملة فی الاحتمالات الثلاثة فی حدیث التحمید حصل تسعة احتمالات لكن ثلثة من هذه الاحتمالات التسعة باطلة احدها ان یكون المراد بالابتداء فی حدیث التسمیة و التحمید كلیهما الابتداء الحقیقی وجه البطلان انه لا یمكن الابتداء بالتسمیة و التحمید حقیقة فكیف یأمرنا المعصوم به؟ الثانی ان یكون المراد من الابتداء فی حدیث التحمید الابتداء الحقیقی و فی حدیث التسمیة ألابتداء الاضافی وجه البطلان انه علی هذا الاحتمال یتعین ذكر الحمد اولا و البسملة ثانیا مع انه خلاف القرآن العزیز و كلمات الائمة و سیرة المسلمین فانهم یذكرون البسملة اول ثم یذكرون الحمد. و مثل هذا الاحتمال فی البطلان احتمال ان یكون المراد من الابتداء فی حدیث التحمید الابتداء الحقیقی و فی حدیث التسمیة الابتداء العرفی لعین ما سبق فی الاحتمال السابق.

و غیر هذه الثلثة من الاحتمالات الستة الباقیة صحیحة یمكن بها دفع الاشكال لكن المحشی ذكر ثلثة منها فقط احدها كون ابتداء التسمیة حقیقیا و التحمید اضافیا و الثانی كون ابتداء التسمیة حقیقیا و التحمید عرفیا و الثالث كون الابتداء فیهما عرفیا لكن عدم ذكر المحشی لیس دلیلا علی عدم الصحة فالاحتمالات الثلثة الباقیة ایضا صحیحة و هی كون ابتداء التسمیة و التحمید كلیهما اضافیا و كون ابتداء التسمیة اضافیا و التحمید عرفیا و بعكس.

و لذا ذكر الشهید الثانی فی «روض الجنان» من جملة الاحتمالات الدافعة للاشكال كون الابتداء فیهما اضافیا.

فلا یعبأ بالجدول الذی رسمه كثیر من المحشین حیث جعلوا ثلثة منها حسنة غیر

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷

و الحمد هو الثناء باللسان علی الجمیل الاختیاری نعمة كان او غیرها.

معتبرة و هی هذه الثلثة التی ذكرنا ها اخیرا و ثلثة منها حسنة معتبرة و هی الثلثة التی ذكرها المحشی و ثلثة منها باطلة

و هی ما ذکرنا فعلیك بالجدول الذی نرسمه و تدبر فیه جیدا.

صحیح/ صحیح/ باطل

تسمیة حقیقی/ تسمیة اضافی/ تسمیة حقیقی

تحمید اضافی/ تمحید عرفی/ تحمید حقیقی

تسمیة حقیقی/ تسمیة اضافی/ تسمیة اضافی

تحمید عرفی/ تحمید اضافی/ تحمید حقیقی

تسمیة عرفی/ تسمیة عرفی/ تسمیة عرفی

تحمید عرفی/ تحمید اضافی/ تحمید حقیقی

[فی الحمد و الشکر و المدح]

قوله و الحمد هو الثناء. اعلم انه فی المقام ثلثة الفاظ شبیهة فی لغة العرب قد جرت العادة بذکرها فی المقام: لفظ الشکر و الحمد و المدح فانها تشترك فی معنی جامع بینها و هو الثناء و نحن نذکرها و محصل الفرق بینها: الحمد هو الثناء- تفسیر الثناء بالفارسیة ستایش- باللسان علی الجمیل الاختیاری سواء کان الجمیل الاختیاری انعاما علی الغیر او لم یکن.

و الشکر هو الثناء للجمیل الاختیاری بشرط ان یکون الجمیل انعاما علی الغیر فلا یکون تعظیم العالم لعلمه شکرا و لکنه لا یشترط ان یکون الثناء فی الشکر باللسان بل یمکن الشکر بالفعل و القلب ایضا- و من هنا قال النبی صلّی اللّه علیه و آله علی ما روی لنافی جواب من قال له: لم تتعب نفسك مع انه غفر اللّه ذنبك ما تقدم و تاخر؟ أ فلا اکون عبدا شکورا- فالشکر اعم من الحمد من جهة و اخص منه من جهة اخری.

و المدح هو الثناء باللسان علی الجمیل سواء کان الجمیل اختیاریا او اضطراریا فیصح ان یقال مدحت اللؤلؤ لصفائه مع ان صفائه غیر اختیاری له و سواء کان انعاما علی الغیر اولا فهو اعم من الحمد مطلقا و من الشکر اعم من جهة و اخص من جهة اخری فتدبر فیما ذکرنا.

و لا یخفی ان ما ذکرنا فی معانی الثلثة هو الصحیح الذی یستفاد من کثیر من اللغویین

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸

و اللّه علم علی الاصح للذات الواجب الوجود المستجمع لجمیع الصفات الکمالیة.

مثل الجوهری و ابن مکرم و ابن اثیر و صاحب القاموس و فیومی و غیرهم و ان کان عبارة الاخفش و اللحیانی یوهم الخلاف و قال الفخر الرازی: الحمد انما یکون علی النعمة ج ۱ تفسیره ص ٤.

ثم المراد باللسان ما هو اعم من الجارحة المعینة لیشتمل حمد اللّه تعالی لذاته او لغیره.

ان قلت: کثیرا ما یحمد اللّه تعالی علی صفاته الذاتیة و الصفات الذاتیة لیست اختیاریة لان صفاته الذاتیة عین ذاته تعالی مثلا یقال: الحمد للّه علی علمه بعد قدرته مع ان العلم و القدرة عین ذاته تعالی و لیسا اختیاریین و الحمد هو الثناء علی الجمیل الاختیاری قلت الصفات الذاتیة مبدء الافعال الاختیاریة و الحمد علیها باعتبار تلك الافعال فالمحمود علیه فعل اختیاری بحسب التحقیق او نقول الحمد هنا مجاز عن المدح کما فی قوله تعالی: عسی ان یبعثك

ربك مقاما محمودا قاله الطريحى فى بعض حواشيه.
و اعلم ان ال فى الحمد للّه اما للاستغراق و المعنى ان كل حمد يقع فى العالم فهو له تعالى حيث ان الحمد كما عرفت هو الثناء على الجميل و الصفات الجميلة كلها منه تعالى:
له الاسماء الحسنى و عنت الوجوه للحى القيوم و اما للجنس اى جنس الحمد و مهيته للّه تعالى من دون نظر الى افراد الحمد لكنه اذا افيد ان جنس الحمد له تعالى فيفيد ان كل فرد من الحمد ايضا له تعالى لان كل فرد منه يتحقق به جنس الحمد. و اما للعهد اى الحمد المعهود خارجا و هو ما فى ضمن الحمد للّه رب العالمين و نحوه من الايات القرآنية الالهية فمعناه ان للّه الحمد حمد احمد به نفسه و وجهه انا لا نستطيع ان نحمده تعالى بفهمنا فنحمده بما حمده به نفسه تعالى.

[اللّه علم]

قوله و اللّه علم على الاصح: قال صاحب القاموس اختلف فى لفظ اللّه على عشرين قولا اصحها انه علم. و هو كذلك و عليه معظم اللغويين و لم اجد قائلا معينا بانه غير علم عد اعصام الدين فى شرح التلخيص و السيد على خان فى شرح الصمدية. ثم انه اختلف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹

و لدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام فى قوة ان يقال: الحمد مطلقا منحصر فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدعوى الشيء فى انه فى الاصل مشتق ام جامد ففى القاموس ان الاصح كونه غير مشتق و صريح كلام الجوهرى و ابن اثير انه مشتق من اله يأله بمعنى تحير او عبد فان العقول يتحير فيه تعالى و المخلوقات يعبدونه تعالى.
قوله و لدلالته الخ: تعليق الحكم على الوصف مشعر بالعلية فان قولك اكرم زيدا العالم بمنزلة قولك اكرم زيدا لعلمه. و هنا علق المصنف الحمد على اللّه و اللّه و ان لم يكن وصفا بل هو جامد على التحقيق و لكنه فيه معنى الوصف لانه علم للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية فان للّه تعالى اسماء حسنى كثيرة كل منها يحكى عن الذات المقدسة مع وصف فان الرحمن حاك عن الذات بملاحظة اتصافه بالرحمانية و العليم حاك عنه بملاحظة اتصافه بالعلم و هكذا اللّه حاك عن الذات بملاحظة اتصافه بجميع الصفات الكمالية و من هنا نقول مرتبة اسم اللّه اعلى من جميع الاسماء غير لفظ «هو» عند العارف و بالجملة ففى اللّه معنى الوصف فاذا علق الحمد عليه كانه علق على الوصف فكانه قيل الحمد للمستجمع لجميع الصفات الكمالية ففيه اشعار بان علة كون الحمد له تعالى انه مستجمع لجميع صفات الكمال فكان قولنا الحمد للّه مثل ذكر شيء مع ذكر دليله و قوله الحمد مطلقا معناه ان الحمد على الاطلاق اى جميع افراده فيعلم انه اختار كون ال للاستغراق لا للجنس و العهد فتامل.

[فى البينة و البرهان]

قوله ببينة و برهان: الظاهر انهما مترادفان و قيل الاول اعم من الثانى فان الثانى يطلق على دليل يوجب اليقين و هو القياس الكامل و الاول يطلق على ما يوجب الاعتقاد الراجح يقينا كان او ظنا و ليس هذا القول ببعيد و لذا قالوا: الكناية دعوى الشيء ببينة. لانها لا توجب اليقين. و انما قال كدعوى الشيء الخ آتيا بكاف التشبيه لانه لم يعلق الحمد

هنا على الوصف بل على اسم جامد فيه معنى الوصف فيكون مثل ما علق على الوصف.

قوله و لا يخفى لطفه: اللطف فى الاصطلاح عبارة عن ذكر كلام للدلالة على

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢٠

ببينة و برهان و لا يخفى لطفه.

[فى الهداية]

قوله الذى هدانا: الهداية قيل هى الدلالة الموصلة اى الايصال الى المطلوب و قيل هى ارائة الطريق الموصل الى المطلوب و الفرق بين هذين المعنيين ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثانى فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم ان تكون موصلة الى ما يوصل فكيف توصل الى المطلوب و الاول منقوض بقوله تعالى:

«وَ أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنٰاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمىٰ عَلَى الْهُدىٰ».

اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق. و الثانى منقوض بقوله تعالى:

شيء لكنه يستفاد منه شيء آخر ضمنا و المصنف لما قال الحمد للّه كان غرضه ذكران الحمد للّه تعالى لكن علم دليله ايضا ضمنا.

قوله يستلزم الوصول: لان الايصال لا يتحقق الا مع تحقق الوصول كما لا يخفى.

قوله فان الدلالة على ما يوصل: ضمير يوصل راجع الى لفظ ما الموصولة و ضمير تلزم الى لفظ الدلالة و كذا ضمير تكون. او يكون تلزم لازما و ان تكون فى تأويل المصدر فاعله و على اى حال فالمعنى ان الدلالة على شيء يوصل ذلك الشيء الى المطلوب لا يلزم ان توصلنا الى ذلك الشيء فضلا عن نفس المطلوب و ذلك لان الهداية على هذا المعنى محض الدلالة (و نشان دادن) و ليس فيها الايصال لجواز ان لا يسلك الطريق.

قوله و الاول: اى كون الهداية بمعنى الايصال الى المطوب.

قوله تعالى فاما ثمود: سورة فصلت آية ١٦.

قوله اذ لا يتصور الخ: فيستفاد من الاية ان الهداية ليست بمعنى الايصال و الا لما كان معنى لقوله تعالى فاستحبوا اى اختاروا العمى على الهدى حيث ان الضلال لمن لم يصل الى الحق فضل فى الطريق، و من وصل الى الحق لا معنى للضلال فيه و نوضح الكلام بمثال: فانك اذا هديت شخصا الى حرم مولانا على عليه الصلوة بان اوصلت يده الى قبره عليه السّلام فهو وصل الى مطلوبه فلا يتصور فيه الضلال نعم يتصور الضلال فيمن كان فى الطريق بان ضل فيه و لم يصل الى المطلوب.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢١

انك لا نهدى من احببت و لكن اللّه يهدى من يشاء فان النبى صلّى اللّه عليه و آله كان شانه ارائة الطريق و الذى يفهم من كلام المصنف فى حاشية الكشاف هو ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين و ح يظهر اندفاع كلا النقضين فيرتفع الخلاف من البين و محصول كلام المصنف فى تلك الحاشية ان الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثانى تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم و تارة بالى نحو و اللّه يهدى من يشاء الى صراط مستقيم و تارة باللام نحو ان و ما

قد یجاب عن هذا بآیة: «**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا**».
کلام وقع فی غیر محله فانه لمن وصل ثم رجع لا لمن وصل ثم ضل. نعم یمکن ان یقال لیس المراد من العمی الضلال الحقیقی بل المراد الکفر بعد الایمان و اطلق علیه العمی بملاحظة ان الکفر کالضلال فی ان الکافر و الضال کلیهما لا یصلان الی الواقع.
قوله و الثانی: ای کون الهدایة بمعنی ارائة الطریق.
قوله تعالی انک لا تهدی: سورة القصص ۵۶.
قوله فان النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: ای شأن النبی صلّی اللّه علیه و آله هو ارائة الطریق الی اللّه فکیف یقول اللّه تعالی: انک لا تهدی؟ فلا بد ان یکون معنی الهدایة الایصال حتی یصیر معنی الایة: انک لا توصل.
قوله و ح یظهر: المراد بالنقضین ما اورد علی القولین فی معنی الهدایة من آیة فاما ثمود و آیة انک لا تهدی و وجه الدفع انا لا نقول بکون الهدایة مطلقا بمعنی الایصال حتی یرد علینا الاشکال بآیة فاما ثمود فلعلها فیها بمعنی الارائة و لا نقول بکونها مطلقا بمعنی ارائة الطریق حتی یرد علینا الاشکال بآیة انک لا تهدی.
قوله فمعناها علی الاول: ای فی صورة کونها متعدیة بنفسها بمعنی الایصال و لا یرد الاشکال بآیة فاما ثمود لان مفعوله الثانی محذوف و لعله کان بدون حروف الجر.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲

هذا القرآن یهدی للتی هی اقوم فمعناها علی الاستعمال الاول هو الایصال و علی الثانی ارائة الطریق.

[معنی سواء الطریق]

قوله سواء الطریق: ای وسطه الذی یفضی سالکه الی المطلوب– قوله تعالی **وَ اللّٰهُ يَهْدِي**: سورة نور ۴۵ و قوله **إِنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ**. سورة بنی اسرائیل ۹.
قوله و علی الثانی: ای فی صورة کونها متعدیة بواسطة اللام اوالی. ثم اعلم ان الظاهر من کلام اللغویین ان الهدایة بمعنی ارائة الطریق الا ان من المعلوم ان الارائة لا یتحقق الا مع رؤیة من ارید هدایته فیحتمل ان یکون الوجه فی آیة انک لا تهدی انهم لا یرون الواقع و لا یعرفون حیث ان لهم قلوبا لا یعقلون بها و مع عدم معرفتهم لا یصدق التعریف و ارائة الطریق.
و یحتمل ان یکون المراد انک وسیلة لا انک الهاد الحقیقی حیث ان هذه الارائة منک بتوفیق اللّه تعالی فهی من قبیل «**وَ مٰا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لٰكِنَّ اللّٰهَ رَمىٰ**» انفال ۱۶. هذا مع انه محض الاستعمال و یحتمل کونه مجازا فی الایصال.
قوله ای وسطه: فان السواء یاتی بمعنی الوسط کما قال ابن اثیر: سواء الشیء وسطه لاستواء المسافة الیه من الاطراف فقول المحشی. الذی یفضی سالکه خارج عن معنی السواء و انما هو لازم له حیث ان الشخص اذا هدی الی وسط الطریق یصل الی المطلوب توضیحه، ان وسط کل شیء هو حقیقته فان کل حقیقة محفوف بالاوهام و کل ثمین ملفوف بالاثواب فوسط الطریق کنایة عن حقیقة الطریق و وصول الشخص الی الواقع محتاج الی امرین: الاول معرفة طریق حقیقی متصل الی الواقع و الثانی سلوک الشخص فی ذلک الطریق و المفروض ان اللّه تعالی هدانا الی ذلک الطریق الحقیقی کما قال المصنف هدانا سواء الطریق فالسالک فی ذلک الطریق یصل الی الواقع جزما و حتما.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳

البتة و هذا كناية عن الطريق المستوى و الصراط المستقيم اذ هما متلازمان و هذا مراد من فسره بالطريق المستوى و الصراط المستقيم. ثم المراد به اما نفس الامر عموما او خصوص ملة الاسلام و الاول اولى لحصول البراعة الظاهرة بالقياس الى قسمى الكتاب.

قوله البتة: هى تستعمل بدون اللام و معها و ليست اللام لازمة لها و هى مصدر لقولك «بت ابت بكسر الباء او ابت» بضم الباء فالتقدير ابت بتا اى اقطع قطعا و جزما.

قوله و هذا كناية عن الطريق المستقيم: اى وسط الطريق كناية عن الطريق المستوى. و فى الكناية خلاف هل هى عبارة عن ذكر اللازم و ارادة الملزوم؟ مع جواز ارادة اللازم او هى ذكر الملزوم و ارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم و على اى حال يصح كون سواء الطريق كناية عن الطريق المستوى حيث ان سواء الطريق بمعنى وسط الطريق و هو و الطريق المستوى متلا زمان اى كل منهما لازم للاخر و ملزوم له فيصح على كلا القولين.

قوله و هذا مراد من فسره: فسر الملا جلال الدوانى فى حاشيته على المتن قول المصنف سواء الطريق بالطريق المستوى فاورد عليه بانه يلزم على قوله كون سواء بمعنى الاستواء ثم هو بمعنى المستوى ثم يجعل قوله سواء الطريق من باب اضافة الصفة الى الموصوف و فيه من التكلف ما لا يخفى اما اولا فهو كون سواء بمعنى الاستواء و هو خلاف اللغة فى امثال المقام و انكان قد ياتى بمنى الاستواء ايضا و اما ثانيا فهو كون الاستواء بمعنى المستوى و هو مجاز و الثالث اضافة الصفة الى الموصوف و هو قليل اذا ورد يحتاج الى التأويل قال ابن مالك:

و لا يضاف اسم لما به اتحد　　　معنى و اول موهما اذا ورد.

و اراد المحشى دفع الايراد عن الدوانى فقال ليس غرضه ان قول المصنف سواء الطريق بمعنى الطريق المستوى شرحا لفظيا بل غرضه ان سواء الطريق كناية عن الطريق

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴

قوله و جعل لنا: الظرف اما متعلق بجعل و اللام للانتفاع كما قيل فى قوله تعالى:

و جعل لكم الارض فراشا و اما برفيق و يكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف المستوى و هو صحيح كما ذكرنا.

قوله ثم المراد به: اى بالطريق المستوى.

قوله اما نفس الامر قد شاع فى لسانهم لفظ نفس الامر و مرادهم بالنفس الذات كما فى قولك جائنى زيد نفسه اى ذاته و مرادهم بالامر الشىء فمعنى نفس الامر ذات الشىء فالمعنى ان المراد بالطريق فى قول المصنف سواء الطريق اما نفس الطريق بمعناه اللغوى العام الذى يشمل كل طريق بحيث يكون ال فيه للاستغراق فيصير مراد المصنف: الحمد للّه الذى هدانا الى الطرق المستوية و اما ان يكون المراد بالطريق خصوص طريق الاسلام كما نقول نحن كثير اما الحمد للّه الذى هدانا الى الصراط المستقيم و مرادنا الاسلام و معلوم ان الهداية الى حقايق الاسلام بواسطة علم الكلام

فانه العلم الذی یبحث عن الحقایق الاسلامیة من احوال المبدء و المعاد و الامامة و النبوة و علیهذا فال فی الطریق للعهد.

قوله او خصوص ملة. الملة اسم لما شرع اللّه علی لسان الانبیاء من القوانین – ثم اطلق علی الاجتماع التابع للنبی ایضا – و الفرق بینها و بین الدین انها لا تضاف الا الی النبی الذی اتی بها و الی اسم دینه مثل الاسلام فیقال ملة الاسلام و ملة محمد صلّی اللّه علیه و آله و سلّم و الدین یضاف الی ذلك النبی و الی اللّه تعالی و الی آحاد الامة و الشریعة تضاف الی اللّه و النبی و الامة دون آحادها.

[براعة الاستهلال]

قوله لحصول البراعة: البراعة مصدر برع بالکسر و برع بالضم و فی اللغة بمعنی التفوق علی الاقران فی العلم و غیره و الاستهلال فی اللغة علی معان منها رفع الصوت بالتکبیر ثم انه یطلق براعة الاستهلال و یراد به اصطلاحا ذکر شیء فی دیباجة الکتاب یشعر بالمطالب المذکورة فی الکتاب کالفاظ الجزم و الرفع و النصب الواقعة فی خطبة الصمدیة. و کالفاظ و الاشارات و .. فی مقدمة کتابنا هذا.–

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵

لکونه ظرفا و الظرف مما یتوسع فیه و الاول اقرب لفظا و الثانی معنا. قوله التوفیق!

و فی المقام اذا کان المراد من الطریق فی سواء الطریق کل طریق فالقاریء بمحض المرور علی هذا الکلام – بعد علمه بان المراد کل طریق – یفهم ان المطالب المذکورة فی هذا الکتاب لیست مخصوصة بطریق خاص مثل الاسلام بل المذکور فی الکتاب طریق اسلامی و طریق غیر اسلامی (ای غیر مختص بالاسلام) فیتحقق براعة الاستهلال بالنسبة الی جزئی الکتاب ای المنطق و الکلام و هذا بخلاف ما لو کان ال للعهد و اشارة الی الاسلام فالقاریء یفهم منه ان المذکور فی الکتاب طریق اسلامی فقط و هو الکلام و لا یشمل المنطق الذی هو طریق غیر مختص بالاسلام فلا یتحقق فیه البراعة نعم من حیث ان المنطق مقدمة لعلم الکلام فیتحقق البراعة بالنسبة الی المنطق ایضا من جهة توقف الکلام علی المنطق و لکن هذه البراءة خفیة و لیست براعة ظاهرة و البراعة المعمولة فی الکتب هو الظاهرة فان البراعة علی قسمین ظاهرة و خفیة و مثالهما علم مما ذکرنا.

قوله و یکون تقدیم الخ، جواب عن سؤال مقدر و هو انه کیف یمکن تعلق لنا بقوله رفیق مع انه یلزم تقدم معمول المضاف الیه علی المضاف و هو غیر جائز و الجواب ان المعمول هنا ظرف و فی الظروف توسع.

قوله الظرف: ای الجار و المجرور ای کلمة لنا.

قوله و الاول اقرب لفظا: ای تعلق لنا بجعل اقرب من جهة اللفظ لعدم فصل بین المتعلق بالکسر و المتعلق بالفتح.

قوله و الثانی معنا. ای تعلق لنا برفیق و انکان بعیدا بحسب اللفظ لکنه بحسب المعنی اقرب و احسن و وجهه انه لو تعلق لنا بجعل یصیر معنی العبارة: و جعل لانتفاعنا التوفیق خیر رفیق، فیصیر لنا فی موضع المفعول له لجعل فیکون علة جعل اللّه تعالی التوفیق خیر رفیق، انتفاعنا فیکون انتفاعنا غرضا للّه تعالی. و الاشعریون من العامة – و لعل المصنف منهم – یقولون افعال اللّه تعالی لیست لغرض و الا یلزم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶

هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير.

قوله: و الصلوة: هی بمعنی الدعاء ای طلب الرحمة و اذا اسند الی اللّه تجرد عن معنی الطلب و يراد به الرحمة مجازا

قوله علی من ارسله: لم يصرح باسمه تعظيما و كونه تعالی ناقصا يريد الاستكمال بحصول الغرض و هذا القول و انكان باطلا- و الكلام فی محله- الا انه لا بد ان يحمل العبارة علی معنی يوافق مذهب المصنف.

ان قلت فعليه لا يجوز تعلق لنا بجعل و ليس تعلقه برفيق اولی بل واجبا.

قلت و ح يتكلف و يقال لما فعل اللّه تعالی فعلا لو فعله غيره لكان ذا غرض استعمل ما يدل علی الغرض و هو اللام كما قال الفخر الرازی فی بعض مواضع تفسيره- ج ۱ ص ۳۷۰.

قوله و اذا اسند الی اللّه الخ: و قيل الصلوة لفظ مشترك بين معان ثلثة فاذا اسند الی اللّه يكون بمعنی الرحمة و اذا اسند الی الملئكة بمعنی الاستغفار و اذا اسند الی الآدميين فهو بمعنی التضرع و مختار المحشی ره اولی بناء علی المشهور من ان الحقيقة و المجاز اولی من الاشتراك و قال بعض المحققين «۱» الصلوة بمعنی العطف و الميل غاية الامر ان الميل من الرب تعالی الرحمة و من المربوبين الدعاء.

ثم لا يخفی ان ما قيل من ان الدعاء اذا تعدی بعلی يكون بمعنی الضرر مختص بلفظ الدعاء و مشتقاته و لا يجری فی الصلوة التی هی بمعنی الدعاء.

قوله علی من ارسله: ههنا سؤالان الاول ان المصنف لم لم يصرح باسم النبی فيقل و الصلوة علی محمد صلّی اللّه عليه و آله و اكتفی بذكر وصفه بقوله ارسله؟ و جوابه ما قال المحشی من الوجهين احدهما ان ترك التصريح باسمه و اتيانه بلقبه صلّی اللّه عليه و آله و سلّم لتعظيمه فان ذكر الشخص بالقابه و كناه اشد تعظيما له و لذا لم يخاطب اللّه تعالی النبی صلّی اللّه عليه و آله و سلّم باسمه الافی اربع مواضع و فيها لنكتة:

احدها «وَ ما مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ» سورة انعام ۱۳۸.

---

(۱)- هو المحقق الاصبهانی قده.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷

اجلالا و تنبيها علی انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه و اختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلا فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو النبی الذی و الثانی: «ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ» سورة احزاب ۴۰.

و الثالث: «وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصّالِحاتِ وَ آمَنُوا بِما نُزِّلَ عَلی مُحَمَّدٍ» صلّی اللّه عليه و آله سورة محمد- ۲.

الرابع: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ (صلّی اللّه عليه و آله و سلّم) وَ الَّذِينَ مَعَهُ» الخ سورة فتح ۲۹.

و الوجه الثانی ان المصنف قصد التنبيه علی ان وصف الرسول يطلق كثيرا علی رسولنا (ص) بحيث اذا اطلق تبادر الاذهان الی رسولنا الاكرم (ص) و لا تتحقق هذه النكتة فی التصريح باسمه (ص).

و ثانی السؤالين انه اذا اراد ذكر وصفه (ص) فله صفات كثيرة فلم اختار صفة الرسالة و قال علی من ارسله. و الجواب

ان صفة الرسالة مستلزمة لسائر الصفات فانه لا یصیر رسولا الا من کان فیه جمیع الصفات الکمالیة بقدر استطاعة مقام الوجود الامکانی.

فتامل فان الرسالة لا تستلزم الامامة مع انها ایضا من اوصاف رسولنا الاکرم قطعا- کما قال الصادق علیه السّلام: فالنبی (ص) امام نبی، و علی علیه السّلام امام لیس بنبی و لا رسول ص ۱٦٧ ج ۱ علل الشرائع.

هذا مضافا الی وجه آخر اشار الیه المحشی بقوله مع ما فیه الخ و حاصله ان فی ذکر صفة الرسالة تصریح بکونه مرسلا فان الرسول مقامه اعظم من النبی فان النبی هو الذی ینزل علیه الوحی و انکان مامورا بتبلیغ دین النبی السابق و لم یکن له کتاب و دین خاص به بخلاف الرسول فانه من ارسل الیه دین و کتاب خاص به، هذا.

[الفرق بین الرسول و النبی]

و قد اختلفت الکلمات فی الفرق بین الرسول و النبی و اللازم هو الرجوع الی اهل البیت (ع): فی الکافی بسنده عن الاحول قال سئلت ابا جعفر علیه السّلام عن الرسول و النبی و المحدث قال علیه السّلام: الرسول الذی یاتیه جبرئیل علیه السّلام قبلا فیراه و یکلمه

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۸

ارسل الیه دین و کتاب. قوله هدی: اما مفعول له لقوله ارسله و ح یراد بالهدی هدی اللّه حتی یکون فعلا لفاعل الفعل المعلل به او حال عن الفاعل بل عن المفعول به فهذا الرسول و اما النبی فهو الذی یری فی منامه نحو رؤیا ابراهیم علیه السّلام و نحو ما کان رأی رسول اللّه (ص) من اسباب النبوة قبل الوحی حتی اتاه جبرئیل علیه السّلام من عند اللّه بالرسالة و کان محمد (ص) حین جمع له النبوة و جائته الرسالة من عند اللّه یجیئه بها جبرئیل و یکلمه بها قبلا ... و اما المحدث فهو الذی یحدث فیسمع و لا یعاین و لا یری فی منامه.

قوله و ح یراد بالهدی، اشترط المتاخرون- خلافا لسیبویه و الرضی و المتقدمین- اتحاد المفعول له مع عامله زمانا و فاعلا الا ان یکون فیه اللام نحو «وَ الْأَرْضَ وَضَعَهٰا لِلْأَنٰامِ» فح اذا کان هدی مفعول له مع کونه بدون اللام فلا بد ان یکون فاعله اللّه تعالی فیراد بالهدی هدی اللّه تعالی حتی یتحد فاعل هدی مع فاعل ارسله- و هو العامل فی هدی-.

قوله هدی. الهدی اسم مصدر لا مصدر و الفرق بینهما ان الثانی یعتبر فیه الاسناد الی فاعل ما بخلاف الاول فانه الحدث من دون انتساب و ان شئت توضیح ما ذکرنا فاختبر نفسک عند قولک بالفارسیة: بخشش و قولک: بخشیدن هل تجد بینهما فرقا؟

فالاول اسم مصدر و الثانی مصدر و لذا تری فیه الدال و النون و هما علامة المصدر.

فالهدی اسم مصدر یعبر عنه فی الفارسیة براهنمائی و مصدره الهدایة بمعنی راه نشان دادن و علیک بمطالعة کتب اللغة.

قوله فعلا لفاعل الفعل الخ: هدی مفعول له ای علة لارسل فارسل فعل معلل بهدی و فاعله اللّه تعالی و لا بد ان یکون هدی فعلا و عملا للّه تعالی الذی هو فاعل ارسل الذی هو الفعل المعلل بهدی.

قوله بل عن المفعول به. الظاهر کونه بدل نسیان و الاحسن ذکر کلمة ایضا بعد قوله عن المفعول به کما لا یخفی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹

وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او يقال اطلق على ذى الحال مبالغة نحو زيد عدل.

قوله و ح فالمصدر الخ: حتى يصح كونه حالا لاسم عين و الا فهو مجاز مثل زيد عدل.

قوله هو بالاهتداء حقيق. فيه اربعة– اوجه:

احدها كونه صفة لقوله هدى و المعنى ان هذا النبى الهادى حقيق بان يهتدى به او ان هذه الهداية حقيق بان يهتدى بها لانها ارائة موضحة.

و الثانى كونه حالا من الضمير المستتر فى هدى بناء على كونه حالا.

و الثالث كونه حالا من فاعل ارسله او مفعوله.

الرابع كونه مستانفا و لا يخفى انه كان اللازم ان يقول هو بالهداية حقيق لان الاهتداء لازم و الغرض انه صلّى اللّه عليه و آله او الهداية حقيق بكونه هاديا فلذا قال المحشى، الاهتداء مصدر مبنى للمفعول اى بان يهتدى به فيكون الاهتداء مصدرا مفعوليا ليصح المعنى.

[الاحوال المترادفة و المتداخلة]

قوله حالين الخ: الضمير فى يكونان لهدى و جملة هو بالاهتداء حقيق.

و اعلم ان جمهور النحويين على انه يجوز ذكر احوال متعددة لذى حال واحد كما قال ابن مالك، و قد تجيء الحال ذا تعدد، لمفرد الخ و ذو الحال الذى يكون له احوال متعددة اما ان يكون مفردا حقيقة و اعتبارا فيكون الاحوال مترادفة لان كلها لذى حال واحد فكانها سيقت لمعنى واحد و كان معانيها واحدة و اما ان يكون مفردا حقيقة لا اعتبارا مثل ان تكون الحال الثانى حالا لضمير فى الحال الاول فان ذا الحال ح واحد حقيقة لان ضمير الحال الاول ايضا يرجع الى ذى حاله و لكنه متعدد بحسب الاعتبار فانه اعتبر كون الاول حالا لذى الحال و الثانى حالا لضمير فى الاول يرجع الى ذى الحال و الاحوال ح تسمى متداخلة لتداخلها كما صرح جمع من النحويين– منهم ابن هشام فى الباب الخامس من المغنى–

اذا عرفت هذا علمت مقصود المحشى حيث قال مترادفين او متداخلين فان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰

قوله هو بالاهتداء حقيق، مصدر مبنى للمفعول اى بان يهتدى به و الجملة صفة لقوله هدى او يكون نان حالين مترادفين او متداخلين و يحتمل الاستيناف ايضا و قس على هذا قوله نورا مع الجملة التالية له.

قوله به متعلق بالاقتداء لا بيليق فان اقتدائنا به انما يليق بنا لا به فانه كمال لنا لا له كان جملة هو بالاهتداء حقيق حالا للضمير المستتر فى هدى و هدى حالا لفاعل ارسل او مفعوله فالحالان متداخلان و انكان كل منهما حالا عن فاعل ارسل او مفعوله مستقلا فالحالان مترادفان.

قوله متعلق بالاقتداء: لو جعل قوله به متعلقا بيليق يصير المعنى: الاقتداء يليق به اى لياقة و كمال له و هذا كما ترى سخيف فان اقتدائنا لائق بنا لا به صلّى اللّه عليه و آله فلا بد ان يكون متعلقا بقوله الاقتداء و المعنى ان الاقتداء به لائق و حسن ان قلت فلم قدم على متعلقه و هو الاقتداء قلت لقصد الحصر فان الاقتداء به فقط حسن و لائق لا بسائر

الناس حتی الانبیاء السالفة (ع) ان قلت اذا کان المراد ان الاقتداء به فقط حسن فکیف حال الاقتداء بالائمة (ع) قلت الحصر اضافی بالنسبة الی سائر الناس و الانبیاء او نقول الاقتداء بالائمة (ع) اقتداء به صلّی اللّه علیه و آله بحسب الواقع فان کلهم نور واحد کما تقرء فی الزیارة الجامعة.

و هنا فائدتان

[الاولی: لا یخفی ان ذکر الصلوة علی النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم امتثال للآیة الشریفة «صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيماً»]

الاولی: لا یخفی ان ذکر الصلوة علی النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم امتثال للآیة الشریفة «صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيماً». و ح فالاحسن ذکر السّلام ایضا امتثالا لذیل الایة و سلموا. و لذا یکره التفرقة بین الصلوة و السّلام علی مذهب العامة علی ما یظهر من بعضهم.

الا ان الامر علی مذهبنا سهل فانهم ذکروا- کما قال فی روض الجنان- ان المراد من سلموا فی الایة الشریفة یمکن ان یکون انقادوا. کما فی قوله تعالی «فَلاٰ وَ رَبِّكَ لاٰ يُؤْمِنُونَ» الی قوله «وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيماً» و قد و رد فی دعاء الیوم الثالث

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱

و حینئذ تقدیم الظرف لقصد الحصر و الاشارة الی ان ملته ناسخة لملل سائر الانبیاء و اما الاقتداء بالائمة فیقال انه اقتداء به حقیقة او یقال الحصر اضافی بالنسبة الی سائر الانبیاء قوله و علی آله: من شعبان الذی امر به العسکری علیه السّلام و اجعلنا ممن یسلم لامره و یکثر الصلوة علیه عند ذکره- رواه ابن طاوس فی الاقبال ص ٦٨٩- و هو مؤید لما ذکروه.

[الفائدة الثانیة: و اعلم ان جملة و الصلوة علی من ارسله خبریة فی معنی الانشاء]

الفائدة الثانیة: و اعلم ان جملة و الصلوة علی من ارسله خبریة فی معنی الانشاء و الصلوة مصدر صلی یصلی.

قوله و علی آله هنا ثلثة ابحاث.

[فی اصل الآل]

الاول فی اصل الآل و المشهوران اصله اهل ثم ابدلت الهاء همزة ثم الهمزة الفا و انما لم یبدل الهاء من الاول الی الالف لان قلب الهاء الفا لا یوجد فی لغة العرب و ظاهر ابن اثیران اصله اول حیث ذکره فی مادة اول و یؤیده ما حکاه المصنف فی المطول عن الکسائی من انه سمع اعرابیا یقول آل اویل اهل اهیل و المسئلة غیر مفیدة.

[معنی الآل]

البحث الثانی فی معناه قال فی القاموس هو بمعنی الاهل و الاتباع و الاولیاء من الرجل ثم کثر استعماله فی اهل بیت الرجل خاصة لکثرة تبعیتهم للرجل و لا یستعمل غالبا الا فیما له شرف فلا یقال آل الاسکاف- بمعنی کفاش و نعلبد- و یقال اهله انتهی.

[الال اذا اضیف الی النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم]

البحث الثالث فی المراد من الال اذا اضیف الی النبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم و اختلف فقال بعضهم المراد امة النبی

صلّى اللّه عليه و آله جمعيا و الاكثر من العامة- كما قال ابن اثير- و جميع الشيعة ان المراد اهل بيته و عترته قال فى كنز العرفان- ص ٦- هم الائمة المعصومون عليه السّلام لاطباق الاصحاب على انهم الال و اما فاطمة عليهاالسّلام فتدخل ايضا لانها بضعة منه (ص).

فاعدة زعم بعض العامة و منهم صاحب الحاشية على شرح الاجرومية ان الشيعة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٢

اصله اهل بدليل تصغيره على اهل خص استعماله فى الاشراف و الاهل اعم منه و آل النبى عترته المعصومون قوله و اصحابه هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبى صلّى اللّه عليه و آله مع الايمان قوله مناهج جمع منهج و هو الطريق الواضع قوله الصدق الخبر و الاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضا مطابقا له فان المفاعلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق

[فى الفصل بعلى]

لا يفصل فى العبارة بين النبى و الال (ص) بلفظ على راويا عن النبى (ص) لا تفصلوا بينى و بين آلى بعلى. و لذا تريهم يفصلون بين النبى (ص) و الال بلفظ على زعما منهم انه رد على الشيعة كما ترى من المصنف هنا و فى النسبة شىء و لذا ترى فى عبارة كثير من اعاظمنا مثل العلامة لفظ على بين النبى صلّى اللّه عليه و آله و الال.

[اصحاب النبى (ص) من هم؟]

قوله و اصحابه قد اختلف فى المراد من اصحاب النبى صلّى اللّه عليه و آله فنقل فى مجمع البحرين عن بعض العامة انه عند جمهور محدثيهم كل مسلم راى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و قيل راى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و روى عنه- قيل و كان اهل الرواية عند وفاته صلّى اللّه عليه و آله ماة الف و اربعة عشر الفا- حتى قال بعضهم لا يشترط تمييزه فى زمن رؤيته فيشمل الاطفال و المجانين و الاصح انهم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبى مع الايمان كما قال المحشى و فى عبارة المصنف ايضا ايماء اليه.

ثم ان اصحاب جمع صحب بسكون الوسط جمع صاحب و هو من كان مع- الشخص و مصاحبا له و منه الحديث المروى يقال لصاحب القرآن اقرء و ارق.

قوله سعدوا بكسر العين من سعد يسعد بالفتح سعادة ضد شقى.

قوله مناهج من نهج ينهج بالفتح اى وضح و المنهج- بفتح الميم و كسره- و المنهاج الطريق الواضح و كذا النهج بسكون الوسط و منه نهج البلاغه اى طريقها الواضح.

قوله الخبر و الاعتقاد الخ توضيح المقام ان الخبر اذا طابق الواقع يكون- الواقع و نفس الامر ايضا مطابقا له بداهة ان المطابقة من الطرفين فاذا طابق هذا ذاك فيطابق ذاك ايضا هذا (فح) يجتمع فى الخبر حيثيتان حيثية كونه مطابقا بالكسر للواقع و حيثية كونه مطابقا بالفتح للواقع. فمن الحيثية الاولى يسمى الخبر صدقا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٣

المواقع بالكسر يسمى صدقا و من حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقا و قد يطلق الصدق و الحق على نفس

المطابقية و المطابقية ايضا قوله بالتصديق: متعلق بقوله سعدوا اى بسبب التصديق و الايمان بما جاء به النبى صلّى اللّه عليه و آله. قوله و صعدوا معارج الحق: يعنى بلغوا لمناسبة مادة الصدق مع حيثية المطابقية و من الحيثية الثانية يسمى الخبر حقا لمناسبة مادة الحق مع حيثية المطابقية و المناسبة واضحة للمتامل و من هنا يطلق الحق على اللّه تعالى كما فى آية ٦ سورة الحج دون الصدق.

ثم هذا فى القضية الملفوظة و بعينه يجرى الكلام فى القضية المعقولة و لذا ذكر المحشى لفظ الاعتقاد فمراده من الاعتقاد القضية المعقولة و المعتقدة.

ثم الغرض من ذكر هذا الكلام هنا دفع اشكال يمكن ان يرد على المصنف و هو ان الصدق و الحق واحد كما عرفت فانهما الخبر و القضية و الجواب ما ذكر من ان التفاوت بينهما بالاعتبار و هو يكفى فى ذكرهما كليهما.

قوله فان المفاعلة من الطرفين: لا يخفى ان باب المفاعلة لا يقتضى الطرفين فى تمام المواضع بل ذكر من جملة معانيها معنى افعل و فعل و فعل قال تعالى- برائة آية ٢٩-: «قٰالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّٰهِ» الى قوله تعالى: «قٰاتَلَهُمُ اللّٰهُ». المعنى قتلهم اللّه و قال الفرزدق: اخاف وراء الموت ان لم يعافنى* اشد من الموت التهابا و اضيقا.

و المعنى لم يعفنى و امثال سافر و بارك و ضاعف مما لا يقتضى الطرفين كثيرة فالاصح ان يقول: فان المطابقة من الطرفين.

قوله و قد يطلق الصدق الخ: تمهيد لما ياتى فى مبحث القضايا من دفع توهم الدور فى تعريف الصدق مع ملاحظة تعريف الخبر فانتظر و حاصله ان الصدق قد يطلق و يراد نفس كون الشيء مطابقا لا شيء يكون مطابقا و كذا الحق.

قوله بالتصديق: لا يخفى ما فيه من براعة الاستهلال.

قوله متعلق بسعدوا: فمعنى العبارة: الذين سعدوا فى مناهج الصدق و طرقه بتصديق النبى صلّى اللّه عليه و آله.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣۴

اقصى مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك. قوله بالتحقيق. ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر او مستقر خبر لمبتدء محذوف اى هذا الحكم متلبس بالتحقيق قوله و صعدوا الخ: صعد بالكسر يصعد بالفتح صعودا فى السلم ارتقى به فصعد لا يتعدى بلا واسطة فالمعارج فى قول المصنف منصوب بنزع الخافض.

قوله فان الصعود: تعليل لتفسيره عبارة المصنف صعدوا معارج الحق بالصعود على اعلى مراتب الحق و حاصل التعليل ان قوله صعدوا معارج الحق من باب الكناية حيث ذكر الملزوم و هو صعود المعارج و اريد اللازم و هو الصعود على اعلى مراتبه حيث انه لازم له من جهة ان المعارج فى عبارة المصنف جمع مضاف و هو يفيد العموم فيشمل اعلى مراتب الحق.

قوله اى هذا الحكم: اى الحكم بانهم صعدوا فى المعارج.

[الظرف اللغو و المستقر]

قوله ظرف لغو: الظرف و الجار و المجرور قسمان لغو و مستقر؛ بفتح القاف- فالمستقر ما كان متعلقه محذوفا و كان من افعال العموم- و هو كل فعل لا يدل على معنى حدثى خاص مثل القيام و القعود بل يدل على معنى حدثى عام مثل الكون و الثبوت و نحوهما- و اللغو ما كان متعلقه خاصا او عاما مذكورا هذا اصطلاحهم فى اللغو و المستقر.

و اختلف فی وجه التسمیة فنقل الدمامینی فی التحفة عن بعض مشایخه انه لما کان المتعلق العام اذا حذف ینتقل الضمیر المستتر فیه الی الظرف و یستقر فیه فسمی الظرف مستقرا ای مستقرا فیه بخلاف الثانی فکانه الغی و لم ینتقل الیه الضمیر و لا یخفی ان هذا انما یصح علی مذهب انی علی من ان الضمیر لم یحذف مع المتعلق بل عند حذف المتعلق انتقل الضمیر الی الظرف بخلاف مذهب السیرافی.

ثم لا یخفی ان التلبس ایضا من افعال العموم. و نقل من المحقق الشریف ان اللغو ما کان متعلقه مذکورا و المستقر ما کان متعلقه محذوفا و لو من غیر افعال

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٥

ای متحقق قوله و بعد: هو من الغایات و لها حالات ثلث فانها اما ان یذکر معها المضاف الیه اولا و علی الثانی فاما ان یکون نسیا منسیا او منویا فهی علی الاولین معربة و علی الثالث مبنیة علی الضم. قوله فهذا: هذه الفاء اما علی توهم اما او علی تقدیرها فی نظم الکلام و هذا اشارة الی المرتب الحاضر فی الذهن من المعانی المخصوصة المعبر عنها بالفاظ مخصوصة او تلک الالفاظ الدالة علی المعانی المخصوصة سواء کان العموم.

قوله هو من الغایات: قال الدمامینی: الاصل فی هذه الظروف: «قبل کغیر بعد حسب اول* و دون و الجهات ایضا و عل». ان تکون مضافة، و غایة الکلمة المضافة و آخرها هو المضاف الیه لانه تتمته فاذا حذف المضاف الیه و تضمنه المضاف صار هذه الظروف بنفسها غایة و آخر.

قوله مبنیة: هذا علی المختار خلافا للاخفش و ابن خروف حیث قالا الضمة ضمة اعراب.

قوله الفاء الخ: فانه لا یکون المقام مقام الفاء الا بان یکون جواب اما و حیث لم تکن اما فی اللفظ فیجب تقدیرها و القرینة هی ذکر الفاء او یقال دخل الفاء علی توهم وجود اما فی الکلام کما فی سائر موارد العطف علی التوهم مثل قول الشاعر:

بدالی انی لست مدرک ما مضی   و لا سابق شیئا اذا کان جائیا

قوله و هذا اشارة الخ: لفظ هذا وضع لکل مفرد مذکر حاضر محسوس مشار الیه فاذا استعمل فی غیر هذا المعنی کان مجازا (فح) یقع الکلام فی اسماء الاشارات الواقعة فی اوائل الکتب فی الدیباجة، المشار بها الی اصل الکتاب مثل قول المصنف:

فهذا، هل هی حقیقة او مجاز؟

قال بعضهم فی امثال المقام انکان تألیف الکتاب بعد وضع الدیباجة فلا اشکال فی کونه مجازا حیث انه لم یکن شیء محسوس یشار الیه بهذا و لکن اذا کان تصنیف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٦

وضع الدیباجة قبل التصنیف او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة و لا للمعانی فی الخارج فان کانت الاشارة الی الالفاظ فالمراد بالکلام الکلام اللفظی و ان کانت الی المعانی فالمراد به الکلام النفسی ای المعنوی الذی یدل علیه الکلام

اللفظی. قوله غایة تهذیب الکلام: حمله علی هذا اما علی المبالغة نحو زید عدل او بناء علی ان التقدیر هذا الکلام الکتاب قبل وضع الدیباجة (کما هو اللازم بحسب قواعد الخطابة فان اللازم تهیئة مفتتح الخطابة و دیباجة الکتاب بعد تهیئة اصل المطلب لیحسن ارتباطه باصل المطلب و التفصیل فی الخطابة) فیمکن کونه حقیقة و توضیحه بمقدمة:

هی ان مصنف کل کتاب یحتاج فی تصنیفه الی ثلاثة اشیاء المعانی المخصوصة ای المسائل المعینة و ما حولها و الالفاظ المخصوصة لیعبر بها عن تلک المعانی و الثالث النقوش و هی التی یکتبها علی صفحات القراطیس و من هنا یطلق لفظ الکتاب علی کل من المعانی الثلثة و قد یطلق علی المرکب من اثنین منها وقد یطلق علی المرکب من الثلثة جمیعا و (ح) نقول اذا کان تألیف الکتاب قبل وضع الدیباجة و کان لفظ هذا اشارة الی الالفاظ المخصوصة فهو مجاز لان الالفاظ بما هی الفاظ مرتبة لا وجود لها خارجا و کذا ان کان اشارة الی المعانی المخصوصة لتلک الالفاظ لان المعانی لیست موجودة فی الخارج و هو واضح و کذا ان کان اشارة الی المرکب من الالفاظ و المعانی او المرکب منهما و من النقوش و اما اذا اشیر به الی النقوش فقط فهو حقیقة لان النقوش موجودة فی الصحائف فی الخارج هذا.

و انت خبیر بان هذا الکلام لو تم لا یجری فی عبارة المصنف لانه قال: هذا غایة تهذیب الکلام. فلا بد ان یکون هذا اشارة الی ما یکون کلاما و الکلام اما نفسی و هو المعانی او لفظی و هو الالفاظ فالنقوش لا تسمی کلاما فلا یمکن ان یکون هذا اشارة الی النقوش هذا.

مضافا الی انه لا یصح اصلا لانه لو کان اشارة الی النقوش لکان اشارة الی النقوش الدالة علی هذه المعانی، بطور کلی ای لیس اشارة الی نقش خاص و الا یلزم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۷

مهذب غایة التهذیب فحذف الخبر و اقیم المفعول المطلق مقامه و اعرب باعرابه علی طریقة مجاز الحذف. قوله فی تحریر المنطق و الکلام: و لم یقل فی بیانهما لما فی لفظ التحریر من الاشارة الی ان هذا البیان خال عن الحشو و الزوائد. و المنطق آلة قانونیة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فی الفکر و الکلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء عدم اطلاق لفظ الکتاب علی غیر ذلک النقش مثلا لفظ کتاب التهذیب لیس لنقش خاص مثل النقش الخاص الذی کتبه المصنف بیده و الا یلزم ان لا یکون کتب التهذیب المطبوعة التی بیدنا تهذیبا و بالجملة فلفظ هذا اشارة الی النقش الکلی الدال علی هذه المعانی و الکلی لیس محسوسا خارجا حتی یشار الیه و قد اشار الیه جمع من المحققین و من هنا قیل ان اسماء الکتب اعلام اجناس لا اعلام اشخاص.

قوله ای المعنوی الذی الخ: فسر الکلام النفسی به لانه قد یطلق الکلام النفسی و یرا به ما ذکره الاشاعرة و هو غیر معقول کما برهن علیه فی محله.

قوله حمله علی هذا: هذا اسم ذات و غایة التهذیب اسم معنی لان التهذیب مصدر و غایة بمعنی المنتهی ای منتهی التهذیب و هو اسم معنی و لا یحمل اسم المعنی علی اسم الذات فلذا وجهه المحشی بوجهین: احدهما کونه من باب زید عدل الغرض المبالغة و الثانی ان یکون اصل العبارة: هذا مهذب (بالفتح) غایة التهذیب فحذف المهذب الذی هو الخبر و اقیم غایة التهذیب– و هو المفعول المطلق– مقام الخبر.

قوله مجاز الحذف: المجاز علی ثلثة اقسام لانه اما فی الاسناد و اما فی الکلمة و اما فی الحذف و الاول عبارة عن اسناد شیء الی شیء کان من حقه ان لا یسند الیه بل یسند الی شیء آخر مثل انبت الربیع البقل، کان الحقیقة ان یقال انبت اللّه البقل و الثانی عبارة عن استعمال کلمة موضوعة لمعنی فی غیر ذلک المعنی و الثالث عبارة عن حذف کلمة و اقامة کلمة اخری مقامها و اعرابها باعراب الکلمة المحذوفة مثل عبارة المصنف هنا.

قوله الکلام: هو فی اصل اللغة اسم جنس یقع علی القلیل من الکلام و کثیره

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۸

و ان لم یکن اسناد فی البین حتی الحرف الواحد و فی اصطلاح النحاة ما فیه اسناد تام.

ثم لا یخفی ما فی لفظ التهذیب و الکلام من البراعة.

قوله لما فی لفظ التحریر: یقال تحریر الکتاب بمعنی تقویمه و معلوم ان قوام الشیء لا یکون بامر زائد. ثم لا یخفی ما فی لفظ التحریر من البراعة الی شرح شمسیة القطب المسمی بتحریر القوائد المنطقیة فتدبر.

قوله عن الحشو و الزوائد: یمکن ان یکون مراده من الزوائد معنی مرادفا للحشو و یمکن ان یکون مراده من الزواید ما یسمی بالتطویل فی اصطلاح المعانیین و الحشو هو الزائد فی الکلام معینا و التطویل هو الزائد من دون تعیین مثال التطویل قول العدی. و الفی قولها کذبا و مینا– فواحد من الکذب و المین زائد من دون تعیین و مثال التطویل قول زهیر: و اعلم علم الیوم و الامس قبله– کلمة قبله زائدة.

قوله و المنطق: و سیاتی البحث عن تعریفها مفصلا انشاء اللّه تعالی.

[الکلام و الفلسفة]

قوله و الکلام: اعلم ان لنا علمین یبحثان عن احوال المبدء و المعاد: احدهما علم الفلسفة و هو العلم الباحث عن احوال المبدء و المعاد و الدلیل الذی یتمسک به فی ذلک العلم هو دلیل العقل و زاد بعضهم– هو المحقق اللاهجی (ره)– قول المعصوم ای الذی نقطع بکونه قول المعصوم و کان صریحة الدلالة علی المطلوب و من هنا قد تکون المسئلة الفلسفیة خلاف ما یستفاد من قول المعصومین (ع). و الثانی علم الکلام و هو الذی یبحث عن احوال المبدء و المعاد و الدلیل المتمسک به فیه العقل و الروایات و الایات فیأخذون متفرعات اصول الدین عن الائمة (ع) فلذا قالوا: هو العلم الباحث عن احوال المبدء و المعاد بشرط ان یکون البحث علی نهج قانون الاسلام.

و المعاد علی نهج قانون الاسلام. قوله و تقریب المرام: بالجر عطف علی التهذیب ای هذا غایة تقریب المقصود الی الطبائع و الافهام و الحمل اما علی طریقة المبالغة او التقدیر هذا الکلام مقرب غایة التقریب. قوله من تقریر عقائد الاسلام، بیان للمرام و الاضافة فی عقائد الاسلام بیانیة ان کان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات و ان کان عبارة عن

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۹

مجموع الاقرار باللسان و التصدیق بالجنان و العمل بالارکان او کان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامیة. قوله جعلته تبصرة: ای مبصرا و یحتمل التجوز فی الاسناد و کذا قوله تذکرة. قوله لدی الافهام: بالکسر ای تفهیم الغیر ایاه او تفهیمه قوله و تقریب المرام: المرام مصدر میمی بمعنی اسم المفعول من رام یروم روما بمعنی قصد فمعنی

العبارة هذا غاية تقريب المقصود الى الاذهان و الطبائع.

قوله تقرير الخ: تقرير الشىء جعله فى قراره و محله الحقيقى الذى يليق به فمرامنا و مقصودنا بيان عقائد الاسلام على وجه حقيق به بوجه يوقعها فى محلها و العقائد جمع العقيدة و هى فعلية بمعنى المفعولة من العقد و هو الربط و من بيانية يبين المرام.

[اقسام الاضافة]

قوله و الاضافة: اعلم ان الاضافة تجىء بمعنى اللام بكثرة غاية الكثرة بحيث لم يذكر الزجاج معنى للاضافة غير اللام و بمعنى من بكثرة- اقل من الاول- و بمعنى فى بقلة و لذا لم يذكره من الاعاظم غير ابن مالك و بعض آخر تبعا لجماعة قليلين منهم ابن الحاجب و الاحسن عدم ذكره كما قال الرضى و مجمل القول فى الاضافة هو ان المضاف اليه ان كان جنسا للمضاف فالاضافة بمعنى من و الا فبمعنى اللام حيث ان الاضافة التى تكون بمعنى اللام يكتفى فيها بادنى ملابسة كما صرحوا به فالامثلة التى ذكروها للاضافة بمعنى فى مثل مكر الليل و النهار يمكن جعلها من الاضافة بمعنى اللام بالجملة فمرتضى الرضى عندى رضى.

اذا عرفت هذا فاعلم ان الاسلام ان كان بمعنى التصديق بالجنان اى الاعتقادات فالاضافة بيانية بمعنى من لان المضاف اليه جنس المضاف و هو العقائد و ان كان معنى الاسلام مجموع الاقرار باللسان و التصديق بالقلب و العمل بالاركان فالاضافة بمعنى اللام و كذا ان كان معناه الاقرار باللسان فقط لانه على هذين الوجهين لا يكون الاسلام جنسا للعقائد كما لا يخفى.

ثم الظاهر بدوا من بعض الروايات ان الاسلام عبارة عن صرف الاقرار باللسان؛ و الايمان هو المجموع و لكن التحقيق ان الاسلام هو التسليم فى الظاهر و ان لم يكن معه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۰

للغير و الاول للمتعلم و الثانى للمعلم قوله من ذوى الافهام: اى بفتح الهمزة جمع الفهم و الظرف اما فى موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين معنى الاخذ او التعلم اى يتذكر اخذا أو متعلما من ذوى الافهام و هذا ايضا يحتمل الوجهين. قوله اعتقاد قلبى و الايمان هو الاعتقاد القلبى نعم من يعتقد و يؤمن قلبا يسلم ظاهرا ايضا و لذا جعله فى الرواية مجموع عمل الظاهر و القلب فان الايمان هو التصديق بحسب اللغة و لم يغيره الشرع عما فى اللغة و انما ضم اليه لوازمه من الاقرار اللسانى و العمل الاركانى و لعله لذا قال تعالى «**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ.**

ثم انه كثيرا ما يطلق الاسلام و يراد به الدين المخصوص الذى فيه العقائد الخاصة و القوانين الخاصة فانه يقال الاسلام و دين الاسلام و يراد به ما ذكرنا و هذا الاطلاق شائع و الظاهر انه مراد المصنف ايضا فكان على المحشى ذكره و عليه فالاضافة لامية ايضا.

قوله حاول: اى طلب.

قوله لدى الافهام: حيث ان الافهام مصدر متعد فلا بد له من فاعل و مفعول فان قدر فاعله ضميرا راجعا الى من الموصولة يصير المعنى: جعلته تبصرة لمن طلب التبصر عند افهامه للغير اى جعلته تبصرة للمعلمين لان من يفهم

الغير هو المعلم. و ان قدر فاعله كلمة الغير محذوفة و المفعول ضمير محذوف يرجع الى من الموصولة فالمعنى جعلته تبصرة لمن طلب التبصرة عند افهام الغير اياه و معلوم انه المتعلم.

قوله و الظرف: اى الجار و المجرور و هو من ذوى الافهام ان كان حالا عن فاعل يتذكر و عامله كائنا محذوفا فالمعنى جعلته تذكرة لمن اراد التذكر حالكونه من ذوى الافهام- و الاحسن حينئذ ان يكون حالا عن فاعل اراد فتدبر- و على هذا المعنى تكون العبارة للمعلم فان من يكون من ذوى العلم و الفهم هو المعلم و ان كان متعلقا بيتذكر و لا يكن حالا من فاعل يتذكر فالعبارة للمتعلم فان من يريد التذكر متعلما او

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۱

سيما: السى بمعنى المثل يقال هماسيان اى مثلان و اصل سيما لا سيما حذفت لا فى اللفظ لكنه مراد و ما زائدة او موصولة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصا و فيما بعده ثلثة اوجه. قوله الحفى: الشفيق قوله الخرى: اللائق قوله قوام: اى ما يقوم به امره. قوله التأييد اى التقوية من الايد بمعنى القوة قوله عصام: اى ما يحفظ به امره آخذا من ذوى الافهام هو المتعلم.

ثم الظاهر للمتأمل ان قوله تبصرة الخ للمتعلم و قوله تذكرة الخ للمعلم.

[التضمين]

قوله بتضمين: التضمين عبارة عن جعل معنى فى ضمن معنى اللفظ و جعل اللفظ مشتملا عليه فاللفظ مشتمل على معناه و على المعنى المضمن و لذا قال المحشى: يتذكر اخذا او متعلما و اليه يرجع ما ذكره ابن هشام من ان التضمين ان تشرب اللفظ معنى لفظ آخر. و اختلف فى التضمين هل هو من الاضمار اى حذف الكلمة او من المجاز فى اللغة او من الحقيقة و جعله بعض المحققين من الحقيقة باعتبار انه الاستعمال فى المعنى الحقيقى فى حالكونه مع معنى آخر فتامل. ثم التضمين فى لغة العرب كثير قال ابن جنى: لو جمعت تضمينات العرب لصار مجلدات ثم هذا التضمين غير التضمين الذى هو من محسنات الشعر و هو واضح.

قوله سيما: اعلم ان لا سيما ليس من كلمات الاستثناء حقيقة و لذا لم يذكره ابن حاجب و ابن مالك و كذا سيبويه على ما ببالى و كثير منهم. نعم الكوفيون و الزجاج و النحاس ذكروها فى عداد كلمات الاستثناء و السى اصله سوى انقلبت الواو ياء و فيما بعده ثلثة اوجه: الجر و هو الاكثر و الرفع و هو قليل لانه يستدعى ان يكون خبرا لمبتدء محذوف و الجملة صلة او صفة لما و حذف احد جزئى الجملة الاسمية الواقعة صلة او صفة قليل كما قال لرضى و الثالث النصب، اذا كان نكرة و اما المعرفة فقد منع الجمهور نصبها اذ يمكن توجيه نصب النكرة بكونها تميزا دون المعرفة- و لم يرد فى لغة العرب عدا قول امرء القيس: و لا سيما يوما بدارة جلجل- بنصب يوما و اولوه بتقدير اعنى و نحوه و التفصيل فى النحو. ثم انه قد ياتى كخصوصا اعرابا و معنى مع حذف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۲

من الزلل. قوله و على اللّه: قدم الظرف ههنا لقصد الحصر و فى قوله: به لرعاية السجع ايضا.

قوله التوكل: هو التمسك بالحق و لانقطاع عن الخلق. قوله الاعتصام هو التشبث و التمسك. قوله القسم الاول: لما علم

ضمنا من قوله: فى تحرير المنطق و الكلام ان المستثنى نحو احب زيدا و لا سيما راكبا اى و لا سيما حبه راكبا و قال بعضهم هذا التركيب ليس عربيا اصلا بل من كلام المولدين و من جميع ما ذكرنا ظهر ان قول المحشى: و فيما بعده ثلاثة اوجه لا يخلو عن شىء فتدبر.

قوله الحفى: هو العالم الذى يتعلم الشىء باستقصاء و ايضا المستقصى فى السؤال و الظاهر ان الاول مراد المصنف و الظاهر ان هذا المعنى لا يناسب الشفيق فانه مشتق من شفق- بالكسر- عليه اذا حرص على خيره و اصلاح امره فتفسير المحشى غير ظاهر نعم قد يطلق بمعنى الشفيق و ان لم يذكر فى اللغة كقول مولينا الحسين بابى هو و امى فى دعاء العرفة: ام كيف اخيب و انت الحفى بى فكانه معنى مجازى.

قوله لازال: ان قلت كلمة لا النافية لا تدخل على الماضى الا مكررا نحو فلا صدق و لا صلى- قيامة ۳۰- قلت اذا كان المراد الدعاء لا يجب التكرار مثل لا فضّ اللّه فاك

قوله السجع: هو تواطؤ الفصلين من النثر الى حرف واحد اى توافقهما على حرف واحد و لا يحصل السجع فى الكلام الا بالوقف و فى اصل بمعنى هدير الحمامة و لذا يقال فى القرآن بدل الاسجاع فواصل رعاية للادب.

قوله التوكل هو التمسك؛ و اليه يرجع ما ذكره شيخنا البهائى فى ص ٥٤ «مخلاة» من ان التوكل اعتماد القلب على الوكيل وحده للعلم بانه لا يخرج شىء من عمله و قدرته انتهى.

قوله لما علم ضمنا: حاصل الكلام ان المصنف اتى بلام التعريف فى كلمة القسم الاول لانه قد علم سابقا ان كتابه على قسمين، فاللام هنا للعهد الذكرى او الذهنى و لم يأت فى المقدمة باللام لعدم العلم بها سابقا حتى يصح تعريفها و لا يخفى ان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۳

كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا و هذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودة فلهذا هذا يتم لواردنا ان يأتى بلام العهد الذكرى او الذهنى و اما العهد الخارجى فلا اشكال فى جوازه لان ذكر المقدمة فى اوائل الكتب معهودة و لعله لذا ذكرها مع اللام فى المنظومة.

قوله فى المنطق، قد سبق ان القسم الاول عبارة عن المنطق و حينئذ فيشكل الامر من جهة انه لا يصح ان يقال، المنطق فى المنطق و اجيب عن الاشكال فى امثال هذه الموارد بوجوه منها ما ذكره المحشى و هو يتوقف على مقدمتين:

احدهما ان المنطق اسم للعلم الخاص و ذكروا فى اسماء العلوم معانى خمسة بمعنى ان اسم كل علم يطلق على هذه الخمسة و هى الملكة الحاصلة للانسان من ممارسة مسائل ذلك العلم و الثانى العلم بتمام مسائل ذلك العلم الثالث العلم بقدر معظم مسائله الرابع تمام المسائل نفسها لا العلم بها الخامس معظم المسائل نفسها لا العلم بها فاذا قيل المنطق يحتمل ارادة كل من هذه الخمسة لان اسماء العلوم يطلق كثيرا على احدى هذه الخمسة.

المقدمة الثانية، قد سبق ان الفاظ الكتب يطلق على الالفاظ الدالة على المعانى المخصوصة و على المعانى المخصوصة و على النقوش و على المركب من اثنين منها و على المركب من الثلثة جميعا.

ثم لا يخفى ان القسم الاول فى عبارة المصنف جزء من كتابه لتهذيب الذى اشار اليه بقوله فيما سبق: هذا غاية الخ

فیجری فیه ایضا الوجوه السبعة التی فی لفظ الکتاب. اذا عرفت هذا فنقول یحتمل ان یرید المصنف بقوله القسم الاول الالفاظ و من قوله المنطق الملکة فمعنی عبارة القسم الاول فی المنطق: هذه الالفاظ المخصوصة فی تحصیل ملکة هذا العلم فحصل الاختلاف فلا اشکال من جهة اتحاد الظرف و المظروف.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۴

نکرها و قال مقدمة. قوله فی المنطق: ان قیل لیس المراد بالقسم الاول الا المسائل ان قلت الظرف مشتمل علی المظروف کما تری فی قولك زید فی الدار فان الدار مشتمل علی زید و الملکة کیف تشتمل علی الالفاظ المخصوصة؟

قلت فی المقام شمول عمومی و هو قائم مقام شمول الظرفی الذی فی: زید فی الدار کما قال الملا جلال الدوانی: الظرفیة هنا مجازیة اقامة للشمول العمومی مقام الشمول الظرفی انتهی و حاصله ان الملکة کما تحصل بهذه الالفاظ المخصوصة کذلك تحصل بغیر هذه الالفاظ من الفاظ اخر تؤدی تلك المعانی و کذا تحصل بالنقوش فالظرف هنا مشتمل علی المظروف بنحو الشمول العمومی ای یشمل المظروف و غیره.

ثم اعلم ان ما ذکرنا من الاحتمالات السبعة فی القسم الاول و الاحتمالات الخمسة فی المنطق لذکر الاحتمالات جمیعا و الا فالحق ان اسماء العلوم اسم لنفس المسائل جمیعا کما قال القطب فی شرح الرسالة: حقیقة العلم مسائله انتهی فالقول بان اسماء العلوم اسم للملکة او العلم بجمیع المسائل و معظمها خلاف التحقیق و ایضا الظاهر من القسم الاول هو النقوش.

ثم ان ما ذکرنا من الاحتمالات واضحة الا فیما کانت المعانی داخلة فی المراد من القسم الاول و کان المراد من المنطق نفس المسائل لان نفس المسائل ایضا من قبیل المعانی فیلزم الکر علی ما فر منه فان معناه: المعانی فی المعانی.

و حل الاشکال ان المراد بالمعانی فی القسم الاول حینئذ هی المعانی المخصوصة من حیث کونها مفاهیم هذه العبارات المخصوصة التی تذکر فی الکتاب و المراد بالمنطق نفس المسائل من دون نظر الی ان الذی یفید هذه المعانی هو هذه العبارات الخاصة او غیرها.

ثم انه اذا ارید بالقسم الاول الالفاظ و بالمنطق المسائل یصیر المسائل – و هی من قبیل المعانی کما سبق – ظرفا للالفاظ مع انه اشتهر ان الالفاظ قوالب للمعانی فاللفظ

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۵

المنطقیة فما توجیه الظرفیة؟ قلت یجوز ان یراد بالقسم الاول الالفاظ و العبارات و بالمنطق قالب و ظرف لا المعنی و الجواب انه سیاتی انشاء اللّه انه یقدر فی الظرف شیء مثل لفظ البیان ای هذه الالفاظ فی بیان هذه المعانی فبیان المعانی ظرف لا المعانی نفسها و هذا اطلاق شائع یقال هذه الایة فی حکم کذا ای فی بیانه، هذا بتمامه شرح ما اجاب به المحشی و جمع منهم عن الاشکال.

و من الاجوبة التی ذکروها فی المقام انه یحمل «فی» علی الزیادة نظیر: قال ارکبوا فیها حیث قیل هو بمعنی ارکبوها و فی زائدة فلیس فی المقام ظرف و مظروف حتی یاتی اشکال اتحادهما.

و لکن اتيان «فی» زائدة قليل اجازه الفارسی فی الضرورة.

و اجاب بعض المحشين بان الاختلاف فی اللفظ كاف فی رفع اتحاد الظرف و المظروف.

و لا بد ان يكون مراده ان الاختلاف اللفظی كاف فی الظروف الاعتبارية مثل المقام لا انه يكفی حتی فی الظروف الحقيقية مثل ان يقال: البيت فی الدار و اريد من البيت معنی مساويا للدار و حينئذ يسئل ما وجه الاكتفاء بالاختلاف اللفظی فی الظروف الاعتبارية و اظن ان لا جواب له سوی ما ذكره المحشی و غيره.

فتدبر فی المقام و قد اوضحته بما لا مزيد عليه و لم اذكر كثيرا من الاجوبة حذرا من التطويل او لان مآلها الی ما ذكره المحشی.

قوله الملكة: هی كيف نفسانی راسخ فی النفس بحيث يعسر او يتعذر زواله و هو من اقسام الكيف و الكيف احد المقولات العشر المذكورة فی المعقول.

قوله يحصل به العصمة: ای يحصل به العصمة من الخطاء فی الفكر و لو لم يكن جميع المسائل المنطقية.

قوله يقدر فی بعضها الخ: هذا التقدير مما يدل عليه الاستعمال و ليس تكلفا كما قيل فاذا قيل الالفاظ فی الملكة فهم العرف ان معنی هذه الجملة: الالفاظ فی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۶

المعانی فيكون المعنی ان هذه الالفاظ فی بيان هذه المعانی و يحتمل وجوه اخر و التفصيل تحصيل الملكة. ثم ان المقدر فيما اذا كان المراد من القسم الاول الالفاظ و من المنطق الملكة يمكن ان يكون لفظ الحصول و يمكن ان يكون لفظ التحصيل و كذا لو كان المراد من القسم الاول حينئذ غير الالفاظ من المعانی السبعة و كذلك لو كان المراد من المنطق العلم بتمام المسائل او بمعظمها و المراد من القسم الاول ايا من المعانی السبعة و لو كان المراد من المنطق تمام المسائل نفسها او القدر المعتد به فالمقدر اما البيان او التحصيل او الحصول فانظر الی الجدول و ما ذكرناه واضح لمن تامل فلا اعتداد بما ذكره محشوا الكتاب من الاخر و الاول.

قوله مقدمة: هنا بحثان احدهما فی لفظ المقدمة. هی بكسر الدال و لا يجوز فتحها الا عند قليل مثل تغلب فلا يسمع ما عن بعض المحشين من انه بفتح الدال و التاء فيه للتانيث بناء علی ان لها موصوفا مقدرا مؤنثا مثل، كلمات مقدمة او عبارات مقدمة و نحو ذلك او للنقل بناء علی انه ليس فيها الا ان معنی الوصف بل نقل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۷

ان القسم اول عبارة عن احد معان سبعة: الالفاظ او المعانی او النقوش او المركب من من المعنی الوصفی الی المعنی الاسمی و هو طائفة من الكلام قدمت علی اصل مقصود الكتاب كما ان لفظی الكافية و الشافية عدلا الی المعنی الاسمی و هو الكتابان فی النحو و هی مشتقة من قدم بمعنی تقدم و هو كثير قال تعالی: «يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدی اللّه و رسوله» الحجرات آية (۱) ای لا تتقدموا- علی قول فی تفسير الاية و قال الاحوص:

فلو مات انسان من الحب مقدما   لمت و لكنی سامضی مقدما

فما ذکره بعضهم من ان معناها ان هذا الشیء مقدمة لنفسها مردود.
البحث الثانی فی انها لفظ منقول الی هذا المعنی او حقیقة فیه: یظهر من کلمات کثیر من اللغویین ان ما قالوا من المقدمة مأخوذة من مقدمة الجیش لیس مقصودهم انها نقلت من مقدمة الجیش او استعیرت (و الاستعارة مجاز علی قول المشهور بخلاف النقل فانه وصل الی حد الحقیقة) بل غرضهم بیان النظیر فمرادهم ان المقدمة معناها الشیء المقدم کما یقال فی مقدمة الجیش و لکن مع ذلك عبارة الزمخشری ظاهرة فی الاستعارة و الحق هو الاول.
قوله ای هذه مقدمة: اشارة الی انها خبر لمبتدء محذوف لا العکس کما قال بعض و کلمة هذه اشارة الی الفاظ المخصوصة ای المذکورة فی ذیل هذه المقدمة او المعانی المخصوصة او النقوش او المرکب منها علی ما مضی فی القسم الاول فالمراد من– المقدمة هنا الالفاظ المخصوصة التی قدمت علی اصل الکتاب او غیرها من المعانی السبعة و لکن القوم لم یذکروا معنی للمقدمة سوی الالفاظ المخصوصة و المعانی المخصوصة و لم یذکروا بقیة الاحتمالات السبعة و لعلهم اکتفوا بذکرها فی القسم الاول و اعتمدوا علی فهم المتعلم لان المقدمة جزء من القسم الاول فاذا اجازوا فیه المعانی السبعة فتجری فی المقدمة ایضا.
قوله یتبین فیها امور ثلثة: اعلم ان القدماء کانوا یذکرون فی اوائل کتبهم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۸

الاثنین او الثلثة و المنطق عبارة عن احد معان خمسة اما الملکة او العلم بجمیع المسائل او بالقدر المعتد به الذی یحصل به العصمة او نفس المسائل جمیعا او نفس القدر المعتد به العلمیة امورا ثمانیة یسمونها بالرؤس الثمانیة و هی الغرض و المنفعة و التعریف و الموضوع و فهرس ابواب الکتاب او العلم و بیان مرتبة العلم و اسم المؤلف و الانحاء التعلیمیة الثلثة و ستاتی انشاء اللهّ فی آخر الکتاب. و المتاخرون خصصوا الکلام فی اوائل الکتب بالغرض و التعریف و الموضوع فقط و ترکوا البقیة اختصارا و من هنا قال المحشی یتبین فیها امور ثلثة و انما قال رسم المنطق لان تعریف الشیء بغیر ذاتیه یسمی رسما و تعریف المنطق کما یاتی: آلة قانونیة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فی الفکر و معلوم ان عصمة الذهن غرض مترتب علی المنطق و الغرض لیس داخلا فی ذات الشیء بل هو خارج عنه مترتب علیه.
قوله فیها امور ثلثة: اعلم ان اشکال اتحاد الظرف و المظروف یجری فی المقام ایضا کما فی القسم الاول فان المراد بالمقدمة هی الامور الثلثة و الامور الثلثة هی المقدمة فاذا قیل الامور الثلثة فی المقدمة کما فی عبارة المحشی حیث قال:
فیها امور ثلثة او قیل مقدمة فی الامور الثلثة ورد الاشکال و الجواز ما ذکرنا فی القسم الاول فان المقدمة جزء من القسم الاول فان القسم الاول هو قسمة المنطق من هذا الکتاب و هذه المقدمة جزء من هذه القسمة فما کان المراد من القسم الاول فهو المراد من المقدمة من المعانی السبعة و کذا الامور الثلثة مثل لفظ المنطق فی ان المراد احدی المعانی الخمسة المتقدمة فیقال مثلا هذه الالفاظ فی تحصیل ملکة هذه المسائل و هکذا غیره من الاحتمالات.
الا ان القوم لم یذکروا فی معنی المقدمة سوی الالفاظ و العبارات کما سبق مع ان المقدمة جزء من القسم الاول، فکیف لم یذکروا فیه تمام الاحتمالات السابقة؟

و لعل ما ذکرنا من اشکال اتحاد الظرف و المظروف و جوابه، مراد المحشی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۴۹

فیحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة و ثلثون احتمالا یقدر فی بعضها البیان و فی بعضها التحصیل او الحصول حیث ما وجده العقل السلیم مناسبا. قوله مقدمة ای هذه مقدمة من قوله: و المراد منها الی اخر کلامه، و یحتمل ان لیس غرضه الا ذکر معنی المقدمة من دون تعرض للاشکال و جوابه کما سبق.

ثم انه قال: و المراد منها هیهنا. لان المقدمة یطلق علی معنیین آخرین احدهما مقدمة القیاس و الثانی المتوقف علیه الدلیل.

[مقدمة العلم و الکتاب]

ثم ان المصنف فی المطول ابدع طریقا جدیدا فی حل اشکال اتحاد الظرف و المظروف فی المقام و هو ان المراد بالمقدمة مقدمة الکتاب و الامور الثلثة مقدمة العلم لا مقدمة الکتاب.

توضیحه: انهم ذکروا ان المقدمة ما توقف الشروع فی العلم علیه ثم انهم قد یذکرون فی اوائل کتبهم مطالب تحت عنوان المقدمة لا یتوقف علیها الشروع فی العلم کالخطیب فی التلخیص و لذا ذکرها صاحب المفتاح فی آخر کتابه فی العلوم الثلثة. فقال المصنف: مرادهم من المقدمة التی یتوقف الشروع علیها هی مقدمة العلم و ما یذکرون فی اوائل کتبهم مقدمة الکتاب لا مقدمة العلم فاذا قالوا فی اوائل الکتب مقدمة معناها مقدمة الکتاب قال و من هنا ینقدح جواب اشکال اتحاد الظرف و المظروف لان الامور الثلثة مما یتوقف علیه الشروع فی العلم فهی مقدمة العلم فالمراد بالظرف مقدمة العلم و بالمظروف مقدمة الکتاب فمقدمة الکتاب فی بیان مقدمة العلم و مقدمة العلم ما توقف علیه الشروع و مقدمة الکتاب ما یوجب زیادة الاطلاع و ان لم یتوقف علیه الشروع.

و قد اختلف الکلمات فی تصحیح ما ذکره المصنف و ابطاله و الحق انه لا محل لمقدمة الکتاب اصلا و هی شیء مستحدث لا معنی له و توضیحه ان القوم ذکروا ان مقدمة العلم ما یوجب بصیرة فی الشروع لا انه ما توقف علیه الشروع و هذا واضح لمن تامل فی کلماتهم و ما اجود قول الشریف حیث قال: الاولی تعریف المقدمة بانه ما یعین فی تحصیل الفن. و قال بعضهم المراد من المقدمة اعم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۰

یتبین فیها امور ثلثة رسم المنطق و بیان الحاجة الیه و موضوعه و هی ماخوذة من مقدمة الجیش و المراد منها هیهنا ان کان الکتاب عبارة عن الالفاظ و العبارات، طائفة من الکلام من المبادی الداخلة- هی اجزاء العلوم و یاتی ذکرها انشاء اللّه فی اخر الکتاب- و المبادی الخارجة و هی الرؤس الثمانیة جمیعا، و معلوم انه لا یتوقف العلم علی الرؤس الثمانیة جمیعا.

بل لا یتوقف الشروع فی العلم علی الامور الثلثة ایضا. فان ما یتوقف الشروع علیه هو تصور العلم بوجه ما حتی لا یلزم طلب المجهول المطلق- و هو محال- و تصور فائدة فی الجملة للعلم حتی لا یکون طلبه عبثا من العاقل و لا یتوقف علی تعریف العلم و بیان غرضه تفصیلا، نعم اطلق القاضی سراج الدین فی المطالع لفظ المقدمة و مراده ما

یتوقف علیه المسائل، و لکنه ادخل فیها باب الکلیات الخمس و النسب الاربع.

فظهر ان المقدمة عندهم اسم لما یوجب زیادة البصیرة فلا یبقی معنی لمقدمة الکتاب، نعم لا باس بجعل الاصطلاح، لکن الکلام فی مراد القوم و ایضا لا اعلم ما یقول المصنف فیما ذکر فی المقدمة مطالب اخر غیر الامور الثلثة مما لا یتوقف علیه الشروع؛ فتلک المطالب لیست مقدمة العلم حتی یدفع اشکال الظرفیة، فاستقم کما امرت، و لا تعتد بما ذکره بعض المحشین و غیره فی انتصار المصنف.

[**العلم**]

قوله العلم هو الصورة الخ: اعلم انه اذا علمت بشیء فقد حصل ثلث اشیاء عند علمك احدها الصورة الحاصلة من ذلك الشیء فی ذهنك الثانی حصول تلك الصورة ای هذا المعنی المصدری الثالث قبول النفس لتلك الصورة فاختلف فی ان العلم ای من هذه الثلثة فقال جمع و لعلهم اکثر المحققین منهم القطب و الحکیم السبزواری: العلم هو الصورة الحاصلة من الشیء عند العقل و قالوا هو کیف نفسانی و قال بعض منهم الکاتبی: العلم حصول الصورة فی العقل و قال ثالث العلم هو قبول النفس و انفعالها لتلك الصورة. ثم ان بعضهم عرف العلم بانکشاف الواقع و قبله

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۱

قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها و نفعها فیه و ان کان عبارة عن المعانی فالمراد من المقدمة طائفة من المعانی یوجب الاطلاع علیها بصیرة فی الشروع و تجویز الاحتمالات الاخر فی الکتاب یستدعی جوازها فی المقدمة التی هی جزئه لکن القوم لم یزیدوا بعض المحشین– و جمع آخر– و جعله فی مکان من التعریف و اظن انه لا یسمن و لا یغنی فانه شرح لفظ العلم و کلامنا فی مقام تحدید مهیة العلم و لو بالرسم.

ثم انهم کما عرفت ذکروا ان العلم حصول الصورة عند العقل او الصورة الحاصلة عند العقل و حینئذ فقد یستشکل بانه لا یشمل العلم بالجزئیات لان مدرك الجزئیات هو الحواس لا العقل فلا تحصل الجزئیات عند العقل و لکن الاشکال غیر وارد فان المدرك للجزئیات ایضا هو العقل و النفس– و العقل من مراتب النفس و مرادهم به هنا النفس– غایة الامر بتجلیه فی القوی الجزئیة من السمع و البصر فلو لم تکن النفس لما یدرك السمع و البصر شیئا و لذا قالوا: النفس فی وحدتها کل القوی قاله جمع من المحققین.

ثم لا یخفی ان المراد من العلم هنا هو العلم الحصولی فان العلم قسمان حصولی و هو ما ذکرنا و حضوری و هو علم المجردات بذواتها و علم الحق تعالی بذاته و بمعلولاته و لیس فیه حصول صورة من الخارج بل هو عین المعلوم کما صرح به جمع منهم صاحب حکمة الاشراق و السبزواری.

قوله اما لکفایة التصور الخ: و لا شك انه یحصل فی الذهن عند سماع لفظ العلم شیء و هو کاف فی المقام فان الغرض تقسیم العلم لا تعریف مهیة العلم کما انه اذا کان غرضك تقسیم الانسان الی عالم و جاهل لا یلزم تعریف الانسان اولا بکنهه بل یکتفی بما یحصل فی الذهن عند سماعه من المعنی و لعله لذا لم یتعرض فی المقام اکثرهم لتعریفه.

قوله تعریف العلم مشهور: فتعریفه معلوم عند قاریء الکتاب لا یحتاج الی تعریفه جدیدا.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۲

على الالفاظ و المعانى فى هذا الباب شيئا. قوله العلم: هو الصورة الحاصلة من الشىء عند العقل و المصنف لم يتعرض بتعريفه اما لكفاية التصور بوجه ما فى مقام التقسيم و اما لان قوله بديهى على ما قيل: كما ان الجوع و العطش بديهيان و استدلوا على البداهة بان كل شىء معلوم بالعلم فلو كان العلم معرفا بغيره لزم الدور و انت خبير بانه غير تام فان كل شىء معلوم بمصداق العلم اى الكيفية التى تحصل فى نفسك و البحث هنا فى تعريف مهية العلم مع انه كيف يقال ببداهته و اختلف فيه على ثلثة او اربعة اقوال و لذا قال المحشى: على ما قيل.

[التصديق ما هو]

قوله فقد اختار مذهب الحكماء: اعلم انه اختلف فى ان حقيقة التصديق ما هو؟

فذهب الحكماء الى انه عبارة عن الادراك الاذعانى المتعلق بالنسبة فى القضية و لذا يكون بسيطا و قال الفخر الرازى انه عبارة عن مجموع تصور الموضوع و المحمول و اذعان النسبة. و توضيح القولين انه يحصل عند التصديق بكون زيد قائما ثلثة اشياء تصور الموضوع و المحمول و الاذعان بالنسبة بينهما فالحكماء على ان التصديق هذا الاذعان

[ما نسب الى الفخر]

و الفخر على انه مجموع الاذعان و تصور الطرفين و قال المصنف هنا: العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق. فجعل التصديق هو الاذعان بالنسبة و هو مذهب الحكماء ثم ان من المعلوم انه ان قلنا بكون التصديق نفس الاذعان لا بد من تحقق شرائط حتى يتحقق التصديق و اختلف الحكماء فى تعداد هذه الشرائط فقال القدماء منهم الشرائط و بعبارة اخرى اجزاء القضية- لان التصديق يتعلق بآخر جزء من اجزاء القضية فان التصديق قبول القضية و ادراكها بنحو الاذعان- ثلثة تصور الموضوع و المحمول و النسبة بينهما فاذا تحققت هذه الثلة يتحقق التصديق.

و قال المتأخرون هذه الثلة لا تكفى بل لا بد من شرط آخر و هو تصور وقوع النسبة اولا وقوعها و الا ففى صورة الشك ايضا نتصور النسبة بين الموضوع و المحمول و لا يتحقق التصديق ثم ان ملاك السلب و الايجاب على هذا القول تصور الوقوع و اللاوقوع، و النسبة التى قبل تصور الوقوع و اللاوقوع هى محض نسبة- نسبة ضعيفة- المحمول-

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۳

تعريف العلم مشهور مستفيض و اما لان العلم بديهى التصور على ما قيل قوله ان كان اذعانا: اى اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيدا قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس الى الموضوع و بعبارة فارسية: آن نسبة محض سنجيدن محمول با موضوع است و سنجيدن هميشه معناى ايجابى است- و معلوم ان هذا النحو من النسبة مجرد امالة المحمول الى الموضوع و هو نسبة ناقصة نظير النسبة فى غلام زيد فى انها ناقصة ليست الى حد يجرى فيه الايجاب او السلب الحكمى بل هى نسبة ثبوتية دائما- و هذا ما قاله الصدر (ره) فى ص ۳۶۵ ج ۱- اسفار: الفلاسفة المتقدمون (اى متاخر و المتقدمين) على ان النسبة الحكمية فى كل قضية موجبة كانت او سالبة، ثبوتية- كما ان النسبة فى غلام زيد ثبوتية و ايضا هى نسبة مقيدة ليست بحد الوسعة التى فى النسبة التامة.

فظهر لك معنى عبارة المحشى: النسبة الثبوتية التقييدية اولا وقوعها اى لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية و بالجملة فالشرائط عند المتاخرين عبارة عن تصور الموضوع و المحمول و تصور نسبة المحمول الى الموضوع ثم تصور ان

هذه النسبة واقعة او ليست بواقعة.

ثم ان المصنف اختار مذهب القدماء حيث قال: العلم ان كان اذعانا للنسبة و لم يقل اذعانا لوقوع النسبة اولا وقوعها فعلم ان شرائط التصديق عنده ثلثة ليس فيها تصور الوقوع او اللاوقوع فان الاذعان يتعلق بآخر جزء من اجزاء القضية و آخر شرط من شرائط التصديق فحيث علق المصنف الاذعان على النسبة فهم انها آخر شرط عنده لا وقوع النسبة.

ان قلت لعل المصنف قدر فى كلامه كلمة الوقوع مضافة الى النسبة و كانت العبارة فى الاصل: اذعانا لوقوع النسبة فحذف المضاف و هو كثير و كذا قدر كلمة اللاوقوع معطوفة على الوقوع و حذف المعطوف ايضا كثير مثل سرابيل تقيكم الحر اى و البرد.

قلت اولا هو خلاف الظاهر و يحتاج الى تقدير و ثانيا ان المصنف يشير فى مبحث

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۴

بقائم فقد اختار المصنف مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان و الحكم دون المجموع المركب منه و من تصور الطرفين كما زعمه الامام الرازى القضايا الى ان اجزاء القضية ثلثة و قد قلنا ان اجزاء القضية هى بعينها شرائط التصديق- و من هنا تفهم النظر فى كلام بعض من عاصرناه «۱» حيث يردف التصديق و القضية فى كلامه كرارا-.

ثم لا يخفى ان مرادهم من الوقوع ليس الوقوع فى الخارج كيف و من القضايا قضية الممكنة العامة و ليس فيها وقوع فى الخارج بل فيها مجرد- الامكان.

الى هنا شرح عبارة المحشى. و استجيز منك- ايها القارىء الكريم- لتفصيل الكلام حتى يتضح المرام فى هذا الباب فانه بحث وسيع قد الفوا فيه رسالات مستقلة فاقول:

[تحقيق البحث فى التصديق]

اذا تصورت قضية زيد قائم فقد تصورت مفهوم زيد و مفهوم قائم و النسبة بينهما و كل من هذه الثلثة تصور و اذا تصورت مطابقة تلك النسبة للواقع بحيث يأتى بعدها الحكم منك بالثبوت او اللاثبوت فهذا التصور تصديق فالتصديق ليس هو الحكم بل هو تصور يلزمه الحكم و اليه يرجع ما ذكره المصنف و كثير منهم فان الاذعان بمعنى ادراك الوقوع كما سياتى و هو عبارة اخرى عن العلم بالوقوع، و العلم بالوقوع عبارة عن تصور الوقوع و ادراكه و بعبارة اخرى حصول صورة الوقوع و مطابقة النسبة فى الذهن بحيث يلزمه الحكم و بالجملة العلم الذى هو مقسم للتصور و التصديق عبارة عن الصورة الحاصلة ففى التصديق ايضا صورة حاصلة فى الذهن لكنه يلزمه الحكم فصرف كون الصوره العلميه مع نسبه تامه لا يكفى فى التصديق «۲» بل يلزم فيه الاذعان قال القطب فى المحاكمات: الحاضر فى الذهن اما وقوع النسبة اولا وقوعها او شىء آخر و الاول تصديق انتهى و احسن من عبارته عبارة صدر المتالهين فى رسالته فى

(۱)- هو الدكتور السياسى من اساتذة جامعة طهران.

(۲)- قال الحافظ الشيرازى:

بیا که توبه ز لعل نگار و خندهٔ جام　　　تصوری است که عقلش نمی‌کند تصدیق

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۵

و اختار مذهب القدماء ايضا حيث جعل متعلق الاذعان و الحكم الذى هو الجزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية التصديق: هنا امور ثلثة احدها الحكم بمعنى الايقاع و هو فعل من الافعال النفسانية و ليس من العلوم الحصولية و الصور الذهنية و ثانيها تصور هذا الحكم و هو من قبيل العلم الحصولى التصورى و الثالث التصور الذى لا ينفك عن الحكم بالمعنى الاول بل يستلزمه و هذا هو التصديق انتهى و قال القطب الشيرازى فى درة التاج: تصديق امر انفعالى است و حكم، ايقاع نسبة است و فعل است و تصديق لازمه حكم است، و حكماء همين لازمهٔ حكم را تصديق گويند نه خود حكم را (انتهى). و منه تعلم ان قول بعض المعاصرين «۱» «حكم و تصديق در نظر دانشمندان عين يكديگرند» سخيف و كذا قول بعض «۲» آخر منهم: «تصديق حقيقى عبارت است از حكم ذهن بايجاب يا بسلب».

و هذا المعنى ايضا كان مراد من ذكر ان التصديق عبارة عن علم يكون معه حكم كعبارة القاضى: تصديق ان كان معه- اى مع العلم- حكم بنفى او اثبات انتهى و عبارة المحقق فى شرح الاشارات: المتصور هو الحاضر مجردا عن الحكم و المصدق بها هو الحاضر مقارنا له انتهى و عبارة الشيخ فى الموجز الكبير و منطق المشرقيين و عبارة المحقق فى اساس الاقتباس. فمرادهم ما ذكرنا من ان التصديق علم بالنسبة يكون معه حكم اى يلزمه الحكم لا ان التصديق كل علم يكون معه حكم حتى يكون تصور الموضوع ايضا فى ضمن تصور سائر الاجزاء تصديقا نظرا الى انه علم يكون معه حكم فى صورة التصديق حتى يرد عليهم ما ذكره الشريف من ان ما ذكروه يفضى الى وجود تصديقات سبعة فى القضية الواحدة.

و بالجملة العبارات كلها تريد الاخبار عن معنى واحد و لكنه: عباراتنا شتى و حسنك واحد* و كل الى ذاك الجمال يشير. و لذا ترى القطب الرازي مع انه استشكل

---

(۱)- هو الدكتور صاحب الزمانى فى ص ۳۳ كتابه فى المنطق.

(۲)- الدكتور سياسى ص ۲۱۱ مبانى فلسفة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۶

اولا وقوعها و سيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية فى مباحث القضايا. قوله و الا فتصور: سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد او لامور متعددة بدون على المحقق فى عبارته السابقة قال هو فى شرح المطالع: العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه و الاول تصديق انتهى و اوضحه بكلام و قال: اذا تصورنا زوايا المثلث و تصورنا التساوى للقائمتين و النسبة بينهما فلا خفاء فى اننا نتشكك فيها قبل قيام البرهان الهندسى ثم اذا وقفنا عليه

جزمنا بها فیحصل لنا حالة ادراکیة مغایرة للحالة السابقة فهذه الکیفیة الادراکیة الحاصلة مع الحکم سمیت تصدیقا (انتهی).
و الحاصل ان عبارات اقوم کلها تحوم حول معنی واحد بل اقول لو لا ان الفخر صرح فی کتابه الملخص بمخالفة القوم حیث قال فی عبارته المحکیة: ان لنا تصورا اذا حکم علیه بنفی او اثبات کان المجموع تصدیقا فالفرق بینهما کما فی المرکب و البسیط (انتهی).
نعم: لو لا هذه العبارة لقلت انه ایضا موافق للقوم قال فی کتابه جامع العلوم ص ۸۹: ادراک چیزها بر دو قسم است اول تصور دوم تصدیق اما تصور پیدا شدن حقیقت چیزی بود در ذهن چنانچه هیچ حکم نکنند بنفی یا اثبات انتهی. ای و التصدیق ظهور شیء فی الذهن یلزمه الحکم و هذا کما تری بعینه عبارة من مضی من المحققین فی تفسیر التصدیق.
ثم ان الاذعان فی عباراتهم لیس المراد به هو الاعتقاد الواقعی ضرورة انه قد یخبر المتکلم و هو شاک او عالم بخلافه بل المراد عقد القلب علی مفاده جعلا و عبر عنه بعض الاعلام (ره) بالتجزم و من هذا الباب قیاس الخلف الاتی فی آخر باب – القیاس انشاء اللّه.
ثم انی ما وقفت علی نزاع لهم فی ان شرائط التصدیق ثلثة او اربعة و ان کان عبارة القطب فی شرح الرسالة یوهم النزاع – فتامل – بل ظاهر کلماتهم کما لا یخفی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۷
نسبة کتصور زید و عمرو و بکر او مع نسبة غیر تامةای التی لا یصح السکوت علیها کتصور غلام زید او تامة انشائیة کتصور اضرب او خبریة مدرکة بادراک غیر اذعانی علی من تأمل فیها ان کلهم یأخذون تصور الوقوع و اللاوقوع فی جملة الشرائط فان التصور الذی یلزمه الحکم هو تصور وقوع النسبة و الا فمجرد تصور النسبة لا یلزمه الحکم.

[الاستدلال علی تقسیم التصور و التصدیق]
و اما قول المصنف: العلم ان کان اذعانا للنسبة من دون ذکر الوقوع و اللاوقوع فلانه ذکر الاذعان و من المعلوم ان معنی الاذعان غیر الادراک فان الاذعان ادراک الوقوع کما لا یخفی و لذا قال الحکیم السبزواری: مجرد الاذعان و ادراک ان النسبة واقعة انتهی. فکان منظوره الاشارة الی عدم الفرق بین العبارتین من القوم.
ثم انه قد ظهر لك ان التصدیق لیس هو الحکم فعطف المحشی کلمة الحکم علی الاذعان غیر صحیح و ظهر ایضا سقوط النزاع الذی اشار الیه المحشی بقوله: و اختار مذهب القدماء. بل النزاع الوحید فی هذا الباب هو النزاع بین الحکماء و الفخر.
و لکنه ایضا یمکن رفعه بتوجیه عبارة الفخر و القول بانها مبنیة علی التسامح فان التصدیق حیث لا یتحقق بدون التصورات الثلث او الاربع فما لم تحصل هذه التصورات لا یحصل التصدیق فقال الفخر: التصدیق هو المجموع و نظره انه لا یتحقق بدون المجموع و الی ما ذکرنا من التوجیه اشار شارح المطالع و المحقق اللاهیجی فی گوهر مراد.
و لقد خرجت من وضع التعلیقة و لکنی رایت الخیر فی تحقیق المقام و ان انجر الی تفصیل الکلام فانظر فیما ذکرنا دقیقا و تدبره جیدا.

قوله او مع نسبة غير تامة: و هو على قسمين مع نسبة اضافية كما مثل المحشى او وصفية كقولهم: الحيوان الناطق المائت.

قوله او تامة انشائية: فان من المعلوم انه اذا قال القائل اضرب او قال الشاعر:

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۸

كما فى صور التخييل و الشك و الوهم. قوله و يقتسمان: الاقتسام بمعنى القسمة على ما فى الاساس اى يقسم التصور و التصديق كلا من وصفى الضرورة اى الحصول

نام ليلى بسر تربت مجنون مبريد بگذاريد كه بيچاره قرارى گيرد

يحصل فى الذهن شيء و هو معنى العلم و لكنه ليس بتصديق لعدم وجود الاذعان بالنسبة الخبرية فيه فما استشكله بعض المحشين من ان الانشاء ليس بعلم اصلاحتى يكون تصورا او تصديقا غير صحيح.

[اقسام التصور]

قوله او خبرية مدركة الخ: اعلم انك اذا تصورت النسبة الحكمية فاما ان يحصل لك الشك فيها من دون ترجيح لاحد الطرفين- و من المعلوم انه لا يكون تصديقا لعدم الاذعان- او يترجح احد الطرفين اما طرف الوجود و الوقوع و اما طرف العدم و اللاوقوع و فى الاول صور:

فانه اذا ترجح جانب الوجود فاما ان يكون صرف رجحان بحيث يجوز عندك العدم فالطرف الراجح يسمى ظنا و هو من التصديق و الطرف المرجوح و هم و هو ليس من التصديق.

و اما ان يكون الرجحان بحيث لا يجوز عندك عدم وقوع هذه النسبة و هو- الجزم و فيه اما ان تعتبر المطابقة للواقع و يكون مطابقا و لم يمكن التشكيك فى اعتقادك فهو اليقين و من اقسام التصديق و اما ان تعتبر المطابقة للواقع و يكون مطابقا و لكن يمكن التشكيك فى اعتقادك فهو الجزم المطابق غير الثابت و يسمى ايضا تقليدا و هو ايضا من التصديق و اما ان تعتبر المطابقة و لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب سواء كان ممكن التشكيك اولا و هو بقسميه من التصديق و اما ان لا تعتبر المطابقة- و ان كان فى الواقع غير خال عن المطابقة او عدمها- فاما ان يقارن تسليما من السامع او انكارا و الاول مسلمات و الثانى وضعيات- و منها المصادرات- و هما ايضا من اقسام التصديق.

فهذه سبعة اقسام فى صورة رجحان الوقوع فى نظرك و بعينها فى صورة رجحان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۵۹

بلا نظر و الاكتساب اى الحصول بالنظر فياخذ التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا عدم الوقوع فالاقسام مع صورة الشك خمسة عشر كلها تصديق و ما لا يكون تصديقا هو الشك و الوهم.

ثم ان هنا صورة اخرى و هى انه قد تتصور النسبة الحكمية و تقطع بخلافها و لكن النفس تتأثر منها تاثيرا عجيبا ترغيبا كانت النسبة الحكمية او تنفيرا و هو التخيل و الشعر و المراد بالشعر هنا ليس هو المقابل للنثر الذى عرفه صاحب المفتاح- ص ۲۱۸- بانه هو القول الموزون وزنا عن تعمد. بل المراد بالشعر هنا ما يكون مرادفا للتخيل و هو

قد يكون نثرا نحو قولك: الخمر ياقو تية سيالة و قد يكون شعرا و نظما نحو قول يزيد بن معاوية عليهما اللعنة فى توصيف الخمر:

شميسة كرم برجها قعر دنها　　و مشرقها الساقى و مغربها فمى
لها جبيب من فوق شباك فضة　　كسكة دينار على صرف درهم
فان حرمت يوما على دين احمد　　ادرها على دين المسيح بن مريم

و هذا القسم ليس من التصديق لعدم الاذعان فيه بل فيه مجرد تاثر النفس.
ثم ان العلميات من هذه الاقسام مبادى البرهان فقط و مبادى الجدل و الخطابة و السفسطة غيرها و سياتى فى آخر الكتاب مفصلا انشاء اللّه تعالى.

[الضرورى و النظرى]

قوله الاقتسام بمعنى القسمة: هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان المصنف قال و يقتسمان الضرورة و الاكتساب بنصب كلمتى الضرورة و الاكتساب مع ان الاقتسام من الافتعال و هو لازم غالبا بمعنى المطاوعة و الجواب ان الاقتسام قد ياتى بمعنى القسمة و هو متعد كما قال الزمخشرى فى اساس اللغة و كذا فى الصحاح و القاموس.
ثم لا يخفى ان معنى عبارة المصنف حينئذ: و يقسم التصور و التصديق الضرورة و الاكتساب اى الضرورة على قسمين و كذا الاكتساب مع ان المقصود ان التصور و التصديق على قسمين فقال المحشى: و يعلم انقسام التصور و التصديق ضمنا و كناية لان لازم تقسيمهما الضرورة و الاكتساب ان ينقسم التصور و التصديق انفسهما فان التصور

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۰

و قسما من الاكتساب فيصير كسبيا و كذا الحال فى التصديق فالمذكور فى هذه العبارة لما قسم الضرورة و الاكتساب فالتصور ايضا نفسه يصير على قسمين ضرورى و اكتسابى و كذا التصديق.
ثم ان فهم شىء كناية اخص من فهمه ضمنا فان فهمه ضمنا يكون بالكناية و بغيرها فذكر الكناية بعد قوله ضمنا من باب ذكر الخاص بعد العام.
قوله و هى ابلغ و احسن من التصريح: وجهه ان الانتقال فى الكناية من الملزوم الى اللازم فاذا اثبت الملزوم يثبت اللازم جزما لاستحالة انفكاك اللازم عن الملزوم فيكون كدعوى الشى ببينة و برهان.
و لا فرق فيما ذكرنا بين قولى المشهور و السكاكى لان السكاكى قائل بان الكناية و هى الانتقال من اللازم الى الملزوم– على قوله– فيما اذا كان ذلك اللازم مساويا لملزومه فاذا ثبت اللازم المساوى يثبت الملزوم.
قال فى ص ۱۷۴ من كتابه مفتاح العلوم: و السبب فى ان الكناية عن الشىء اوقع من الافصاح بذكره نظير ما تقدم فى المجاز اذا لانتقال من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه لكنهما عند التساوى يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فيصير حال الكناية كحال المجاز فى كون الشىء معها مدعى ببينة و مع الافصاح بالذكر مدعى بلا بينة انتهى كلامه.
ثم لا يخفى انه لا بد فى الكناية من الانتقال العرفى و ليس فى المقام اذ لا ينتقل ذهن العرف من انقسام الضرورة و

الاکتساب الی انقسام التصور و التصدیق الا بنظر عقلانی فلا تتحقق الکنایة کما قال المحشی بل لا بد ان یقال یقتسمان لازم و الضرورة و الاکتساب منصوبان بنزع الخافض ای ینقسم التصور و التصدیق من اجل الضرورة و الاکتساب.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۱

صریحا هو انقسام الضرورة و الاکتساب و یعلم انقسام کل من التصور و التصدیق الی الضروری و الاکتسابی ضمنا و کنایة و هی ابلغ و احسن من التصریح قوله بالضرورة: قوله الی تجشم الاستدلال: قال فی الصحاح: جشمت- بالکسر- الامر جشما- بالسکون- و تجشمته اذا تکلفته علی فریة و مشقة و الفریة- بکسر الفاء- بمعنی خلاف الواقع.

قوله کما ارتکبه القوم: استدل بعض المنطقیین کالقطب الرازی و الکاتبی علی ان التصور و التصدیق علی قسمین بدیهی و کسبی، بدلیل الدور و التسلسل و بیانه انه لو کان کل التصورات مثلا ضروریة لما احتجنا فی تحصیل شیء الی النظر و الفکر و هو باطل بالوجدان و لو کان کلها نظریا لزم الدور او التسلسل لانه اذا ارید تصور (أ) مثلا و کان تصوره نظریا متوقفا علی تصور (ب) و هو کذلک علی (ج) و هلم جرا فان انجر الکلام و ذهبت السلسلة الی ما لا نهایة فیلزم التسلسل و ان توقف بعضها علی متقدمه مثل توقف (ج) فی المثال علی (ب) لا علی شیء رابع حتی یلزم التسلسل بل توقف علی ما قبله و هو (ب) فیلزم الدور و الدور و التسلسل باطلان اما الاول فللزوم تقدم الشیء علی نفسه و اما الثانی فللزوم استحضار امور لا یتناهی لتوقف تصور (أ) علی (ب) و هو علی (ج) و هکذا فاذا ارید تصور (أ) لا بد من استحضار امور لا یتناهی فی النفس و کذا الحال فی التصدیقات هذا دلیلهم.

و یرد علیه اولا انه لو کان کلها نظریة و لم یکن بطریق الدور لا یستلزم استحضار ما لا یتناهی فی النفس لانه یمکن ان یکون بعض هذه التصورات النظریة حاصلة لنا فعلا و ان توقف فی ذاته علی تصور آخر نعم یستلزم حصول ما لا یتناهی فی النفس فانه یستلزم حصول تصورات غیر متناهیة فی النفس ان قلت هو ایضا محال لان النفس حادثة و لا یمکن وجود ما لا یتناهی فی شیء حادث قلت هذا فرع اثبات حدوث النفس و فیه خلاف و ان اثبتوا حدوثها فی علم الکلام. صرح بهذا الاشکال القطب الرازی و الشریف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۲

اشارة الی ان هذه القسمة بدیهیة لا یحتاج الی تجشم الاستدلال کما ارتکبه القوم و ذلک لانا اذا رجعنا الی وجداننا وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر و الدوانی و غیرهم.

و ثانیا هو متوقف علی امتناع کسب التصدیقات من التصورات او بالعکس و الا فیمکن ان یقال التصدیقات کلها نظریة و تکتسب من التصورات البدیهیة او بالعکس فلا یلزم ان یکون کل من التصور و التصدیق علی قسمین ضروری و اکتسابی کما انه کثیرا ما نأخذ التصورات من التصدیقات فان تصور غلام زید اکتسب من التصدیق بقضیة: هذا الغلام لزید و کذا الحدود و المعرفات فانه یثبت بدلیل تصدیقی و نصدق القضایا ثم نتصور النسبة فیها و من هذا التصور یؤخذ کثیر من الحدود و هذا ظاهر و ان لم اجد من صرح به نعم قال القطب و الدوانی و غیرهما: انه یمکن

اخذ التصديقات من التصورات و لم يقولوا بوجود ذلك الاخذ بل ظاهر كلام بعضهم عدم وجوده و كيف كان الامر سهل.

و ثالثا: اذا كان كلها ضرورية قلتم لما احتجنا فى تحصيل شيء الى نظر و فكر و هو باطل قلنا من اين ثبت بطلانه؟ ان قلت هو بديهى البطلان قلنا فرجع الامر الى دعوى البداهة على ان بعضها بديهى و كذا قلتم تقدم الشيء على نفسه باطل قلنا من اين ثبت البطلان؟ ان قلت هو بديهى قلنا رجع الامر الى دعوى البداهة على ان بعضها بديهى و اشار الى ما ذكرنا الدوانى. و بالجملة لا شيء احسن من عدم ذكر الاستدلال و ارجاع الامر الى الوجدان فانا نرى بالوجدان ان بعض التصديقات و التصورات بديهى و بعضها نظرى.

ثم ان التحقيق و ان كان ما ذكر الا انه اختلف فيه و الاحتمالات بحسب مقام التصور تسعة لبعضها قائل:

احدها ان تكون التصورات كلها بديهية و التصديقات مبعضة اى بعضها

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۳

كتصور الحرارة و البرودة و منها ما هو حاصل لنا بالنظر و الفكر كتصور حقيقة الملك و الجن و كذا من التصديقات ما يحصل لنا بلا نظر كالتصديق بان الشمس مشرقة نظرى و بعضها ضرورى و لهذا الاحتمال قائل و هو الفخر الرازى و الثانى ان تكون التصورات نظرية و التصديقات مبعضة و الثالث ان تكون التصورات مبعضة و التصديقات بديهية.

و الرابع ان تكون التصورات مبعضة و التصديقات نظرية و الخامس ان تكون التصورات و التصديقات كلهما بديهيتين و لهذا الاحتمال ايضا قائل و هو طائفة من الاشاعرة و السادس كونهما نظريتين و اليه ذهب جهم بن صفوان الترمذى و السابع ان تكون التصورات بديهية و التصديقات نظرية و الثامن عكس السابع و التاسع كونهما كلتيهما مبعضتين و هو مذهب المتأخرين من الحكماء.

و يتصور احتمال عاشر و هو كونهما يدا واحدة مبعضتين و هو ظاهر عبارة القدماء من– الحكماء و الفرق بين العاشر و التاسع ان فى التاسع كلا من التصورات و التصديقات على قسمين بخلاف العاشر فانهما فيه كشيء واحد و هو مبعض و لذا يصدق مع كون التصورات او التصديقات جميعها نظرية او ضرورية.

فظهر مما ذكرنا ان الاحتمالات عشرة لا تسعة كما قاله المصنف فى شرح الرسالة و بعض آخر و لا قائل بغير الخمسة المشار اليها و هى الاحتمال الاول و الخامس و السادس و التاسع و العاشر.

دفع و هم: اما الوهم فهو انه يمكن ان يقال ليست التصورات او التصديقات بديهية و لا نظرية لانها غير موجودة فى الذهن جميعا حتى يحكم بانها بديهية اولا و بعبارة اخرى ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له و ليست التصورات و التصديقات موجودة فى الذهن جميعا حتى يثبت لها و يحكم عليها بانها بديهية او نظرية و هذا كما يقال المعدوم لا كاتب و لا لا كاتب.

و اما الدفع فهو انها موجودة فى الذهن اجمالا اي تحت عنوان التصور

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۴

و النار محرقة و منها ما يحصل لنا بالنظر كالتصديق بان العالم حادث و الصانع موجود.

قوله: و هو ملاحظة المعقول: ای النظر توجه النفس نحو الامر المعقول اي المعلوم و التصديق.
قوله كتصور حقيقة الملك و الجن: اختلف فى حقيقتما على اقوال قال اللاهجى فى «گوهر مراد» ما حاصله: مذهب المتكلمين ان الملك و الجن و الشيطان اجسام لطيفة يقدرون على التشكل باشكال مختلفة و لذا قد ترى و قد لا ترى و قالت المعتزلة على ما حكى المحقق الطوسى: كلها حقيقة واحدة و التفاوت بالعوارض فالعاملات خيرا منها ملئكة و العاملات شرا منها شيطان و العاملات خيرا تارة و شرا اخرى جن و قال الحكماء على ما حكى التفتازانى: الجن جواهر مجردة لها التصرف فى الاجسام العنصرية من دون تعلق لها بها و الشيطان القوة المتخيلة الانسانية من جهة استيلائه على العقل فيصد عن ذكر اللّه و عن الصلوة انتهى محصل كلام اللاهجى. و ان شئت التفصيل فراجع الى ج ۱۳ من بحار الانوار للمجلسى قده الباب ۲۲ و ۹۲.

[فى الفكر]

قوله و هو ملاحظة المعقول الخ: الفكر و النظر مترادفان و هو معلوم من كتب القوم. و النظر – او الفكر – يطلق على معان ثلثة كما قال المحقق فى شرح الاشارات احدها حركة النفس بالقوة التى آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المسمى بالدودة أى حركة كانت اذا كانت فى المعقولات و ان كانت فى المحسوسات تسمى تخيلا و الثانى حركة النفس من المطالب المجهولة نحو مباديها و بهذا المعنى مرادف للحدس و الثالث حركة النفس من المطالب الى مباديها ثم يرجع من المبادى الى المطالب قال المحقق و المراد بالفكر هنا هو المعنى الثالث فظهر ان النظر عبارة عن مجموع الحركتين اى الحركة من المبادى الى المطالب و من المطالب الى المبادى.
و لكن عرفه كثير منهم كالقطب و القاضى و الكاتبى بانه ترتيب امور معلومة لتحصيل المجهول و فى بعض عباراتهم للتأدى الى المجهول و هو عبارة اخرى عن تحصيل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۵

لتحصيل امر غير معلوم و فى العدول عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها: التحرز عن استعمال اللفظ المشترك فى التعريف و منها التنبيه على ان الفكر انما يجرى فى المجهول و لا يخفى انه لا يطابق التعريف المتقدم من المحقق لان ترتيب الامور ليس الحركتين المذكورتين بل ليس من الحركة فى شيء بل الترتيب مقدمة للحركة نحو المطالب.
و يرد على التعريفين انه يأتى فى باب المعرف انشاء اللّه تعالى ان التعريف بالفصل فقط و بالخاصة فقط صحيح عند المتاخرين و الفصل واحد لا يصدق عليه ترتيب الامور بصيغة الجمع و كذا لا يصدق عليه المبادى فى التعريف المتقدم: الحركة من المطالب الى المبادى. و لو كان المراد الجمع المنطقى و هو ما فوق الواحد – و لعله لذا قال المصنف: و هو ملاحظة المعقول. و اللام فى المعقول للجنس يشمل الواحد و الكثير و لذا فسره المحشى ايضا بالامر المعقول و اللام فى الامر ايضا للجنس –.
و اجاب القطب فى شرح المطالع عن الاشكال بان الخاصة مثل الضاحك و الفصل مثل الناطق مشتق و المشتق مركب من ذات و حدث ففى التعريف بالفصل او الخاصة فقط ايضا يكون ترتيب الامور ورده الشريف بان المشتق غير مركب لعدم اخذ الذات او الشيء فى معنى المشتق و التحقيق فى محله.
و ايضا اجاب القطب بانه اذا عرف بالفصل او الخاصة فقط يفهم العرف المقصود بالقرينة فيصير المعرف اكثر من امر

واحد فانه الفصل او الخاصة مع القرينة. و لكنه ايضا مردود بان القرينة ليست فى عرض نفس الدال اى الفصل و الخاصة بل القرينة قرينة للمراد من الفصل او الخاصة فالدال فى الحقيقة امر واحد و هو الفصل او الخاصة و القرينة تدل على معنى ذلك الدال.

فالاولى هو تعريف المصنف و لكن يرد عليه ايضا ان ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول عبارة عن حركة النفس من المطالب نحو المبادى- فانه عند التأمل يرجع

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۶

المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة فى العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لا يكون كاسبا و لا مكتسبا و منها رعاية السجع. قوله قانون: هو لفظ يونانى او اليه- مع ان النظر كما عرفت من المحقق مجموع الحركتين فالاولى ما ذكره الحكيم السبزوارى قال:

و الفكر حركة الى المبادى　　　و من مبادى الى المرادى

اى هو مجموع الحركتين و انما قال مبادى باعتبار الموارد و الا فقد لا يكون مبادى كما فى التعريف بالفصل و قد سبق.

ثم ان الفخر عرف النظر- على ما نقله الشريف- بانه ترتيب تصديقات ليتوصل بها الى تصديق آخر و هو مبنى على مذهبه من ان التصورات جميعها بديهية فليس فيها نظر.

قوله و فى العدول عن لفظ المعلوم الخ: اى لم يقل المصنف: ملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول مع ان العلم انسب بمقابلته للجهل و قال ملاحظة المعقول لمراعات فوائد: منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك فى الحدود و التعاريف لعدم جوازه و المعلوم من العلم و هو لفظ مشترك لانه قد يطلق على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت اى اليقين و قد يطلق على الصورة الحاصلة فى الذهن و باعتباره يشمل الشك ايضا و قد يطلق على الاعتقاد الراجح فلا يشمل الشك و يشمل الظن و الجهل المركب.

و من الفوائد التنبيه على ان الفكر «او النظر» انما هو فى الكليات دون الامور الجزئية لان المعقول معناه ما يكون حاضرا فى العقل. و الحاضر فى العقل لا يكون الا كليا و وجه جريان النظر فى الكليات فقط ان النظر كما عرفت هو ملاحظة امر حاصل فى الذهن لتحصيل ما ليس بحاصل و من المعلوم ان التحصيل لا يكون بواسطة- الجزئيات كما ان الجزئى لا يحصل فى العقل بشىء لان الجزئى لا يكون كاسبا و لا مكتسبا.

[الجزئى لا يكون كاسبا و لا مكتسبا]

قوله فان الجزئى لا يكون كاسبا الخ: اى لا يكون الجزئى معرفا و لا معرفا فلا يحصل لنا شيئا و لا يحصل هو لنا و وجهه ان الجزئى ما يكون فيه بعض امور يختص به

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۷

لفظ سريانى موضوع فى الاصل لمسطر الكتابة و فى الاصطلاح قضية كلية تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول

النحاة: كل فاعل مرفوع فانه حكم كلی يعلم منه و يميزه عن جميع ما سواه و (ح) كل ما سواه مباين له و من المعلوم ان المباين لا يعرف مباينه و سياتی انشاء اللّه تعالی فی باب المعرف فلا يكسب الجزئی جزئيا آخر لانه مباين له لوجود مميزات فی كل منهما ليست فی الاخر و لا يكسب ايضا كليا لانه مباين للكلی ايضا لوجود مميزات فی ذلك الجزئی يكون بها غير الكل و مباينا له و لا يكون مكتسبا ايضا لان كاسبه اما جزئی و قد مضی انه لا يمكن ان يكون كاسبا و اما كلی و الكلی كما مضی مباين للجزئی بما هو جزئی و الشیء لا يعرف مباينه.

ان قلت فعلی هذا لا يمكن لنا معرفة الجزئيات مع انا نعرف الجزئيات و نعلم بها و هو واضح. بل العلم بالكليات يحصل من العلم بالجزئيات و من هنا قال ارسطو فی كتابه فی المنطق من فقد حسا فقد علما.

قلت ما ذكرنا هو انه لا يمكن الكسب بالجزئی و اكتسابه ای لا يكون جزئی كاسبا لجزئی اخر او كلی و لا يكون مكتسبا من جزئی اخر او كلی و لا ننكر انه يمكن المعرفة بالجزئيات بطريق الحس من البصر و غيره.

ان قلت فی قولنا زيد انسان او حيوان ناطق قد عرف الجزئی بالكلی و فی قولنا:

زيد انسان و الانسان ضاحك فزيد ضاحك قد اكتسب النتيجة الجزئية من المقدمتين و منهما قضية زيد انسان و هی شخصية فالجزئی يكسب و يكتسب. قلت: لم يكن القياس الا تفصيل ما ارتكز فی الذهن علی ما ياتی فی القياس لا انه يعرف حال الجزئی فتامل.

و ايضا لم يعلم بالقياس و كذا بالانسان فی زيد انسان خصوصيات زيد الدخيلة فی كونه جزئيا و قد مضی ان الجزئی ما له الخصوصيات المباينة لكل شیء.

قوله لمسطر الكتابة: او لمسطر الجدول ايضا كما قال الشريف.

قوله يونانی او سريانی: قال فی المجمع فی لغة سری: اللغة السريانية لغة القسيس

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۶۸

احكام جزئيات الفاعل قوله و قد يقع فيه الخطاء: بدليل ان الفكر قد ينتهی الی نتيجة كحدوث العالم و قد ينتهی الی نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطاء (ح) لا محالة و الجاثليق و هو رئيس النصاری فی بلاد الاسلام. و نظيره ما قال المحقق فی (شرح الاشارات):

هو رومی الاصل، فان كلمة روم كان يطلق علی بلاد النصاری. و (ح) فالسريانية لغة دينية لاهل يونان كالعربية لنا فاختلف فی ان كلمة قانون فی كتب فلاسفة يونان من لسانهم الامی او من لغتهم الدينية و كيف كان ففلاسفة العرب نقلوها الی كتبهم بدون التصرف فاشتهر ككثير من اللغات نحو «هيولی» بمعنی المادة فانها يونانية علی ما قيل و «ماست» علی ما قال النراقی (ره) فی الخزائن و «اقنوم» بمعنی الاصل و «تل» فی «تلويزيون» و نحوه بمعنی «ازدور» و غير ذلك مما يطول ذكره.

[القانون]

قوله قانون: و قد يقال: آلة قانونية و الالة هی الواسطة بين الفاعل و المنفعل فی وصول اثره اليه و المنطق واسطة بين القوة العاقلة و المطالب المكتسبة فی اثر العاقلة و هو الاكتساب.

و اورد عليه بان القوة العاقلة ليست عاملة و فاعلة فی المطالب المكتسبة بل هی قابلة لها و مدركة لها فلا يؤثر العاقلة

فی المطالب شیئا حتی تکون العاقلة فاعلة و المطالب منفعلة.

و اجیب بانه مبنی علی الظاهر المتبادر الی اذهان المبتدئین فانهم یتخیلون ان العاقلة فاعلة فی المطالب و لذا لو لم یذکر هذا الاشکال لما خطر ببالهم او یقال وجه التسمیة ان المنطق آلة بین العاقلة و بین المطالب المعلومة التی ارید ترتیبها لیوصل الی المجهولات فی الاثر الذی هو الترتیب فانه لو لم یکن المنطق لخطأ العاقلة فی کثیر من الموارد فی ترتیب المطالب المعلومة حتی تصل الی المجهولات نقل هذا الجواب الشریف فی حاشیة الرسالة و نقل جوابا آخر و هو ان الحکم ان کان فعلا فلا اشکال فی – التصدیقات و فیه ان الاکتساب غیر الحکم.

ثم اعلم انه قد یقال بدل جملة آلة قانونیة، هو صناعة لان الصناعة فی الاصطلاح

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۶۹

و الا لزم اجتماع النقیضین فلا بد من قاعدة کلیة لو روعیت لم یقع الخطاء فی الفکر یطلق علی العلوم الالیة.

ثم ان القانون و الضابطة و الاصل و القاعدة الفاظ مترادفة.

ثم ان کلمة «قانون» فی عبارة المصنف بمنزلة الجنس فی تعریف المنطق و الباقی بمنزلة الفصل و انما قلنا بمنزلة الجنس و الفصل لان الجنس و الفصل فی المهیات الحقیقیة و مهیة المنطق لیست من الحقائق الموجودة فی الخارج و سیاتی الکلام فیه انشاء اللّه تعالی فی باب المعرف.

[تعریف المنطق]

قوله تعصم مراعاتها: اکثرهم عرفوا المنطق بهذا التعریف و عرف الشیخ فی موضع من الاشارات بانه علم یتعلم فیه ضروب الانتقالات من امور حاصلة فی ذهن الانسان الی امور مستحصلة و هذا ما ذکره فی دانشنامۀ علائی: «منطق آن علم است که اندروی پدید شود حال دانسته شدن نادانسته بدانسته» و کذا ما فی منطق المشرقیین بانه العلم الذی یدل علی السلوك الی المطالب المجهولة، و عرفه القاضی بانه قانون یفید معرفة طرق الانتقال من المعلومات الی المجهولات و شرائطها بحیث لا یعرض الغلط فی الفکر.

ثم ان جل من عرف بالتعریف الاول ادخل فی التعریف لفظ المراعاة کالمصنف و قال تعصم مراعاته لان من تعلم المنطق و لکن لم یراع قواعده لا یکون فکره معصوما عن الخطاء و لکن لا یلزم اضافة هذه الکلمة لانه لا یلزم اسناد الفعل دائما الی ما هو علة تامة بل کثیرا ما یسند الفعل الی ما هو مقتض فانه یقال بنی الامیر البلد مع انه لیس علة تامة لبناء البلد و کما یقولون العدالة مانعة عن المعصیة مع انها مقتضیة لترك المعصیة و لیست علة تامة و امثاله کثیرة و لذا یکون صحیحا تعریف القاضی: انه قانون یفید الخ مع ان الافادة انما تتحقق اذا تعلمه شخص و اذا لم یتعلمه شخص لا یصدق الافادة و وجه الصحة ما ذکرنا: انه مقتض للافادة فکذا فی تعریف المصنف نقول المنطق مقتض للعصمة و ان لم یکن علة تامة.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۷۰

و هو المنطق فقد ثبت احتیاج الناس الی المنطق فی العصمة عن الخطاء فی الفکر بثلث مقدمات: الاولی ان العلم اما تصور و اما تصدیق و الثانیة ان کلا منهما اما ان ثم لا یخفی ان التعاریف المذکورة للمنطق تعاریف رسمیة لا حدود

لان الحد ما اشتمل على الفصل مع ان ما ذكروه فى تعريفه من عوارضه فان العصمة و افادة الطرق و الدلالة على السلوك غرض هذا العلم و الغرض غير داخل فى حقيقة الشيء.

ثم اعلم ان الخطاء فى الفكر تارة بواسطة الخطاء فى مادة القياس مثل ان يشتبه القضية المشبهة و الوهمية بالقضية الاولية البديهية و اخرى بواسطة الخطاء فى صورة القياس كالاشتباه فى شرائط الاشكال الاربعة و هل المنطق بعصم من كليهما او من الخطاء فى الصورة فقط؟ قال فى شرح المطالع: الغلط فى المادة لا بد و ان ينتهى الى الغلط فى الصورة حيث ان هذه المادة المخصوصة اذا كانت غلطا فلا بد ان يرجع الى الغلط فى اخذها من المادة التى قبلها و هكذا الى ان ينتهى الى البديهيات الاولية انتهى.

و لا يخفى انه لا يرجع دائما الغلط فى المادة الى الغلط فى الصورة فانه كثيرا ما يقع الغلط لاشتباه لفظى مثلا قد يشير الشخص الى صورة الفرس المنقوشة على الجدار و يقول هذا فرس و كل فرس صاهل فهذا صاهل ففى هذا القياس الغلط ليس من جهة الصورة لان شرائط الشكل الاول فيه موجودة و انما الغلط فى المادة حيث ان هذا لا يكون فرسا بمعنى الحيوان الصاهل بل هو صورة الفرس و لعله لذا استشكل الشريف على ما ذكره شارح المطالع و قال باب الصناعات الخمس فى المنطق للحفظ من غلط المادة فالغلط قد يكون من جهة المادة فقط. و لكن التحقيق ان الغلط فى امثال ما ذكرنا من المثال ايضا يرجع الى الصورة فانه اذا كان المراد من الفرس فى الصغرى صورة الفرس فلم يتكرر الحد الاوسط و تكرر الاوسط من شرائط الصورة فالغلط كله يرجع الى الاشتباه فى الصورة غاية الامر انه تارة بواسطة و اخرى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٧١

يحصل بلا نظر او يحصل بالنظر و الثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطاء فهذه المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس فى التحرز عن الخطاء فى الفكر الى قانون و ذلك هو المنطق بلا واسطة و الاشكال الاربعة و شرائطها للحفظ من الغلط فى الصورة بلا واسطة و باب الصناعات الخمس للحفظ من الغلط فى الصورة بواسطة.

ثم ان حفظ باب الصناعات بان يهدى المنطقى الى ان القضايا على اقسام خمسة و بعضها باطل مثل المغالطة و يوضح للمنطقى ان القضايا الصحيحة ما كانت فى فطرة الانسان او اولية مثلا فلا بد للمنطقى ان يتأمل حتى لا يشتبه عليه و لعمرى هذا حفظ و عصمة و ما ادرى ان الذين استشكلوا و قالوا باب الصناعات لا يعصم عن الخطاء كالمحدث الاسترابادى و بعض من المحشين و غيرهم ما ارادوا بالحفظ؟! و لعلنا نتكلم فى باب الصناعات مفصلا انشاء اللّه تعالى.

ثم ان المنطق من نطق- بالفتح- ينطق- بالكسر- نطقا- بضم الفاء- و منطقا و نطوقا اى تكلم بصوت و حروف تعرف بها المعانى كما فى الصحاح و القاموس و لا يختص النطق بالانسان بل يطلق على غيره ايضا لان غير الانسان ايضا يتكلم و ان لم نفهمه و منه قوله تعالى: علمنا منطق الطير- سورة النمل آية ١٦- فتأمل و اما المنطق بمعنى درك الكليات فلم اقف عليه فى اللغة نعم هو فى اصطلاح الفلاسفة بمعنى ادراك الكليات و منهم اخذ المنطقيون «١» و اما قولهم فى اللغة: حيوان ناطق

(۱)- ای المتاخرون و اما القدماء فقد صرح الشيخ فی اول «دانشنامه» بان مرادهم من النطق هنا معناه اللغوی و كيف كان فلا يمكن لنا القطع باختصاص الانسان من بين الموجودات الجوهرية بالنطق الظاهری و لا الباطنی و ما اجود قول القيصری فی شرح النصوص: ما قال- المتاخرون من ان المراد بالنطق هو ادراك الكليات ... موقوف على ان النفس الناطقة المجردة للانسان فقط و لا دليل لهم على ذلك و لا شعور لهم بان الحيوانات ليس لها ادراك الكليات بل امعان النظر فيما يصدر عنها من العجائب يوجب ان يكون لها ادراك الكليات.

نعم الا من طريق الوحی و التدبر فی احاديث اهل البيت عليهم السّلام.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۲

و علم من هذا تعريف المنطق ايضا بانه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فی الفكر فهيهنا علم امران من الامور الثلثة التی وضعت المقدمة لبيانها و بقی الكلام فی الامر فمعناه ذو نطق ای التكلم لغلبة استعمال النطق فی الانسان و ان كان يطلق علی غيره ايضا و لكن استعماله فی الانسان اغلب فكانه اختص النطق ای التكلم بالانسان.

ثم انه قال القطب فی شرح الرسالة: سمی المنطق منطقا لان ظهور القوة النطقية بسببه ای التكلمية- كما يظهر من كلامه و كلام السيد فی شرحه- و وجه ما ذكره ان التكلم انما يحسن و يكون ذا موقعية عند العقلاء اذا كان بكلام صحيح حسن و لا يتم بدون المنطق.

[الفطرة الذاتية فی الانسان غير كافية]

ثم لا يخفی ان الفطرة الذاتية فی الانسان غير كافية للاستغناء عن المنطق و لذا تری عامة الناس يستدلون بادنی شیء ظنی، يتهمون الاشخاص بمجرد رؤية شیء يحتمل انه كان علی وجه المعصية، و لذلك ورد الامر من الشرع بالتقوی و الاجتناب عن مواضع التهمة لان اذهان عامة الناس ليست برهانيا فيحتاج كل انسان الی المنطق حتی تحصل فيه ملكة المنطق و يصير ذهنه برهانيا.

قال الشيخ فی القصيدة المزدوجة: و فطرة الانسان غير كافية* فی ان ينال الحق كالعلانية- و ليس الغرض من تعلم المنطق مجرد حفظ اصطلاحات و من هنا نقول: لا يحتاج الی المنطق كثير احتياج من كان ذهنه مستقيما صحيحا ينتقل الی المطالب بحدسه الصائب و لذا قال الشريف فی حاشية المطالع كلما كان الفكر اكثر كان الاحتياج او فرو كلما كان الحدس الصحيح اكثر كان الاحتياج اقل و ان كان هذا الشخص بين الناس كالكبريت الاحمر و لذا يقع الاختلافات الكثيرة فی العلوم.

ان قلت: نری كثيرا من المحصلين لا يتعلمون المنطق و مع ذلك تكون استدلالاتهم فی المباحث العلمية علی وجه صحيح.

قلت: اولا انا لا ندعی انه لا يمكن كون الاستدلال صحيحا بدون المنطق بل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۳

الثالث و هو تحقيق ان موضوع المنطق ما ذا فاشار اليه بقوله و موضوعه الخ. قوله و موضوعه: موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية و العرض الذاتی ما يعرض نقول الغالب كذا. مع انهم لكثرة مزاولتهم المباحث العلمية و الاستدلال و البحث فيها قد تحصل لهم ملكة المنطق فی بعض مسائله لا تمامها فيغلبون علی خصمهم بالمسائل

المنطقية مثل عدم كلية الكبرى و نحو ذلك و ان لم يلتفتوا انفسهم الى انها مسائل المنطق و بالجملة اصل المنطق فى فطرة البشر و يكمل بمزاولة المباحث العلمية و يكمل اشد الكمال بمزاولة المسائل المنطقية نعم الاولى لمن يقصد الفقاهة- و هو المقصد الاعظم- ان يقرء كتابا جامعا للمباحث المنطقية و يضبطها فى ذهنه فلا يتردد فى الكتب فيتلف وقتها.

قوله فهيهنا الخ: اى فى هذا الكلام الاخير من المصنف لان المقدمات الثلث هنا تتم.

[موضوع العلم]

قوله موضوع العلم: لما كان البحث فى موضوع علم المنطق متوقفا على فهم معنى الموضوع لوقوع كلمة الموضوع محمولا فى قولنا: الامر الفلانى موضوع المنطق شرع فى البحث عن موضوع العلم اى علم كان.

قوله ما يبحث فيه الخ: ضمير فيه يرجع الى العلم و ضمير عوارضه الى كلمة ما الموصولة.

قوله و العرض الذاتى: المراد بالعرض هو المحمول على الشيء الخارج عنه كما قال القطب فى شرح المطالع و اعلم ان الاعراض تسعة.

۱- ما يعرض الشيء لذاته من دون وساطة شيء و هو على ثلثة اقسام: الاول ما كان مساويا لمعروضه مثل الناطق مدرك للامور الغريبة و الثانى ما كان اعم من معروضه مثل الناطق حيوان و الثالث ما كان اخص من معروضه مثل الحيوان ناطق. و تقسيم هذا القسم من الاعراض الى هذه الثلثة من بدايع بعض المتاخرين فى حاشيته على الكفاية- على الظاهر- و ليس فى كلمات المنطقيين هذا التقسيم صريحا.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۴

الشيء اما اولا و بالذات كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان و اما بواسطة ۲- ما يعرض الشيء بواسطة جزئه الاعم مثل الانسان متحيز اى لكونه جسما.

۳- ما يعرض الشيء بواسطة جزئه المساوى و مثل له القطب و غيره بـ«الانسان متكلم» اى لكونه ناطقا و فيه نظر لان النطق بمعنى ادراك الكليات لا يقتضى التكلم اى النطق الظاهرى و ليس عروض التكلم على الانسان بواسطة كونه ناطقا فالاحسن ان يمثل بـ«الانسان مدرك للامور الغريبة» اى لكونه ناطقا.

٤- ما يعرض الشيء بواسطة شيء خارج عن المعروض مساوله مثل الناطق متعجب اى لكونه مدر كاللامور الغريبة.

٥- ما يعرض الشيء بواسطة خارج اعم مثل: الابيض متحرك اى لكونه جسما.

٦- ما يعرض الشيء بواسطة خارج اخس مثل: الحيوان ضاحك اى لكونه انسانا و الكلمة مرفوعة اى لكونها فاعلا.

٧- ما يعرض بواسطة خارج مباين مثل: الماء حاراى لوجود النار و هو مباين للماء. قال القطب: و زاد هذا القسم بعض الافاضل.

هذه تسعة اقسام للعرض. قال المتاخرون ما كان بواسطة جزئه المساوى او الاعم او الخارج المساوى او يعرض بلا واسطة فهو العرض الذاتى بخلاف القدماء فانهم يخرجون عن العرض الذاتى ما يعرض بواسطة جزئه الاعم فالعوارض الذاتية على مذهب المتأخرين ستة من التسعة المذكورة و على مذهب القدماء خمسة منها و الباقى غريب اتفاقا و قال الشريف و القطب و صاحب الشوارق؛ الحق ان ما بواسطة الجزء الاعم غريب كما قال القدماء.

ثم لا يخفى ان فى كثير من العلوم يبحث عن عوارض نوع الموضوع مثل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۵

امر مساو لذلك الشیء كالضحك الذى يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى البحث عن عوارض الفاعل و المفعول فى النحو فانهما نوعان للكلمة كما لا يخفى و (ح) فيستشكل بان هذه الابحاث ليست عن الاعراض الذاتية للموضوع لكونه (ح) بواسطة الاخص الخارج فتدبر.

قال الملا جلال الدوانى فى شرح المتن: المراد من قولهم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية: ما يرجع البحث فى العلم اليه اما بجعل موضوع العلم موضوع المسئلة المذكورة فيه او بجعل نوع موضوع العلم موضوع المسئلة فقولهم: ما يبحث فيه الخ مجمل و بيانه فى باب اجزاء العلوم قال: و نص الشيخ على ذلك فى الشفا حيث قال موضوع الصناعة ما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليها بضميمة انه قال: المسائل عبارة عن القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية للموضوع او لانواعه او لعوارضه فمرادهم ما ذكرنا كيف و جل العلوم فيها مسائل محمولاتها عوارض نوع الموضوع. انتهى كلام الدوانى.

و هو حسن فانهم لما ذكروا التفصيل فى باب اجزاء العلوم فلم يفصلوه هنا و قال المحشى فى باب اجزاء العلوم فى تفسير قول المصنف: الموضوعات و هى التى يبحث فى العلم عن اعراضها الذاتية قال: اى يرجع جميع ابحاث العلم اليه و الحاصل ان مرادهم ما ذكرنا.

و كذا قال المحقق فى شرح الاشارات ص ۲۹۸: و انما سمى بموضوع العلم لان موضوعات جميع مباحث ذلك العلم تكون راجعة اليه بان يكون هو نفسه او جزئيا تحته او جزء منه او عرضيا ذاتيا انتهى و كذا العلامة فى جوهر النضيد و غيرهم من– المنطقيين.

ثم انه قال صاحب الكفاية: مناط كون العرض ذاتيا كونه بلا واسطة فى العروض اى كان نسبة هذا العرض الى معروضه حقيقة بنظر العرف لا مجازا. و قال بعض محشى الكفاية: الوجه فى عدول صاحب الكفاية عن مذهب القوم فى تفسير العرض الذاتى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۶

الانسان بالعرض و المجاز فافهم. قوله المعلوم التصورى: اعلم ان موضوع المنطق هو و تفسيره بما ذكر انه على مذهب القوم يلزم خروج علم الفقه عما ذكروه لان عوارض موضوع الفقه الذى هو فعل المكلف، هى الاحكام الخمسة و معلوم ان الاحكام الخمسة تعرض فعل المكلف للمصالح الموجودة فى افعال المكلفين او المفاسد و من الواضح ان الاحكام الخمسة مباينة للمصالح و المفاسد فانها غيرها و ما كان بواسطة المباين غريب على مذهب القوم فلا بد من تفسير العرض الذاتى بما ذكر حتى يشمل الفقه فان نسبة الاحكام الخمسة الى افعال المكلفين ليست مجازا.

هل يلزم الموضوع؟

ثم ان من الواضح عند كل متأمل انه لا بد فى كل علم من موضوع حتى يكون الابحاث المذكورة فى العلم فى اطراف

شیء و لعمری هذا مرتکز فی ذهن کل احد و اظن ان الذین قالو بعدم لزوم الموضوع، لشبهات عرضت فی اذهانهم مثل ان البحث فی اکثر العلوم لیس من العوارض الذاتیة للموضوع.
و جوابه انه قد سبق ان هذا مجمل تفصیله فی باب اجزاء العلوم حیث قالوا معنی ما ذکرنا انه یلزم ان یرجع ابحاث العلم الیه حتی ان ما قالوا من ان رجوع الابحاث الیه اما بجعل موضوع العلم موضوع المسئلة و اما بجعل عرضه الذاتی او بجعل نوع الموضوع، هذه کلها بمنزلة الشرح بالمثال و الا فحقیقة کلامهم ما ذکروه من ان معنی ما ذکروه ان یرجع جمیع ابحاث العلم الیه و هذا المعنی یشمل تمام مباحث العلوم الا ما دخل فیها من غیرها فان مباحث الارث المذکورة فی الفقه التی صارت من الشبهات ترجع الی فعل المکلف عند التامل و الحکم بمقتضی فهم العرف.
و من الشبهات انه لا یصدق العرض علی هذه المحمولات لان العرض له معنی عند الفلاسفة و هو الموجود الذی یحتاج فی وجوده الی محل مثل البیاض و معلوم ان هذه المحمولات لیست امورا موجودة فی الخارج و له معنی عند المنطقیین و هو لا یشمل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۷

المعرف و الحجة اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوری و لکن لا مطلقا بل من الامور الاعتباریة.
و الجواب انهم قالو العرض عندنا هو المحمول علی الشیء. الخارج عنه کما قال المحشی فی اجزاء العلوم. فان العارض هو الخارج المحمول و کذا القطب فی شرح المطالع و غیرهما و هو یشمل الامور الاعتباریة ایضا و لذا مثل المحشی فی باب اجزاء العلوم بنحو «المسکر حرام» و الحرمة لیست من الامور الحقیقیة العارضة حقیقة کما هو مقبول عند المستشکل و کذا مثل الشیخ بامثلة صریحة فی ان العرض عندهم یشمل الاعتباریات بل و مثال الزوجیة فی تمام کتب المنطق فکیف یقول المستشکل هذه المقالة.
ثم انهم قالوا فائدة ذکر الموضوع فی المقام تمییز العلم عن سائر العلوم لیفهم المعلم من الاول ان البحث فی ای شیء فان تمایز العلوم بتمایز الموضوعات اقول و هذه مما هی مورد الخلاف و التفصیل فی محله و ان کان القوی فی نظری القاصر ما ذکره القدماء من ان التمایز بالموضوعات فاتضح انه لا بد فی کل علم من موضوع یرجع ابحاث العلم الیه. «۱»
قوله فافهم: اقول ههنا اشکالات منها ان التعجب لیس عارضا علی الانسان لذاته بل بواسطة امر خارج و هو ادراک الامور الغریبة فتمثیل المحشی لما یعرض بلا واسطة بالتعجب العارض علی الانسان مما لا ینبغی.

[اقسام الواسطة]

و منها ان ما یعرض لواسطة مساو علی قسمین مساو داخل و مساو خارج و قد مضی فلم لم یذکرهما المحشی و اکتفی بذکر الخارج فقط؟ و منها ان نسبة الضحک الی الانسان لیست مجازا بل حقیقة و الاشتباه نشأ من الخلط بین الواسطة فی الثبوت و الواسطة فی العروض و نسبة الضحک الی الانسان بواسطة فی الثبوت لا فی العروض.

---

(۱)- و علیک بمطالعة کتابنا «المنطق المقارن» فیهذا المبحث فان فیه مع اختصاره رواء الغلیل و شفاء العلیل تری فیه لب المرام و لباب المقال.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۸

حيث انه يوصل الى مجهول تصورى كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان توضيحه ان الواسطة على اقسام ثلثة: واسطة فى العروض و هو ما كان نسبة العارض الى ذى الواسطة مجازا مثل نسبة الحركة الى الجالس فى السفينة بواسطة السفينة و واسطة فى الثبوت و هو ما كان نسبة العارض الى ذى الواسطة حقيقة و لكن كانت الواسطة علة لعروض العارض على ذى الواسطة حقيقة مثل الانسان ضاحك فان نسبة الضحك الى الانسان ليست مجازا و واسطة فى الاثبات و هو ما يكون واسطة فى علم الشخص بمسئلة مثل الحد الوسط فى القياس و لعل المحشى الى بعض ما ذكرنا اشار بقوله فافهم.

[موضوع المنطق المعرف و الحجة]

قوله موضوع المنطق المعرف و الحجة: اعلم انه اختلف فى تعيين موضوع المنطق فقال القدماء من المنطقيين: موضوعه المعقولات الثانية و المراد منها يعلم بعد تقديم مقدمة هى ان الشىء اذا حضر فى الذهن صار معقولا و قد يعرض شيء على ذلك الحاضر فى الذهن فيسمى هذا العارض معقولا ثانيا لانه فى المرتبة الثانية عقل و معروضه يسمى معقولا اولا. و هذا مثل الكلية و الجزئية و الجنسية و الفصلية و القياسية و غير ذلك فان الكلية مثلا انما تعرض على كلى متصور فى الذهن كالانسان فهى من المعقولات الثانية و هكذا (و ليعلم ان هذا اصطلاح المنطقيين فى المعقول الثانى و هنا اصطلاح للفلاسفة ليس هنا موضع ذكرها).

و القول بان المعقولات الثانية موضوع المنطق قول قدماء المنطقيين طرا قال الشيخ فى الشفاء موضوعه المعقولات الثانية، من دون ذكر خلاف و قال المحقق فى شرح الاشارات- ص ۹- المنطق بالاتفاق صناعة متعلقة بالنظر فى المعقولات الثانية على وجه يقتضى تحصيل شيء مطلوب مما هو حاصل عند الناظر انتهى. و قال الشيخ فى منطق المشرقيين: و موضوعه المعانى من حيث هى موضوعة للتاليف الخ و مراده من المعانى المعقولات الثانية كما يظهر لمن تدبر فى كلماته حتى ان العلامة ره ايضا- مع كونه اول المتأخرين- ذكر ان موضوع المنطق هو المعقولات الثانية من دون نقل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۷۹

و اما المعلوم التصورى الذى لا يوصل الى المجهول التصورى فلا يسمى معرفا و المنطقى خلاف- جوهر النضيد-.

و حدث من بعد زمن العلامة القول بان موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية من حيث انها توصل الى مجهول تصورى او تصديقى و توضيحه ان المعلوم المتصور فى الذهن اما تصديق او تصور و كذا المجهولات ايضا على قسمين فان لنا مجهولا تصوريا و مجهولا تصديقيا فهؤلاء يقولون ان موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية و لكن لهذه المعلومات جهات من كونها مرآة للواقع و بهذا الاعتبار تكون صادقة او كاذبا و من كون محكياتها اعراض او جواهر و بهذا الاعتبار ينظر اليها الفيلسوف و ليس البحث من هذه الجهات منظور المنطقى بل يبحث عن احوال هذه المعلومات من جهة ايصالها الى المطالب المجهولة.

و الايصال يكون على انحاء ففى المعلومات التصورية على اربعة انحاء الاول الايصال الى مجهول تصورى بالكنه او بالوجه و ذلك باب المعرف و الثانى ما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا ككونها ذاتية او عرضية جنسا او فصلا او

عرضا خاصا او عاما و هذا باب الكليات الخمس و الثالث ما يتوقف عليه الايصال بعيدا ككونها كلية و جزئية و هذا باب الكلى و الجزئى فان ايصال الحيوان الناطق الى الانسان بعد العلم بكون الحيوان و الناطق ذاتيين و بعد العلم بكونهما كليين لا جزئيين و من هذا القسم ايضا باب النسب الاربع. و الرابع ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقى توقفا ابعد ككون المعلومات التصورية موضوعات و محمولات و هذا هو البحث المختصر الذى فى اول باب القضية فى ان الموضوع و المحمول ما ذا.

و الايصال فى المعلومات التصديقية على ثلثة انحاء الاول: الايصال الى المجهول التصديقى و ذلك مباحث القياس و الاستقراء و التمثيل و من هذا القسم مباحث الصناعات الخمس. و الثانى ما يتوقف عليه الايصال توقفا قريبا و هذا مباحث

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۰

لا يبحث عنه كالامور الجزئية المعلومة نحو زيد و عمرو. و اما الحجة فهى عبارة القضايا و الثالث ما يتوقف عليه الايصال بعيدا و هذا هو البحث عن المقدم و التالى و انهما ماذا فى القضايا الشرطية. ان قلت فى القسمين الاخيرين ليس ايصال بل يتوقف عليهما الايصال فكيف قلت الايصال فيها على ثلثة اقسام و كذا الاشكال فى غير الاول من الانحاء الاربعة فى التصور.

قلت: المقصود من الايصال معنى اعم يشمل الايصال الحقيقى الذى هو باب القياس و اخويه و الايصال المجازى اى ما يتوقف عليه الايصال الحقيقى و ان شئت قلت:

احوال التصديقات ثلثة و احوال التصورات اربعة.

ان قلت المستفاد من كلام المصنف ان المسائل المنطقية ما يبحث فيها عن عوارض المعلومات التصورية او التصديقية الموصلة فلا يدخل فيها البحث عن الكليات الخمس و النسب الاربع و باب القضايا لانها بحث عما يتوقف عليه- المعلوم الموصل.

قلت هذه الابحاث ترجع الى البحث عن عوارض المعلوم الموصل لانها مقدماته فلا يعبأ باشكال الملا جلال الدوانى حيث استشكل على المصنف بانه يلزم على ظاهر كلامه ان يخرج عن المباحث المنطقية مباحث الكليات و القضايا و نحوهما.

ثم انى اعلم انك تسئل عن وجه مخالفة هؤلاء مع القدماء فى تعيين موضوع المنطق فاقول:

انهم راوا ان المنطقى قد يبحث عن نفس الكلية و الجزئية مثل باب الكلى و الجزئى و ايضا يبحث عن الموضوعية و المحمولية و هى من المعقولات الثانية مع ان الموضوع ما يبحث عن عوارضه لا عن نفسه و كذا يبحث المنطقى عن وجود الكلى الطبيعى و ليس هو من عوارض المعقولات الثانية بل هو بحث عن عوارض المعقول الاولى لان البحث فيه عن وجود الطبيعة مثل الانسان و الانسان معقول اولى و الوجود

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۱

عن المعلوم التصديقى لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث انه يوصلا الى المجهول التصديقى عارضه و ليس البحث عن

وجود الطبيعة مثل الانسان بوصف الكلية حتى يكون البحث عن عارض المعقول الثانى نعم البحث عن وجود الكلى المنطقى او العقلى- و ياتى تفسيرهما فى بابه انشاء اللّه تعالى- بحث عن عوارض المعقول الثانى.

فلا بد ان يكون موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية حتى يكون البحث عن الكلية و الجزئية من الابحاث المنطقية لانهما من عوارض المعلومات التصورية و كذا البحث عن وجود الكلى الطبيعى فان الوجود عارض على الطبيعة مثل الانسان و هو معلوم تصورى.

هذا و قد اورد على هؤلاء القطبان الشيرازى و الرازى فقال الثانى: البحث عن الكلية و الجزئية يتصور على قسمين اهدهما البحث عن تصور معنييهما- و هو الموجود فى كتب المنطق- و هو ليس من مسائل المنطق بل من المبادى و الثانى البحث عن وجودهما و بعبارة اخرى التصديق بهما و معلوم انه ليس من الابحاث المنطقية فان المنطقى لا يبحث عن وجود الكلية و الجزئية و انهما موجودتان ام لا و هذا بخلاف القياس مثلا ففيه يبحث عن انتاج اى شكل منها و هو بحث تصديقى:

هل القياس حجة ام لا و لا معنى لان يقال الكلية حجة ام لا هذا مع ان البحث عن وجود الكلى من مباحث الفلسفة التى موضوعها الوجود على التحقيق و ذكره فى المنطق استطراد لانتفاع المبتدى انتهى و كذا اورد الشيرازى عليهم ايرادا لا يهم ذكره و قال:

القول قول القدماء.

اقول: و ايضا يرد عليهم انهم قالوا موضوع المنطق المعلومات التصورية و التصديقية الموصلة- من حيث الايصال كما ترى فى عبارة المصنف و المحشى و الايصال لا يكون الا بعروض الكلية و الجزئية و كونها قياسا و قضية و نحوها على المعلومات فالموصل بالحقيقة هذه المعقولات الثانية.

و من هنا نقول: القول بكون الموضوع هو المعلومات الموصلة يرجع الى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۲

كقولنا العالم متغير و كل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث و اما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة و المنطقى لا ينظر فيه بل يبحث عن المعرف و الحجة من حيث انهما كيف ينبغى ان يترتبا حتى يوصل الى المجهول. قوله معرفا. لانه يعرف و يبين حال المجهول التصورى. قوله حجة: لانها تصير سببا للغلبة على الخصم القول بكون الموضوع هو المعقولات الثانية فلا يبقى نزاع و لذا قال الحكيم السبزوارى:

و موصل التصور معرف   و الحكم حجة فموضوعا قفوا

مع انه قال فى ص ۱ من كتابه ان الموضوع هو المعقولات الثانية و ان ذكرها فى ضمن قيل الا ان الظاهر ارتضائه فلعل غرضه ايضا الاشارة الى عدم نزاع حقيقى فى البين.

فتدبر فيما ذكرنا جيدا.

قوله النار حارة: لا يخفى ان هذه القضية من باب المثال فلا يرد ما ذكره بعض المحشين من انها موصلة.

قوله لانه يعرف الخ: تعليل لوجه تسميته بالمعرف.

قوله من قبیل تسمیة السبب: لان الحجة بمعنی الغلبة و المعلوم التصدیقی سبب للغلبة علی الخصم فی الاستدلال فاطلق الحجة علی المعلوم التصدیقی لانه سبب للحجة ای الغلبة و الغلبة مسبب عنه فاطلق اسم المسبب علی السبب.
و الحمد للّه علی ما وفقنی لاتمام هذه المقدمة مفصلة بعد شرح الخطبة.
*** قوله قد علمت الخ: یظهر من کلام القطبین انه زعم بعض ان موضوع المنطق الالفاظ ثم قالا و هذا خطأ فاحش و مرادهما من الالفاظ لا بد ان یکون الفاظ المعلومات التصوریة و التصدیقیة الموصلة و الا فالقول بان الالفاظ- بطور العموم- موضوع المنطق لا یتفوه به العاقل. فلعل المحشی یرید بهذا الکلام تضعیف قول ذلک البعض و حاصله ان لیس نظر المنطقی بالذات الی الالفاظ بل ینظر بها الی المعنی فهی وسیلة للوصول الی المعنی بالافادة و الاستفادة و ایضا هذا الکلام من المحشی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۳

و الحجة فی اللغة الغلبة فهذا من قبیل تسمیة السبب باسم المسبب. قوله دلالة اللفظ:
قد علمت ان نظر المنطقی بالذات انما هو فی المعرف و الحجة و هما من قبیل المعانی لا الالفاظ الا انه کما تعارف ذکر الحد و الغایة و الموضوع فی صدر کتب المنطق لیفید بصیرة فی الشروع کذلک تعارف ایراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة لیعین علی الافادة مقدمة لوروده فی قول المصنف شرح: دلالة اللفظ الخ.
قوله تعارف ایراد مباحث الالفاظ: البحث عن اللفظ فی المنطق فی مقامین و من وجهین الاول فی مطلق اللفظ مثل البحث عن الدلالات الثلث و البحث عن ان دلالة الالتزام مهجورة و وجه البحث عن اللفظ من هذه الجهة هو ان الانسان مدنی بالطبع لا یمکن تعیشه الا بمشارکة ابناء نوعه فیحتاج فی التعیش الی ابلاغ مقاصده الی ابناء نوعه حتی یعینوه علی مقصوده و لیس ما بین الاشیاء ما یدل علی المقصود و یکون اخف و اسهل من اللفظ- نعم الذین لیس لهم حیوة اجتماعیة شدیدة لا یحتاجون الی اللفظ کثیرا کما یقال لیس الیوم لناس ساکنین فی بعض جزائر استرالیا لفظ بل یصیحون مثل الحیوانات.
و لا یخفی ان اللفظ یخص الحاضرین و لا یبلغ المعدومین و الغائبین مع انه کثیرا ما نحتاج الی ابلاغ مقاصدنا الی المعدومین و الغائبین فان تکامل العلوم بمرور الزمان فلا بد ان یکون شیء یوصل مقاصدنا الی الغائبین الذین یجیئون بعدنا و من اجل هذه النکتة وضعت الکتابة دالة علی المقصود.
لکن الکتابة ترشد الی اللفظ و منه ننتقل الی المعنی و بالحقیقة الدال هو اللفظ و انکان یمکن جعل الکتابة دالة علی المقصود مستقلة نظیر الرمز لکنه مشقة- فرجعت الحاجة کلها الی اللفظ و هذا معنی ما قاله المشهور من ان مدار الافادة و الاستفادة علی الالفاظ فلاجل ما ذکرنا یلزم المنطقی ان یراعی جانب اللفظ و یبحث عنه ابحاثا، و لکنه غیر مختص بلغة دون لغة بل کما ان ما ذکرنا یجری فی تمام اللغات فکذلک بحث المنطقی من هذه الجهة ایضا لا یختص بلغة دون اخری.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۴

و الاستفادة و ذلک بان یبین معانی الالفاظ المصطلحة المستعملة فی محاورات اهل هذا العلم من المفرد و المرکب و

الکلی و الجزئی و المتواطی و المشکک و غیرها فالبحث عن الالفاظ من حیث الافادة و الاستفادة و هما انما یکونان فی الالفاظ بالدلالة فلذا و المقام الثانی هو البحث عن الالفاظ المستعملة فی محاورات المنطقیین مثل المتواطی و المشکک و نحوهما و مثل البحث عن معنی لفظ التضمن و الالتزام و المطابقة فانها الفاظ عربیة لیست فی سائر اللغات و البحث من هذه الجهة یختص باللغة التی فیها یدون الکتب المنطقیة، ففی زماننا هذا و الازمنة التی ما قبلنا من زمن الفارابی، هذا البحث باللغة العربیة لان الکتب المدونة فی المنطق فی تلك الازمنة بالعربیة فیبحث عن معنی هذه الالفاظ حتی یفهم المتعلم معانی هذه الالفاظ فیعلم بالاحکام المرتبة علیها. و قد یبحث عن اللفظ من الجهة الاولی ایضا مختصا بلغة دون اخری لکثرة الاعتناء بشان تلك اللغة التی فیها دونت الکتب المنطقیة مثل البحث عن ان الهیئة فی الفعل تدل علی الزمان مع انه کما سیاتی انشاء اللّه مختص بالعربیة اذ لیس فی تمام اللغات فان هیئة «آید و آمد» فی اللغة الفارسیة واحدة مع ان الزمان فیهما مختلف فان الاول للمستقبل و الثانی للماضی فیعلم ان هیئتهما لا تدل علی الزمان و الا فهیئتهما واحدة.

ثم ان قول المحشی: و ذلك بان یبین معانی الخ یشیر الی الجهة الثانیة فقوله:

فالبحث عن الالفاظ من حیث الافادة و الاستفادة- لیس مترتبا علی ما قبله فلا وجه لاتیانه بفاء التفریع، لان الافادة و الاستفادة- کما عرفت هو وجه البحث من الجهة الاولی الا ان یکون مراده بهذا الکلام: من حیث افادة هذه الالفاظ المستعملة و استفادتها.

ثم ان دلالة اللفظ جلیة و هی دلالته بمنطوقه و خفیة و هی دلالته بمفهومه و یظهر من الحکیم السبزواری عدم اعتبار الثانیة حیث قال: من طرق الدلالة الجلیة* اعتبر اللفظیة الوضعیة انتهی و الحق اعتبارها ایضا لانه کثیرا ما نفهم المقاصد بواسطة دلالة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۸۵

بدء بذکر الدلالة و هی کون الشیء بحیث یلزم من العلم به العلم بشیء آخر و الاول هو الدال و الثانی هو المدلول و الدال ان کان لفظا فالدلالة لفظیة و الا فغیر لفظیة و کل منهما ان کان بسبب وضع الواضع و تعیینه الاول بازاء الثانی فوضعیة کدلالة لفظ مفهوم اللفظ. ثم ان اللفظ انما یدلنا علی المعنی النفس الامری لا علی المعنی المتصور فی ذهن المتکلم فینتقل منه الی الواقع کما هو ظاهر عبارة المحقق فی الشرح و القطب فی المحاکمات و شرح المطالع فتدبر تجد الحق.

قوله من حیث الافادة و الاستفادة: ای لا من حیث ان مدالیها جواهر او اعراض و لا من حیث انها کیف تحدث فی الخارج او هل هی باقیة فی الجوام فانیة و لا من حیث اعرابها بل من حیث الافادة و الاستفادة فقط.

[الدلالة و اقسامها]

قوله الدلالة کون الشیء الخ لا یخفی ان الدلالة لا یسند الی اللفظ او الشخص الا اذا دل شخصا و هدی فکان اللازم ان لا یقال هو دال الا اذا دل شخصا علی شیء و لکن شاع اطلاق الدلالة علی ما یدل شأنا بمعنی صلاحیته للدلالة و بهذا الاعتبار یطلق علی الالفاظ فیقال هذا اللفظ دل علی هذا المعنی و ان لم یستعمل فعلا حتی یدل.

قوله من العلم به: ای من تصور هذا الدال فاذا سمعت لفظ زید و تصورته فقد تصورت الهیکل الخارجی و کذا اذا

تصورت جملة زيد قائم تنتقل منها الى المعنى فعلم ان العلم هنا بمعنى التصور لا اعم من التصور و التصديق كما قال الشريف و بعض المحشين فان دلالة زيد قائم ليست مرهونة بالتصديق به.

قوله و دلالة الدوال الاربع: و هى الخط اى الكتابة فانها تدل على العبارة و العقد كدلالة عقد الاصابع على بعض الحالات كما هو مذكور فى علم القيافة و الاشارة و هى واضحة و النصب و هو ما يوضع فى الطرق للدلالة على المسافة و لفظ النصب يجوز ان يكون بفتح النون و سكون الصاد و بضمهما و بضم الاول و سكون الثانى بمعنى المنصوب او العلم المنصوب و بضم النون و فتح الصاد جمع نصبة بمعنى العلم المنصوب فى الطريق. و نظير هذه الدوال الاربع دلالة النفس- بفتح الفاء- فى علم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۶

زيد على ذاته و دلالة الدوال الاربع على مدلولاتها و ان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة اح اح على وجع الصدر و دلالة سرعة النبض على الحمى و ان كان بسبب امر غير الوضع و الطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ و كدلالة الدخان على النار فاقسام النفس و الوهم و التحقيق فى محله.

قوله بسبب اقتضاء الطبع: اى يقتضى طبع اللافظ ان يتفوه بهذا اللفظ عند عروض هذه الحالة عليه كما يومى اليه قول المحشى: كحدوث الدال عند عروض المدلول، فان حدوث الدال فى اللافظ و من كان مقامه- فى غير اللفظ- و ذكره الشريف فى حاشية الرسالة او نقول معنى قولهم بسبب اقتضاء الطبع، بسبب اقتضاء طبع السامع فهم هذا المعنى عند عروض ذلك الدال كما ذكر الشريف فى حاشية المطالع و هذا احسن لان كون الدلالة طبعية يلحظ بالنسبة الى فهم السامع فان كان فهمه بسبب وضع اللفظ فالدلالة لفظية وضعية و ان بسبب طبعه فطبعية. و ليكن هذا على ذكر منك.

قوله اح اح: هو من قولهم اح الرجل احا اذا سعل.

قوله و دلالة سرعة النبض الخ: لم يذكر المصنف فى شرح التلخيص الدلالة الطبعية غير اللفظية و كذا القطب فى شرح المطالع قال الچلبى و بعض المحشين الاحسن ذكرها- كما ذكرها المحشى هنا- لان من الدلالات دلالة الطبعية غير اللفظية كما فى سرعة النبض و عروض الاوضاع و الاحوال على وجه المتالم و حاجبه. اقول الاحسن ما فعل المصنف لان الدلالة حينئذ عقلية فان الشخص اذا راى الوضع المخصوص على حاجب شخص يحكم عقله بانه متالم من باب ان هذا الوضع اثر التالم نعم عروض هذا الاثر طبعى بمعنى ان طبعه يقتضى تغير حاله فى هذه الحالة و لكن هذا لا يقدح فى كونه دلالة عقلية فان مناط كون الدلالة عقلية او طبعية او وضعية حال السامع- و من قام مقامه فى غير اللفظ- كما عرفت سابقا و الا فالدخان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۷

الدلالة ستة و المقصود بالبحث هيهنا منها هى الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة و الاستفادة و هى تنقسم الى مطابقة و تضمن و التزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له. قوله و لا بد فيه: اى فى دلالة الالتزام قوله من اللزوم: اى كون الامر الخارج بحيث يستحيل ايضا

ینشأ من النار بمقتضی طبع النار مع انه من العقلیات مسلما بل اقول الاحسن عدم عدا للفظیة الطبعیة ایضا الا من العقلیة فان لفظ اح اح ایضا ینشأ من طبع اللافظ و لکن یحکم عقل السامع بانه متوجع فالدلالة عقلیة. فالدلالات علی ما ذکرنا اربعة لا ستة: عقلیة و وضعیة و کل منهما لفظیة و غیر لفظیة و قد صرح بما ذکرنا ملا جلال الدوانی و شارح حکمة الاشراق ایضا. الا ان یقال: فی العقلیة یمتنع تخلف الدال عن المدلول بخلاف الطبعیة و هذا هو الفرق. فالعقل ان ادرک الارتباط بین الدال و المدلول الحاصل بالوضع فالدلالة وضعیة و ان ادرک ارتباطهما التکوینی فان کان فی ذوات الطبع فالدلالة طبعیة و ان کان فی غیرها فعقلیة و امتیاز الطبعیة لشرافة ذی الطباع او لعدم امتناع التخلف فیها هذا غایة توجیه کلام المشهور فتامل.

ثم انه لا بد فی تمام الدلالات من العلم بارتباط هذا الدال بمدلوله و الا فلا تحصل الدلالة فما فی بعض العبارات من اختصاص العلم بالارتباط بالدلالة اللفظیة الوضعیة مما لا ینبغی.

قوله کدلالة دیز: انما قال دیز لا زید لقصد اتیان مثال یکون فیه الدلالة العقلیة فقط و لما کان زید لفظا مستعملا له معنی کان فیه دلالتان عقلی و وضعی بخلاف دیز فانه مهمل.

قوله فاقسام الدلالات ستة: و قد عرفت ان الصحیح انها اربعة. ثم ان حصرها فی اللفظیة و غیر اللفظیة عقلی لانه دائر بین النفی و الاثبات-: اما لفظی او لیس بلفظی- و لکن حصرها فی الطبعی و العقلی و الوضعی استقرائی لعدم الدوران فیها بین النفی و الاثبات بحسب عبارة المصنف.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۸۸

تصور الموضوع له بدونه سواء کان هذا اللزوم الذهنی عقلا کالبصر بالنسبة الی العمی او عرفا کالجود بالنسبة الی الحاتم. قوله و یلزمهما المطابقة و لو تقدیرا: اذ لا شک ان الدلالة الوضعیة علی جزء المسمی و لازمه فرع الدلالة علی المسمی سواء کانت الدلالة قوله و المقصود بالبحث الخ: لان الطبعیة و العقلیة غیر شاملتین الا لقلیل من المعانی فلا تتحققان فیما اردنا افهام مسئلة علمیة. و استدل کثیر منهم علی عدم اعتبارهما بان الطبعیة و العقلیة غیر منضبطتین بخلاف اللفظیة الوضعیة فانها بعد العلم بالوضع منضبطة.

و انت خبیر بان الطبعیة و العقلیة اشد انضباطا لانهما لا تختلفان باختلاف الاشخاص و الاعصار فان صفرة الوجل تدل علی خوفه فی تمام الازمنة و الاشخاص بخلاف لفظ زید فانه عند قوم یدل علی مدلوله و عند قوم آخر لا یدل.

و وجهه بعض المحققین- الآشتیانی- بان منظورهم انهما لا تنضبطان بحسب مقام الافادة و الاستفادة لا بحسب ذاتهما فانهما بحسب ذاتهما اشد انضباطا من اللفظیة الوضعیة و لکنه ایضا لا یتم لانه اذا علم ان الصفرة العارضة علی الوجه دلیل الخوف فهی تدل علی الخوف و تفیدنا خوفه و نستفید منها.

ان قلت عدم الانضباط بحسب زمان قبل العلم بانه دال.

قلت تقدم انه فی تمام الدلالات لا بد من العلم بالارتباط و الا فلنا ان نقول فی الوضعیة اللفظیة ایضا هی لا تدل قبل العلم بالوضع. و بالجملة لا افهم وجها لما ذکره هؤلاء فالدلیل علی عدم اعتبارهما ما ذکرنا من انهما فی قلیل من- المعانی.

ثم ما ذکرنا من انهما فی قلیل من المعانی یجری فی الوضعیة غیر اللفظیة فالمعتبر من الدلالات هو الوضعیة اللفظیة

فتدبر فی المقام.

قوله اللفظية الوضعية: الدلالة اللفظية الوضعية هی كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى متی اطلق و اليه يرجع ما ذكره الشيخ فی الشفاء: كون اللفظ بحيث كلما

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۸۹

على المسمى محققة بان يطلق اللفظ و يراد به المسمى و يفهم منه الجزء او اللازم بالتبع اورده الحس على النفس التفتت الى معناه.

قال القطب فی شرح المطالع و الشريف فی حاشيتيه- علی المطالع و شرح الرسالة- ان المعتبر عند اهل الفن من الدلالة اللفظية الوضعية كون اللفظ بحيث كلما اطلق فهم المعنى منه و اما فهم المعنى فی بعض الاوقات بواسطة القرينة دون ما لم تكن مع اللفظ قرينة فلا يطلق عليه الدلالة اللفظية الوضعية فلا يقال: الاسد دال علی الرجل الشجاع بالدلالة اللفظية الوضعية. بخلاف اهل العربية و الاصول و لذا يقولون: الدلالة اللفظية الوضعية هی كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى اذا اطلق بلفظ اذا لا بلفظ متى او كلما.

و لكنك خبير بعدم تمامية ما ذكراه فانه ان اريد اطلاق الدلالة عليه فی زمان القرينة مثلا يقال الاسد مع قرينة يرمی يدل علی الرجل الشجاع فاصحاب فن المنطق ايضا يطلقون عليه و ان اريد اطلاقها عليه و لو فی غير زمان وجود القرينة معه فاصحاب العربية و الاصول ايضا لا يطلقون عليه و بالجملة لا فرق بين مذهبی الاصولی و المنطقی و الی ما ذكرنا اشار العلامة عبد الحكيم.

ان قلت فی المعميات اذا اطلق اللفظ لا يفهم منه المعنى بل يحتاج الى التامل فاذا قال الشاعر معمی باسم ضياء:

نقاش قلم گرفت و قد تو نگاشت — پرگار گشاده را نگونسار بداشت

تا دور خطت كشد ولی از نامت — بود آنرقمی كه جای انديشه نگاشت

- ذكر هذا الشعر فی ص ۶۰ مشكلات العلوم- لا يفهم من هذا الشعر مراده الا بعد التأمل و الدلالة اللفظية الوضعية قلتم هی ما تدل علی المعنى كلما اطلق.

قلت الفاظ المعميات تدل علی معانيها قطعا و التامل و التدقيق انما هو فی تعيين ما يناسب معانی هذه الالفاظ فاطلاق الدلالة عليها بالنسبة الى معانيها المعمية مجاز و توسع.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۰

او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ فی الجزء او اللازم فالدلالة علی الموضوع له و ان لم يتحقق قوله الوضعية: الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى، علی التحقيق فلا يشمل الوضع التعينی ای ما دل علی المعنى بدون القرينة لكثرة الاستعمال لعدم جعل فيه الا ان المراد من الوضعية هنا اصطلاحا ما يشمل التعينی ايضا. ثم ان المحقق فی الاساس اطلق لفظ التواطی علی هذه الدلالة.

[اقسام الدلاله الوضعية]

قوله و هی تنقسم الخ: لا یخفی ان دلالة التضمن هی دلالة اللفظ علی جزء المعنی فی ضمن دلالته علی الکل و هو بمعنی الاشتمال یقال فهمت ما تضمنه کتابك ای ما اشتمل علیه کما فی الصحاح و لذا سماه فی حکمة الاشراق بدلالة الحیطة و دلالة الالتزام هی دلالة اللفظ علی المعنی الخارج فی ضمن دلالته علی المعنی الموضوع له فیدل اللفظ اولا علی المعنی الموضوع له ثم یستلزم ذلك المعنی الموضوع له معنی خارجا و لذا سمی التزاما و لیس دلالة التضمن استعمال اللفظ فی جزء الموضوع له مجازا و دلالة الالتزام لیس استعمال اللفظ فی خارج المعنی مجازا کما یظهر من بعض و ما ذکرنا هو الظاهر القریب من التصریح من عبارات الاعاظم مثل شارح المطالع و الفخر الرازی فی جامع العلوم و الرسالة و شرحها و اساس الاقتباس و الشیخ و غیرهم.

قال لشیخ فی منطق المشرقیین: و دلالة الالتزام مثل دلالة المخلوق علی الخالق و الاب علی الابن و السقف علی الحائط و الانسان علی الضاحك و ذلك ان یدل اولا دلالة المطابقة علی المعنی الذی یدل علیه اولا و یکون ذلك المعنی یصحبه معنی آخر فینتقل الذهن ایضا الی ذلك المعنی الثانی انتهی.

بل تری بعضهم اخرج الدلالة مع القرینة عن الدلالة المصطلحة التی هی مقسم للمطابقة و التضمن و الالتزام قال الشریف فی حاشیة الرسالة: «دلالة اللفظ فی بعض الاحیان مع القرینة خارجة عن الدلالة المصطلحة» و قال شارح المطالع: «لا دلالة للفظ اذا فهم المعنی منه بالقرینة بل الدال المجموع» و معلوم ان دلالة المجموع علی المعنی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۱

هناك بالفعل الا انها واقعة تقدیرا بمعنی ان لهذا اللفظ معنی لو قصد من اللفظ لکان المجازی بالمطابقة.

و لو کان مرادهم ما ذکره ذلك البعض لما کان معنی لاستدلالهم فی الاصول بانتفاع الدلالات الثلاث فان غرضهم فیهذه الاستدلالات لیس نفی دلالة اللفظ مجازا کما هو واضح.

و ایضا قالوا دلالة التضمن و الالتزام عقلیة و وضعیة و المطابقة وضعیة فقط و دلالة اللفظ مع القرینة علی المعنی وضعیة و قال العضدی فی شرح الاصول: «لکن ربما تضمن المعنی الواحد جزئین فیفهم منه الجزءان و هو بعینه فهم الکل و هو بالنسبة الی کمال معناها مطابقة و بالنسبة الی جزئیه تضمن».

و لعمری المتتبع فی کلماتهم یقطع بان مرادهم ما ذکرنا خصوصا اذا لاحظ الامثلة التی مثلوها للتضمن و الالتزام فقد مثلوا لدلالة التضمن بدلالة لفظ «خانه» فی الفارسیة علی الجدار کما فی الاساس و معلوم انه لا یستعمل لفظ «خانه»- و الدار فی العربیة- فی الجدار مجازا و لدلالة الالتزام بدلالة السقف علی الجدار و معلوم انه لا یستعمل السقف فی الجدار مجازا و قال المحقق القمی فی مبحث عام القوانین: لا یخفی ان الدلالة علی الجزء فی ضمن الکل هو معنی التضمن لا اذا استعمل اللفظ فی الجزء مجازا کما یتوهم فما قال القطب الشیرازی فی الدرة ص ۱۹ من ان دلالة التضمن و الالتزام من المجاز، مخالف لکلماتهم و کذا ما قاله بعض المحشین و کذا قول بعض من یدعی الفضل من المعاصرین فی کتابه فی المنطق ص ۵۴ و ظهر مما ذکر ان نسبة القول بان التضمن و الالتزام مجاز الی الشریف- کما عن بعض المحشین- غیر تامة بل فی کلامه ما یشعر بخلافها و قد تقدم و ایضا قد عرفت ان دلالة المجازات بالمطابقة فتدبر فی المقام جیدا.

قوله و لا بد فیه من اللزوم الخ: اعلم انه لیس لدلالة المطابقة شرط و هو واضح و کذا للتضمن لان اجزاء المعنی

محدودة و اما دلالة الالتزام فلما كانت المعانى الخارجة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۲

دلالته عليه مطابقة و الى هذا اشار اليه بقوله و لو تقديرا. قوله و لا عكس: اذ يجوز ان عن الموضوع له كثيرة غاية الكثرة فان كل معنى غير المعنى الموضوع له خارج عنه و معلوم ان جميع هذه المعانى الخارجية لا تجىء فى النظر عند سماع اللفظ فلا بد من شرط و الشرط فيها هو اللزوم بمعنى انه كلما حصل الموضوع له فى الذهن حصل الخارج اللازم.

ثم ان الدليل على هذا الشرط هو ان الاحتياج الى اللفظ للافادة فلو لم يكن الخارج لازما بحيث حصل فى ذهن كل من سمع اللفظ كان على خلاف الغرض و ايضا لو لم يشترط اللزوم لكان نسبة اللفظ الى جميع المعانى الخارجة عن الموضوع له بالسوية فيلزم حضور جميعها فى الذهن و هو غير متناه و ما اورده القطب و السيد عليه غير وارد و لا يهمنا ذكره و ذكر رده.

و اما ما استدل به فى الدرة ص ۱۵ و المصنف فى البيان من المطول من انه لا شك فى انتقال الذهن الى لازم خاص دون سائر المعانى الخارجة فلو لم يكن مشروطا بشىء لزم الترجيح من دون مرجح فهو مردود بان دفع الترجيح من دون مرجح يمكن بشىء آخر غير اللزوم الذهنى و لو بالعلل الجزئية التى تظهر فى الموارد الجزئية فنقول انتقل الذهن الى هذا اللازم دون غيره من المعانى لمناسبة جزئية فى هذا المورد.

ثم ان الشرط كما عرفت هو اللزوم الذهنى لا اللزوم الخارجى كيف و البصر يلزم العمى مع انه فى الخارج لا يمكن اجتماع البصر و العمى. ثم ان الدال فى الدلالة الالتزامية فى الحقيقة هو المعنى الموضوع له لا اللفظ بل اللفظ يدل على الموضوع له و هو يستلزم الخارج اللازم و يدل عليه فنسبته الى اللفظ بالواسطة و الى هذا المعنى ينظر صاحب المطارحات المقتول.

قوله كالبصر بالنسبة الى العمى: فان العمى بمعنى عدم البصر فالبصر قيد فيه فلا يمكن

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۳

يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له و لا لازم له فيتحقق (ح) المطابقة بدون التضمن و الالتزام و لو كان له معنى مركب لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام و لو كان له معنى بسيط و له لازم ذهنى تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع فى شىء من الطرفين. قوله و الموضوع: اى اللفظ الموضوع ان اريد الدلالة بجزء منه على عقلا حصول العمى فى الذهن بدون البصر بخلاف الجود بالنسبة الى الحاتم فانه ليس عقليا بل عرفى ينتقل العرف من الحاتم الى الجود لكمال جود الحاتم.

قوله و يلزمهما المطابقة: اى المطابقة لازمة لهما اى للتضمن و الالتزام بحيث كلما وجد اوجد المطابقة.

قوله اذ لا شك الخ: اى الدلالة على جزء المعنى من حيث هو جزء فرع الدلالة على اصل المعنى الذى هو الكل و كذا دلالة اللفظ على خارج المعنى من حيث هو خارج فرع الدلالة على اصل المعنى فان الالتزام دلالة اللفظ على خارج المعنى فلا بد من معنى حتى يتصور خارجه و التضمن دلالة اللفظ على جزء المعنى فلا بد من تصور المعنى اولا ثم

تصور جزئه.
و قد يستدل على الملازمة- كما استدل الكاتبى و شارح حكمة الاشراق- بان التضمن و الالتزام تابعان للمطابقة و كل تابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع» و استشكل عليه القطب فى شرحيه و الشريف بان الكبرى اى كل تابع لا يوجد بدون المتبوع، ان قيدت بالحيثية اى يقيد من حيث هو تابع لم يتكرر الحد الاوسط لعدم معقولية اخذ قيد الحيثية فى الصغرى اى قولهم: التضمن و الالتزام تابعان، فيقال هما تابعان من حيث هما تابعان، لان الظاهر من هذا الكلام ان مفهوم التضمن و الالتزام متحد مع مفهوم التابع و هو بديهى الفساد و ان اريد غير هذا المعنى فلا بد من النظر فيه. و ان لم تقيد الكبرى بالحيثية لا نسلم كليتها لان بعض التوابع اعم فيوجد بدون المتبوع».
فالدليل ما ذكرنا اولا او نقول التضمن و الالتزام مستلزمان للوضع و الوضع

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۴

جزء معناه فهو المركب و الا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظه جزء و الثانى ان يكون لمعناه جزء و الثالث ان يدل جزء لفظه على جزء معناه و الرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد فالمركب قسم واحد و المفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء للفظه نحو همزة الاستفهام و الثانى ما لا جزء لمعناه نحو لفظ اللّه الثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على مستلزم للمطابقة.
قوله او مقدرة: اى دلالة اللفظ على المسمى مقدرة مثاله ما اذا استشهر اللفظ فى الجزء او الخارج فالدلالة على الموضوع له و ان لم يتحقق هناك بالفعل لفرض انه مشهور فى غير الموضوع له فاذا اطلق يفهم منه غير الموضوع له الا انه موجود تقديرا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو اريد منه لكان دلالته عليه مطابقة هذا.
و لكن قد عرفت من القطب و الشريف خروج المجازات من البحث و الاستعمال فى الجزء او الخارج بواسطة قرينة الاشتهار- التى هى بنفسها من القرائن- مجاز و قالا الدال هو المجموع و قلت آنفا دلالة المجازات مطابقة و كان المصنف لم يحقق كلامهم او كان له اصطلاح جديد فلا مشاحة فيه.
قوله اذ يجوز الخ: و هذا فى تمام البسائط التى لا لازم لها كالنقطة و الوحدة.
قوله معنى مركب لا لازم له: ان قلت اذا دل اللفظ على جزئه بالتضمن و على كله بالمطابقة فيلزم الدلالة على الكلية و الجزئية و هما خارجان. قلت اللفظ لا يدل على الجزء من حيث هو جزء و لا على الكل من حيث هو كل بل يدل على ذات الجزء و الكل و ليس لازم ذاتيهما الكلية او الجزئية و هل هو الا من باب اشتباه العارض بالمعروض اى اشتباه وصف الكلية او الجزئية الذى هو العارض بمعروضه الذى هو ذات الكل او الجزء.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۵

جزء معناه نحو زيد و عبد اللّه علما الرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن هذه الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الانسانى. قوله اما تام: اى يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله خبر: ان احتمل الصدق و الكذب اى من شانه ان يتصف بهما بان يقال صادق او كاذب. قوله او انشاء: ان لم يحتملهما قوله و اما ناقص ان لم يصح السكوت عليه قوله تقييدى: ان كان الجزء الثانى قيدا للاول نحو غلام زيد و رجل فاضل و قائم ثم ان مثاله الانسان

ففیه التضمن و المطابقة بدون الالتزام و ما قد یقال کما عن المحشین من ان لازمه قابلیة العلم و الکتابة مردود بانا نتصور الانسان و لا تلزمه قابلیة العلم و لا نتصورها.
قوله و لو کان له معنی بسیط الخ: مثل الشمس اذا وضعت فی مقابل الضوء فقط و لازمه الجرم.
قوله فالاستلزام غیر واقع الخ: ای لا فی طرف التضمن و لا فی طرف الالتزام فهما لا یلزمان المطابقة. و قد ظهر من بیان تفارق المطابقة عنهما بیان تفارق التضمن عن الالتزام. ثم انه قال الامام- علی ما نقل عنه فی الکتب المنطقیة- و تبعه الفتحی من المعاصرین فی کتابه نور الانوار ص ٦ بان الالتزام لازم للمطابقة لان لکل معنی لازما و اقله انه لیس غیره و قوله باطل لان اللزوم فی المقام هو اللزوم البین بالمعنی الاخص- و سیأتی انشاء اللّه تفسیر اقسام اللزوم- الذی عبر عنه فیما سبق باللزوم الذهنی و لا شک انه فی کثیر من المعانی لیس لازم بهذا المعنی ای بحیث کلما وجد المعنی فی الذهن وجد لازمه.
قوله ای اللفظ الموضوع: انما فسر به لان الموضوع یعم الدوال الاربع ایضا مع ان قسمة المرکب و المفرد لا تجری فیها مع ان کلام المصنف فی اللفظ حیث قال دلالة اللفظ و لم یذکر المصنف سوی الدلالة اللفظیة الوضعیة.
قوله ان ارید بجزء منه: اعلم ان ارسطو فی التعلیم الاول عرف المفرد بما لا دلالة لجزء لفظه اصلا و المرکب بخلافه و استشکل بعضهم علیه بالنقض بمثل عبد اللّه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۶

فی الدار. قوله او غیره: ان لم یکن الثانی قیدا للاول نحو فی الدار و خمسة عشر قوله و الا فمفرد: ای و ان لم یقصد بجزء منه الدلالة علی جزء المعنی. قوله و هو ان استقل: ای فی الدلالة علی معناه بان لا یحتاج فیها الی ضم ضمیمة.
قوله بهیئته:

[المفرد و المرکب]

علما فانه مفرد مع ان جزء لفظه یدل علی معنی و تقوی الاشکال فی نظر من تاخر حتی ان بعضهم ثلث القسمة و قال اللفظ اما ان لا یدل جزؤه علی شیء و هو المفرد او یدل علی شیء غیر جزء معناه و هو المرکب او علی جزء معناه و هو المؤلف.
قال المحقق فی شرح الاشارات بعد نقل هذا الاشکال و قول هذا البعض ما حاصله: انهم مادروا ان الدلالة تابعة للارادة فما لم یرد المعنی لم یدل علی شیء و لا یراد فی حال العلمیة من عبد اللّه بجزء من لفظه شیء و لا فرق بین جزئه فی حال العلمیة و بین جزء الانسان».
و بهذا ایضا اجاب شارح حکمة الاشراق و اصل هذا الجواب من الشیخ فی الشفا حتی انه قال ان لم یرد باللفظ شیء لم یکن لفظا اصلا عند جماعة و قال الشریف فی حاشیة المطالع فی توجیهه فان الحرف و الصوت فیما اظن لا یکون بحسب المتعارف عند کثیر من المنطقیین لفظا ما لم یشتمل علی دلالة.
هذا و لکن یرد علی الشیخ و من تابعه فی هذا الجواب ان الدلالة لیست تابعة للارادة فانا نفهم من لفظ زید المسموع من النائم ایضا المعنی مع عدم ارادته و هذا واضح لا سترة علیه و لعل مرادهم ایضا غیر هذا المعنی الذی هو ظاهر عباراتهم و للکلام مقام غیر المقام.

فالایراد علی تعریف ارسطو باق. و لعله لاجل هذا الایراد غیر المحقق نفسه، التعریف فی اساس الاقتباس فقال- ص ۱۴-: لفظ مفرد آن بود که جزوی از وی بر جزوی از معنای او دلالت نکند و مؤلف آن باشد که چنین نباشد انتهی فاعتبر فی هذه العبارة- کما تری- فی المرکب دلالة جزء لفظه علی جزء معناه لا علی شیء و لو غیر معناه و ایضا الشیخ فی القصیدة غیر التعریف و قال: اللفظ اما

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۷

بان یکون بحیث کلما تحققت هیئته الترکیبیة فی ضمن مادة موضوعة متصرف فیها فهم واحد من الازمنة الثلاثة مثلا هیئة نصر، و هی مرکبة من ثلثة حروف مفتوحة متوالیة مفرد فی المبنی* لیس لجزء منه جزء المعنی* او الذی تعرفه بالقول* للجزء منه دل جزء الکل.

و کان الامر فی التعریف علی ما ذکر اخیرا الی ان استشکل ایضا بالحیوان الناطق اذا جعل علما لشخص انسانی فانه یدل جزء اللفظ علی جزء معناه لان معنی الحیوان الناطق العلمی هو هذا الموجود الخارجی مثل زید و الحیوانیة تدل علی جزئه و الناطقیة علی جزئه الاخر فالتجاؤا الی تغییر التعریف ایضا فقال الشیخ فی منطق المشرقیین- و هو الکتاب الذی الفه للمباهات علی الغربیین بمنطق اهل المشرق--: المفرد اللفظ الذی لا یرید الدال به علی معناه ان یدل بجزء منه علی شیء انتهی فزاد قید الارادة فخرج مثل الحیوان الناطق العلم لشخص انسانی و الحیوان الناهق العلم لحمار خاص لانه (ح) لا یراد بجزء منه الدلالة علی جزء المعنی. و تابع الشیخ فی هذا التعریف کل من تأخر مثل القاضی و القطب الرازی و المصنف هنا.

و اذا عرفت هذا کله تعرف بالحقیقة معنی قول المحشی: المرکب یتحقق بتحقق امور اربعة الاول ان یکون الی آخر کلامه.

ثم انه اختص بعضهم کالقطب الشیرازی عنوان المرکب بغیر امثال عبد اللّٰه و اطلق علیها المؤلف و عکس بعض آخر کما فی الاساس و شرح المطالع.

ثم انه یظهر من الدرة- ص ۲۳- ان التعریف الاخیر الذی هو الصحیح، للقدماء من المنطقیین فالمتاخرون رجعوا بعد الاشکالات الی قول القدماء، و لعل مراده بالقدماء غیر ارسطو و الا فقد تقدم مذهبه من المحقق.

قوله ان یدل جزء لفظه: و المراد بجزء اللفظ ما یترتب فی السمع کما قال فی الدرة و شرح المطالع و الشفا فیخرج عن المرکب و یدخل فی المفرد نحو

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۸

کلما تحققت فهم الزمان الماضی لکن بشرط ان یکون تحققها فی ضمن مادة موضوعة متصرف فیها فلا یرد النقض بنحو جسق و حجر. قوله کلمة: فی اصطلاح المنطقیین و فی عرف النحاة فعل. قوله و الا: ای و ان لم یستقل فی الدلالة فاداة فی عرف المنطقیین و حرف عند النحاة. قوله و ایضا: مفعول مطلق لفعل محذوف ای آض ایضا ای رجع ضرب و یضرب لان هیئة ضرب لیست جزء مسموعا علیحدة و کذا هیئة یضرب.

ان قلت الیاء فی یضرب جزء مسموع علیحدة و یدل علی الفاعل المغایب او علی الاستقبال فیلزم ان یکون مرکبا.

قلت الياء لا تدل على الفاعل و لذا يظهر فاعله من غير ان يكون تاكيدا. و ايضا لا يدل على الاستقبال دلالة وضعية بل هو علامة للاستقبال نظير الرفع العلامة للفاعل فى ضرب زيد و العلامة لم توضع للمعنى الذى هو ذو العلامة فالياء علامة لوقوع الفعل فى الاستقبال لا ان معناها الاستقبال فتدبر جيدا.

قال الشيخ فى الشفاء و القطب فى الدرة: و هذا بخلاف اضرب و نضرب فان الهمزة و النون تدلان على الفاعل و لذا لا يجوز اظهار الفاعل معهما الا تاكيدا انتهى و يخالج فى ذهنى انهما ايضا من المفرد لا المركب لان الهمزة و النون ايضا علامتا الفاعل المتكلم وحده او مع الغير لا ان معنييهما الفاعل.

ثم ان المراد بالجزء هو و لو تقديرا فيشمل ما اذا حذف الخبر او المبتداء مع قيام القرينة حالية و مقالية قال فى شرح المطالع: و يشمل مثل اضرب و (ق) لتقدير انت فيهما انتهى و اظن ان انت ليست مقدرة كتقدير المبتداء او الخبر فيما سبق بل هيئة لامر تدل على الفاعل المخاطب فتدبر.

ثم انه ظهر لك ان المركب عند المنطقى غيره عند النحوى فالرجل مركب عند المنطقى لوجود اللام كما صرح فى الاساس.

ثم ان المقسم للافراد و التركيب اللفظ باعتبار الدلالة المطابقية و اما التضمن فاذا اريد بجزء من مدلوله جزء معناه و بعبارة اخرى اذا حصل التركيب فيه حصل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۹۹

رجوعا و فيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا لمطلق المفرد لا للاسم وحده و فيه بحث فانه يقتضى ان يكون الفعل و الحرف اذا كانا متحدى المعنى داخلين فى العلم او المتواطى او المشكك مع انهم لا يسمونهما بهذه الاسامى بل قد تحقق فى موضعه ان معنييهما لا يتصفان بالكلية و الجزئية تامل فيه. قوله ان اتحد: اى وحد معناه قوله فمع تشخصه: اى جزئيته. قوله وضعا: اى بحسب الوضع دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله كليا فى فى الدلالة المطابقة لان التضمن جزئها فاذا حصل التركيب فى الجزء و الجزء فى ضمن الكل فقد حصل التركيب فى الكل و اما الالتزام فلا يتحقق فيه التركيب لان الالتزام كما عرفت ليس فيما اريد المعنى الخارج مجازا و حينئذ فليس المدلول التزامى جزء اللفظ فلا يصدق عليه تعريف التركيب هذا مع ان ظاهر كلماتهم ايضا ان التركيب و الافراد فى الدلالة المطابقية و من جميع ما ذكر ظهر ما فى كلام القطب فى شرح الرسالة حيث اجرى التركيب و الافراد فى التضمن و الالتزام حتى انه غير تعريف الكاتبى ليشملهما.

قوله نحو لفظ اللّه: و كذلك البسائط المادية ک«اكسيژن» و «هيدرژن» و نحوهما.

قوله يصح السكوت عليه: اى لا يكون بنظر العقل و العرف مانع عن السكوت عليه و حينئذ فالمراد سكوت المتكلم لا السامع كما قيل ثم انه يدخل فى الانشاء التنبيه و النداء و الاستفهام و التعجب و التمنى و الترجى و القسم و الفاظ العقود لصدق تعريفه عليها جميعا و صرح به فى المطالع.

قوله اى من شانه ان يتصف الخ: فسّره بذلك ليشمل الخبر الذى لم يحتملهما بالنظر الى قائله مثل ما اخبر النبى صلّى اللّه عليه و آله فانه صادق قطعا مع انه خبر او بالنظر الى العوارض الخارجية التى توجب اليقين بالصدق او الكذب.

قوله ان كان الجزء الثانى قيدا: و القيد على ثلثة اقسام قيد اضافى نحو غلام زيد و قيد وصفى نحو رجل فاضل و قيد

معمولی نحو قائم فی الدار و لذا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۰

اصل الوضع و مشخصا فی الاستعمال کاسماء الاشارة علی رأی المصنف لا یسمی علما و هیهنا کلام و هو ان المراد بالمعنی فی هذا التقسیم اما الموضوع له تحقیقا او ما استعمل فیه اللفظ سواء کان وضع اللفظ له تحقیقا او تأویلا فعلی الاول لا یصح عد الحقیقة و المجاز من اقسام متکثر المعنی و علی الثانی یدخل نحو اسماء الاشارة علی مثل بثلثة امثلة و فیه رد علی القطب فی شرح الرسالة حیث قال: المرکب التقییدی لا یترکب الا من اسمین او اسم و فعل فان قائم فی الدار من اسمین و حرف.

قوله فی الدار: فان الدار لا یکون قیدا لفی، لعدم اطلاق معنی (فی) لان الموضوع له فی الحروف خاص فلا شمول و اطلاق لمعناه حتی یمکن کون شیء قیدا له، و کذا فی خمسة عشر: لیس العشر قیدا بل خمسة بمعناها و لا یؤثر فی معناها عشرة بل هی شیء ضم الیها و لذا قالوا هی بتقدیر الواو ای خمسة و عشر.

قوله بان لا یحتاج فیها الی ضم ضمیمة: هذا تفسیر للاستقلال فی المعنی و علی هذا التفسیر قول المصنف استقل، وصف بحال نفسه ای اللفظ الموضوع المفردان لم یحتج فی الدلالة علی معناه الی شیء و الاحسن ان یکون قوله استقل وصفا بحال متعلقه ای اللفظ المفردان استقل ای استقل معناه لان الفرق بین الاسم و الفعل و بین الحرف بحسب جوهر ذاتها لا بحسب مقام الدلالة. و مقام الدلالة متفرع علی مقام النقص و التمام بحسب الذات و ایضا کون الاستقلال صفة للمعنی لا للفظ موافق للخبر المروی عن مولانا علی علیه السّلام.

قوله بهیئته بان یکون بحیث الخ: قید المادة بکونها موضوعة احترازا عن مثل جسق فانه مهمل لا معنی له و بکونها متصرف فیها عن مثل حجر فانه موضوع لمعنی و لکنه غیر متصرف.

ثم انهم استدلوا علی ان مناط الدلالة علی الزمان فی الکلمة هو الهیئة بان الزمان دائر مدار الهیئة متی اختلفت اختلف الزمان و متی اتحدت اتحد الزمان و الهیئة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۱

مذهب المصنف فی متکثر المعنی و یخرج عن متحد المعنی فلا حاجة فی اخراجها الی التقیید بقوله وضعا. قوله ان تساوت: ای یکون صدق هذا المعنی الکلی علی تلک الافراد علی السویة. قوله ان تفاوتت: ای یکون صدق هذا المفهوم علی بعض الافراد عبارة عن الکیفیة الحاصلة باعتبار الحروف و الحرکات و السکنات و استشکل فی هذا الاستدلال القطب و الشریف بانا لا نسلم اختلاف الزمان باختلاف الصیغة و اتحاده باتحاد الصیغة اما الاول فللنقض بـ (ضرب) معلوما و ضرب مجهولا فان هیئتیهما مختلفتان مع اتحاد زمانهما و کذا فی ضرب و ضربت و ضربتن و کذا الماضی المجرد مع المزید فیه مثل ضرب و اضطرب و اما الثانی فللنقض بالمضارع المشترک بین الحال و الاستقبال فان الصیغة واحدة مع اختلاف الزمان هذا و یمکن الجواب عن الکل بان ضرب المجهول فرع ضرب المعلوم فلا یشکل بها لانه لا یکون مقابلا له و ضرب مع ضربت متحد صیغة لان المراد اتحاد الصیغة فی اصول الکلمة فالتاء خارجة و اضطرب مع کونه فرعا لضرب فلیس فی مقابله، متحد معه صیغة و انظر تجد من نفسك فرقا بین ضرب و

اضطرب و بین ضرب و یضرب.

ثم ان القطب استشکل بان الدلالة بالهیئة علی الزمان فی اللغة العربیة و لا یجری فی تمام اللغات کما تری فی لفظ (آمد و آید) فی الفارسیة فان الزمان فیهما مختلف مع اتحاد الصیغة. و اجاب الشریف بان هذا الحکم مختص بالعربیة و ان قلت المنطق لیس مختصا بلغة دون اخری قلت نعم الا ان تدوین الکتب المنطقیة لما کان بالعربیة اهتم بشأنها.

قوله کلمة: قال القطب الوجه فی التسمیة ان الکلمة من الکلم و هو الجرح فکان الخاطر یجرح بتغیر الحدث فی الفعل.

قوله و فی عرف النحاة فعل: و لیعلم ان کل کلمة عند المنطقی. فعل عند النحوی و لکن لیس کل فعل عند النحوی کلمة عند المنطقی قال الشیخ فی الشفاء و کذا فی الاشارات ص ١٤ ان امشی- و کذا نمشی- فعل عند النحاة و لیس کلمة عند

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۲

مقدما علی صدقه علی بعض آخر بالعلیة او یکون صدقه علی بعض اولی و انسب من صدقه علی بعض آخر. و غرضه بقوله ان تفاوتت باولیة او اولویة مثلا فان التشکیك لا ینحصر فیهما بل قد یکون بالزیادة و النقصان او بالشدة و الضعف. قوله و ان کثر:

ای اللفظ المفردان کثر معناه المستعمل هو فیه فلا یخلو اما ان یکون موضوعا المنطقی لانه مرکب و لذا یحتمل الصدق و الکذب. و استشکل فیه بان یمشی ایضا کذا و قد مر الکلام.

ان قلت هل الافعال الناقصة مرکبة ام مفردة.

قلت فیها خلاف قال فی الدرة هی افعال یحکم علیها بحکم الادوات و یسمی بالکلمات الوجودیة قبال الکلمات الحقیقیة و هی ما کان له مصدر مراد فی الکلام نحو ضرب بخلاف کان زید قائما فان مصدره لا یکون مرادا بحیث ینسب الکون الی زید مثلا و تستعمل استعمال الروابط- کما یاتی انشاء اللّه- و قال القطب و الشریف هی ادوات الا ان النحوی لما کان نظره فی اللفظ- خلافا للمنطقی- و کان لتلك الافعال مرفوع و منصوب حکم علیها بانها افعال. و لکن بینها و بین سائر الادوات مثل (من والی) فرق و لذا عدها بعضهم کالشیخ قسما علیحدة من المفردات.

ثم الظاهر ان الحق القول الاخیر فان الفعل ما انبأ عن حرکة المسمی کما ورد فی کلام المولی علیه السّلام و الافعال الناقصة لیست کذلك فتدبر.

قوله اداة: سمیت بها لانها فی اللغة بمعنی الآلة و هی آلة لوصل الفعل و الاسم او لوصل الاسمین. و لیعلم ان کل حرف اداة لا العکس فان الافعال الناقصة اداة مع کونها افعالا عند النحوی. ثم اعلم ان ما به یتم الحرف کالبصرة فی سرت من البصرة یسمی قرینة قاله فی الاشارات.

قوله آض ایضا: آض یئیض ایضا ای رجع، و نصبه اما علی المفعول المطلق او علی الحال بناء علی القلیل.

قوله و فیه اشارة: لما کان قوله ایضا یوجه القاری الی تقسیمه الاول و التقسیم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۳

لکل واحد من تلك المعانی ابتداء بوضع علیحدة اولا یکون و الاول یسمی مشترکا کالعین للباصرة و للذهب و للذات

و على الثانى فلا محالة ان يكون اللفظ

[الاسم فقط يتصف بالكلية و الجزئية]

الاول كان لمطلق المفرد كان فيه اشارة الى ان هذا التقسيم ايضا لمطلق المفرد لا للاسم وحده مع ان من اقسام المفرد، الفعل و الحرف و هما لا يتصفان بالعلمية و المتواطى و المشكك اصطلاحا بل نقول مع قطع النظر عن الاصطلاح ايضا لا يمكن اتصافهما بهذه الاسامى لان معنييهما لا يتصفان بالكلية و الجزئية و اذا لم يتصفا بالكلية و الجزئية فلا يتصفان بهذه الاسامى لان العلم كما ياتى ما كان جزئيا و المتواطى و المشكك يكونان فى الكلى كما يأتى مع ان معنى الفعل و الحرف لا يتصف بالكية و الجزئية، و هذا و ان تحقق فى موضعه- الادبيات و الاصول- الا انا نذكره اجمالا فنقول:

وجه عدم اتصاف معنى الحرف بالكلية و الجزئية انهما من صفات المعنى و المعنى الحرفى لا يمكن ملاحظته بنفسه حتى يتصف بشىء لان الحرف آلة لوصل الفعل بالاسم او وصل الاسمين فلا ينظر فى الحرف استقلالا بل هى صرف الآلة و الآلة لا ينظر فيها و اما الفعل فلما كان مركبا من المصدر و هو اسم و من النسبة الى الفاعل و النسبة معنى حرفى فالفعل ايضا لا يتصف بهما و اشار الى هذا جمع من المحققين منهم السيد- على هذا. «۱»

و لكن اشكال المحشى مع ما فى الوجه المذكور من المناقشة و البحث فى محله مزيف بان احد اقسام المفرد اذا كان يتصف بهذه الاسامى يصح ان يقال:

المفرد يتصف بهذه الاسامى هذا مع ان فى التقسيم الآتى- انشاء اللّه- ذكر المشترك

(۱)- و هنا وجه آخر و هو ان الحرف دال على الربط الحاصل بين الشيئين. و ذلك الربط قسم من الوجود و ليس من المفاهيم و المقسم للكلى و الجزئى هو المفهوم كما ياتى (ذكره بعض المدققين (ره) و تبعه بعض اعلام المعاصرين مد ظله) و فى النظر منه ايضا شىء ليس هنا محل ذكره.

موضوعا لواحد من تلك المعانى اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم انه ان استعمل فى معنى آخر فان اشتهر فى هذا المعنى الثانى و ترك استعماله فى المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثانى اذا اطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا و ان لم يشتهر فى الثانى و لم يهجر فى الاول بل يستعمل تارة فى الاول و اخرى فى الثانى فان استعمل فى الاول اى المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة و ان استعمل و المجاز و المنقول و هى توجد فى الافعال و الحروف اما المشترك فى الفعل فكخلق بمعنى اوجد و افترى و عسعس بمعنى اقبل و ادبر و اما المنقول فيه فمثل صلى و اما المجاز فيه فمثل قتل بمعنى الضرب الشديد. و اما المشترك فى الحرف فمثل (من) لمعانى كثيرة و الحقيقة و المجاز فيها مثل (فى) للظرفية- و هى حقيقة- و بمعنى على- و هى مجاز- و الوجه فى اتصاف الفعل و الحرف بهذه الاوصاف ان هذه صفات اللفظ بخلاف الكلية و الجزئية فانهما من صفات المعنى كما سبق و صرح به الشريف.

قوله اتحد اى وحد: الظاهر ان التفسير لاجل ان الاتحاد كثيرا يستعمل بمعنى صيرورة الشيئين شيئا واحدا: اتحد الشيئان اذا صارا شيئا واحدا. و ليس فى المقام كذلك فلذا فسره بوحد و هو من لغات يستعمل بالضم و الكسر و هى: وحد و فرد و فقه و سفه و سقم و فرع و حرض.

قوله فان ما یکون مدلوله کلیا الخ: توضیح المقام یحتاج الی بیان مطلب

[اقسام الوضع]

و هو ان الواضع لا بد ان یتصور المعنی حتی یضع اللفظ له بداهة ان الوضع جعل اللفظ بازاء المعنی و (ح) فان تصور معنی جزئیا و وضع اللفظ بازاءه یقال علیه ان الوضع فیه خاص و الموضوع له خاص و ذلک مثل الاعلام علی المشهور- و هو التحقیق و الکلام فی محله- و ان تصور معنی عاما و وضع اللفظ بازاء ذلک المعنی العام یقال الوضع عام و الموضوع له ایضا عام و مثاله الانسان فقد تصور الواضع معنی کلیا و وضع لفظ الانسان بازائه و هنا قسم ثالث و هو ان یتصور معنی عاما و یضع اللفظ بازاء جزئیات ذلک المعنی العام و یقال (ح) الوضع عام ای تصور معنی عاما و الموضوع له خاص ای

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۵

فی الثانی الذی هو غیر الموضوع له یسمی مجازا. ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنی الاول المنقول منه الی المعنی الثانی المنقول الیه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل العرف الخاص و اصطلاح خاص کالنحوی مثلا فعلی الاول یسمی منقولا شرعیا کالصلوة و علی الثانی عرفیا و علی الثالث اصطلاحیا و الی هذا اشار بقوله ینسب الی الناقل قوله المفهوم: ای ما حصل عند العقل اعلم ان ما استفید من اللفظ باعتبار انه فهم منه یسمی مفهوما و باعتبار انه قصد منه یسمی معنی و باعتبار ان اللفظ دال علیه یسمی مدلولا. قوله فرض صدقه علی کثیرین: وضع اللفظ بازاء جزئیات ذلک العام- و الجزئی خاص لا عام- و مثاله الحروف علی المشهور ممن بعد العضدی و لا یخفی انه یتصور وجه رابع و هو ان یتصور الواضع معنی خاصا و وضع اللفظ بازاء معناه العام کما اذا تصور زیدا الذی هو فرد الانسان و وضع اللفظ بازاء الانسان، قال المشهور و هذا غیر ممکن و فیه کلام لیس مقامه.

اذا عرفت هذا فاعلم ان مذهب المصنف ان اسماء الاشارة و الموصولات و غیرهما من المبهمات وضعها عام و الموضوع له ایضا عام خلافا للعضدی و من تبعه نعم قال المصنف: المستعمل فیه، فیها خاص. ثم لما کان قوله: اتحد معناه مع تشخصه؛ یشمل اسماء الاشارة (و کذا اخواته) لان معناها واحد و هی: المفرد المذکر و کان فیها تشخص و لو بحسب مقام الاستعمال مع انها لیست من الاعلام فاحتاج الی التقیید بقوله: وضعا ای کان التشخص بحسب الوضع لا الاستعمال فیخرج اسماء الاشارة- و کذا اخواته- لان تشخصها بحسب الاستعمال لا الوضع فانها وضعت لمعنی عام ففی مقام الوضع کلی و لکن فی الاستعمال جزئی لما تقدم ان المستعمل فیه، فیها خاص- علی مذهبه- ای یستعمل فی معنی جزئی خاص لا فی معنی کلی.

ثم ان ما اتحد معناه و تشخص فی الاستعمال یسمی بالجزئی الحقیقی عند المنطقی و بالعلم عند النحوی فالمصنف تکلم علی خلاف الاصطلاح.

قوله و هیهنا کلام: و حاصله انا نسئل المصنف عن مراده من المعنی فی قوله:

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۶

الفرض هیهنا بمعنی تجویز العقل لا التقدیر فانه لا یستحیل تقدیر صدق الجزئی علی کثیرین. قوله امتنعت افراده:

کشريك البارى عز اسمه. قوله او امكنت اى لم يمتنع افراده فى الخارج فيشمل الواجب و الممكن الخاص كليهما. قوله و لم يوجد: كالعنقاء قوله مع امكان الغير: كالشمس. قوله او امتناعه: كمفهوم واجب الوجود قوله مع التناهى: كالكواكب السبع السيارة. قوله او عدمه: كمعلومات البارى عز اسمه و اتحد معناه. فان المعنى على قسمين معنى موضوع له اللفظ و معنى مستعمل فيه اللفظ و ان لم يوضع له فان الاسد لم يوضع للرجل الشجاع و لكن يستعمل فيه فان كان مراده من المعنى. المعنى الموضوع له فنقول فى الحقيقة و المجاز، المعنى الموضوع له واحد فلم ادخلهما المصنف فى قوله الآتى: و ان كثر. و ان كان مراده من المعنى.

المعنى المستعمل فيه فنقول: المستعمل فيه، فى اسماء الاشارة كثير لا واحد لان المستعمل فيه، فيها خاص- على مذهبه- اى يستعمل فى الافراد (فح) يستعمل هذا فى الافراد و الجزئيات الكثيرة فيخرج نحو اسماء الاشارة عن هذا الكلام من الاول فلا حاجة الى قوله وضعا هذا.

و قد اجاب (بعض المحشين) عن اشكال المحشى تارة بالاستخدام- و هو ان يراد من اللفظ معنى و من الضمير الراجع اليه معنى آخر- بان يقال المراد من المعنى فى قوله ان اتحد معناه. الموضوع له و من الضمير المستتر فى قوله: و ان كثر.

المستعمل فيه و (ح) يحتاج الى قوله وضعا كما هو واضح و انت خبير بفساد هذا الكلام فان الاستخدام خلاف الظاهر اولا. و ثانيا نتيجة هذا ان يدخل الحقيقة و المجاز فى قوله: ان اتحد. و ايضا فى قوله: و ان كثر. كما لا يخفى و اجاب ايضا (بعض آخر منهم) بان قوله وضعا لاخراج الكلى المستعمل فى الفرد. مثل- الانسان المستعمل فى زيد مجازا فان معناه واحد فى اصل الوضع و له تشخص بحسب الاستعمال. و انت خبير بان هذا يصير من الحقيقة و المجاز و هما فى قوله:

و ان كثر و بالجملة اشكال المحشى متوجه.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۷

كالنفس الناطقة على مذهب الحكماء. قوله و الكليان ان تفارقا كليا من الجانبين فمتباينان: اى كل كليين لا بد من ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع، التباين الكلى و التساوى و العموم المطلق و العموم من وجه و ذلك لانهما اما ان لا يصدق شىء منهما على ثم الظاهر ان المراد من المعنى، المستعمل فيه، و المحشى ذكر الموضوع له استقصاء لتمام الاحتمالات.

ثم انه يرد على المصنف اشكال آخر و هو ان نحو: رجل- مما له افراد على البدل- خارج عن قوله ان اتحد و لم يذكره فى اقسام ان كثر ايضا فتنبه.

قوله و بدونه متواط: اى انكان متحد المعنى بدون التشخص فى الوضع فهو متواط بشرط تساويه بالنسبة الى افراده بحيث يكون صدق ذلك الكلى على افراده بالسوية. من التواطؤ بمعنى التوافق.

قوله اى يكون صدق الخ: مثل الانسان فانه اذا سمع لفظ الانسان لا ينتقل الذهن الى فرد خاص من افراده قبل ان يسبق الى الذهن الافراد الاخر.

[**التشكيك و اقسامه**]

قوله ای یکون صدق هذا المفهوم الخ: مثل الابیض فان الذهن ینتقل منه الی الفرد الکامل فی البیاضیة مثل الثلج قبل انتقاله الی سائر الافراد کالجص سمی مشککا لتشکیکه الذهن: هل هو مشترک او له معنی واحد و هذه افراده؟ ثم ان هذا التشکیک هو الذی یسمی بالانصراف عند الاصولیین فالتشکیک صفة للفظ لا للمعنی کما ان الانصراف فی الاصول صفة للفظ فاللفظ اذا کان صدقه علی الافراد بالتفاوت یسمی ذلک اللفظ مشککا کما تری فی عبارة المصنف فتدبر فیها و صرح به الشیخ فی عیون الحکمة فلیس المراد التشکیک بحسب المعنی فیصدق معنی الابیض علی- الثلج اکثر من الجص، الذی یعبر عنه فی الفلسفة بالتشکیک فی المهیة حتی یرد علیه انه لا یعقل التشکیک فی المهیة مع ان المنطقیین کلهم ذکروا التشکیک هنا فما استشکله بعض الاعلام علی المناطقة غیر وارد و کذا ما قاله بعض المحشین من ان هذا التشکیک لیس فی الذاتیات مثل الانسان و نحوه بل فی العرضیات، لان الانصراف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۸

شیء من افراد الاخر او یصدق فعلی الاول فهما متباینان کالانسان و الحجر و علی الثانی قد یکون فی الذاتیات لان التشکیک لیس صفة للمعنی حتی یفرق بین الذاتی و العرضی و بعد فللکلام هنا بقیة فتامل جدا.

ان قلت ما وجه الانصراف فان الثلج ابیض و الجص ایضا ابیض فلم ینصرف الذهن الی الثلج دون الجص و ما وجهه؟ قلت للانصراف وجوه و علل مختلفة فقد یکون وجهه علة جزئیة من العوارض الخارجیة و لا ینضبط و ذکروا عللا عامة ایضا تکون فی کثیر من الموارد کالعلیة ای یکون بعض الافراد علة لبعض آخر و ذکروا فی مثاله الوجود فانه ینصرف عند السماع الی الواجب تعالی دون الممکنات و وجه هذا الانصراف ان الواجب مقدم علی سائر افراد الوجود لکونه علة لها. و لا یخفی ان هذا مثال و المناقشة فی المثال لیست من دأب المحصلین.

قوله اولی: و مثلوا ایضا بالوجود فان الوجود فی بعض افراده اتم و اقوی کالمجردات فان وجودها اتم من المادیات. و کالنور المحمدیة فانه وجود وسیع و لذا غلب علیه صلّی اللّه علیه و آله جانب الروح بحیث لم یکن له صلّی اللّه علیه و آله ظل. و لا یخفی انه ایضا مثال.

ثم انی اظن انک فهمت من جوانب کلماتنا ان ما ذکرنا فی تعداد علل الانصراف من الاولویة و العلمیة من باب المثال و ذکر بعض علل الانصراف فما استشکله الدوانی علی المصنف و قال لم لم یذکر المصنف فی عداد علل الانصراف الاشدیة کشدة البیاض فی الثلج بالنسبة الی الجص غیر وارد کیف و له علل کثیرة و لو لم یکن من باب المثال لو رد علی الدوانی ایضا انه لم لم یذکر التشکیک بالزیادة و النقصان مثل صدق المن علی منوین اکثر من صدقه علی من واحد. ثم ان الغزالی سمی- المشکک بالمتفقة قال و قد یسمی مشککا.

قوله ای اللفظ المفرد: یعنی ان الضمیر المستتر فی کثر راجع الی المفرد فی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۰۹

فاما ان لا یکون بینهما صدق کلی من جانب اصلا او یکون، فعلی الاول فهما اعم و اخص کلام المصنف.

قوله کالعین: ذکر له اکثر من عشرین معنی بعضها مجازی. و کالعجوز، قیل له ثمانون معنی. و انما سمی بالمشترک لوقوع الاشتراک فیه فالاصل فی التسمیة:

مشترك فيه. حذف الجار تخفيفا.

قوله اذ المفرد قسم الخ: تعليل لما قال من انه لا بد ان يكون موضوعا لواحد من المعانى و توضيحه ان هذا التقسيم للمفرد و معلوم ان المفرد من اقسام اللفظ الموضوع كما قال المصنف: و الموضوع ان قصد الخ.

قوله يسمى حقيقة: و هى فعيلة من حق الامر اذا اثبته و التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما فى الذبيحة نعم يمكن ان يقال كانت فى اصل – قبل النقل – وصفا لموصوف محذوف فنقلت فى تلك الحالة (فح) التاء للتانيث على خلاف الغالب قال ابن مالك: و من فعيل كقتيل ان تبع* موصوفه غالبا التا تمتنع. و يمكن ان تكون من حق بمعنى ثبت – اى كان لازما – و حيئذ هى بمعنى الفاعل فلا اشكال فى التاء للزوم التاء فى الفعلية اللازمة و لكن لا بد ان يكون موصوفها. كلمة ليكون مؤنثا و المجاز مصدر ميمى من جاز الشىء المكان اذا تعداه فكان هذا اللفظ يتعدى عن معناه الواقعى.

قوله و الناقل اما الخ: مثاله الصلوة بناءا على النقل؛ و المراد بالشرع الشارع لا المتشرعة فانه يدخل فى ضمن العرف الخاص.

قوله العرف العام او الخاص: مثال الاول الدابة، فى الاصل وضعت لكل ما يدب فى الارض – دب يدب دبا من باب ضرب اى مشى – ثم نقلت الى ذات القوائم الاربعة كالخيل و البغال و قيل الى الفرس خاصة و مثال الثانى لفظ الوجوب و الاستحباب و الكراهة و الاباحة و الحرمة لمعانيها المخصوصة نقلت عن معناها اللغوى الى المعانى المصطلحة من زمن العلامة الحلى (ره) و مثل الدوران،

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۰

من وجه. كالحيوان و الابيض و على الثانى فاما ان يكون الصدق الكلى من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول: فهما متساويان كالانسان و الناطق و على الثانى فهما فى الاصل بمعنى الحركة حول الشىء و نقل عند المنطقى و الاصولى الى معنى يذكر فى باب التمثيل.

و اما قوله: اصطلاح خاص فهو عطف تفسيرى على قوله: عرف خاص و لعله للاشارة الى اتحادهما معنى فى كلام الاعلام، و يمكن ان يقال: العرف الخاص اهل بلد خاص مثلا و اما اصطلاح خاص فهو لعلم او صنعة خاصة كالنحوى.

ثم ان المصنف لم يذكر الترادف و بعضا اخر من الاقسام فنشير اليه: اذا ترك استعماله فى المعنى الاول عند تعدد المعنى و حصل النقل فان كان نقله الى المعنى الثانى بلا مناسبة بين المعنيين فهو يسمى مرتجلا و اذا لم يترك استعماله فى المعنى الاول فان كان استعماله فى المعنى المجازى لمشابهة بين المعنيين فهو استعارة و اذا كان لمناسبة اخرى غير المشابهة مثل علاقة الكل و الجزء و غيرها فهو مجاز مرسل.

ثم المشترك بالنسبة الى كل من المعانى يسمى مجملا و بالنسبة الى تمامها طرا، مشتركا و اللفظ المفرد بالقياس الى آخر انكان موافقا له فى المعنى فهما مترادفان كالانسان و البشر و ان لم يكن موافقا فمتباينان و الترادف هو الركوب خلف آخر. كان المعنى مركوب و اللفظين يركبان واحدا بعد واحد على المعنى.

و اعلم ان المحقق – فى منطق التجريد – اطلق لفظ المشترك على المشترك و المنقول و الحقيقة و المجاز قال العلامة و

هو خلاف الاصطلاح.

قوله اعلم ان ما استفيد الخ: غرضه ان هذه الاسامی متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا و اشكال بعض المحشين حيث قال: المعنی هو الصورة الذهنية فلو كان المعنی و المفهوم مترادفين لزم ان تكون الصورة الذهنية كلية او جزئية مع انهما من صفات ذی الصورة لا الصورة، غير متوجه فانا لا نسلم ان المعنی هو الصورة الذهنية بقيد الوجود

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۱

اعم و اخص مطلقا كالحيوان و الانسان فمرجع التساوی الی موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق و كل ناطق انسان و مرجع التباين الی سالبتين كليتين نحو لا شیء من الانسان بحجر و لا شیء من الحجر بانسان و مرجع العموم و الخصوص مطلقا الی موجبة كلية موضوعها الاخص و محمولها الاعم و سالبة جزئية موضوعها الاعم و محمولها الاخص نحو كل انسان حيوان و بعض الحيوان ليس بانسان و مرجع العموم من وجه الذهنی.

ثم انه قد يقال: لا يطلق الجزئی علی الجزئی و الكلی علی الكلی الا اذا تصور– هما الذهن لان المقسم لهما المفهوم و هو ما فهم من اللفظ و حضر عند الذهن و فيه ان المقصود: ان كل شیء لو حصل فی الذهن لكان ممتنع الشركة فجزئی او غير ممتنع الشركة فكلی فمرادهم بالمفهوم ليس المفهوم بالفعل صرح بهذا الشريف فی حاشية الرسالة و هو كذلك.

قوله ان امتنع الخ: قدم تعريف الجزئی دفعا لتوهم وقع لبعضهم و هو انه يلزم فی الكلی صدقه علی الافراد فعلا فالكلی الذی ليس له افراد بالفعل لا يسمی كليا فدفعه بان الكلی مقابل الجزئی و كما ان مناط الجزئية عدم امكان الصدق علی الكثيرين لا عدم الفعلية فمقابله الكلی، فمناطه امكان الصدق لا فعليته.

قوله الفرض هيهنا: لما قال المصنف فی تعريف الجزئی: ان امتنع فرض صدقه و الفرض يطلق علی معنيين احدهما تجويز العقل و الثانی تقدير العقل قال المحشی المراد به المعنی الاول اذ من الواضح انه لا يستحيل تقدير صدق الجزئی مثل زيد علی كثيرين اذ فرض المحال غير محال. و استشكل القطب بانه اذا تصور طائفة زيدا يصدق علی كل من الصور الذهنية انه زيد فيلزم كونه كليا و انت خبير بفساده فان زيدا لا يصدق علی الصورة الذهنية بقيد الذهنية و بدون قيد كونها ذهنية يبقی نفس ذی الصورة «و هو زيد» و هو واحد لعدم وضعه لها بل وضع لمطابق تلك الصورة و هو الهيكل الخارجی و

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۲

الی موجبة جزئية و سالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض و بعضه ليس بابيض و بعض الابيض ليس بحيوان.

قوله و نقيضا هما كذلك: يعنی ان نقيضی المتساويين ايضا متساويان ای كلما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه نقيض الاخر اذ لو صدق احدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الاخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين و هذا يرفع التساوی بين العينين مثلا لو صدق اللاانسان علی شیء و لم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق عليه هيهنا بدون الانسان هف. قوله و نقيضاهما بالعكس: ای نقيضا الاعم و الاخص مطلقا اعم و اخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص و نقيض الاخص اعم

بمعنی ان کلما صدق علیه نقیض الاعم صدق علیه نقیض الاخص و لیس کلما صدق علیه نقیض الاخص صدق علیه نقیض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقیض الاعم علی شیء بدون نقیض الاخص لصدق مع عین الاخص فیصدق عین الاخص بدون عین الاعم هف مثلا لو صدق اللاحیوان علی شیء بدون اللاانسان لصدق علیه الانسان و یمتنع هناك صدق الحیوان لاستحالة اجتماع النقیضین فیصدق الانسان بدون الحیوان و اما الثانی فلانی بعدما ثبت ان کل نقیض هو واحد.

و اما ما اجاب به من ان الشرکة مطابقة الحاصل فی العقل لکثیرین فلعله یرجع الی ما ذکرنا و لعمری هذه الاشکالات تطویل بلا طائل.

[الکلی و الجزئی]

قوله ای لم یمتنع افراده: اذکر مقدمات حتی یتضح المراد من العبارة.

الاولی اعلم انك اذا قلت الحیوان اما ناطق او غیر ناطق یسمی الحیوان مقسما و الناطق قسما له و کذا غیر الناطق بالنسبة الی الحیوان و کل من الناطق و غیر الناطق بالنسبة الی الاخر قسیما فاتضح بهذه المقدمة معنی المقسم و القسم و القسیم.

الثانیة: من المعلوم عند کل احد ان قسم الشیء لا یمکن ان یکون قسمیا له کما

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۳

الاعم نقیض الاخص لو کان کل نقیض الاخص نقیض الاعم لکان النقیضان متساویین فیکون نقیضاهما و هما العینان متساویین کما مر و قد کان العینان اعم و اخص مطلقا هف.

قوله و الا فمن وجه: ای ان لم یتصادقا کلیا من الجانبین و لا من جانب واحد اصلا فمن وجه. قوله تباین جزئی: التباین الجزئی هو صدق کل من الکلیین علی شیء بدون الاخر فی الجملة فان صدقا معا ایضا کان بینهما عموم و خصوص من وجه و ان لم یتصادقا معا اصلا کان بینهما تباین کلی فالتباین الجزئی یتحقق فی ضمن العموم من وجه و فی ضمن التباین الکلی ایضا. ثم ان الامرین اللذین بینهما عموم من وجه فقد یکون بین نقیضیهما ایضا عموم من وجه کالحیوان و الابیض فان بین نقیضیهما و هما اللاحیوان و اللاابیض ایضا عموما من وجه و قد یکون بین نقیضیهما تباین کلی کالحیوان و اللاانسان فان بینهما عموما من وجه و بین نقیضیهما و هما اللاحیوان و الانسان مباینة کلیة فلهذا قالوا ان بین نقیضی الاعم و الاخص من وجه تباینا جزئیا لا العموم و الخصوص من وجه فقط و لا التباین الکلی فقط. قوله کالمتباینتین: ای کما ان بین نقیضی الاعم و الاخص من وجه مباینة جزئیة کذلك بین نقیضی المتباینین تباین جزئی فانه لما صدق کل من العینین مع نقیض عین الاخر صدق کل من النقیضین مع عین الاخر فیصدق کل من النقیضین بدون الاخر فی الجملة و هو التباین الجزئی. ثم انه قد یتحقق فی ضمن التباین ان عکسه ایضا لا یمکن. و کذا المقسم لا یصیر قسما و قسیما، فالحیوان فی المثال مع کونه مقسما لا یمکن ان یصیر قسما او قسیما و الناطق مع کونه قسما له لا یمکن ان یصیر قسیما له.

الثالثة ان لفظ الامکان یطلق علی معانی منها الامکان الخاص و الامکان العام و الثانی بمعنی سلب الضرورة عن الجانب المقابل و المخالف للقضیة و الاول عبارة عن سلب الضرورة عن الجانبین- الموافق و المخالف- للقضیة. مثلا اذا

قلت زيد قائم بالامكان العام معناه ان عدم القيام ليس واجبا و ضروريا لزيد و اما القيام نفسه فمعنى الامكان ساكت عنه بحيث يحتمل ان يكون القيام فى نفس الامر واجبا لزيد فتكون

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۴

الكلى كالموجود و المعدوم فان بين نقيضيهما و هما اللاموجود و اللامعدوم ايضا تباينا كليا و قد يتحقق فى ضمن العموم من وجه كالانسان و الحجر فان بين نقيضيهما و هما اللاانسان و اللاحجر عموما من وجه فلهذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح فى الكل هذا و اعلم ايضا ان المصنف اخر ذكر نقيضى المتباينين لوجهين الاول قصد الاختصار بقياسه على نقيضى الاعم و الاخص من وجه و الثانى ان تصور التباين الجزئى من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه و التباين الكلى فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتاتى ذكره. قوله و قد يقال: يعنى ان لفظ القضية (ح) بحسب الواقع ضرورية «۱» و يحتمل ان يكون القيام ايضا غير واجب كما ان عدمه كان كذا و هذا المعنى يسمى بالامكان الخاص فالامكان الخاص هو الذى سلب فيه الضرورة عن الجانب المخالف و الموافق فيقال فى المثال القيام ممكن لزيد بالامكان الخاص و اذا قلت زيد ليس بقائم بالامكان العام معناه ان الجانب المخالف لهذه القضية و هو القيام ليس ضروريا لزيد و اما الجانب الموافق الذى ذكر فى القضية و هو عدم القيام فيحتمل ان يكون بحسب الواقع ضروريا فيكون عدم القيام واجبا لزيد فينتج ان القيام له ممتنع و (ح) يسمى القضية ممتنعة او ضرورية العدم و يحتمل ان لا يكون القيام ايضا واجبا فى نفس الامر (فح) ممكنة خاصة و بهذه المقدمة عرفت ان الامكان العام مقسم للواجب- اى الضرورة- و الامتناع و الامكان الخاص و ان هذه الثلثة اقسام للامكان العام و كل واحد منها قسيم الاخر.

اذا عرفت ذلك كله فاعلم انه استشكل فى امثال هذه العبارة التى قالها المصنف امتنعت او امكنت، بانه من الواضح ان الضمير المستتر فى امكنت يعود الى كلمة:

---

(۱)- لا يقال اذا كان القيام واجبا فعدمه يمتنع فالامتناع قسم امكان الموجبة لانا نقول امتناع عدم القيام ليس نسبة عليحدة غير نسبة وجوب القيام فان امتناع العدم لازم وجوب القيام او عبارة اخرى عنه لا انه ايضا نسبة حتى يكون فى البين نسبتان فتدبره جيدا.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۵

الجزئى كما يطلق على المفهوم الذى يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الاخص من شيء و على الاول يقيد بقيد الحقيقى و على الثانى بالاضافى و الجزئى بالمعنى الثانى اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئى حقيقى فهو يندرج تحت مفهوم كلى عام و اقله المفهوم و الشيء و الامر و لا عكس اذا الجزئى الاضافى قد يكون كليا كالانسان افراده، الواقعة فى العبارة فمعنى العبارة: امكنت الافراد اى كانت موجودة بالامكان او امتنعت اى امتنعت الافراد ان يكون موجودة فنقول ما المراد بهذا الامكان؟ ان كان المراد الامكان العام يرد عليه انه مقسم للامتناع و الامتناع قسمه كما عرفت فلا يمكن ان يكون الامتناع قسيما للامكان العام لما عرفت فى المقدمة الثانية من امتناعه و المصنف جعله قسيما له حيث قال امتنعت او امكنت. و ان كان المراد، الامكان الخاص يرد عليه انه قسيم للواجب اى

الضرورة کما عرفت فی المقدمة الاولی فلا یمکن ان یصیر الواجب قسما للامکان الخاص و قد قسم المصنف الامکان فی قوله امکنت الی الواجب– حیث قال او وجد الواحد فقط مع امتناع الغیر– و غیره فجعل الواجب قسما من قوله امکنت فکیف کان یرد الاشکال علی المصنف!

و اجابوا بان المراد الامکان العام و لکن القضیة هنا موجبة «امتنعت او امکنت» و حینئذ الامتناع قسیمه لان الامتناع قسم الامکان العام فی السالبة لا الموجبة کما تقدم و السالبة فی مقابل الموجبة (فح) یصح قوله امتنعت فی مقابل امکنت و ایضا یشمل الواجب ایضا و الی ما ذکرنا بطوله اشار المحشی بقوله: ای لم یمتنع افراده فی الخارج. فان هذه العبارة تناسب معنی الامکان العام الموجب فان معنی قوله امکنت، سلب الضرورة عن الجانب المخالف ای عدم الوجود لیس ضروریا لافراده ای لا یمتنع وجود افراده.

ثم ان قوله: الممکن الخاص بعد قوله: فیشمل الواجب لا بد ان یکون من تمام التفسیر للامکان العام فی امکنت و الا فالاشکال لم یکن مربوطا بشموله للامکان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ١١٦

بالنسبة الی الحیوان. و لك ان تحمل قوله و هو اعم علی جواب سؤال مقدر کان قائلا یقول الاخص علی ما علم سابقا هو الکلی الذی یصدق علیه کلی آخر صدقا کلیا و الخاص. ثم ان هذا الجواب للقطب و الشریف و غیرهما و تبعهم المحشی.

ولی فی عبارة المصنف وجه آخر فی الجواب عن الاشکال و هو ان المصنف لما قسم قوله امکنت الی الاقسام لم یقل او وجدا لواحد فقط بالضرورة، بل قال او وجد الواحد فقط. و مجرد وجود الواحد مع امتناع الغیر لا یصیر القضیة واجبة ضروریة حتی یقال انه لو کان المراد الامکان الخاص فلا یمکن جعل الواجب قسما له فلا اشکال من اصله. ان قلت غرضهم من امثال هذه العبارة: او وجد الواحد فقط مع امتناع الغیر، هو الواجب و لذا مثل المحشی به قلت لا نسلم و لذا مثل له الشیخ فی الاشارات– ص ٣٧– بالشمس عند من لا یجوز وجود شمس اخری. ثم هذا الذی ذکرت یجری فی عبارة المطالع و غیره ایضا لان جل عباراتهم فی هذا المقام مطابق لعبارة المصنف.

[اقسام الکلی]

قوله العنقاء: بفتح العین قال فی الصحاح: طائر مجهول الجسم معلوم الاسم و فی حیوة الحیوان: طائر غریب یبیض بیضا کالجبال قیل انما سمیت به لان فی عنقها بیاضا کالطوق و نقل عن ارسطو ان عنقاء مغرب– هذا لقبها، من الاغراب– قد تصاد و یصنع من مخالبها اقداح عظام للشرب و نقل انها سرقت عام المجاعة صبیا و جاریة فشکوا الی نبیهم حنظلة علیه السّلام فدعا علیه و احترقت! و فی برهان قاطع: سیمرغ عنقا را گویند و آن پرنده‌ای بوده است که زال پدر رستم را ربوده و بزرگ کرده است!

قوله کالشمس: ای کمفهومه الکلی.

قوله کالکواکب السبع: کان الاولی ان یقول کمفهوم الکوکب السیار و الا فالکواکب السبع السیارة لیس لها الا فرد واحد کما لا یخفی علی المتامل نعم یحتمل ان یکون هذا مثالا لافراد هذا الکلی فیعلم الکلی بالمقایسة و لهذا الاحتمال قلنا: الاولی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۷

لا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك و الجزئى الاضافى لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئى الاضافى بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص فاجاب بقوله و هو اعم اى الاخص المذكور هيهنا اعم من الاخص المعلوم آنفا و منه يعلم ان الجزئى بهذا لمعنى اعم من الجزئى الحقيقى فيعلم بيان النسبة التزاما و هذا من فوائد بعض مشايخنا طاب ثراه. قوله و الكليات: اى الكليات التى لها افراد بحسب قوله السبع: هذا على الهيئة القديمة و الا فعلى الجديدة، السيارات اكثر من السبع ثم ان الشمس كانت فى زمرة هذه السبعة و فى الهيئة الجديدة اسقطت الشمس عنها و ابدلت بالارض.

قوله كمعلومات البارى: الاولى ان يقال كمفهوم معلوم البارى تعالى.

قوله على مذهب الحكماء: مذهبهم ان النفس الناطقة لا يتناهى افرادا. و من جملة ما استدلوا، ان النفس لا يحتاج فى وجوده الى مادة حتى تسلك سبل الاستعداد مثل الماديات، اضف اليه ان فيض الحق تعالى و تقدس، تام لا ينقطع فيستنتج ان- النفس الناطقة كانت موجودة ازلا و تكون ابدا بخلق فرد بعد فرد و هكذا فكلما فرضت نفسا ناطقة فبعدها ايضا نفس ناطقة. و هذا الكلام لا يتوقف على القول بعدم التناسخ الا ان المشهور فى افواه المناطقة فى المقام ان القول بعدم تناهى النفس انما يصح على مذهب ارسطو القائل بعدم التناسخ لا على قول افلاطون.

الا ان يكون المراد النفوس الناطقه المنفصلة عن الابدان بعد الموت كما هو ظاهر سبزوارى قده فانها جميعا (من اول الدنيا الى الان) موجودة لكونها مجردة لا مادية حتى يكون بينهما تزاحم و هى غير متناهية لعدم اول لها على مذهبهم و التفصيل فى الحكمة. و عدم التناهى بهذا المعنى يتوقف على عدم التناسخ و الا فلو نفذ روح- السابق فى بدن اللاحق بلا خلق روح جديد لم تكن غير متناهية فتدبره دقيقا.

ثم انه قال القطب ان الوجه فى تسمية الكلى انه غالبا جزء للجزئى- لعل التقييد بقوله غالبا لاخراج النوع فانه تمام حقيقة الجزئى لا الجزء منه، و فيه كلام

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۸

نفس الامر فى الذهن او فى الخارج منحصرة فى خمسة انواع و اما الكليات الفرضية التى لا مصداق لها لا خارجا و لا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض معتد به ثم الكلى اذا نسب الى افراده المتحققة فى نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد و هو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك بين شىء منها و بين بعض اخر فهو الجنس و الا فهو الفصل و يقال لهذه الثلثة ذاتيات او خارجا عنها و يقال له العرض فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالاول هو الخاصة و الثانى هو العرض العام فهذا اذ مع كل جزئى عوارض خارجية فيكون النوع ايضا جزء للجزئى بما هو جزئى فيحتمل ان التقييد بالغالب لاجل الكليات التى لا فرد لها اصلا (كما مضى) حتى يكون الكلى جزئه، و الكلى الذى فرده بسيط كواجب الوجود و العقل فافهمه- فالجزئى كل و الكلى جزئه فيقال فى نسبة هذا الجزء اى الكلى الى كله و هو الجزئى: كلى.

و الوجه فى تسمية الجزئى انه منسوب الى الكلى الذى هو جزء للجزئى فهو جزئى اى منسوب الى الجزء.

قوله ای کل کلیین: یعنی ان ال فی قوله الکلیان للاستغراق و استشکل بالکلیات الفرضیة نحو لا شیء و لا امکان-بالامکان العام-: لیس بینهما التباین لان بین نقیضیهما التساوی. و لیس التساوی لعدم صدقهما علی شیء حتی یقال: کلما صدق علیه هذا صدق علیه ذاك. و لیس العموم المطلق او من وجه و هو واضح. و الجواب ان الغرض بیان ضابطة للکلیات التی تکون مورد نظر المنطقی و هی الکلیات التی لها افراد. مع ان قولهم فی بیان التساوی: صدق کل منهما علی افراد الاخر، بحسب الغالب بل نقول: المتفاهم عرفا من هذه العبارة انه لو کان له فرد یصدق علیه الاخر ایضا.

[النسب الاربع]

ثم انما خص النسب الاربع بالکلیین لان بین الجزئیین التباین و بین الجزئی و الکلی اما عموم مطلق- لو کان فردا لذلك الکلی مثل زید بالنسبة الی الانسان- و اما تباین- لو لم یکن فردا لذلك الکلی مثل زید بالنسبة الی الفرس-.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۱۹

دلیل انحصار الکلیات فی الخمس قوله المقول. ای المحمول. قوله فی جواب ما هو: ما هو سؤال عن تمام الحقیقة فان اقتصر فی السؤال علی ذکر امر واحد کان السؤال عن تمام الماهیة المختصة به فیقع النوع فی الجواب ان کان المذکور امرا شخصیا و الحد التام ان کان قوله لا بد ان یتحقق الخ: اذا نسبت کلیا الی کلی آخر تری بینهما احدی هذه النسب. ثم ان هذه النسب کما تکون فی المفردات تکون فی القضایا غایة الامر فی الاول بمعنی الحمل و عدمه و فی الثانی بمعنی الوجود الخارجی فاذا قلنا بین الانسان و البشر تساو یکون معناه ان الانسان یحمل علی افراد البشر و بالعکس و اذا قلنا ان بین القضیة الممکنة العامة و الضروریة عموم مطلق یکون معناه انه کلما صدق الضروریة ای کان مفادها موجودة فی الخارج یصدق الممکنة ایضا.

قوله فهما اعم و اخص مطلقا: ان قلت یجب المطابقة بین المبتدء و الخبر و هما تثنیة و اعم- و کذا اخص- مفرد. قلت یجوز ذکر مفردین احدهما لفرد و الثانی لفرد آخر مثل الزیدان قائم و قاعد ای قام احدهما و قعد آخر و الوجه ان الخبر (ح) فی المعنی تثنیة لان الواو فی المفردات للجمع. و هنا کذلك.

قوله فهما اعم و اخص من وجه: ای کل واحد منهما اعم و اخص من وجه.

قوله فهما متساویان: قد اشتهر النقض بالمستیقظ و النائم فانهما متساویان مع انهما لا یصدقان معا علی مورد و اقول انکان المراد بالمستیقظ، الفعلی منه ای ما کان فی حال الیقظة فعلا و کذا المراد بالنائم ما کان فعلا فلا شك انهما متباینان و ان کان المراد المستیقظ شأنا ای الذی من شانه الیقظة و کذا النوم فیصدق کل منهما و لو فی زمان الاخر فیصدق المستیقظ علی النائم و بالعکس و لعمری امثال هذه الاسئلة تخیلات یتعظم بها عند العامة و یفتضح بها عند الخاصة.

قوله اذ لو صدق احدهما الخ: یعنی ان بین الانسان و الناطق التساوی فلا بد ان یکون بین اللانسان و اللاناطق ایضا التساوی و قد عرفت ان علامة التساوی- الموجبتان الکلیتان (فح) نقول لو صدق اللاانسان علی شیء و لم یصدق علیه اللاناطق

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۰

المذکور حقیقة کلیة و ان جمع فی السؤال بین امور کان السؤال عن تمام الماهیة المشترکة بین تلک الامور ثم تلک الامور ان کانت متفقة الحقیقة کان المسئول عنه تمام الحقیقة المتفقة المتحدة فی تلک الامور فیقع النوع ایضا فی الجواب و ان کانت مختلة الحقیقة کان المسئول عنه تمام الحقیقة المشترکة بین تلك الحقائق فلا بد ان یصدق علیه الناطق ضرورة عدم جواز ارتفاع النقیضین و الناطق و اللاناطق نقیضان فیصدق الناطق علی ذلك الشیء اضف الی ذلك انه لا یصدق علی ذلك الشیء الانسان ضرورة صدق اللاانسان و لا یجوز اجتماع النقیضین فیصدق (ح) الناطق و لا یصدق الانسان و قد فرضنا ان بین الناطق و الانسان تساویا فهل هذا الا خلاف الفرض؟

و قوله هف مخفف هذا خلف ای خلاف الفرض و هذا هو دلیل الخلف الاتی انشاء اللّه فی آخر باب القیاس.

قوله بعد ما ثبت الخ: ای ثبت فی المدعی الاول ان کل لا حیوان لا انسان فلو کان کل نقیض الاخص ایضا نقیض الاعم ای کان کل لا انسان لا حیوان لکان النقیضان متساویین لان علامة التساوی وجود الموجبتین الکلیتین. و لو کان النقیضان ای اللاحیوان و اللاانسان متساویین لزم ان یکون بین نقیضی النقیضین ای الانسان و الحیوان ایضا التساوی و قد کان بینهما العموم المطلق هذا خلف.

قوله ای ان لم یتصادقا: یعنی ان فعل الشرط محذوف ای ان لم یکن کما ذکر ای لم یتصادقا الخ.

قوله تباین جزئی: التباین الجزئی- کما ینبیء عن معناه لفظه- عبارة عن البینونة فی بعض المواد و الموارد و هو البینونة الجزئیة و المقصود ان هذا المقدار ای البینونة فی بعض الموارد لازم فی صدق معنی التباین الجزئی فاذا قیل النسبة بین نقیضی الاعم و الاخص من وجه التباین الجزئی معناه ان البینونة فی بعض الموارد لازمة فلا مانع فی ان یتحقق مضافا الی هذا المقدار، البینونة الکلیة.

قوله ثم: ای اذا عرفت معنی التباین الجزئی فاعلم الخ.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۱

المختلفة و قد عرفت ان التمام الذاتی المشترك بین الحقائق المختلفة هو الجنس فیقع قوله کالحیوان و الابیض: بعض الحیوان ابیض و بعض الحیوان لیس بابیض و بعض الابیض لیس بحیوان فالنسبة بینهما عموم من وجه و کذا بین نقیضیهما و هما اللاحیوان و اللاابیض ای بعض اللاحیوان لا ابیض کالثوب الاحمر و بعض اللاحیوان لیس بلا ابیض کهذا القرطاس الذی بین یدیك و بعض اللاابیض لیس بلا حیوان کالبقر الاسود.

قوله کالحیوان و اللاانسان: بعض الحیوان لا انسان کالبقر و بعض الحیوان لیس بلا انسان مثل انت- ایها القاری- و بعض اللاانسان لیس بحیوان کهذا الکتاب و بین نقیضیهما و هما اللاحیوان و الانسان تباین کلی: لا شیء من اللاحیوان بانسان و لا شیء من الانسان بلا حیوان.

قوله فلهذا قالوا: ای فلما مر من ان فی بعض المواد بین نقیضی الاعم و الاخص من وجه تباینا کلیا و فی بعض المواد عموما من وجه فقالوا بین نقیضی الاعم و الاخص من وجه تباین جزئی حتی یصدق فی تمام المواد و یحفظ کلیة قواعد الفن ففی موارد التباین الکلی یصدق التباین الجزئی و هکذا فی موارد العموم من وجه اذ فی کل منهما یصدق البینونة فی بعض الموارد.

قوله ای کما ان بین نقیضی الخ: غرضه من هذا الکلام دفع ما ربما یتوهم فی المقام من ان امر التشبیه یقتضی ان یکون وجه الشبه فی المشبه به اقوی منه فی المشبه، کما تری فی امثال زید کالاسد مع ان وجه الشبه فی المقام و هو کون النسبة بین النقیضین، التباین الجزئی فی المشبه اقوی اذ لم یعلم سابقا ان النسبة بین نقیضی المتباینین تباین جزئی حتی یشبه الاعم و الاخص من وجه بالمتباینین فکیف یقول المصنف کالمتباینین و الجواب انه قد تقرر فی البیان ان غرض التشبیه قد یعود الی المشبه و هو الغالب و فیه یجب ان یکون وجه الشبه فی المشبه به معلوما قبلا و قد یعود الی المشبه به و حینئذ لا یجب ان یکون وجه الشبه فی المشبه به معلوما قبلا

مقصود الطالب فی تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۱۲۲

الجنس فی الجواب فالجنس لا بد ان یقع جوابا عن الماهیة و عن بعض الحقائق المخالفة بل یعلم بهذا التشبیه کما قال محمد بن وهب:

و بدا الصباح کان غرته　　　　وجه الخلیفة حین یمتدح.

فشبه الشاعر الصباح و هو بیاض الصبح بوجه الخلیفة حین اصغائه مدحه، فی الضیاء مع ان الغرض افادة ضیاء وجه الخلیفة بهذا التشبیه و لم یکن معلوما قبلا، و هکذا قول المصنف: کالمتباینین و الوجه فی هذا القسم من التشبیه افادة ان اتصاف المشبه به بوجه الشبه بمکان من الوضوح بحیث یشبه به غیره، و لا یخفی انه لیس هذا الوجه فی المقام اذا الدلیل فی المشبه به و المشبه فی المقام واحد فالظاهر عدم حسن هذا التشبیه و لکنه لیس بغلط.

قوله فانه لما صدق الخ: بیان لوجه الشبه و انه کیف یکون النسبة بین نقیضی المتباینین تباینا جزئیا. و حاصله انه اذا فرض ان النسبة بین العینین هو التباین الکلی بمعنی انه کلما صدق احد العینین فی مقام لا یصدق فیه عین الاخر بل نقیضه و فی ذلک المقام یصدق نقیض احدهما بدون نقیض الاخر لفرض صدق العین فیصح ان یقال:

النسبة بین نقیضی المتباینین تباین جزئی. ثم انه لما کان التباین الجزئی کما سبق یتحقق فی ضمن العموم من وجه و فی ضمن التباین الکلی فاشار الی مثالهما بقوله ثم انه الخ.

قوله کالموجود المعدوم: لا شیء من الموجود بمعدوم و بالعکس. و لا شیء من اللاموجود بلا معدوم و بالعکس.

قوله کالانسان و الحجر: فان بینهما التباین الکلی و هو واضح و بین نقیضیهما عموم من وجه: بعض اللاانسان لا حجر کهذا الکتاب و بعض اللاانسان لیس بلا حجر و هو الحجر و بعض اللاحجر لیس بلا انسان و هو الانسان.

قوله فلهذا الخ: حفظا لعمومیة قواعد الفن.

قوله هذا: ذکر هذه الکلمة متعارف فی امثال المقام. و الهاء فیه اما اسم فعل

مقصود الطالب فی تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۱۲۳

لها المشارکة ایاها فی ذلک الجنس فان کان مع ذلک جوابا عن الماهیة و عن کل واحد من الماهیات المختلفة المشارکة لها فی ذلک الجنس فالجنس قریب کالحیوان حیث یقع جوابا للسؤال عن الانسان و عن کل ما یشارکه فی الماهیة الحیوانیة و ان لم یقع جوابا عن الماهیة و عن کل ما یشارکها فی ذلک الجنس فبعید کالجنس حیث یقع

بمعنی خذای خذذا و اما هاء التنبیه و لفظ خذ مقدر ای خذ هذا و یجوز ان یکون هذا مبتدء محذوف الخبر ای هذا کلام المقام.

قوله و اعلم الخ: جواب سؤال مقدر تقدیره ان المصنف ذکر النسبة بین نقیضی کل کلیین بعد ذکر النسبة بین العینین کما رایت فی عبارته، فما وجه تاخیره ذکر النسبة بین نقیضی المتباینین الی آخر هذا الباب مع ذکره النسبة بین المتباینین اعینهما اول الباب؟ و اجاب المحشی بوجهین الاول انه کان نظر المصنف الاختصار فقد اختصر عبارته بان قاس نقیضی المتباینین بنقیضی الاعم و الاخص من وجه- فالباء فی قوله بقیاسه للسببیة- فانه لو ذکر النسبة بین نقیضی المتباینین عند ذکر النسبة بین العینین لم یکن اخصر من ان یقول: الکلیان ان تفارقا الخ و بین نقیضیهما تباین جزئی، و یقول فی بیان نقیضی الاعم و الاخص من وجه: و نقیضاهما کالمتباینین. و لکنه مع ذلك یزید لفظ نقیضاهما عما ذکر فعلا. ان قلت فکان الاحسن ان یقول هنا: و بین نقیضیهما و المتباینین تباین جزئی حتی یخلو عن اشکال التشبیه ایضا. قلت نقل بعض المحشین عن المصنف- و ان لم اظفر بعبارة للمصنف فی ذلك بل فی عباراته ما یدل علی خلافه فانه قال فی تعریف اللازم البین فیما سیاتی: من تصورهما و النسبة بینهما الخ فعطف النسبة علی الضمیر المجرور من دون اعادة الجار- انه موافق للجمهور فی عدم جواز العطف علی الضمیر المجرور من دون اعادة الجار خلافا لابن مالك.

قوله و الثانی: لا بد لتوضیح مرامه ان نقدم مقدمة و هی ان لکل جنس ثلثة اعتبارات بحسب تصور مفهومه احدها تصور مفهومه من حیث هو مجردا عن کل ما عداه کتصور نفس مفهوم الحیوان. الثانی تصوره من حیث وجوده فی ضمن فرد خاص منه کما اذا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۴

جوابا عن السؤال بالانسان و الحجر و الفرس و لا یقع جوابا عن السؤال بالانسان و الشجر و الفرس مثلا. قوله و قد یقال علی الماهیة: ای المقول فی جواب ما هو فلا یکون الا کلیا لا جزئیا ذاتیا لما تحته لا عرضیا فالشخص و الصنف کالرومی و الزنجی مثلا خارجان عنها فالنوع الاضافی دائما یکون اما نوعا حقیقیا مندرجا تحت جنس کالانسان تحت الحیوان و اما جنسا مندرجا تحت جنس آخر کالحیوان المندرج تحت الجسم النامی ففی الاول یتصادق النوع اردت تصور الحیوان الموجود فی ضمن الانسان مثلا و الثالث تصوره من حیث وجوده فی ضمن تمام افراده لا خصوص فرد معین، فنقول تصور الجنس بحسب الفرض الاول لا یحتاج الی تصور شیء آخر غیر مفهومه اصلا فیصح لنا تصور الحیوان بمفهومه من دون النظر الی افراده فانه جسم نام متحرك حساس و تصوره بحسب الصورة الثانیة یحتاج الی تصور الفرد الذی ارید تصور الجنس فی ضمنه ففی المثال اذا اردنا تصور الحیوان بقید انه موجود فی ضمن الانسان فلا بد ان نعرف الانسان ایضا حتی تحصل لنا المعرفة بالحیوان الموجود فی ضمن الانسان و اما فی الصورة الثالثة فلا بد ان نعرف جمیع الافراد حتی تحصل لنا المعرفة بالحیوان الموجود فی ضمن تمام افراده و هکذا اذا اردنا تصور الجنس فی ضمن احد افراده لا بعینها فیجب ان تعرف تمام الافراد حتی یصح لنا العلم بالحیوان الموجود فی ضمن احد افراده لا علی التعیین.

اذا عرفت هذا فنقول التباین الجزئی جنس للعموم من وجه و التباین الکلی و تصوره بنفسه من دون النظر الی شیء لا

یحتاج الی تصور شیء اصلا کیف و من الواضح امکان تصور مفهوم التباین الجزئی من دون النظر الی فردیه، فانه البینونة الجزئیة ای فی بعض المواد و لکن من المعلوم ان لیس الغرض فی المقام ذلك کیف و النسب اربعة و لیس من جملة النسب التباین الجزئی و ایضا لیس المقصود من التباین الجزئی هو من حیث وجوده فی ضمن احد فردیه معینا فلا نرید معرفة التباین الجزئی الموجود فی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۵

الحقیقی و الاضافی و فی الثانی یوجد الاضافی بدون الحقیقی و یجوز ایضا تحقق الحقیقی بدون الاضافی فیما اذا كان النوع بسیطا لا جزء له حتی یكون جنسا له و قد مثل بالنقطة و فیه مناقشة و بالجملة النسبة بینهما هی العموم من وجه. قوله و النقطة؛ ضمن التباین الكلی فقط او فی ضمن العموم من وجه فقط و لو كان المقصود هذا لما توقف تصوره الاعلی ذلك الفرد المخصوص بل الغرض فی المقام معرفة التباین الجزئی من حیث وجوده فی ضمن العموم من وجه او التباین الكلی لا بعینه فالمقصود تصوره بحسب تحققه فی ضمن احد فردیه و لكن لا علی التعیین و مجردا عن خصوصیة احدهما و (ح) یجب ان نعرف فردیه و هما العموم من وجه و التباین الكلی قبلا فلا یمكن للمصنف ان یذكر نقیضی المتباینیین بعد ذكرهما اعینهما لعدم ذكر كلا فردی التباین الجزئی فانه و ان ذكر هناك احد فردیه و هو التباین الكلی و لكن لم یذكر هناك فرده الاخر و هو العموم من وجه.

قوله من حیث تجرده الخ: ای لا من حیث تصوره فی خصوص احد الفردین معینا بل من حیث تصوره فی ضمن احد فردیه لا علی التعیین و مجردا عن خصوصیة احد فردیه.

[الجزئی حقیقة و الجزئی الاضافی]

قوله بقید الحقیقی: فانه الجزئی حقیقة و الجزئی الاضافی جزئی بالنسبة الی شیء آخر.

قوله و اقله المفهوم و الشیء و الامر: دفع اشكال اورده القطب فی الشرحین من ان ما قالوه من اعمیة الجزئی الاضافی من الحقیقی غیر مسلم فان اللّه – تعالی – جزئی حقیقی – فتامل – و لیس باضافی لعدم وجود كلی فوقه یشمله حتی یكون بالنسبة الیه جزئیا اضافیا اذ لو كان له مهیة كلیة لزم وجود ما به الاشتراك و ما به الامتیاز فیه تعالی فلیزم الترکیب، تعالی اللّه عما تصفون و الجواب انه – تعالی – داخل تحت مفهوم الموجود و الواجب و لا یلزم الترکیب فان الترکیب انما یلزم فیما اذا كان المفهوم الكلی داخلا فی حقیقة ما تحته و لیس الموجود و الواجب كذلك فانهما لیسا داخلین فی حقیقته تعالی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۶

النقطة طرف الخط و الخط طرف السطح و السطح طرف الجسم فالسطح غیر منقسم فی العمق و الخط غیر منقسم فی العرض و العمق و النقطة غیر منقسم فی الطول و العرض و العمق فهی عرض لا یقبل القسمة فی الجهات اصلا و اذا لم یقبل القسمة اصلا لم یكن لها جزء فلا یكون لها جنس و فیه نظر لان هذا یدل علی انه لا جزء لها فی الخارج و الجنس لیس جزء خارجیا بل هو من الاجزاء العقلیة فجاز ان یكون للنقطة جزء عقلی و هو جنس لها و ان لم یكن لها جزء فی الخارج. قوله متصاعدة: بان یكون الترقی من خاص فالترکیب یلزم اذا كان المفهوم داخلا فی ذاته تعالی و اما

لو كان صرف مفهوم نشير به الى ذاته المقدسة فلا ريب فى عدم لزوم التركيب و هل هو الا نظير تعدد اسمائه تعالى- له الاسماء الحسنى- و تعدد اساميه تعالى بتعدد اللغات فيدعوه طائفة باللّه و اخرى بيزدان و خدا و ... و بالجملة فلا ريب انه تعالى يدخل تحت بعض المفاهيم و لا اقل من ان يدخل تحت بعض مفاهيم عامة غاية العموم و الشمول بحيث يشمل كل شيء مثل: المفهوم و الشيء و الامر. و مما ذكرنا ظهر ان اشكال بعض المحشى بلزوم التركيب غير وارد و للمقام كلام برهانى ادق ليس هنا موضع ذكره و لعل الحق ان «اللّه» ليس جزئيا و لا كليا لانه موضوع للوجود لا للمفهوم و مقسم الجزئى و الكلى هو المفهوم فتدبره.

قوله و لا عكس: اذ ليس كل جزئى اضافى جزئيا حقيقيا كيف و كثيرا ما يكون الجزئى الاضافى كليا.

تنبيهان

[الاول: الكلى الحقيقى ما يمكن فرض صدقه على كثيرين و ان لم يكن له فرد اصلا]

الاول: يستفاد من كلام كثير منهم كالقطب فى كتبه و الشريف و المحقق انه كما ان الجزئى يطلق على معنيين اضافى و حقيقى كذلك الكلى فالكلى الحقيقى ما يمكن فرض صدقه على كثيرين و ان لم يكن له فرد اصلا كالعنقاء و الاضافى ما كان له- افراد فعلا و زاد الشريف فى المقام كلاما لا يخلو عن اشكال.

[الثانى: غرض المنطقى البحث عن الكليات و احوالها لا الجزئيات]

الثانى: غرض المنطقى البحث عن الكليات و احوالها لا الجزئيات فان العلم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۷

الى عام و ذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس و هكذا الى الجنس الذى لا جنس له فوقه و هو العالى و جنس الاجناس كالجوهر. قوله متنازلة: بان يكون التنزل عن عام الى خاص و ذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع. و هكذا الى ان ينتهى الى نوع لا نوع تحته و هو السافل و نوع الانواع كالانسان. قوله و ما بينهما متوسطات: اى ما بين العالى و السافل فى سلسلتى الانواع و الاجناس يسمى متوسطات بالجزئى ليس مورد نظر المنطقى و ان قلت فلم يبحثون عن الجزئى الاضافى و الحقيقى؟

قلت البحث عن الجزئى بحث عن تصور مفهومها ليتضح الكلى فى مقابله و لا يبحث عن احكامه و احواله.

قوله و لك ان تحمل الخ: اى تقول ان الضمير فى عبارة المصنف- و هو اعم- يرجع الى لفظ الاخص و تقدره جوابا عن سؤال مقدر تقديره انك قلت الجزئى الاضافى هو الاخص و معنى الاخص على ما مضى فى بيان العموم و الخصوص هو الكلى الذى افراده اقل من الاخر فيلزم ان لا يصدق الجزئى الاضافى على الجزئى الحقيقى مثل زيد لانه ليس كليا و قد قلتم ان كل جزئى حقيقى جزئى اضافى فيعلم ان هذا التعريف للجزئى الاضافى اخص من المعرف و ياتى فى باب المعرف عدم جواز التعريف بما هو اخص من المعرف بل لا بد من التساوى بين المعرف و المعرف.

و الجواب ان الاخص المذكور هنا اعم من المذكور فى بيان العموم و الخصوص فى اول الباب فان الاخص المذكور هنا معناه ما يدخل تحت كلى سواء كان هو كليا او جزئيا فيشمل نحو زيد ايضا ثم انه لو كان مراد المصنف هذا لا يعلم النسبة بين الجزئى الحقيقى و الاضافى صريحا من كلامه بخلاف الوجه الاول نعم يعلم التزاما حيث انه عرف الاضافى بالاخص و قال ان الاخص اعم من الاخص المذكور هناك اى يشمل الجزئى و الكلى فيعلم ان الجزئى

الاضافی ایضا اعم من الحقیقی اذ الاضافی یشمل الکلی ایضا ثم هذا الوجه فی تفسیر عبارة المصنف من افادات بعض اساتید المحشی و هو جلال الدین من تلامذة الملا جلال الدوانی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۸

فما بین الجنس العالی و الجنس السافل اجناس متوسطة و ما بین النوع العالی و النوع

[الکلیات الخمسة]

قوله ای الکلیات التی لها افراد الخ: لعله دفع اشکال و هو ان تقسیم الکلیات الی الذاتی و العرضی لا یصح بالنسبة الی الکلیات الفرضیة لعدم فرد لها اصلا لا ذهنا و لا خارجا حتی یکون فیها ذاتی و عرضی. و حاصل الدفع انها خارجة عن التعریف لخروجها عن مقصد الفن فان المنطق یبحث عن الکلیات التی لها افراد اما خارجا او ذهنا.

ثم ان هنا اشکالا آخر و هو انه لا بد ان یخصص الکلام ایضا بالکلیات التی لها افراد فعلا فی الخارج لان ما لا فرد له خارجا لا یعلم الذاتی منه من العرضی و من هنا قیل: التعاریف قبل العلم بوجود الاشیاء تعاریف اسمیة فمثل العنقاء بل تمام الکلیات التی لما یعلم وجودها فی الخارج خارج عن البحث.

و الجواب ان کل کلی – غیر الفرضیات – بحسب الواقع اما ذاتی او عرضی، و اما انه یمکن عدم معلومیة الذاتی لنا من العرضی فمطلب اخر و بعبارة اخری لسنا فی مقام تعریف شیء بل نقول الکلی بحسب الواقع اما ذاتی للشیء او عرضی نعم اذا اردنا ان نعرف شیئا فلا بد ان نعلم الذاتی منه من العرضی فلا بد ان نعلم اولا وجود الشیء حتی نعلم مهیته و حقیقته و من هنا قدم مطلب هل البسیطة علی مطلب ماء الحقیقة فی المطالب الثلاثة التی سنذکرها انشاء اللّه تعالی و بالجملة فالحق ان الکلام بحسب الواقع.

ان قلت کلامهم یشعر بتخصیص الکلام بالکلیات الموجودة حیث انهم اخذوا فی تعریف الکلیات الخمس لفظ الحقیقة فقالوا: النوع هو المقول علی الکثرة المتفقة الحقیقة و الجنس هو المقول علی الکثرة المختلفة الحقیقة. و الحقیقة انما تطلق علی المهیة الموجودة کما قال السبزواری فی الحکمة ص ۸۸–: مهیة، و الذات و الحقیقة* قیلت علیها مع وجود خارجی فلا یقال ذات العنقاء او حقیقة العنقاء و انما یقال مهیتها و کذا قال فی بعض مباحث المنطق: و ما لم یعتبر الوجود مع المهیة لا تستحق اطلاق لفظ

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۲۹

السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمیر الی مجرد العالی و السافل و ان عاد الی الحقیقة.

قلت نقل عن بعضهم ان الفرق بین المهیة و الحقیقة فی الحکمة و العرفان و لیس بینهما فرق عند المنطقی، و لا یبعد هذا القول عند المتامل فی عباراتهم و قال السبزواری– و کذا العلامة فی شرح التجرید ص ٤٥– فی ص ۸۸ الماضیة: لکن ربما یستعمل کل من الذات و الحقیقة و المهیة بمعنی واحد فافهم و اغتنم.

قوله ثم الکلی الخ: شروع فی بیان الدلیل علی انحصار الکلیات فی الخمس و شرحها یظهر انشاء اللّه مفصلا.

و قال بعض اهل العصر «۱»: و یمکن قسم سادس و هو ما کان داخلا فی ذات بعض الافراد و خارجا عن ذات بعض آخر!!

و انت خبیر بما فیه فان الافراد (ح) لیست من ماهیة واحدة بل ماهیتان و الکلی بالنسبة الی احدیهما ذاتی و بالنسبة الی الاخری عرضی.

قوله فانکان تمام المشترک: ای کان یبین تمام الجهات المشترکة.

قوله و یقال لها ذاتیات: اعلم ان الجمهور خصصوا الذاتی بالجزء و لا یطلقونه علی النوع لان الذاتی منسوب الی الذات و الشیء لا ینسب الی نفسه و قد عدل عنه المتاخرون و الشیخ و المحقق و اطلقوا الذاتی علی النوع ایضا و اجابوا عن- الاشکال بوجهین:

احدهما ان الذاتی اذا اطلق و ارید به النوع لا ینسب الی نفس المهیة بل الی الاجزاء مجموعا فیراد من الذات الاجزاء مجموعا و ینسب الیه و هذا للمحقق و القطب.

الثانی: ان هذه النسبة لیست لغویة حتی یراعی فیه جهات الادب بل اصطلاحیة فوقع الاصطلاح علی تسمیة النوع ایضا ذاتیا کما یسمون الجنس و الفصل فلا قدح

---

(۱)- هو الدزفولی فی نور الانوار.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۰

الجنس العالی و النوع السافل المذکورین صریحا کان المعنی ان ما بین الجنس فی مخالفته لقواعد الادب- و بهذا اجاب العلامة الکافجی فی کتابه فی شرح ایساغوجی و القاضی و نقل عن الشیخ فی الشفاء- و لو لم یکن هذا لورد علیه اشکال آخر و هو ان الصحیح فی النسبة ان یقال: ذووی لوجوب حذف التاء فی النسب.

ثم ان هذا الکلام یجری فی لفظ المهیة ایضا بناء علی کون الیاء للنسبة و اصلها ما هو او ما هی- بخلاف ما لو کانت معربة «مایه» الفارسی کما علیه السبزواری فی بعض حواشی الاسفار- حیث ان الصحیح (ح) حذف الجزء الثانی و الاسناد الی الجزء الاول فانه القاعدة فی الترکیب الاسنادی.

[علائم الذاتی و العرضی]

قوله ذاتیات: و علامة کون الشیء ذاتیا لشیء ثلثة احدیها: امتناع رفعه عن المهیة بحیث لا یمکن تقرر المهیة بدونه و هذا ما قال الشیخ؛ و کل کلی فاما ان رفع* وجود ما قیل علیه یمتنع* کالجسم للانسان و النبات* فهو الذی له یقال الذاتی. و قد عبر فی شرح المطالع عنه بانه یجب اثباته للمهیة.

الثانیة تقدم وجوده علیها و بعبارة الغزالی: تفهم ان الکلی لا بد ان یکون اولا حتی یکون الجزئی الموضوع تحته.

و الثالثة انه لا یعلل فکما لا یصح ان یقال لم جعل الانسان انسانا فکذا لا یصح ان یقال لم جعل الانسان حیوانا او ناطقا.

و ان شئت زد علامة رابعة و هی ان الذاتی بین الثبوت للمهیة فلا یحتاج ثبوته لها الی دلیل و برهان و الفرق بین هذا و العلامة الثالثة ان تلک تنفی العلة فی ثبوت الذاتی للذات و هذه تنفی الاحتیاج الی الدلیل و البرهان فی مقام الاثبات ان هذا الذاتی جزء الذات و بعبارة اخری تنفی العلة فی مقام الاثبات و الادراک.

و اعلم انه قال المحقق: ان الذاتی ما لا یکون له علة سوی المهیة فان ما جعله

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۱

العالى و النوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالى او نوع متوسط سوادا جعله اولا لونا فلا يحتاج فى اتصافه باللونية الى جعل سوى جعل السواد. و ظاهره كما ترى تعلق الجعل بنفس المهية النوعية و فيه ما لا يخفى فان المهية نفسها ليست قابلة للجعل و من هنا قال الشيخ: ما جعل اللّه المشمشة مشمشة و لكن اوجدها.

ثم اعلم ان للذاتى معانى منها ما فى الفلسفة: الذاتى هو القائم بالذات فى مقابل العرض و هو القائم بالغير مثل البياض و منها ما فى باب البرهان: الذاتى ما لا يمكن انفكاكه عن الشىء.

قوله فهذا دليل انحصار الخ: و بعضهم استدل بوجه آخر غير تمام بنظر المحشى على الظاهر من عبارته.

[الجنس و اقسامه]

قوله الجنس هو المقول الخ: توضيح المقام انك اذا تصورت امورا مختلفة الحقيقة كالبقر و زيد و الشجر و وجدت حدا مشتركا تاما بينها يكون ذاتيا لكل واحد منها بالعلامات السابقة. فهذا الحد المشترك الذاتى يسمى جنسا هذا هو التعريف الحقيقى للجنس الا انهم عرفوا الجنس بوقوعه فى جواب ما هو على الكثرة المختلفة الحقيقة لان ما يقع فى جواب ما هو يكون ذاتيا لا غير على ما سياتى فى باب المعرف انشاء اللّه تعالى. و التعريف الذى ذكرناه اسد من تعريف القوم لان تعريفهم بحسب مقام التعريف لا بحسب مقام ذاته و وقوع الجنس فى مقام التعريف امر عارض له و التعريف بالذاتى اسد من العرضى الا ان المقصد الاعلى فى باب التصورات لما كان هو باب المعرف و باقى الابواب مقدمة له فاعتبروا فى تعريف الكليات ايضا ملاحظة باب المعرف.

ثم ان المراد بما فى ما هو، ماء الحقيقة فان ما على قسمين او اقسام ثلثة تأتى انشاء اللّه فقد تكون ما للسؤال عن المعنى اللغوى للفظ فيقال ما الحسام فتقول هو السيف القاطع و ما الحقيقة هى التى يسئل بها عن حقيقة الشىء فيقال ما الانسان فتقول

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۲

فقط كالجنس السافل او جنس متوسط و نوع متوسط معا كالجسم النامى. ثم اعلم ان حيوان ناطق.

ثم انه اعترض الدوانى على المصنف فى تعريفه الجنس بانه المقول فى جواب ما هو، بانه لم حذف لفظ الكلى و لم يقل هو كلى مقول الخ.

قال و ان قلت يعلم ذلك لان الواقع فى جواب ما هو كلى على ما ياتى قلت الغرض ليس مجرد التمييز و فهم المراد بل الاحاطة بالذات فلا بد من ذكر ذاتيات التعريف حتى يعلم انه تعريف تام او ناقص و يعلم جنسه من فصله و ذاته من عرضه.

اقول و هذا اشكال مبنى على ان هذه التعاريف للكليات تعاريف حقيقية لا مجرد شرح الاسم فانه لو كانت مجرد شرح الاسم لا يعتبر فيه ذكر الذاتى و تمييز الفصل من الجنس و الذاتى من العرضى بل يعتبر ذكر ما يفهم المراد و انما الكلام فى انها تعاريف حقيقية او شروح اسمية و اختلفت فالمشهور- على ما فى كثير من كتبهم- على انها شروح اسمية اذ التعاريف الحقيقية للموجودات و هذه الكليات امور اعتبارية فمعنى الجنسية ليس موجودا بل صرف اصطلاح و قال جمع منهم هذه التعاريف تعاريف حقيقية غاية الامر انها رسوم لا حدود و منهم الشيخ- و وجهه ما

ذکرنا انهم اخذوا فی هذه التعاریف وقوعها فی جواب ما هو مثلا و هذا الوقوع و الحمل امر عرضی و الحد تعریف بالذاتی نعم ما ذکرنا فی التعریف حد-.
و الحق هو الثانی و انما یعتبر فی التعاریف الحقیقیة الوجود اذا کان للمعرفات حقیقة فی الخارج ای لم تکن من الاعتباریات و اما الامور الاصطلاحیة فحقیقتها التامة ما وقع علیه الاصطلاح بل هذه امرها اسهل من الحقایق اذ کثیرا ما یشتبه الذاتیات فیها بالعرضیات و لذا قال الشیخ تحدید الحقائق مشکلة غایة الاشکال و یاتی انشاء اللّه و قد اشار الی هذا الشریف فی حاشیة الرسالة.
ثم اقول لا یصح قول الدوانی و ان کانت التعاریف حقیقیة لان مراد المصنف معلوم فان المراد: الکلی المقول الخ. و ما اشتهر من ان دلالة الالتزام مهجورة فی الحدود،

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۳

المصنف لم یتعرض للجنس المفرد و النوع المفرد اما لان الکلام فیما یترتب و المفرد فیه شیء یاتی فی محله انشاء اللّه.
ثم انه قال الشیخ- ص ۷۵ اشارات- ما هو عندهم اصطلاح فی السؤال عن المهیة و من هو اصطلاح فی السؤال عن العوارض الشخصیة و لا یخفی علی المتامل انه لیس مجرد الاصطلاح بل الفرق بینهما موافق لمعناه اللغوی.
قوله فان اقتصر فی السؤال الخ: بیان لانواع الاجوبة فی جواب ما هو- و قد عقد بعضهم فی المقام مبحثا ممتازا بعنوان: الواقع فی جواب ما هو- و حاصله ان الواقع فی جواب ما هو علی ثلثة اقسام: النوع و الجنس و الحد اما الاول فهو اذا کان السؤال عن حقیقة امر واحد شخصی کقولک انسان فی جواب زید ما هو و کذا اذا کان السؤال عن امور متعددة کالانسان فی جواب زید و عمرو و بکر ما هم و قد علم بذلک حد النوع فانه المقول علی ما تحت حقیقة واحدة و اما الثانی فهو اذا کان السؤال عن امور مختلفة الحقیقة کما یقال الانسان و البقر و الفرس ما هم و لا شک ان السؤال حینئذ عن الجهة المشترکة بینها فلا بد ان یذکر شیء یبین تمام المشترکات بین هذه الامور فالجواب حینئذ حیوان و هذا یسمی جنسا و قد علم بذلک حد الجنس فانه المقول علی ما تحت حقائق مختلفة. و اما الثالث ای الحد فهو اذا کان السؤال عن حقیقة امر واحد کلی نحو قولک حیوان ناطق فی جواب الانسان ما هو.
ثم انه قد علم ان الجنس هو الواقع جوابا عن السؤال بما هو، محمولا علی الحقائق المختلفة- فلا بد ان یقع جوابا عن المهیة و بعض مشارکاتها فی ذلک الجنس حتی تتحقق حقائق مختلفة و یقع ذلک الجنس فی جوابها فهذا المقدار مسلم ثم ان کان مع ذلک ای مع صحة وقوعه جوابا عن المهیة و بعض مشارکاتها فی ذلک الجنس جوابا عنها و کل مشارکاتها یسمی بالجنس القریب کما فی الحیوان فانه جنس قریب بالنسبة الی الانسان حیث انه یقع جوابا عن المهیة و هی الانسان و عن

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۴

لیس داخلا فی سلسلة الترتیب و اما لعدم تیقن وجودهما. قوله ای شیء: اعلم ان کلمة کل ما یشارک الانسان فی الحیوانیة فاذا قلت: الانسان و البقر ما هما نقول حیوان و ان: الانسان و الغنم ما هما نقول حیوان و هکذا و اما ان وقع

جوابا عن السؤال عن المهية و بعض المشاركات و لكن لم يقع جوابا عنها و كل مشاركاتها فى ذلك الجنس فيسمى الجنس بعيدا كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان فانه يقع جوابا عن السؤال بما هو اذا قلت الانسان و الشجر ما هما و اما اذا بدلت الشجر بالغنم و قلت الانسان و الغنم ما هما لا يجوز ان نقول جسم نامى لان الواقع فى جواب ما هو لا بد ان يبين جميع المشتركات و الجسم النامى لا يبين جميع مشتركات الانسان و الغنم لانهما يشتركان فى الحيوانية ايضا و الجسم النامى لا يبين الحيوانية فهو جنس بعيد.

و لا يخفى ان بعد الجنس و قربه نسبى فان الجسم النامى مع كونه بعيدا بالنسبة الى الانسان قريب بالنسبة الى الشجر اذ يقع جوابا عن الشجر و كل ما يشاركه فى الكون جسما ناميا.

و ليعلم ان لفظ الجنس فى اللغة اليونانية على ما نقل عن الشيخ- كان موضوعا للمعنى النسبى الذى يشترك فيه اشخاص كثيرة كالعلوية و المصرية للعلويين و المصريين و كذا للشخص المنسوب اليه هؤلاء الاشخاص كعلى عليه السّلام و مصر.

ثم ان ما ذكر معنى الجنس فى المنطق، و يطلق فى الاصول و العرف، على كل مهية جنسا كان او نوعا و منه يظهر النظر فى كلام السيوطى فى الكنز المدفون- ص ۳۰۸- الجنس عند الاصوليين ما اجتمع على كثيرين مختلفين بالحقيقة.

ان قلت: الحيوان مثلا جزء الانسان و البقر و لا يجوز حمل الجزء على الكل فلا يقال الدار بيت او حجرة فكيف يحمل الحيوان على الانسان؟ قلت انما لا يجوز فى الاجزاء الخارجية و اما فى الاجزاء العقلية فيجوز قطعا.

قوله فبعيد: و البعد اما بمرتبتين او بمرتبة واحدة مثلا الجسم جنس بعيد

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۵

اى موضوعة ليطلب بها ما يميز الشىء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا بالنسبة الى الانسان بمرتبتين لانه اذا انضم الحجر الى الانسان يقع الجسم فى الجواب و اما اذا انضم الغنم الى الانسان لا يقع الجسم- و هذا مرتبة واحدة- بل و اذا انضم الشجر ايضا لا يقع الجسم- و هذا مرتبة اخرى فى البعد- و اما الجسم النامى فبعيد بمرتبة واحدة.

[النوع و اقسامه]

قوله النوع و هو المقول الخ: لفظ النوع كان فى لغة اليويانيين بمعنى معنى الشىء و حقيقته كما فى المطالع. ثم لا يخفى ان النوع كما يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة يقال على الواحد الشخصى ايضا كقولك انسان فى جواب زيد ما هو ثم لا يخفى ان النوع الذى هو احد الخمسة، الحقيقى لا الاضافى الذى سيجىء انشاء اللّه و كان بعض الناس توهم خلافه فعقد المحقق بحثا لتحقيق ذلك و قال هنا بحث مهم.

قوله اى المقول فى جواب ما هو: هذا دفع دخل مقدر و هو ان تعريف المصنف للنوع الاضافى غير تام لشموله الصنف و الشخص فان المهية الصنفية مثل الزنجى مهية اذا جمعت مع مهية اخرى و قيل الزنجى و البقر ما هما يحمل عليهما الجنس فيقال حيوان و هكذا المهية الشخصية مثل زيد مهية اذا جمعت مع مهية اخرى فقيل زيد و الفرس ما هما يحمل عليهما الجنس و يقال حيوان فتعريف المصنف: المهية المقول عليها و على غيرها الجنس فى جواب ما هو للنوع الاضافى غير تام. و الجواب ان المهية فى عبارة المصنف لا تصدق على المهية الصنفية و الشخصية، لان

المهية عند المنطقيين عبارة عما يقال فى جواب ما هو و الصنف و الشخص لا يقعان فى جواب ما هو لان الواقع فى جواب ما هو جزء الذات و الصنف و الشخص عارضان.

ان قلت ما الفرق بين هذا المعنى للنوع- اى الذى يسمى بالاضافى لكونه بالاضافة الى غيره فهو نوع بالاضافة الى جنسه- و المعنى السابق- الذى يسمى حقيقيا لانه النوع حقيقة و واقعا-.

قلت بينهما فرق من جهة المفهوم و من جهة الصدق فى الخارج اما الاول فلان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۶

اذا ابصرت شبحا عن بعيد و ايقنت انه حيوان لكن ترددت فى انه هل هو انسان او

[النسبه بين النوع الحقيقى و الاضافى]

المعتبر فى النوع الاضافى نسبتان احدهما النسبة الى الجنس الذى فوقه و الثانى النسبة الى الافراد التى تحته لانه كلى و الكلى لا بد فى احراز كليته من القياس الى ما تحته بخلاف النوع الحقيقى لان فيه نسبة واحدة و هى ما الى الافراد التى تحته فان النوع الحقيقى هو المقول على الكثرة المتفقة فلا بد من نسبته الى ما تحته و هى الكثرة التى تحته و ايضا هو كلى و الكلى فيه نسبة الى ما تحته.

و اما الفرق من جهة الصدق فتوضيحه ان النسبة بين النوع الحقيقى و الاضافى عموم من وجه لصدقهما معافى الانسان و هو واضح و صدق الاضافى بدون الحقيقى فى الحيوان كما لا يخفى و صدق الحقيقى بدون الاضافى فى الانواع التى ليس فوقها جنس. و مثل المصنف و كثير منهم كالقطب فى المحاكمات و المحقق بالنقطة و لكن المثال غير صحيح كما ياتى انشاء اللّٰه تعالى فالاحسن التمثيل بمفهوم الوحدة و الوجود و التشخص و نحوها من الانواع البسيطة- كالآن مثل به ايضا المحقق-.

ثم ما ذكرنا من النسبة هو القول المختار المشهور بين المتاخرين و الا فالقدماء (حتى الشيخ فى الشفاء) على ان النسبة عموم مطلق كما يعلم من عبارة الشيخ قال فى الاشارات ص ۸۱: و مما يسهو فيه المنطقيون ظنهم ان اسم النوع فى الموضعين مختلفة بالعموم و الخصوص انتهى.

ثم ان اسم النوع يطلق على المعنيين بالاشتراك اللفظى لا المعنوى.

قوله النقطة طرف الخط الخ: شروع فى بيان كون النقطة مثالا لمادة الافتراق من طرف النوع الحقيقى و حاصله انه بعد فرض عدم امكان القسمة فى النقطة يعلم عدم وجود الجزء لها و من الواضح ان الجنس جزء للشىء كما سبق فاذ ليس للنقطة جزء فليس لها جنس.

قوله و فيه نظر: اى فى كون النقطة مثالا لما ذكر نظر لان ما ذكر من الدليل يقتضى عدم وجود الجزء الخارجى لها و الجنس ليس جزء خارجيا بل هو

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۷

فرس او غيرهما تقول اى حيوان هذا فيجاب بما يخصصه و يميزه عن مشاركاته فى الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اى شىء هو فى ذاته كان المطلوب جزء عقلى فان من الواضح ان الحيوان جنس لزيد مع انه ليس جزء

هيكله الخارجى فيكون يده او رجله فمن الممكن وجود الجنس للنقطة مع عدم الجزء لها فى الخارج لان الجنس جزء عقلى تحليلى اى يفهمه العقل بعد تحليل النوع.

[ترتب الاجناس]

ثم ان ما حكى عن الشيخ من ان العقل ينظر الى الموجود الخارجى فياخذ اعم اجزائه فيجعله جنسا لا ينافى ما ذكر لانه لم يقل فياخذ اعم اجزائه الخارجية فيحتمل ان مراده من الاجزاء، العقلية فسقط قول بعض المحشين بانه مناف ثم الظاهر ان المحشى ليس مخالفا للمصنف فى كون النسبة عموما من وجه بل اشكاله فى التمثيل بالنقطة و لذا قال: فيه مناقشة اى فى المثال مناقشة فسقط قول بعض المحشين.

ثم ان من الممكن كون شىء فصلا بالنسبة الى شىء و خاصة بالنسبة الى آخر و جنسا بالنسبة الى الثالث (الخ) فالنوعية و الجنسية و اخواتهما اضافية و لذا زاد الحكماء فى تعاريف الخمسة قيد من حيث هو كذلك- قاله فى الدرة ص ۳۳ و الشيخ فى- المنطق- مثل الحيوان فانه نوع بالنسبة الى الجسم النامى و جنس بالنسبة الى الانسان. قال المحقق فى الشرح ص ۹۳-: و قد يتمثل فى هذا الموضع بالملون فيقال انه جنس للاسود و فصل للكثيف و نوع لهذا الملون و خاصة للجسم و عرض عام للحيوان قال و هذا المثال ليس صحيحا فى بعض الصور و لكن لا يناقش فى الامثلة انتهى.

قوله ثم الاجناس قد تترتب الخ: اعلم انه لما كان الغرض الاقصى فى المنطق المعرف و الحجة، و المعرف اما رسم اوحد- ان شمل قولنا حد، النوع ايضا و الا فنقول اما رسم او حد او نوع الا ان النوع معرف للجزئيات و لا يتعلق بها غرض المنطقى- و يذكر الجنس فى الحد و الرسم. فكان على المنطقى ان يعرف ان لكل شىء

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۸

ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه فى الشيئية فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما صح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد فى جواب اى شىء هو فى اجناسا مترتبة و انواعا مترتبة بعضها اسفل من بعض و بعضها فوق بعض و بعضها قريب بالنسبة الى المعرف- بالفتح- و بعضها بعيد و الحد التام او الرسم التام ما كان مع الجنس القريب لا البعيد فعليه ان يعرف- بطور كلى- ان الاجناس كذا و ان الانواع كذا حتى لا يشتبه فى مقام التعريف فلا يوقع القريب موضع البعيد و البعيد موضع القريب و هذا البحث ما اشار اليه المصنف بقوله ثم الاجناس الخ و نشرحه انشاء اللّه تعالى.

و لكن لما كان المعرفة الحقيقية تحصل بفهم مواد الاجناس و الانواع العالية و السافلة و المتوسطة فيفهم ان فى الالوان جنسا عاليا و هو فلان و متوسطا و هو فلان و سافلا و هو فلان و نوعا كذا و هو فلان و هكذا فى سائر الامور التى لا وجود لها مستقلا اى الاعراض و كذلك فيما له استقلال فى الوجود اى الجواهر، ذكر القوم فى المقام بحث المقولات العشر- و المقولات العشر هى الاجناس العالية للاشياء- مع انها ليست من المنطق فى شىء حتى يعلم الاجناس العالية للاشياء و بقياسها الانواع فيعلم القريب من البعيد و العالى من الدانى. و انما ذكروا الاجناس العالية دون المتوسطة و السافلة لكثرتهما او لان العالية متضمنة لهما بوجه- كما قال المحقق فى جواب اشكال الشيخ على القوم بذكر العالية دون المتوسطة و السافلة- و بحث المقولات مفصل لعلنا نتكلم فيها فى رسالة ملحقة بالكتاب و نقول هنا اجمالا ان

المقولات العشر- على المشهور «۱»- اجناس عالية للمهيات و هى الجوهر و الكم و الكيف و الاين و المتى و الجدة- و يقال لها الملك قال الشيخ هو نحو التلبس و التقمص- و الاضافة و الفعل و الانفعال و الوضع و هذا البيت الفارسى يجمعها:

(۱)- راجع المنطق المقارن

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۳۹

ذاته و ايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لغيره لصدقه على الحد التام و هذا مما استشكله الامام الرازى فى هذا المقام و اجاب عنه صاحب المحاكمات بان معنى

گل به بستان دوش در خوشتر لباسى خفته بود
جوهر اين متى جده وضع

يك نسيم از كوى جانان خاست خوشبو درگذشت
كم اضافة فعل كيف انفعال

قوله قد ترتب الخ: اتى بقد للاشارة الى ان الترتب ليس بلازم لامكان النوع المفرد و سياتى انشاء اللّه.

قوله بان يكون الترقى الخ: تفسير للتصاعد و فيه اشارة الى وجه ان الترتب فى الاجناس صعودى و حاصله ان الوجه فى كون ترتب الاجناس صعوديا انه اذا قيل هذا جنس ذلك الشىء يفهم منه انه اعم من ذلك الشىء لان الجنس اعم جزئى المهية و قد سبق فاذا قيل هذا جنس جنس ذلك الشىء معناه ان هذا اعم من ذلك الشىء بمرتبتين و بعبارة اخرى: جنسية الشىء بالنسبة الى ما تحته فجنس الاجناس ما كان فوق جميع الاجناس فترتب الاجناس صعودى ففى مقولة الجوهر: الحيوان جنس و الجم النامى جنس الجنس و الجسم جنس جنس الجنس و هكذا، و هذا بخلاف النوع فان نوعية الشىء بالقياس الى ما فوقه فيقال الانسان نوع بالنسبة الى الحيوان و الحيوان نوع بالنسبة الى الجسم النامى و الانسان نوع ذلك النوع فنوع الانواع ما كان تحت الجميع كالانسان فى مقولة الجوهر و اظنك قد علمت ان المراد بالنوع فى هذا البحث، الاضافى كيف! و الحقيقى واحد لا ترتب فيه.

قوله كالجوهر: قد سبق ان تعيين مواد الاجناس و الانواع ليس شان المنطقى و لكنهم ذكروا المواد- و هى المقولات- تتميما للفائدة و لم يذكرها المصنف الا ان الشائع بينهم فى التمثيل للمترتبات بمقولة الجوهر فالجوهر جنس الاجناس و تحته الجسم المطلق و الجسم النامى و الحيوان.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۰

اى و ان كانت بحسب وضع اللغة لطلب التمييز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا فى جواب ما هو و بهذا يخرج الحد، و الجنس ايضا و قوله فما بين الجنس العالى الخ: ان قلت ما بين الجنس العالى و السافل فى مقولة الجوهر ليس الا الجسم المطلق و الجسم النامى فلم قال اجناس متوسطة بصيغة الجمع،

قلت اصطلح المنطقیون علی اطلاق الجمع علی ما فوق الواحد ای مقدار کان تعدیة لحکم مادة الجمع الی صیغة الجمع اذ مادة الجمع من جمع شیئا الی شیء و هو یصدق علی الاثنین، صرح بهذا الاصطلاح جمع غفیر منهم و لعل سره انه لا فرق فی اللغة الیونانیة بین التثنیة و الجمع فی الصیغة کالفارسیة و المنطق حیث نقل من یونان بنی علی لغتهم بل فی لغة العرب ایضا قد یطلق علی الاثنین کما تری فی دعاء العلقمة خطا بالمولینا الامیر و مولینا الشهید علیهما السّلام یا سادتی رغبت الیکما الخ.

قوله هذا ان رجع الضمیر الخ: ای الضمیر الذی فی قوله و ما بینهما یحتمل ان یرجع الی العالی و السافل المذکورین فی عبارة المصنف فالمعنی ان بین العالی و السافل متوسطات و هذا یجری فی کل من الاجناس و الانواع فما بین العالی و السافل فی الاجناس متوسطات الاجناس و فی الانواع متوسطات الانواع. و یحتمل ان یرجع الضمیر الی الجنس العالی و النوع السافل حیث ان العالی فی عبارة المصنف ذکر فی الاجناس و السافل فی الانواع فانظرها، فمعنی العبارة ان ما بین الجنس العالی و النوع السافل متوسطات و (ح) المتوسط اما جنس فقط و هو فی مقولة الجوهر الجسم المطلق و اما نوع فقط و هو الحیوان، فی الجوهر و اما ما یکون جنسا بالقیاس الی شیء و نوعا بالقیاس الی آخر کالجسم النامی فانه نوع بالنسبة الی الجسم المطلق و جنس بالقیاس الی الحیوان. ثم انی لا اری وجها لکاف التشبیه فی قوله کالنوع العالی و کالجنس السافل.

قوله ثم اعلم الخ: اعلم ان القوم ذکروا ان للاجناس مراتب اربعة الاولی ما یکون جنسا متوسطا فوقه جنس و تحته جنس الثانیة ما یکون جنسا تحته جنس و لیس

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۱

للمحقق الطوسی (ره) هیهنا مسلک آخر ادق و اتقن و هوانا لا نسئل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشیء جنسا بناء علی ان مالا جنس له لا فصل له و اذا علمنا الشیء بالجنس فوقه جنس الثالثة ما یکون جنسا فوقه جنس و لیس تحته جنس الرابعة ما یکون جنسا لیس فوقه و لا تحته جنس و یسمی بالجنس المفرد و هذه المراتب الاربع بعینها للانواع ایضا و امثلة الثلاثة الاول واضحة و انما الکلام فی الرابع و یقع فی مقامین:

الاول وجود جنس او نوع مفرد، قال جمع – منهم العلامة و القطب–: لم یوجد له مثال و لعله لذا لم یذکر المصنف هنا و اجیب من طرف ذاکریه من هذا بان النوع المفرد کالعقل، و هو جوهر نورانی مجرد عن العلائق الجسمانیة و اول مخلوق من الروحانیین بناء علی کون العقول العشرة متفقة الحقیقة و کون الجوهر جنسا لها فالعقل نوع لیس تحته نوع لان العقول العشرة متفقة الحقیقة علی الفرض کما انه لیس تحت الانسان نوع لان افراده متفقة الحقیقة و کذا لیس فوقه نوع لان الجوهر الذی یکون فوقه، جنس لا نوع و مثال الجنس المفرد ایضا العقل بناء علی کون العقول العشرة مختلفة الحقیقة و لم یکن الجوهر جنسا لها فان العقل (ح) جنس لیس فوقه جنس لفرض عدم کون الجوهر جنسا له و لا تحته جنس و هو واضح.

و المقام الثانی فی وجه ذکره و حاصله ان الکلام فی الاجناس و الانواع المترتبة و الجنس و النوع المفردان لا ترتب فیهما و لعله لذا لم یذکره جمع منهم الشیخ و المحقق و المصنف و اجیب من طرف ذاکریه بان الکلام فی الترتب اما وجودا اکما فی الثلثة الاول و اما عدما کما فی الرابعة فنبحث عن الترتب هل هنا اولا؟ اذا عرفت ما ذکرنا ظهر لک

معنی قول المحشی ثم اعلم الخ:

[**الفصل**]

قوله اعلم ان کلمة ای الخ: بیان لمناسبة تعریف الفصل بما یقع فی جواب ای و تمهید لاشکال یاتی و حاصله ان ای بحسب العرف موضوع لسؤال تمییز الشیء عن سائر افراد المضاف الیه فاذا قلت الحجر ای موجود کان السؤال عن شیء

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۲

فنطلب ما یمیزه عن المشارکات فی ذلك الجنس فنقول الانسان ای شیء هو فی ذاته فتعین الجواب بالناطق لا غیر فکلمة شیء فی التعریف کنایة عن الجنس المعلوم الذی یمیز الحجر عن سائر افراد الموجود و اصطلاح القوم لیس مخالفا للعرف فی هذا المعنی.

اذا عرفت هذا فنقول قد عرف القوم و تبعهم المصنف الفصل بانه المقول فی جواب ای شی هو فی جوهره و ذاته و یرد علی هذا التعریف اشکال و هو انکم قلتم: الفصل ما یقع فی جواب سؤال شخص بای شیء و لا شك انه اذا قیل الانسان مثلا ای شیء یکون السؤال عما یمیز الانسان عن سائر افراد الشیء لما تقدم من ان ای موضوع للسؤال عما یمیزه عن مشارکاته فی المضاف الیه و (ح) فیصح ان یقال فی جوابه حیوان ناطن لانه یمیز الانسان عن غیره المشارك له فی الشیئية بل و کذا یصح ان یقال حیوان فقط او جسم او جوهر، لان التمییز فی تعریف الفصل کما صرحوا به لیس التمییز عن جمیع ما عداه بل التمییز فی الجملة و لذا یقسم الفصل الی القریب و البعید کما یاتی.

فیرد الاشکال بعدم کون تعریف الفصل مانعا لشموله الحد التام، و الجنس ایضا.

و یبطل قولا اخر منهم و هو انهم قالوا: لا یقع فی جواب ای الا الفصل.

و هذا الاشکال من تشکیکات الفخر الرازی.

و تصدوا للجواب عنه فاجاب صاحب المحاکمات «المحاکمات بین شارحی الاشارات للقطب الرازی» بان کلمة ای و ان کانت موضوعة فی اللغة للسؤال عن الممیز عن سائر افراد المضاف الیه فمعنی الانسان ای شیء السؤال عما یمیز الانسان عن مشارکاته فی الشیئية الا انها بحسب الاصطلاح وضعت لما یمیز الشیء عن سائر افراد المضاف الیه و لا یقع فی جواب ما هو فلا یرد الاشکال اذا لحد و الجنس یقعان فی جواب ما هو، هذا ما نقله المحشی عن صاحب المحاکمات و هذا کما تری غیر خال عن الاشکال فانا نقطع بان لیس للمنطقیین اصطلاح فی معنی کلمة ای سوی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۳

یطلب ما یمیز الشیء عن مشارکاته فی ذلك الجنس (فح) یندفع الاشکال بحذافیره قوله فقریب: کالناطق بالنسبة الی الانسان حیث یمیزه عن جمیع المشارکات فی ما فی اللغة.

الا ان الکلام فی نسبة هذا المقال الی القطب فان الظاهر ان مراد القطب ان تعریف الفصل عبارة عما یقع فی جواب ای و لا یقع فی جواب ما هو فهو یقول: یلزم زیادة قید؛ و لا یقع فی جواب ما هو، فی تعریف الفصل لا ان ای معناه ما یمیز و لا یقع فی جواب ما هو. قال فی شرح الشمسیة: محصل التعریف ان الفصل کلی لا یکون مقولا فی جواب ما

هو و يكون مميز الشیء فی الجملة. و قال فی شرح المطالع بعد ذكر الاشكال المتقدم عن الفخر: و يمكن ان يقال مرادهم، الذی لا يصلح لجواب ما هو.

و لعل منشأ نسبة المحشی قوله فی المحاكمات- ص ۸۸ اشارات-: السؤال بای علی ما صرح به الشيخ فی الشفاء يطلب ما به يمتاز الشیء عن بعض الاغيار و لا يكون مقولا فی جواب ما هو انتهی و لهذه العبارة و انكان ظهور فيما ذكر- المحشی الا ان الظاهر ان مراده ما ذكرنا بملاحظة قوله فی الشرحين. و لعل مراد المحشی من المحاكمات، المحاكمات بين شراح الاشارات للعلامة الحلی (ره) و انكان فی غاية البعد.

و اجاب المحقق الطوسی عن اشكال الفخر بوجه- قال المحشی هو ادق و امتن- و هو انا لا نسئل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان لهذا الشیء جنسا بناء علی ان مالا جنس له لا فصل له فاذا علمنا جنس هذا الشیء نسئل عما يميز الشیء عن مغايراته فی ذلك الجنس فنقول: الانسان ای حيوان هو فی ذاته و الجواب الناطق فقط فكلمة شیء فی التعريف كناية عن جنس كل مسئول عنه فلو قالوا الفصل ما وقع فی جواب ای حيوان مثلا لما كان يشمل ما اذا قيل ای جسم و غيره، فقيل ای شیء حتی يشمل كلمة شیء جميع الاجناس كناية و القرينة علی هذه الكناية ما ذكر من انه لا يسئل عن الفصل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۴

جنسه القريب و هو الحيوان قوله فبعيد: كالحساس بالنسبة الی الانسان حيث يميزه عن المشاركات فی جنسه البعيد و هو الجسم النامی قوله و اذا نسب الخ: الفصل له الا بعد العلم بالجنس.

و ان شئت قل هو ما وقع فی جواب الای. من دون مضاف اليه كما قال الشيخ:

و منه ما هو فی جواب الای		كقولنا الانسان ای حی. هذا.

و لكن يرد علی ما ذكره اشكالان: الاول انه يشمل الحيوان الواقع جوابا عن قولنا الانسان ای جسم نامی، فقد علمنا جنسا للانسان و سئلنا عن مميزه و الحيوان يميزه و لا يلزم ان يكون مميزا عن المشاركات فی الجنس القريب كما يأتی انشاء اللّه تعالی و لا يقال الحيوان ليس مميزا اذا لمميز لا بد ان يكون فصلا لا جنسا لانا نقول الفرض انا نريد معرفة الفصل بهذا التعريف لا انه مسلم و معلوم من الخارج.

و الثانی ان ما قاله من ان مالا جنس له لا فصل له ليس مسلما بل فيه خلاف و اشكال غاية الاشكال بل لو فرض تركب الاجناس العالية لزم التركب من فصلين اذ لو كان مركبا من جنس و فصل لزم ان لا يكون جنسا عاليا بل فوقه جنس فلا بد من القول بتركيب الاجناس العالية من فصلين لو قلنا بعدم بساطتها و ما ذكره بعضهم من الاشكال فی بطلان التركب من فصلين غير خال عن الاشكال و بالجملة المسئلة محل بحث و اشكال و انكان الحق ما ذكره القدماء من ان مالا جنس له لا فصل له.

قوله الفصل له نسبة الخ: فاذا نسبت الناطق الی الانسان فهو مقوم لانه جزئه و الجزء مقوم ای قوامه به و اذا نسبته الی الحيوان فهو مقسم اذ قسمه الی الحيوان الناطق و غير الناطق. ثم اعلم ان للفصل نسبة اخری الی جنسه نسبة تقويمية فالناطق له نسبة الی الحيوان المتحقق فی ضمن ذلك الفصل ای الناطق و هو بهذه النسبة ايضا مقوم لانه يقوم الجنس

اذا لجنس امره دائر بین ان یوجد فی ضمن هذا الفصل او ذاك الفصل او ذلك الفصل فهذا الفصل یقومه و یخرجه من الترديد فيوجد فی ضمن هذا الفصل خاصة و قد فهمت مما ذكر ان هذا التقويم تقويم الوجود ای یحصل وجود الجنس و

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۵

نسبة الى الماهية التی هو فصل مميز لها و نسبة الى الجنس الذی یمیز الماهیة عنه من بین افراده فهو بالاعتبار الاول یسمی مقوما لانه جزء للماهیة و محصل لها و بالاعتبار الثانی یسمی مقسما لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجودا یحصل قسما و عدما یحصل قسما آخر كما ترى فی تقسیم الحیوان الى الحیوان الناطق و الحیوان غیر الناطق. قوله و المقوم للعالی: اللام للاستغراق ای كل فصل مقوم للعالی فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم العالی جزء للعالی و العالی جزء للسافل و جزء الجزء جزء فمقوم العالی جزء للسافل ثم انه یمیز تحققه فاثر هذه النسبة فی وجود الجنس و لیس هذا التقویم تقویم المهیة لان معنى الجنس تمام بحسب التصور لا یحتاج الى الفصل بخلاف نسبة الفصل الى النوع فانها تقويمية للمهية فان مهية الانسان لا تتصور الا بعد تصور الناطق.

قوله لان مقوم العالی جزء الخ: بیان وجه كون مقوم العالی مقوم السافل و حاصله یرجع الى قیاسین احدهما: المقوم للعالی جزء للعالی و العالی جزء للسافل فالمقوم للعالی جزء للسافل لان جزء الجزء جزء و الثانی قیاس من الشكل الثالث: المقوم للعالی ممیز له و هو جزء للسافل فالممیز- ای المقوم الممیز- جزء للسافل ای الفصل الذی هو جزء للسافل ممیز له.

قوله و لیعلم الخ: ای لیس المراد من العالی و السافل هنا ما تقدم فی باب ترتب الاجناس من ان العالی جنس الاجناس او نوع الانواع و السافل فی مقابله بل العالی هنا نسبی فكل جنس فوق آخر عال بالنسبة الیه.

قوله ای كلیا: دفع دخل مقدر و هو ان عكس الموجبة الكلیة موجبة جزئیة كما سیاتی انشاء اللّه، و قال المصنف هنا: المقوم للعالی مقوم للسافل ای كل مقوم للعالی مقوم للسافل و عكسه بعض مقوم السافل مقوم العالی و هذا صحیح مثل الحساس فانه فصل مقوم للانسان- غایة الامر انه فصل یمیزه عن مشاركاته فی جنسه البعید- و مقوم للحیوان ایضا، فكیف! قال المصنف و لا عكس؟، و الجواب انه لیس المراد بالعكس هینها العكس الاصطلاحی بل العكس اللغوی العرفی و عكس الموجبة الكلیة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۶

السافل عن كل ما یمیز العالی عنه فیكون جزء ممیزا له و هو معنى المقوم. و لیعلم ان المراد بالعالی هیهنا كل جنس او نوع یكون فوق اخر سواء كان فوقه اخر او لم یكن و كذا المراد بالسافل كل جنس او نوع یكون تحت اخر سواء كان تحته اخر او لم یكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته و سافل بالنسبة الى ما فوقه. قوله و لا عكس: ای كلیا بمعنى انه لیس كل مقوم للسافل مقوما للعالی فان الناطق مقوم للسافل الذی هو الانسان و لیس هو مقوما للعالی الذی هو الحیوان قوله و المقسم بالعكس: ای كل مقسم

[العرض]

عند العرف الموجبة الكلية فالعكس اللغوى تلزمه الكلية و معلوم كذب كل مقوم للسافل مقوم للعالى فان الناطق مقوم للانسان السافل و ليس مقوما للحيوان العالى و لذا قال: لا عكس، فقوله كليا اشارة الى ان العكس لغوى، و قس عليه قوله فى المقسم.

قوله اى الكلى الخارج: قال بعض المحشين انما اضاف لفظ الكلى لان ضمير هو يرجع الى قوله خاصة و فيها تاء التانيث فقدر لفظ الكلى حتى يدخل تحت القاعدة التى يجوز فيها التذكير و التانيث و هى انه اذا وقع ضمير بين اسمين احدهما مرجعه و الاخر خبره او فى حكم الخبر و كان احدهما مما يستوى فيه المذكر و المؤنث يجوز فيه الوجهان التذكير و التانيث، و هنا كذلك لان لفظ الكلى مما يستوى فيه المذكر و المؤنث. ثم الظاهر ان قول المصنف واحدة و قوله فقط زائدتان فلو قال هو الخارج المقول على ما تحت حقيقة، بتنوين الوحدة لفهم المقصود.

قوله فافهم: لعله اشارة الى انه لا منافاة فى كون الماشى خاصة بالنسبة الى الحيوان و عاما بالنسبة الى الانسان لان هذه الخمسة اضافية و قد تقدم و اعلم انه قد يحذف لفظ العام من العرض العام فى كلماتهم و يقال عرض فظن بعض المنطقيين ان المراد منه ما يقابل الجوهر و ليس كذلك.

ثم لا يخفى على الفطن ان العرض بالحقيقة هو البياض و ان الابيض عرضى قال

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۷

للسافل مقسم للعالى و لا عكس اى كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالى فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالى قسما لان قسم القسم قسم و اما الثانى فلان الحساس مثلا مقسم للعالى الذى هو الجسم النامى و ليس مقسما للسافل الذى هو الحيوان. قوله و هو الخارج: اى الكلى الخارج فان المقسم معتبر فى جميع مفهومات الاقسام، و اعلم ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان و الى غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالفعل السبزوارى: و عرضى الشىء غير العرض* ذا كالبياض ذاك مثل الابيض– و لكن كثيرا ما يطلق العرض و يراد منه العرضى.

ثم انه قد يطلق العرضى– او العرض– و يراد به ما هو خارج عن المهية و محمول عليه و هذا هو الذى مقسم للعرض العام و الخاص و قد يطلق و يراد به ما يحمل على شىء بالضميمة كالابيض فانه محمول بالضميمة فانك اذا قلت الجسم ابيض ليس الجسم بذاته كافيا بل لا بد من ان ينضم اليه البياض ايضا حتى تقول الجسم ابيض و هذا بخلاف الخارج المحمول فانه لا يحتاج الى ضميمة بل يفهم و ينتزع من نفس ذات الموضوع و يحمل عليه من دون اعتبار حيثية خارجة عنها بل مجرد ذات الموضوع كاف فى انتزاع المحمول كحمل مفهوم الشىء على الاشياء الخاصة و حمل العرض على الكم و الكيف و نحوهما.

ثم ان الخارج المحمول اعم من المحمول بالضميمة اذ لا يلزم فى الخارج وجود الضميمة و ليس عدمها ايضا شرطا فهو كل ما كان خارجا عن ذات الموضوع و حمل عليه.

قوله و كل منهما الخ: اعلم ان العرض ينقسم بتقسيمات: احديها باعتبار شموله و عدم شموله للمعروض فان كان شاملا لجميع افراد المعروض يكون عرضا شاملا مثل الكاتب بالقوة للانسان و ان كان غير شامل لجميع افراد المعروض يكون عرضا غير شامل كالكاتب بالفعل للانسان.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۸

له. قوله حقيقة واحدة: نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع كالضاحك و الثانى خاصة الجنس كالماشى فالماشى خاصة للحيوان و عرض عام للانسان فافهم. قوله و على غيرها:

كالماشى يقال على حقيقة الانسان و على غيرها من الحقائق الحيوانية. قوله و كل منهما: اى كل من الخاصة و العرض العام و بالجملة الكلى الذى هو عرضى لافراده اما لازم و اما مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه اولا فالاول هو الاول و الثانى هو الثانى. ثم اللازم ينقسم بقسمين- بفتح القاف- احدهما انه اى لازم الشىء اما لازم له بالنظر و ثانيها باعتبار لزومه للمعروض و عدم لزومه فان كان يمتنع عند العقل ان ينفك عن معروضه فهو عرض لازم كالضحك بالقوة للانسان و انكان لا يمتنع ان ينفك عن معروضه فهو عرض مفارق مثل الضحك بالفعل للانسان و المفارق على اقسام خمسة لانه اما ان لا ينفك عن معروضه كالحركة بالنسبة الى الفلك و اما ان ينفك سريعا سهلا كحمرة الخجل او سريعا مشكلا كالاغماء او بطيئا سهلا كالشباب او بطيئا مشكلا كالعشق فى بعض العشاق و الزمانة.

و ثالث التقسيمات للعرض باعتبار معروضه فان معروضه قد يكون الوجود و قد يكون المهية و عارض الوجود على قسمين عارض الوجود الذهنى و عارض الوجود الخارجى فالعرض باعتبار معروضه ثلاثة اقسام و هذا معنى ما قال المحشى: فهذا القسم الثانى بالحقيقة قسمان اى قسم الوجود قسمان: الذهنى و الخارجى و امثلتها ما ذكرها المحشى.

قوله يسمى معقولا ثانيا: اى القسم الذى يكون المعروض فيه الوجود الذهنى و وجه التسمية انه لا بد ان يدرك و يتعقل الانسان مثلا او لا ثم يتعقل الكلية العارضة عليه ثانيا و بعبارة اخرى: يعرض على المتصور و المعقول فى الذهن و لا يعرض على الموجود الخارجى.

و اعلم ان العلامة الدوانى قال: لازم المهية فى هذا التقسيم ليس قسما عليحدة لان لازم المهية لازم الوجودين: الذهنى و الخارجى فان الاربعة متى تحققت «فى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۴۹

الى نفس ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج او فى الذهن و ذلك بان يكون هذا الشىء بحيث كلما تحقق فى الذهن او فى الخارج كان هذا اللازم ثابتا له و اما لازم له بالنظر الى وجوده الى خصوص وجوده الخارجى او الذهنى فهذا القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة: لازم الماهية كزوجية الاربعة و لازم الوجود الخارجى كاحراق النار و لازم الوجود الذهنى ككون حقيقة الانسان كلية و هذا القسم يسمى معقولا ثانيا ايضا و الثانى ان اللازم اما بين او غير بين و البين له معنيان الذهن او فى الخارج» تعرضه الزوجية فالزوجية عارضة للاربعة فى الوجودين و قد ذكر فى التقسيم لازم الوجود الذهنى و لازم الوجود الخارجى و ان شئت تكثير- الاقسام فقل العارض اما لازم الوجود الذهنى او الخارجى او لازم الوجودين هذا.

و يرد عليه ان لازم المهية قسم عليحدة فانه لازم لذات المهية من دون النظر الى الوجود الذهنى او الخارجى غاية الامر ان المهية حيث لا تكون منفكة عن- الوجودين موجودة حتى تعرضه الزوجية لا بد فى تحقق العروض من وجود و لكن الوجود من باب القضية الحينية فهو مثل ان الحيوان ذاتى للانسان ذاته مع انه لا يوجد ذاتيا له الا فى الخارج او

فی الذهن.

ثم رابع التقسیمات للعرض باعتبار کونه بین الثبوت و العروض لمعروضه و عدمه فانکان واضح الثبوت للمعروض فهو لازم بین و الا فغیر بین. و المراد بکونه واضح الثبوت للمعروض ان یلزم تصوره من تصور معروضه، و قد یقال: مراد القوم بکونه واضح الثبوت ان یجزم العقل بعروضه للمعروض اذا تصورتهما و تصورت النسبة بینهما «کما قاله صاحب الدرة و شارح الرسالة» و اصطلح متاخر و المتاخرین ان یسموا المعنی الاول بالبین بالمعنی الاخص، و المعنی الثانی بالبین بالمعنی الاعم اذ الاول اخص لان کل ما یلزم تصوره من تصور معروضه یلزم الجزم بالثبوت بعد تصورهما و تصور النسبة بینهما کما لا یخفی و لیس کل ما یجزم العقل بعروضه بعد تصورهما و تصور النسبة یلزم من تصور المعروض تصوره کما هو واضح.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۰

احدهما اللازم الذی یلزم تصوره من تصور الملزوم کما یلزم تصور البصر من تصور العمی و هذا یقال له البین بالمعنی الاخص و (ح) فغیر البین هو اللازم الذی لا یلزم تصوره من تصور الملزوم کالکاتب بالقوة للانسان و الثانی من معنیی البین هو اللازم الذی یلزم من تصوره مع تصور الملزوم و تصور النسبة بینهما الجزم باللزوم کزوجیة الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة و الزوجیة و نسبة الزوجیة الیها یحکم جزما بان الزوجیة لازمة لها و ذلك یقال له البین بالمعنی الاعم و (ح) فغیر البین هو اللازم الذی لا یلزم ثم ان الاولی هو التعریف الاول لان تقسیم العرض الی البین و غیر البین باعتبار وقوعه فی التعاریف کما قال الشیخ فی الاشارات ص ۹۱ و المحقق فی شرحها و معلوم ان المعرف ما یعرف الشیء المجهول فلیس فیه تصور الطرفین و النسبة و لعله لذا اختار المصنف هذا التعریف بذکره اولا و لم یذکر السبزواری الا ایاه، و اذا عرفت ما ذکر عرفت معنی کلام المحشی بتمامه.

قوله فهذا التقسیم الثانی الخ: ای تقسیم العرض الی البین و غیر البین فی الحقیقة تقسیمان احدهما ان العرض اما بین بالمعنی الاخص و اما غیر بین و الثانی انه اما بین بالمعنی الاعم و اما غیر بین و لکن هذا و انکان فی الحقیقة تقسیمان الا انه یصح ان یقال العرض اما بین او غیر بین لان طرفی کلا التقسیمین یسمیان بالبین و غیر البین و لذا عد تقسیما واحدا هذا و لا یخفی ان هذا التقسیم لیس اصلا تقسیمین فان هذا التقسیم تقسیم للعرض الی البین و غیر البین غایة الامر ان المنطقیین المتاخرین اختلفوا فی المراد من البین و غیر البین عند القوم.

ثم انه لا بد ان یکون مرادهم من اللزوم فی تعریف البین اللزوم العقلی فالبین ما حکم العقل بانه یلزم تصوره من تصور الملزوم و الا فیمکن ان نقول یتحقق البین فی المفارق ایضا فان بعض الاعراض المفارقة، بحیث اذا تصورنا معروضه نتصور ذلك العارض کالحرکة بالنسبة الی الفلك و الشباب بالنسبة الی الانسان و الاغماء بالنسبة الی من هو ادواری الاغماء.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۱

من تصوره مع تصور الملزوم و النسبة بینهما الجزم باللزوم کالحدوث للعالم فهذا التقسیم الثانی بالحقیقة تقسیمان الا ان القسمین الحاصلین علی کل تقدیر انما یسمیان بالبین و غیر البین قوله یدوم: کحرکة الفلك فانها دائمة للفلك و ان

لم يمتنع انفكاكها نظرا الى ذاته قوله بسرعة: كحمرة الخجل و صفرة الوجل قوله او بطوء: كالشباب. قوله مفهوم الكلى: اى ما يطلق عليه لفظ الكلى يعنى المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقى يقصد من الكلى هذا المعنى. قوله و

[معانی الکلی]

ان قلت: ما وجه هذه التقسيمات الكثيرة للعرض.

قلت بعضها يفيد فى باب المعرف كتقسيمه الى البين و غيره فان كان بينا، يمكن وقوعه فى التعاريف و الا فلا كما قال فى الاشارات- ص ۹۱- و بعضها يفيد فى سائر المقامات و ذكر هنا استطرادا و هذا لا اشكال فيه و انما الاشكال فى ان الوجه فى التقسيم الى البين و غيره لو كان ما ذكر، فلا يلزم تعريف البين بانه الذى يلزم عقلا تصوره من تصور معروضه اى يحكم بلزومهما بل البين ما يلزم عرفا تصوره من تصور معروضه فيكون بحيث اذا حضر المعروض فى الذهن حضر العارض و يصح وقوعه (ح) فى التعاريف اذ يعرف الشىء المجهول على الوجه المعتبر عند المنطقى الاتى انشاء اللّه تعالى فى باب التعريف و لم اعثر بعد على شىء يطمئن اليه النفس فراجع و تدبر.

قوله خاتمة: بها يختم مبحث الكلى و الجزئى و مبحث الكليات.

اعلم انه لما ذكر الكلى كثيرا فى السابق و كان الكلى يطلق على معان ثلثة، اراد ان يبين ما هو المراد منها، اما توضيح المعانى الثلثة فهو انك اذا قلت: الانسان مثلا كلى حصل هناك مفهومات ثلثة احديها مفهوم الانسان و هو عبارة عن الحيوان الناطق و الثانية مفهوم الكلى و هو ما عرفت سابقا: ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين. و قد حمل هذا المفهوم على الانسان و الثالثة الانسان مع قيد الكلية و بعبارة اخرى مجموع الموضوع و المحمول اى الانسان الكلى، كما انه اذا قيل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۲

معروضه: اى ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان و الحيوان يسمى كليا طبيعيا لوجوده فى الطبائع يعنى فى الخارج على ما سيجىء و المجموع المركب من هذا العارض فى النحو: زيد فاعل، كان مفهوم زيد شيئا مستقلا و مفهوم فاعل كذا و مفهوم زيد الفاعل شيئا ثالثا.

فاعلم ان المعنى الاول و هو مفهوم الانسان الموضوع فى تلك القضية يسمى كليا طبيعيا و الوجه فى التسمية انه موجود فى عالم الطبيعة على اختلاف ياتى قاله- المحشى و قال الدوانى: الوجه فى التسمية انه طبيعة من الطبائع و هذا احسن، و المعنى الثانى و هو مفهوم الكلى اى مفهوم ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين- اذ الكلى بمعنى ما لا يمتنع الخ كما تقدم- يسمى كليا منطقيا لان المنطقى يبحث عن هذا المفهوم و يورد عليه احكاما فهو لا ينظر الى خصوص الحيوان او الانسان او غيرهما بل نظره الى هذا المفهوم فيقسمه مثلا الى الجنس و الفصل و النوع الخ، و المعنى الثالث و هو الانسان المقيد بالكلية اى مجموع الموضوع و المحمول يسمى كليا عقليا و الوجه فى التسمية انه عقلى محض لا وجود له فى الخارج جزما و ان توهم بعضهم وجوده بناء على وجود الاضافات و لكنه و هم كما ياتى انشاء اللّه.

ثم هذا الذى ذكرنا فى معنى العقلى و المنطقى و الطبيعى هو المختار الصحيح الموافق لكلمات المصنف و المحشى و

الاکثر، و قال القطب- و تبعه بعض آخر-:
المراد من الکلی الطبیعی عبارة عن المادة من حیث صلوحه لعروض الکلیة فالحیثیة داخلة فیه و لکنه باطل بل المراد من الطبیعی هو مجرد المادة من دون نظر الی الکلیة اصلا و انما سمی کلیا طبیعیا لانه یعرضه الکلیة اذا تصور فی الذهن فاتصافه بالکلیة مجاز کما قال السبزواری: اذ لیس بالکلیة مرهونا.
و العجب من المصنف «التفتازانی» قال فی بعض تصانیفه- علی ما نقل العلامة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۳

و المعروض کالانسان الکلی و الحیوان الکلی یسمی کلیا عقلیا اذ لا وجود له الا فی العقل.
قوله و کذا الانواع الخمسة: یعنی کما ان الکلی یکون منطقیا و طبیعیا و عقلیا کذلك عبد الحکیم-: کون الطبیعی عبارة عن المادة من حیث صلوحه لعروض الکلیة صریح المتقدمین و المتاخرین، قال و معنی قولهم- فیما سیاتی-: الکلی الطبیعی موجود فی الخارج انه مع اتصافه بالکلیة موجود فی الخارج، ثم انه قد رآی فی کلماتهم انهم قالوا: الحیوان مثلا من حیث هو، کلی طبیعی، کما ذکرنا.
فقال مرادهم انه من حیث هو مجردة عن جمیع العوارض سوی الکلیة، و لعمری هذا منه غریب!
و اظن ان هذا الاشتباه منهم فی تحقیق معنی الطبیعی لوجهین: احدهما ما صرح به فی شرح المطالع مؤیدا به مذهبه المذکور و هو انه علی القول المشهور فی معنی الطبیعی یلزم کون الاشخاص کلیات لان کل واحد من هذه الافراد فی الخارج حیوان مثلا فاذا صار الحیوان کلیا طبیعیا یلزم کون هذه الافراد جمیعا کلیات و هذا اغرب فان وصف الکلیة للکلی الطبیعی مجاز کما صرحوا به و قد مضی فهو یوصف بالکلیة بلحاظ انه صالح لعروضها علیه و الا فهو لیس کلیا و لعله الیه اشار المحشی فیما یاتی حیث قال: کالانسان من حیث هو الانسان الذی یعرضه الکلیة فی العقل.
و قال الشیخ فی الشفاء فی قسمة الالهی- نقله فی الدرة-: الطبیعی الموجود هو الذی یکون معروض الکلیة و وجوده بوصف الکلیة محال.
و الوجه الثانی ان الحیوان من حیث هو یتصف تارة بالکلیة الطبیعیة و اخری بالجنسیة الطبیعیة- علی ما سیاتی من جریان الثلثة فی تمام الانواع الخمسة- فیقال الحیوان جنس کما یقال الحیوان کلی فیعرض الحیوان، الوصفان ای الجنسیة و الکلیة فلا بد ان یکون هو من حیث صلوحه لعروض الکلیة کلیا و من حیث صلوحه لعروض الجنسیة جنسا کما ان زیدا قد یصیر فاعلا و قد یصیر مفعولا من الجهتین، صرح بهذا بعضهم.
و یرد علیه مضافا الی ان مثاله «زید فاعل و مفعول» غیر مربوط

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۴

الانواع الخمسة یعنی الجنس و الفصل و النوع و الخاصة و العرض العام یجری فی کل منها هذه الاعتبارات الثلثة مثلا مفهوم النوع اعنی الکلی المقول علی کثیرین متفقین بالمقام- علی ما یزعم من ان الکلیة وصف حقیقی للطبیعی- اصلا فانه لیس فاعلا و مفعولا فی آن واحد و لا یوصف بهما فی حال واحد.
نعم یرد علیه مضافا الی ما ذکر انه کثیرا ما یعرض الوصفان علی شیء فهذا- الشیء بذاته معروض للوصفین فاذا قیل:

زید عالم و قاعد یعرض الوصفان علی زید ذاته لا علیه بملاحظة صلوحه للوصفین نعم علة عروض الوصفین علی زید- ذاته- استعداد فی ذاته یصلح به لعروض الوصفین علیه.

قوله لوجوده فی الطبائع: جمع الطبیعة و المراد منها فی امثال المقام ما یرادف قولنا طبیعة الحیوان و طبیعة الانسان و هکذا کما یقال عالم الحیوان و عالم الانسان فمعنی العبارة انه موجود فی هذه العوالم و الطبائع و هو عبارة اخری عن وجوده فی الخارج کما فسره المحشی، و المراد منها فی الحکمة ما قال الشیخ فی الشفاء: کل فعل و حرکة صدر من ذات الجسم لا من سبب خارجی و کان علی نهج واحد و من دون ارادة و اختیار یسمی القوة التی هی مبدء ذلک الفعل، بالطبیعة انتهی.

قوله و کذا الانواع الخمسة: ان قلت ما وجه اطلاق الانواع علی الخمسة مع ان النوع واحد منها قلت کل من المفاهیم الخمسة بما هی هذه المفاهیم نوع لان النوع علی ما سبق هو تمام حقیقة الافراد و معلوم ان معنی الجنس مثلا و هو: المقول علی الکثرة المختلفة، تمام حقیقة الجنس و کذا البواقی.

قوله تجری فی الجزئی ایضا: و المصنف لم یتعرض له لکونه غیر مقصود فان نظر المنطقی فی الکلیات، ثم من الظاهر ان هذه الثلاثة تجری فی قضایا تمام العلوم فزید فی قضیة زید فاعل، فاعل طبیعی و مفهوم الفاعل نحوی و المجموع- ای مجموع زید و مفهوم الفاعل النحوی- عقلی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۵

بالحقیقة فی جواب ما هو یسمی نوعا منطقیا و معروضه کالانسان و الفرس نوعا طبیعیا و مجموع العارض و المعروض کالانسان النوع نوعا عقلیا و علی هذا فقس البواقی بل قوله و الحق ان وجود الخ: اعلم ان المنطقی لا یلزمه البحث عن وجود الشیء الفلانی و عدمه فانه وظیفة الفیلسوف؛ فالبحث عن وجود الکلی الطبیعی خارج عن المنطق، الا ان المتاخرین زعموا ان هذا البحث مفید فی ایضاح قواعد المنطق فذکروه و لیس کذلک و ما ذکره العلامة عبد الحکیم و بعض المحشین مثالا له من انه یقال فی المنطق الکلی قد یکون داخلا فیما تحته من الجزئیات، فلا بد ان یعلم انه موجود حتی یصح قولهم: داخل فی الجزئیات؛ مردود بان المراد بقولهم الکلی قد یکون داخلا فیما تحته، انه یکون داخلا فی ماهیة ما تحته؛ مثلا الحیوان داخل فی ماهیة ما تحته و بالجملة هذا الکلام منهم راجع الی المهیة و لا ربط له بالوجود.

نعم قال السبزواری: یذکر هذا البحث هنا للفرق بین المعانی الثلثة «بحسب وجود بعضها» و کیف کان فانا نذکر البحث تبعا لهم و نحققه انشاء اللّه تعالی. «۱»

قوله لا ینبغی الخ: فان الکلیة انما تعرض المفهومات الحاصلة عند العقل و لذا تکون من المعقولات الثانیة و هی غیر موجودة فی الخارج قطعا، و قس علیه الکلی العقلی فانه غیر موجود قطعا لانه مرکب من المنطقی و الطبیعی و المنطقی غیر موجود و اذا انتفی احد جزئی المرکب. انتفی المرکب، و قال بعضهم- کالقطب و الشریف- الخلاف فی وجود المنطقی ایضا لان الکلیة من الاضافات و فی وجود الاضافات خلاف و اشکال و استدل من الطرفین بوجوه کثیرة فالوجه فی ذکر بحث الطبیعی دون المنطقی و العقلی، ان بحثه بالقیاس الیهما قلیل و فیه ان الکلیة

(۱)- و انت اذا راجعت کتابنا المنطق المقارن تعرف ان هذا البحث فی الیونان کان بحثا الهیا یتمسکون به لاثبات التثلیث المسیحی فتامل.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۶

الاعتبارات الثلث تجری فی الجزئی ایضا فانا اذا قلنا زید جزئی فمفهوم الجزئی اعنی ما یمتنع فرض صدقه علی کثیرین یسمی جزئیا منطقیا و معروضه اعنی زیدا یسمی من المعقولات الثانیة و ان المعقولات الثانیة غیر موجودة جزما و ان قلنا بوجود الاضافات.

قوله و انما النزاع الخ: اعلم انه اختلف فی وجود الکلی الطبیعی فی- الخارج علی اقوال ستة- و قد ذکرها السبزواری بنحو الاجمال فی بعض تعالیقه علی الحکمة- ص ۹۳-: احدها القول بوجوده بالذات حقیقة و هم القائلون باصالة المهیة و بشاعة هذا القول واضحة فی الحکمة:

الثانی القول بعدم وجوده راسا.

الثالث القول بان الوجود ثابت لها بالعرض و المجاز کما ان الحرکة ثابتة لجالس السفینة عرضا و مجازا و فی الحقیقة الحرکة وصف للسفینة و ینسب الی الجالس مجازا و عرضا فکذا الوجود بالنسبة الی الطبیعی فانه وصف حقیقی لافراد الطبیعی و ینسب الی الطبیعی مجازا- و لعل هذا راجع الی المعنی الثانی فتدبر- و هذا مذهب المصنف حیث قال: و الحق ان وجود الطبیعی بمعنی وجود افراده ای لا وجود لنفس الطبیعی حقیقة بل لافراده و ینسب الیه مجازا.

الرابع القول بان وجود الطبیعی هو وجود رب النوع للطبیعی فی عالم الارباب.

الخامس القول بان الطبیعی بنفسه موجود فی الخارج وجودا ساریا فی جمیع الافراد، و هذا مقالة الرجل الهمدانی «من حکماء همدان» الذی صادفه الشیخ فی بلدة همدان و نقل انه صنف کتابا فی رده، فهو یقول بان الطبیعی وجود واحد وسیع سار فی جمیع افراده و ان اردت تشبیهه بشیء اقول هو «بوجه» کحبل السبحة فانه واحد سار فی عدد السبحة.

السادس القول بوجوده حقیقة غایة الامر انه مجاز بالنظر الدقیق البرهانی او

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۷

جزئیا طبیعیا و المجموع من العارض و المعروض اعنی زیدا الجزئی یسمی جزئیا عقلیا.

قوله و الحق ان وجود الطبیعی بمعنی وجود اشخاصه: لا ینبغی ان یشک فی ان الکلی بالنظر العرفانی و الفرق بینه و القول الثالث ان الثالث یقول بان وجوده مجاز صریح کمجازیة نسبة الحرکة الی الجالس فی السفینة و هذا یقول بان نسبة الوجود الیه حقیقة بنظر العرف و العقل و المجازیة خفیة فی غایة الخفاء بحیث یعلم بنظر عقلی دقیق او نظر عرفانی.

توضیحه ان الواسطة فی العروض علی اقسام احدها ما یکون مجازیة الاسناد الی ذی الواسطة واضحة مثل اسناد الحرکة الی الجالس فی السفینة، و هذا فیما یکون الواسطة و ذو الواسطة موجودین بوجودین متباینین، الثانی فیما اذا کان ذو الواسطة و الواسطة موجودین بوجودین غیر متباینین کالسواد و الجسم فی الاتصاف بالاسود، فان الاسود الحقیقی نفس السواد، و الجسم اسود بالعرض و المجاز و لکن مجازیته خفیة محتاجة الی تأمل و هنا قسم ثالث تکون مجازیته اخفی من الثانی و هو فیما اذا کان ذو الواسطة و الواسطة موجودین بوجود واحد نظیر الفصل و

الجنس فانهما موجودان فى الخارج بوجود واحد و لذا يحمل الجنس على الفصل و بالعكس و لكن مع ذلك اذا قلت: الجنس متحصل فى الخارج كان هذا حقيقة بنظر العرف الا انه مجاز خفى فان صفة التحصيل للفصل.
و المهية مع الوجود و التحقق من هذا القبيل بحيث يشكل ان يقال حمل الوجود او التحقق على المهية مجاز ففى الحقيقة ليس فى الخارج الا وجودات ضعيفة و قوية لكل منها حدا كالانسان لمرتبة و الحيوان لمرتبة اخرى و الحدود ليست موجودة بحسب الحقيقة الا انه مع ذلك يقال الانسان موجود فيحمل الوجود على مهية الانسان مع ان حقه ان يحمل على وجود هذه المرتبة المحدودة بالانسان فحمل الوجود على المهية حقيقة بنظر العرف و لذا قال بعضهم- درة ص ۴۲-: وجود المهية يقينى. و لكنه مجاز بنظر دقيق و هذا هو المذهب الحق.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۸

المنطقى غير موجود فى الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات فى العقل و لذا كانت من المعقولات الثانية و كذا فى ان الكلى العقلى غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم و قد استدلوا على وجود الطبيعى فى الخارج بوجوه منها ان الحيوان مثلا جزء لهذا الحيوان الخاص الموجود فى الخارج، و جزء الموجود موجود و يرد عليه ما اورده القطب و كثير منهم من ان الحيوان جزء عقلى لهذا الحيوان الخاص و لا يلزم ان يكون الجزء العقلى جزء خارجيا.
و من الوجوه دليل المقسمية- ذكره السبزوارى- توضيحه بعد مقدمة هى ان الكلى الطبيعى مقسم و له اقسام ثلثة احدها الكلى الطبيعى بشرط الوجود و الثانى الطبيعى بشرط لا و الثالث الطبيعى لا بشرط القسمى «اى الذى يكون اللابشرطية قيدا له و المقسم هو الذى لا شرط له اصلاحتى انه ليس مقيدا باللابشرطية»، اضف اليه انه اذا وجد قسم من اقسام شيء فيصح ان يقال المقسم موجود لان المقسم فى ضمن هذا القسم ايضا فنقول لا شك ان الطبيعى بشرط الوجود موجود فان هذا الحيوان الخاص- هذا البقر او هذا الرجل- موجود قطعا و هو حيوان قطعا فالحيوان الموجود- و هو هذا الشخص الخاص- موجود قطعا و يكون فى ضمنه- الطبيعى المقسمى فيكون الطبيعى موجودا و هذا دليل صحيح و عليه يثبت وجود الطبيعى.
لا يقال: لا نسلم ان الحيوان بشرط الوجود اى هذا الفرد بوصف انه حيوان، موجود فى الخارج بل الذى فى الخارج هو الشخص بعنوان انه فرد من الحيوان.
لانا نقول: لا ريب فى اتصاف الفرد بالحيوانية فقسم الطبيعى اى الحيوان بشرط الوجود موجود.
فحيوانية هذا الفرد (و هى المهية بشرط شيء) موجودة و الحيوان مقسم لها و المقسم متحد مع القسم فهو موجود مع وجود القسم.
نعم لا يصح على النظر العرفانى او البرهانى الدقيق؛ لان العارف اما من

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۵۹

انتفاء الكل و انما النزاع فى ان الطبيعى كالانسان من حيث هو الانسان الذى يعرضه الكلية فى العقل هل هو موجود فى الخارج بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا وصل الى حد الكمال و بعبارة عرفانية: ينظر بالعين اليمنى و هو الذى لا يرى سوى اللّه تعالى موجودا فى العالم فليس فى نظره موجود اصلا سوى اللّه تعالى و اما ينظر بالعينين و هو

الذی یری الموجود الکامل هو اللّه تعالی و الباقی اظلة لوجوده الاقدس و فانیة فیه تعالی فناء الظل فی النور و لا شك ان اللاتی هن اظلة الحق تعالی هذه الوجودات الخاصة لا المهیات فان ظل الوجود وجود.

و اما البرهان الدقیق فهو ان المهیات حدود الوجودات فاذا نظر الشخص الی الوجودات الخاصة و رآی انها لیست لا تتناهی و غیر محدودة بل ناقصة محدودة انتزع منها حدود او جعل لکل منها حدا مخصوصا یسمی بالمهیة فالمهیات کسراب بقیعة یحسبه الظمآن ماء و لیس موجودا اصلا هذا و اما من دون النظر الی هذین النظرین- العرفانی و البرهانی- فالمهیة موجودة.

و الحاصل ان ملاك الحقیقة و المجاز فی الاصطلاح هو نظر العرف و الطبیعی موجود حقیقة بهذا الملاك و انکان وصف الوجود له بنظر العقل الدقیق مجازا.

و من الوجوه ان المهیة تحمل علی الوجودات الخاصة بالحمل الشائع- و یاتی انشاء اللّه تعالی بیان اقسام الحمل- فیقال هذا الرجل حیوان، و مناط الحمل الشائع الاتحاد فی الوجود، و الی ذلك یرجع ما ذکرناه فی بعض مکاتیبنا حیث قلنا: و یمکن الاستدلال علی وجود الطبیعی بان الانسان هل هو الا ماله الحیوانیة و النطق؟! و هذا الفرد الخارجی کذلك.

و من الوجوه ان للافراد آثارا خاصة و آثارا مشترکة کما نری بالعیان و معلوم ان کل موجود له مبدء مؤثر فمبدء الآثار الخاصة هی الخصوصیات الشخصیة و مبدء الآثار المشترکة لا بد و ان یکون الجهة الجامعة بین الافراد و هی الکلی، ذکره بعض

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشیة، ص ١٦٠

الافراد و الاول مذهب جمهور الحکماء و الثانی مذهب بعض المتاخرین و منهم المصنف و لذا قال: و الحق هو الثانی و ذلك لانه لو وجد الکلی فی ضمن الافراد لزم المعاصرین «١».

و فیه ان من المعلوم ان الاثر الذی فی زید المشترك لما فی عمرو لیس لهما علة واحدة موجودة فی الخارج حتی یکون الجامع بین الافراد هو المؤثر الموجود کیف! و هو عین مقالة الرجل الهمدانی فلیس الجامع بین المؤثر فی زید و المؤثر فی عمرو موجودا ثالثا فی الخارج فمبدء الاثر المشترك هو الانسانیة «مثلا» الموجودة فی ضمن زید، الانسانیة فی ضمن عمرو فلیس الکلی مبدء مؤثرا الا ان یتمسك بذیل دلیل المقسمیة الذی ذکره السبزواری.

قوله و الثانی مذهب بعض المتاخرین: قالوا لیس الکلی الطبیعی موجودا فی الخارج- و منهم القطب و المصنف- و استدلوا تارة بما ذکره المحشی من انه لو کان موجودا فی ضمن الافراد لزم اتصاف الشیء الواحد بالصفات المتضادة فان زیدا عالم و عمرا جاهل فلو فرض ان الطبیعی موجود فی ضمن هذه الافراد لزم کون هذا الطبیعی الجامع الموجود فی ضمن هذه الافراد متصفا بالعلم و الجهل فی آن واحد و لزم کونه فی الامکنة المتعددة و لا یمکن ان یکون موجود واحد مادی فی- الامکنة المتعددة.

و لا یخفی ان هذا الدلیل ینفی وجود الطبیعی بوجود واحد فی ضمن الافراد ای قول الرجل الهمدانی و لکن لا نقول بمقالته کیف! و هو باطل سخیف یرد علیه ایراد المحشی و لاجل سخافته وجهه بعضهم بان مراده وجود رب نوع الطبیعی.

فانا نقول بان الطبیعی موجود و وجوده عین وجود الافراد، فلکل فرد، طبیعی و بالجملة نقول: یتکثر الطبیعی بتکثر الافراد فاذا وجدت الف فرد من- الانسان فقد وجدت الف طبیعی الانسان فلا یرد علینا ایراد المحشی کما هو واضح و

(۱)- هو الشهابی فی «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۱

اتصاف الشیء الواحد بالصفات المتضادة و وجود الشیء الواحد فی الامکنة المتعددة و (ح) فمعنی وجود الطبیعی هو ان افراده موجودة و فیه تامل و تحقیق الحق فی حواشی التجرید قوله معرف الشیء: بعد الفراغ عن بیان ما یترکب منه المعرف شرع فی البحث لذا قال: فیه تأمل.

و استدلوا ایضا بما فی شرح المطالع و هو انه لو کان الطبیعی موجودا فاما عین الافراد او جزئها او خارج عنها لا سبیل الی الثالث و علی الثانی یلزم عدم صحة الحمل لان الجزء غیر الکل و علی الاول یلزم کون زید عین عمرو لان زیدا عین الطبیعی و هو عین عمرو و عین العین عین، و هذا من الغریب فانه لو کان عینا لکان عینا لفرده الحقیقی و هو الجهة الانسانیة فلازم ما قلناه من انه عین افراده ان یکون عین جهة انسانیة زید و عمرو و غیرهما کما هو کذلک، کما قال فی «گوهر مراد»: هر شیء ماهیت باشد اما نظر بافراد ذاتیهٔ خود انتهی و بالجملة الصواب هو القول بوجود الطبیعی بالمعنی الذی سبق.

هذا مع ان الطبیعی الموجود فی ضمن زید غیر الطبیعی الموجود فی عمرو فلا نسلم ان الطبیعی الموجود فی زید عین الموجود فی عمرو کما مر انه یتعدد الطبیعی بتعدد افراده فتدبر جیدا.

قوله بعد الفراغ عن بیان ما یترکب الخ: ان قلت المعرف لا یترکب من جمیع الکلیات فان العرض العام منها و هو لا یقع فی التعریف علی رای المصنف و المتاخرین قلت الغرض ما یصلح ان یترکب منه المعرف و ان منعه مانع عند بعضهم.

قوله اما بکنهه او بوجه الخ: ان قلت قال المصنف: لافادة تصوره ای تصور المعرف و لم یقیده بکون التصور علی وجه یمتاز عن جمیع ما عداه او علی نحو تصور الکنه؛ قلت نعم و لکنه لما قال و یشترط ان یکون مساویا و اجلی فقد استفید منه ان منظوره تصوره باحد الوجهین من الکنه و الامتیاز عن جمیع ما عداه- و الا لما اشترط

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۲

عنه و قد علمت ان المقصود بالذات فی هذا الفن هو البحث عنه و عن الحجة و عرفه بانه ما یحمل علی الشیء ای المعرف لیفید تصور هذا الشیء اما بکنهه او بوجه یمتاز عن جمیع ما عداه و لهذا لم یجز ان یکون اعم لان الاعم لا یفید شیئا منهما کالحیوان فی تعریف المساواة فان الاعم یفید تصور المعرف بوجه کما یأتی.

[المعرف]

[شرائط المعرف]

قوله و لهذا لم یجز ان یکون اعم: ای لاجل لزوم کون التعریف بنحو یوجب تصور المعرف بالکنه او بوجه یمتاز عن جمیع ما عداه هذا و لکن قد اورد کثیر منهم القطب و الشریف علی هذا بان التعریف لا یلزم کونه مفیدا للتصور باحد النحوین بل یلزم ان یفید تصور المعرف بوجه ما و من هنا یظهر الکلام فی الاخص فانه ایضا یفید تصور الشیء بوجه ما. و یظهر من المحقق فی الشرح– ص ۱۰۲– ان شرط المساواة فی الحد و اما فی الرسم فمن شرائط الجودة و الحسن.

قوله کما اذا تصورت الانسان الخ: لا یخفی انه فی هذه الصورة لم یفد الانسان تصور الحیوان فان الانسان لم یکن معلوما لنا فعرفه الحیوان الناطق فکیف یمکن ان یقال بکون الانسان ایضا معرفا للحیوان فهل هذا الا دور واضح؟

قوله لما کان الاخص اقل الخ: وجهه ان الاخص کلما حصل فی الذهن حصل معه الاعم لان العام فی ضمن الخاص کالحیوان فی ضمن الانسان و لکن ربما یحصل العام فی الذهن و لا یحصل فیه الخاص کالحیوان فانه کثیرا ما نتصوره من دون تصور الانسان هذا و لکن لا یخفی ان هذا الکلام صحیح لو کان العام ذاتیا للخاص و کان الخاص متصورا بالکنه و الا فلو کان العام المعرف خارجا عن ذات الخاص او لم یتصور الخاص فی مواضع تصور العام، بالکنه فلا یلزم من تصور الخاص تصور العام کما لا یخفی فیمکن کون تصور الخاص و حضوره فی الذهن اکثر من تصور العام، فشرط کون المعرف اجلی موجود فیه و اما من حیث شرطیة المساواة فتقدم الکلام فیه و انه لا یعتبر المساواة لعدم لزوم کون التعریف بالکنه او بوجه الامتیاز عن جمیع ما عداه.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۳

الانسان فان الحیوان لیس کنه الانسان لان حقیقة الانسان هو الحیوان مع الناطق و ایضا لا یمیز الانسان عن جمیع ما عداه لان بعض الحیوان هو الفرس و کذا الحال فی الاعم من وجه و اما الاخص اعنی مطلقا فهو و ان جاز ان یفید تصور هذا الاعم بالکنه قوله و قد علم الخ: یعنی انه لما قال المصنف معرف الشیء ما یقال علیه ای ما یحمل علیه فهم انه یشترط ان لا یکون مباینا للمعرف لان المباین لا یحمل علی المباین فلا یکون المعرف مباینا هذا و لکن بناء علی ما سبق من عدم لزوم الکنه و المیز عن جمیع ما عداه، یصح بالمباین ایضا لان المباین قد یوجب تصور المباین.

قال الشریف: و لما کان التعریف بوجه یمیز المعرف عن بعض ما عداه قلیلا غایة القلة لم یلتفتوا الیه و اعتبروا کون المعرف مساویا!.

ثم من الواضح انه لا یمکن ان یکون المعرف عین المعرف و کذا لا یمکن ان یکون المعرف متوقفا تعریفه علی المعرف و الا لدار.

تنبیه [اقسام الدور]

الدور علی ثلثة اقسام: الدور المضمر و الدور المصرح و الدور اللبنی و یسمی بالدور المعی و الاول تقدم الشیء علی نفسه بمرتبة– ای بواسطة– واحدة کتوقف (أ) علی (ب) و هو علی (أ) فیلزم توقف (أ) علی نفسه و هو معنی تقدم الشیء علی نفسه. و الثانی تقدم الشیء علی نفسه ازید من مرتبة واحدة ای باکثر من واسطة کتوقف (أ) علی (ب) و هو علی (ج) و هو علی (أ) و الثالث توقف الشیئین الاضافیین کل علی صاحبه نظیر اللبنین و من هنا سمی بالدور اللبنی و مثاله الابوة و البنوة فان کلا منهما متوقف علی الاخر. ثم القسمان الاولان باطلان ضرورة استحالة تقدم–

الشیء علی نفسه فانه ینجر الی اجتماع المتناقضین کما لا یخفی. و اما القسم الثالث فلا مانع منه لانهما اضافیان فیوجد ان معا لا ان یوجد احدهما اولا ثم الاخر.
قوله ثم الخ: المعرف عبارة عن المعلوم التصوری الموصل فلو کان هو مثل

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۴

او بوجه یمتاز عما عداه کما اذا تصورت الانسان بانه حیوان ناطق فقد تصورت فی ضمنه الحیوان باحد الوجهین لکن لما کان الاخص اقل وجودا فی العقل و اخفی فی نظره و شان المعرف ان یکون اعرف من المعرف لم یجز ان یکون اخص ایضا و قد علم المعرف فی الخفاء و الظهور او کان اخفی من المعرف، فکیف یعرفه؟

تنبیه [فی ما یلزم فی التعریف]

ما تری کثیرا فی عبارات القوم من لزوم کون التعریف جامعا للافراد و مانعا للاغیار، او کونه مطردا و منعکسا یشیر الی ما ذکره المشهور من لزوم المساواة.
فمعنی کونه مطردا کونه مانعا عن الاغیار- فان الطرد بمعنی المنع- بحیث کلما صدق علیه المعرف «بالکسر» صدق علیه المعرف «بالفتح» فلا یشمل غیره. و معنی کونه منعکسا کونه علی عکس ما سبق ای کونه بحیث کلما صدق علیه المعرف «بالفتح» صدق علیه المعرف «بالکسر» و هذا عبارة عن کونه جامعا للافراد.
ان قلت ما وجه اعتبار الاول اصلا حتی یکون عکسه ما یرادف کونه جامعا و لم لم یعکس الامر فیعتبر المعنی الثانی اصلا حتی یکون عکسه معنی- الاطراد؟.
قلت: لمراعاة حال المعرف «بالکسر» فانه المنظور فجعل قضیة موضوعها المعرف «بالکسر» اصلا.

تبصرة [المعرف هو ما یکتسب منه المعرف بالنظر]

اعلم ان المعرف هو ما یکتسب منه المعرف بالنظر فان المقصود فی المنطق کسب المجهولات بالنظر و الفکر فصرف لزوم تصور المعرف «بالفتح» عن تصور المعرف «بالکسر» لا یصیره معرفا اصطلاحیا بل لا بد من ان یکون الانتقال الی المعرف «بالفتح» علی وجه النظر و الفکر. توضیحه ان الانتقال الی المعرف علی انحاء ثلثة:

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۵

من تعریف المعرف بما یحمل علی الشیء انه لا یجوز ان یکون المعرف مباینا للمعرف فتعین ان یکون مساویا له فی الصدق ثم ینبغی ان یکون المعرف اعرف من المعرف فی نظر العقل لانه معلوم موصل الی تصور مجهول هو المعرف لا اخفی منه و لا مساویا له احدیها ان یتصور المعرف «بالفتح» ثم یتوجه الی الصور المخزونة فی ذهنه لیکتسب منها حقیقة المعرف «بالفتح» فیطلع علی صورة بسیطة فی ضمن هذه الصور ثم ینتقل دفعة من تلک الصورة البسیطة الی المطلوب من دون وساطة شیء، او یطلع علی قرائن و انتقل منها الی المطلوب حدسا و دفعة.
و الثانیة ان یتصور امرا او امورا متعددة و یتوجه ذهنه من هذه الامور او هذا الامر الی المطلوب، کان المطلوب متصورا قبل هذه الامور او هذا الامر، او لم یکن، فبالحقیقة لم یکن نظر الشخص الی کشف حقیقة المعرف «بالفتح» بل توجه الی امور و انتقل الی شیء من دون اختیار.

و الثالثة ان یتصور المعرف و اراد کشف حقیقته و فی اثر ذلك توجه الی مبادیه اختیارا و رکب المبادی بعضها مع بعض ثم ینتقل الی المعرف «بالفتح» و بذین الانتقالین کشف حقیقة الصورة المجملة قبلا فی ذهنه.

اذا عرفت هذا فنقول مقصود المنطقی هذا القسم الثالث و اما القسم الاول و الثانی فلیس منظور نظر المنطقی.

اما الاول فلان قواعد المنطق للحفظ من خطأ الفکر و لیس فی هذا القسم نظر کما مضی.

ان قلت ما المانع من ان یکون قواعد المنطق بحیث تعصم عن الخطاء فی هذا القسم الذی لیس فیه نظر؟ قلت لانه نادر لا یدخل تحت ضابطة.

و اما الثانی فلان الانتقال فیه اضطراری لا یدخل تحت الاختیار فلا یمکنه مراعات القواعد، فلیس فی نظر المنطقی حیث یضع قواعد للتعریف.

ثم اعلم ان شرائط المعرف علی قسمین لفظیة و معنویة، المعنویة ما تقدم من

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۶

فی الخفاء و الظهور. قوله بالفصل القریب حد: التعریف لا بد ان یشتمل علی امر یخص المعرف و یساویه بناء علی ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الامر ان کان ذاتیا کان فصلا قریبا و ان کان عرضیا کان خاصة لا محالة فعلی الاول المعرف یسمی حدا و علی الثانی اعتبار المساواة و کونه اجلی و اما اللفظیة فهی عدم استعمال اللفظ المشترك الا مع القرینة و کذا المجاز الا مع القرینة الواضحة، و استعمال الالفاظ الواضحة المعنی لا الغرائب نظیر «الهعخع» کتعریف النار بانه اسطقس من الاسطقسات «بکسر المهزة و فتحها بمعنی اصل المرکبات و لذا یطلق علی العناصر الاربعة لانها اصول الموالید الثلثة:

المعادن و النبات و الحیوان».

ثم ان هذا ایضا دلیل علی ما ذکرناه فی معنی دلالة الالتزام و التضمن سابقا فانهم اجازو المجاز فی التعریف مع تصریحهم بان دلالة الالتزام مهجورة.

ثم ان شرائط المعرف بحسب اللفظ انما هی فی مقام التعریف للغیر کما هو واضح و لعله لذا لم یذکرها المصنف لان التعریف للغیر لیس منظور المنطقی فان منظوره عصمة الفکر.

بقی شیء و هو انهم ذکروا ان دلالة الالتزام مهجورة فی الحدود و زعم الفخر انها مهجورة فی تمام المواضع لایهام فی کلام الشیخ. و هذا مشهور فی لسانهم.

قال المحقق فی الشرح- ص ۳۰-: و ذهب الفاضل الشارح الی ان الالتزام مهجورة فی الحدود و استدل علیه بان الدلالة علی جمیع اللوازم محالة اذ هی غیر متناهیة، و علی البین منها باطلة لان البین عند شخص ربما لا یکون بینا عند آخر، اقول و هذا بعینه یقدح فی المطابقة لان الوضع بالقیاس الی الاشخاص مختلفة؛ و الحق فیه ان الالتزام فی جواب ما هو و ما یجری مجراه من الحدود التامة لا یجوز ان یستعمل و اما فی سائر المواضع فقد یعتبر و لو لا اعتباره لم یستعمل فی الحدود الناقصة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۷

یسمی رسما ثم کل منهما ان اشتمل علی الجنس القریب یسمی حدا تاما و رسما تاما و ان لم یشتمل علی الجنس القریب سواء اشتمل علی الجنس البعید او کان هناك فصل قریب وحده او خاصة وحدها یسمی حدا ناقصا و رسما ناقصا هذا محصل کلامهم و فیه الخالیة عن الاجناس اذ هی لا تدل علی ماهیات المحدودات الا بالالتزام انتهی کلامه.

و صرح ایضا فی ص ۷۲ بان الالتزام مهجور فی الحدود لا فی تمام- المواضع.

و بهذا ایضا صرح القطب فی شرح الرسالة فی النوع الاضافی؛ و المحاکمات و الدوانی.

و بالجملة هذا مشتهر فی لسانهم و استدل الشیخ بانه لو کان الالتزام معتبرا لزم ان یکون الضاحك ذاتیا للانسان لانه یدل بالالتزام علی الحیوان.

و فیه ما لا یخفی فان معنی اعتبار دلالة الالتزام (ح) الاعتبار بفهم الحیوان من الضاحك ففهم الذاتی من الضاحك لا انه بنفسه الذاتی و هذا واضح و لعمری هو غریب من الشیخ و یمکن ان یکون مرادهم ان الالتزام لا یدل علی المطلوب کمال الدلالة و صریحا کما اشار الیه القطب فی بعض المقامات و الا فدلالة اللفظ التزاما علی المطلوب مما لا ینکر و لا فرق فیه بین الحدود و غیرها.

ثم علی ای تقدیر هذا الشرط ایضا من شرائط المعرف بحسب اللفظ و فی مقام التعریف للغیر و یاتی کلام من هذا البحث فی التمثیل.

قوله هذا محصل کلامهم؛ الظاهر رجوعه الی ما ذکره فی هذه الحاشیة من تقسیم المعرف الی الوجوه الاربعة.

قوله و فیه ابحاث الخ: ظاهره ان الابحاث، فی هذا التقسیم و بیان وجهه و لعل من هذه الابحاث ما نذکره:

الاول البحث فی لزوم المساواة بین المعرف و المعرف و قد مضی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۸

ابحاث لا یسعها المقام قوله و لم یعتبروا بالعرض العام: قالوا الغرض من التعریف اما الاطلاع علی کنه المعرف او امتیازه عن جمیع ما عداه و العرض العام لا یفید شیئا منهما فلهذا لم یعتبروه فی مقام التعریف و الظاهر ان غرضهم من ذلك انه لا یعتبر فی مقام التعریف و الثانی البحث فی حصر التعاریف فی هذه الاربعة بل یمکن ترکیبات کثیرة توضیحه ان الکلیات خمسة کما تقدم و لکل من الجنس و الفصل قسمان قریب و بعید فتصیر سبعة و التعریف یمکن بکل واحد من هذه السبعة واحدا و ثنائیا و رباعیا و خماسیا و سداسیا و سباعیا فاقسام المعرف یبلغ علی مآت و لا فائدة فی عدها، نعم من المعلوم عدم صحة التعریف بکثیر منها بل التعریف انما یصح بما اشتمل علی شروطه و لکن المشتمل علی الشروط ایضا اکثر من هذه الاربعة، فان الجنس البعید مع الفصل القریب و الجنس القریب ثلاثا مشتمل علی الشروط و لم یذکروه و کذا الفصل البعید مع القریب و کذا الفصل البعید مع العرض الخاص و غیر هذه الصور مما یظهر للمتامل.

و الثالث البحث فی صحة التعریف بالمفرد ای الفصل فقط او الخاصة فقط:

فقد منعه قوم.

و الرابع انه عند اجتماع الفصل و الجنس، او اجتماع الخاصة و الجنس، لا بد ان یقدم الجنس.

و الخامس ان الماهیة قد تؤخذ بما هی هی فحدها التام هو الجنس القریب مع الفصل و قد تؤخذ بما هی موجودة

فحدها العلل الاربع ای العلة الصورية و المادية و الفاعلية و الغائية، مثلا اذا اردت تعريف القدوم بما هو موجود قلت هو آلة من خشب لها صورة كذا تصنع للنجارة و هذا الحد احسن اقسام الحد.
و هنا ابحاث اخر لا باس بالاشارة اليه و لعلها ايضا داخل فيما اشار اليه بقوله: و فيه ابحاث، و انكان خلاف الظاهر: منها انه لا بد ان يعلم ان تعريف الحقائق و تحديدها مشكلة و قد سئل الشيخ

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۶۹

انفرادا و اما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الا انسان بماش مستقيم القامة و تعريف الخفاش بالطائر الولود فهو بعض اخلائه تحديد بعض الاشياء فقال لا يسعنى ذلك اذ تميز ذاتى الشيء من العرضى و الجنس من الفصل فى غاية الاشكال لا يعلمه الا الاوحدى قال بعض المحققين بل لا يمكن تحديد شيء اصلا بناء على اتحاد العاقل و المعقول- و توضيح هذا الكلام فى الحكمة- اذ لا يمكن معرفة النفس التى هى العاقلة، بالعلم الحصولى. و هذا بخلاف المفاهيم الاعتبارية: مثلا اذا اصطلح فى المنطق على ان لفظ الجنس موضوع بازاء- المعنى الذى سبق فاريد تحديد ذلك المعنى فانه لا اشكال فيه لان معناه واضح معلوم.
و منها ان الحد كثيرا ما يستعمل بمعنى مطلق المعرف رسما او حدا و قد يقع- الاشتباه من بعضهم غفلة عن هذا الاستعمال.
و منها انه استشكل بعض تلامذة سقراط او معاصريه (و هو «ماين» على ما قال القطب) فى التعاريف مطلقا فقال لا يصح تعريف شيء اصلا لان المعرف «بالفتح» انكان حاصلا فى الذهن فالتعريف تحصيل الحاصل و ان لم يكن حاصلا فمن اين علم بكون الصورة المعلومة بوسيلة المعرف «بالكسر» هو ما كان مطلوبا. و هذا الاشكال و ان كان قد يخالج فى الذهن الا انه عند التامل يظهر سخافته:
فانا نختار الشق الثانى و نقول لم يكن حاصلا و علمنا بمطابقة الصورة للمطلوب بالادلة.
ان قلت ما الدليل على المطابقة؟ قلت الدليل على المطابقة الانحاء التعليمية التى تاتى فى آخر الكتاب انشاء اللّه تعالى.
و منها ان الحد كما يكون بمعنى معرف الشيء حقيقة بذكر ذاتياته او عوارضه كذلك يطلق على شرح مفهوم الاسم و الفرق بينه و الاول ان الاول تعريف حقيقة الشيء فيشترط فيه الشروط الماضية و اما الثانى فهو تفصيل ما دل عليه اللفظ اجمالا فانك اذا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۰

تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتاخرين. قوله و قد اجيز فى الناقص: اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذاتى الاعم عرفت معنى الخلأ لغة واردت بسط مدلول هذا اللفظ تسئل عن شرحه و تقول ما الخلأ فيشرح لك.
ان قلت اذا شرح معنى اللفظ فهو الحد الحقيقى فليس غير الحد الحقيقى شيء.
قلت الحد الحقيقى انما يكون بعد العلم بالوجود فان الحد ما اشتمل على الفصل فلا بد ان يعلم ذاتى الشيء من عرضيه فلا بد ان يعلم بوجوده حتى يعلم بذاتيه و عرضيه اذ ما ليس موجودا لا يعلم ذاتيه و عرضيه لان علائم الذاتى

انما تعلم بعد الوجود نعم فی المعان الاعتباریة و الاصطلاحیة وجودها صرف اعتبارها و اصطلاحها و اما فی الحقائق فلا بد ان یعلم بوجودها حتی تعرف بالحد مع ان شرح مدلول الاسم یکون قبل العلم بالوجود.

و بالجملة فمراتب السؤال (ح) اربعة الاولی ان یسئل عن معنی اللفظ و الموضوع له و جوابه وظیفة اللغوی کما اذا سئلت عن معنی لفظ الماء فیقال مثلا هو ما یقال له بالفارسیة آب.

و الثانیة ان یسئل عن شرح مدلول اللفظ کما اذا سئلت عن شرح ما فهمت من لفظ الماء من اللغویین فیقال مثلا هو جسم سیال.

و الثالثة ان تسئل عن وجود هذا الجسم.

و الرابعة ان تسئل عن ذاتیاته و عوارضه، و ربما یوافق الجواب فی الرابعة مع الجواب فی الثانیة ای یکون ما اجیب به فی المرتبة الثانیة هو ما اجیب فی الرابعة الا انه لما لم تکن عالما بوجوده لم تفهم ان الجسم السیال مثلا حد للماء لعدم علمك بانه ذاتی للماء و من هنا قد اشتهر ان التعاریف قبل العلم بوجود معرفاتها تعاریف اسمیة و بعد العلم بوجودها تعاریف حقیقیة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۱

کتعریف الانسان بالحیوان فیکون حدا ناقصا او بالعرض الاعم کتعریفه بالماشی فیکون رسما ناقصا بل جوزوا التعریف بالعرض الاخص ایضا کتعریف الحیوان بالضاحك فتحصل ان اقسام ما، ثلثة: ما یکون جوابه شان اللغوی. و سؤال شرح اسم- المعرف؛ و سؤال حقیقة المعرف.

ثم انه و ان کان الامر کما ذکر الا انه وقع فیه خلاف و ظاهر کثیر منهم عدم موقع لشرح الاسم کالقطب فی المحاکمات- ص ۱۰۴- و فی المطالع، و الشریف؛ و السبزواری علی ما یظهر من کلامه فی- ص ۳۱ فتامل-؛ و لکنه اثبت ما الشارحة فی- ص- ٤٤- حیث قال: من ثم ما فی بدو تعلیم نضع* للاسم بالاثبات قلبه یقع. و یوافقه علی اثباته المحقق فی الشرح- ص ۳۰۹- فی شرح قول الشیخ: و منها مطلب ما هو الشیء و قد یطلب به ماهیة ذات الشیء و قد یطلب به ماهیة مفهوم الاسم قال:

ذات الشیء حقیقته و لا یطلق علی غیر الموجود، و المردان الطالب بما الاول هو السائل عن ما هو و یجاب باصناف المقول فی جواب ما هو کما مر ذکرها و الطالب بما الثانی هو السائل عن ماهیة مفهوم الاسم کقولنا ما الخلأ؟ و انما لم یقل عن مفهوم الاسم لان السؤال بذلك یصیر لغویا بل هو السائل عن تفصیل ما دل علیه الاسم اجمالا فان اجیب بجمیع ما دخل فی ذلك المفهوم بالذات کان الجواب حدا بحسب الاسم و ان اجیب بشیء خارج عن المفهوم کان رسما بحسب الاسم انتهی.

و کذا اللاهیجی علی ما نقله بعض الاکابر دام علاه و کیف کان فقد عرفت التحقیق فتامل فی المقام فانه من مزال الاقدام.

قوله الخفاش: قال فی حیوة الحیوان: هو بضم الخاء و تشدید الفاء واحد الخفافیش التی تطیر فی اللیل و هو غریب الشکل و الوصف و هو کثیر التولید، و الخفش صغر العین و ضیق البصر.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۲

لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى و هو غير جائز اصلا. قوله كاللفظى:
اى كما اجيز فى التعريف اللفظى ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت. قوله تفسير قوله كما صرح به بعض: منهم صاحب الدرة- ص ۴۷-: هيچ قول شارحى تمام نشود الا بچيزى كه مختص باو باشد و لو مجموعا انتهى و الشريف حيث قال:
اللازم ان لا يكون العرض العام معرفا لا ان لا يكون جزء من المعرف.

[**المعرف الناقص**]

قوله و قد اجيز فى الناقص الخ: اعلم انه اجاز القدماء تعريف المعرف بالذاتى الاعم و (ح) يكون المعرف من اقسام الحد الناقص و ايضا اجازوا التعريف بالعرضى الاعم و يكون (ح) من اقسام الرسم الناقص.
ان قلت ان القدماء كما جوزوا التعريف بالاعم ذاتيا او عرضيا كذلك جوزوا التعريف بالاخص كتعريف الحيوان بالضاحك فلم لم يذكره المصنف.
قلت لان المصنف يزعم ان الاخص اخفى فى نظر العقل و يشترط فى التعريف كونه اجلى، اتفاقا فلا يرضى بهذا التجويز للقدماء ايضا فهو لم يعتد بهذا القول لانه ينجر الى ما لا يجوزه احد، ان قلت فلم جوزوا، قلت انهم لا يسلمون ان الاخص اخفى و لا يشترطون المساواة.
قوله بالعرضى الاخص: ان قلت الاخص كما يكون عرضيا، قد يكون ذاتيا فلم خص المحشى الكلام بالعرضى مع ان كلام بعض المجوزين ايضا ليس مختصا بالعرضى كالشريف.
قلت الظاهر ان الوجه ان التعريف بالذاتى الاخص دور لان الاخص يعرف بالاعم الذاتى كما يعرف الانسان بالحيوان- مع الناطق- فلئن عرف الاعم ايضا بالاخص لزم الدور.
ان قلت يمكن معرفة الانسان بعوارضه لا بذاتياته حتى يكون معرفة الحيوان به دورا.
قلت و حينئذ يكون الانسان فى نظر هذا الشخص عرضيا لعدم معنى للانسان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۳

مدلول الفظ: اى تعيين مسمى اللفظ من بين المعانى المخزونة فى الخاطر فيلس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما فى المعرف الحقيقى فافهم. قوله قول: القول عنده الا هذا المعنى العرضى.
قوله لزعمه الخ: يستفاد من كلمة زعمه، فى كلام المحشى انه مخالف للمصنف فى اشتراط المساواة.
قوله كاللفظى: الظاهر ان مراده من التعريف اللفظى هو الذى شأن اللغوى لا شرح الاسم الذى من اقسام التعريف الحقيقى الذى مضى و لذا ذكر: مدلول- اللفظ، و تعيين مسمى اللفظ. و حاصله انه كما ان اللغوى قد يفسر بالاعم كذلك فى التعريف الحقيقى يجوز بالاعم.
و يخالج فى ذهنى شىء و هو ان اللغوى لا يفسر بالاعم و لا يجوز له ذلك كيف و هو خيانة فى اللغة! و اما قوله سعدانة نبت و امثاله فليس من التفسير بالاعم من شىء فان نبتا ليس عاما بل نكرة يشمل جميع النباتات على سبيل البدلية و فرق بين- البدلية و العموم ففى الحقيقة قد فسر اللغوى السعدانة بالمساوى الا ان بنائه حيث لا يكون على

التفسیر الحقیقی فلا یوضح المعرف کمال الایضاح، فیقول نبت ای من اقسام النباتات و هذا مساو للسعدانة فانه من اقسام النباتات فتدبره و لعله الی هذا اشار المحشی بقوله فافهم.

قوله سعدانة نبت: الظاهر ان التاء فی سعدانة بفتح السین للوحدة و السعدان نبت معروف من افضل ما ترعاه الابل و فیه یضرب المثل فیقال: مرعی و لا کالسعدان.

و اما السعدانة مع التاء فهو بمعنی الحمامة او اسم حمامة مخصوصة او بمعنی کرکرة البعیر کما فی الحیوة و القاموس.

هذا تمام الکلام فی التصورات و بقی شیء یاتی فی الرؤس الثمانیة انشاء اللّه

*** قوله القضیة: اعلم ان باب القضایا من مقدمات الحجة کما ان باب الکلیات

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۱۷۴

فی عرف هذا الفن یقال للمرکب سواء کان مرکبا معقولا او ملفوظا فالتعریف یشتمل علی القضیة المعقولة و الملفوظة.

قوله الصدق: هو المطابقة للواقع

[القضایا]

[القضایا و تعریفها و تقسیمها]

من مقدمات المعرف و قد مضی.

قوله القول فی عرف الخ: اشار بقوله مرکب سواء کان الخ الی دفع اشکال هو ان القول عند المنطقی لفظ مشترک بین المرکب المعقول و المرکب الملفوظ و القضیة قد تکون ملفوظة و قد تکون معقولة و عرف المصنف القضیة «معقولة و ملفوظة» بالقول فیلزم استعمال اللفظ فی اکثر من معنی واحد و هو غیر جائز. و الجواب ان القول استعمل فی الجامع بینهما و هو المرکب و هو معنی واحد یشمل المعقولة و الملفوظة.

ان قلت قول المصنف: قول الخ تعریف للقضیة و القضیة لفظ مشترک بین القضیة المعقولة و الملفوظة او حقیقة فی المعقولة و مجاز فی الملفوظة عند المنطقی – لان نظره فی المعانی – کما قال الشریف و کیف کان یلزم استعمال لفظ القضیة فی اکثر من معنی واحد لعدم جامع بین معنیی القضیة و هو لا یجوز و اذا کان لفظ القضیة مشترکا لفظیا استعمل فی کلا معنییه یلزم فی القول ایضا ان یستعمل فی کلا معنییه حتی یکون معرفا للقضیة و لا یمکن ان یستعمل فی الجامع لانه یکون حینئذ من التعریف بالاعم کما لا یخفی و هو غیر جائز عند المصنف.

قلت اولا یمکن فرض الجامع بین المعنیین فان القضیة بمعنی ما فیه القضاء و الحکم سواء کان معقولا او ملفوظا.

و ثانیا استعمال اللفظ فی اکثر من معنی واحد جائز علی التحقیق و علیه شواهد من کلمات اهل اللسان: قال الشاعر فی مدح النبی (ص):

المرتمی فی دجی و المبتلی بعمی   و المشتکی ظمأ و المبتغی دینا
یاتون سدته من کل ناحیة   و یستفیدون من نعمائه عینا

فقد استعمل لفظ العین فی اخر الشعر فی اربعة معانی یوضحها الشعر الاول.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۵

و الکذب هو اللامطابقة للواقع و هذا المعنی لا یتوقف معرفته علی معرفة الخبر و القضیة فلا دور. قوله موضوعا: لانه وضع و عین لیحکم علیه. قوله محمولا: لانه امر و قال الشاعر:

ای المکان تروم ثم من الذی   تمضی له فاجبته المعشوقا

فقد استعمل لفظ المعشوق فی المحبوبة و فی قصر للمتوکل و قال سلطان القاجار ناصر الدین

دی در میان بادیه دیدیم شیر بود   این را بریختیم و از آنهم گریختیم.

بل الاستعمال فی الاکثر موافق للذوق و الوجدان غیر مخالف للدلیل و البرهان و للکلام مقام غیر المقام و اعلم انه یطلق فی کلام بعضهم- کالشیخ فی المنطق- علی القضیة، القول الجازم.

قوله یحتمل الصدق و الکذب: و هذا عرض لازم للخبر باقسامه حتی الاخبار المستعملة فی مقام البعث نحو قول الوالد: ابنی یصلی و یتعلم، بناء علی کونها اخبارا کما هو التحقیق.

قوله الصدق هو المطابقة الخ: قد سبق من المحشی فی- ص ۱۷- ان الصدق قد یطلق علی نفس المطابقیة التی هی معنی مصدری و قلت هناك انه تمهید لدفع اشکال دور یأتی و وعدتك شرحه هنا.

فاعلم انه قد عرفت القضیة بانها ما یحتمل الصدق و الکذب فاورد علیه بان معرفة القضیة متوقفة علی معرفة الصدق و الکذب بناء علی هذا التعریف و معرفة الصدق و الکذب ایضا متوقفة علی معرفة القضیة لان الصدق قد عرف بالخبر المطابق للواقع، و الکذب بالخبر غیر المطابق ففی تعریف القضیة و الصدق و الکذب، دور قال بعض: الظاهر ان اول من استشکل بهذا، السکاکی- المتوفی سنه ۶۲۶ رو- لعل نظر المحقق- المتوفی ۶۷۲- الیه حیث نقل الاشکال عن بعض المتاخرین.

و اجیب عن هذا الاشکال بوجوه منها ما یظهر من الشیخ و المحقق و القطب فی غیر واحد من کتبه و الدرة و هو ان معنی الصدق و الکذب معلوم عند العقل و کذا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۶

جعل حملا لموضوعه قوله و الدال علی النسبة: ای اللفظ المذکور فی القضیة الملفوظة الذی یدل علی النسبة الحکمیة یسمی رابطة تسمیة الدال باسم المدلول فان الرابطة حقیقة هی الخبر الا انه لما کان قد یعرض الخبر اشتباه من جهة العوارض- کوقوعه فی مقام البعث و الدعاء و غیرهما- فاورد فی حده ذکر الصدق و الکذب لیتمیز عما عداه، فکانه قیل الخبر هو الذی یقع فی تعریف الصدق و الکذب. و اما الصدق و الکذب فمعناهما واضح لا یحتاج الی المعرف فهو کما یقال مرادنا بالحیوان هو الذی یقع فی حد الانسان فذکر الصدق و الکذب فی تعریف القضیة کذکر القرینة فی بیان احد معنیی اللفظ المشترك.

و منها ما یظهر عن الشریف- فی اقسام المرکب- و هو ان الصدق بمعنی مطابقة النسبة للواقع و الکذب بمعنی عدم مطابقة النسبة فلم یؤخذ فی التعریف لفظ الخبر بل النسبة.

و الظاهر انه لا یسمن و لا یغنی من جوع، فان قولهم فی تعریف القضیة: هو- القول المطابق للواقع، معلوم ان معناه: هو القول المطابق نسبته للواقع لان المطابقة و عدمها وصف للنسبة حقیقة و وصف للقول من باب توصیف الکل بوصف جزئه و الا فمعلوم ان المطابقة و عدمها لیسا للموضوع و المحمول بل للنسبة فقط و تعبیرهم بالقول و القضیة لان القضیة حقیقة هی النسبة ای النسبة جزء اخیر للقضیة و الجزء الاخیر بمنزلة العلة التامة فعبروا عن مطابقة النسبة بمطابقة الخبر، فالدور بحاله لاخذ النسبة فی کلا التعریفین.

و منها ما اجاب به المحشی و هو ان الصدق بمعنی المطابقة للواقع و الکذب بمعنی اللامطابقة ای هذا المعنی المصدری فلم یؤخذ فی التعریف لفظ الخبر.

قوله فان کان الحکم الخ: و نظیره تعریف الدرة: الحملیة ما حکم بارتباط طرفیها بنحو هو هو او لیس هو ایاه، و هذا احسن من تعریف بعضهم: ما کان طرفاه مفردین و لو بالقوة. ثم انه لا فرق بین ان یکون طرفاه مفردین او جملتین سقطتا

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۱۷۷

النسبة الحکمیة و فی قوله و الدال علی النسبة اشارة الی ان الرابطة اداة لدلالتها علی النسبة الحکمیة التی هی معنی حرفی غیر مستقل و اعلم ان الرابطة قد تذکر فی القضیة الملفوظة و قد تحذف و القضیة علی الاول تسمی ثلاثیة و علی الثانی تسمی ثنائیة قوله و قد استعیر لها هو اعلم ان الرابطة تنقسم الی زمانیة تدل علی اقتران النسبة الحکمیة باحد الازمنة الثلثة و غیر زمانیة عن الاستقلال، و التفصیل انه اما ان لا یوجد فی شیء من طرفی القضیة نسبة کزید قائم او یوجد النسبة الناقصة نحو غلام زید قائم او غلام زید ابن عمرو او زید ابن- عمرو، او یوجد النسبة التامة فاما فی احد الطرفین کزید ابوه قائم او فی کلا الطرفین اجمالا نحو: زید قائم ینافیه زید لیس بقائم و جمیعها حملیة و ان کانت النسبة التامة فی کلا الطرفین بنحو التفصیل فهی شرطیة نحو ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود. و الشیخ فی القصیدة سمی الحملیة بالابسط قال:

او جازم و ذاک اما الابسط و هو الذی ما فیه شرط یشرط

و هو الذی یعرف بالحملیة ابسط ما توهمه القضیة

ثم ان الحملیة الحقیقیة هی الموجبة، و السالبة سمیت حملیة من جهة علاقة- التضاد او التشابه الظاهری و الا ففیها سلب الحمل.

قوله و یسمی المحکوم علیه الخ: هذا ما قاله المحشی فی- ص ۳۷- من ان المصنف سیشیر الی تثلیث اجزاء القضیة و سبق منا الکلام.

قوله لانه وضع الخ: و سماه الشیخ حاملا لانه یحمل المحمول، ثم انه یشمل المبتدء و الفاعل، قال بعض المعاصرین «۱»: الموضوع هنا هو الموضوع فی الفلسفة «و هو عبارة عن المحل الذی یستغنی عن عارضه فی الوجود مثل الجسم بالنسبة الی البیاض».

و فیه ما لا یخفی فان فی القضیة لیس حلول فان مفاد قضیة زید قائم اتحاد القائم مع زید لا حلول القائم فی زید نعم

القیام حال فی زید الا ان المحمول

(۱) هو الشهابی فی «رهبر خرد»

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۸

بخلاف ذلك، و ذكر الفارابی ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية فی اللغة العربية هی الافعال الناقصة و لكن لم يجدوا فی تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام «است» فی الفارسية و «استين» فی- اليونانية فاستعار و اللرابطة غير الزمانية لفظة هو و هی و نحوهما مع كونهما فی الاصل هو القائم لا القيام اذا لتحقيق ان ليس الفرق بين القيام و القائم بالاعتبار، و يصير الامر اوضح فی الحمل الاولی- و ياتی انشاء الله توضيحه- مثل الانسان انسان، ليس حلول اصلا.

[اجزاء القضية]

ثم من الواضح ان اجزاء القضية ثلثة و هی الموضوع و المحمول و النسبة، لا اربعة باضافة الوقوع و اللاوقوع فان الوقوع ليس من اجزاء القضية بل راجع الى مقام التصديق فقول القطب فی الشرحين و المحاكمات مردود.

ثم ان التحقيق وجود النسبة فی القضايا بل لا يعقل عدم وجودها فی القضية. فان الموضوع و المحمول مفهومان مستقلان لا يرتبط احدهما بالاخر الا بالنسبة، و لو كانت نسبة اتحادية كما فی «زيد قائم» فان الاتحاد ايضا نسبة.

ان قلت قال الشيخ فی المنطق ص ٦٢: و للحملی جزء ان الموضوع و المحمول.

قلت البحث هناك فی كلامه كان فی الموضوع و المحمول و لذا قال فی ص ٦٥:

لها ثلاثة اجزاء و من جملتها النسبة.

قوله و الدال على النسبة الخ: اجزاء القضية على ما عرفت ثلثة و حقه ان يدل على كل منها لفظ فالدال على الموضوع موضوع و على المحمول محمول و على النسبة رابطة و سمی الدال على النسبة رابطة لان النسبة الحكمية رابطة بين- الموضوع و المحمول و لولاها لما يرتبط الموضوع بالمحمول و لما يتحقق القضية، فكان الحق ان يسمی النسبة رابطة الا انه سمی الدال عليها رابطة تسمية للدال باسم المدلول.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۷۹

اسماء لا ادوات فهذا ما اشار اليه بقوله و قد استعير لها هو و قد يذكر للرابطة غير- الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة و غيرها نحو كائن و موجود فی قولنا زيد كائن قائما، او ميرس موجود شاعرا. قوله و الا فشرطية: ای و ان لم يكن الحكم بثبوت شیء لشیء او نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفی ذلك

[فی الرابطة]

قوله اشارة الى الخ: فان النسبة معنى غير مستقل فی المفهومية فهی معنى حرفی فالدال عليها حرف.

و بما ذكرنا من ان المراد عدم الاستقلال فی المفهومية ای لم تكن معنى تاما تعرف ما فی كلام المصنف فی بعض

کتبه- نقله عبد الحکیم- حیث استشکل علی کلامهم بان «عدم الاستقلال فی المفهومیة لو اقتضی کون المعنی معنی حرفیا لزم کون مفهوم النسبة و الاضافة و غیرهما من المفاهیم الاضافیة معانی حرفیة».

فان مفهوم الاضافة و مفهوم النسبة و نحوهما- ای هذا المعنی الاسمی- مستقلة فی المفهومیة و عدم الاستقلال بحسب وجودها لا مفهومها.

ثم دلالة الاشارة عبارة عن استفادة شیء من شیء آخر مذکور لم یکن المتکلم بصدد افادته فاشکال بعض المحشین بان المصنف لم یکن بصدد افادته مردود.

قوله و اعلم ان الرابطة الخ: و اللغات مختلفة فی ذکر الرابط ففی اللغة الیونانیة یجب ذکر الرابطة الزمانیة دون غیرها علی ما قال الشیخ و فی العربیة قد تذکر و قد تحذف و فی الفارسیة یجب ذکر الرابطة زمانیة و غیر زمانیة اما باللفظ نحو «است» و «بود» و اما بالحرکة کالکسرة او هی مع السین فی لسان اهل الاصبهان و الفتحة فی الخراسان.

قوله و قد استعیر لها هو؛ اعلم ان فی بعض اللغات الفاظا مخصوصة للربط نحو «است» فی الفارسیة و لیس فی اللغة العربیة لفظ مخصوص له فاذا نقل المنطقیون الاسلامیون المنطق من الیونان الی العربیة و لم یجدوا للربط لفظا استعاروا للربط

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۰

الثبوت او بالمنافاة بین النسبتین او سلب تلك المنافاة فالاولی شرطیة متصلة و الثانیة شرطیة منفصلة. و اعلم ان حصر القضیة فی الحملیة و الشرطیة علی ما قرره المصنف حصر عقلی دائر بین النفی و الاثبات و اما حصر الشرطیة فی المتصلة و المنفصلة فاستقرائی قوله مقدما: لتقدمه فی الذکر. قوله تالیا لتلوه الجزء الاول. قوله و الموضوع: هذا بعض الضمائر التی هی فی الحقیقة اسماء لا ادوات فحکموا علیها بحکم الادوات هذا.

و یرد علیه انه لیس من شأن المنطقی التصرف فی لغة العرب و لا یمکنه فاستعارته و لو الف مرة لا تنتج شیئا ما لم یستعر اهل اللسان.

فلعل مراد القوم، استعارة اهل اللسان ای الاعراب و لذا قال المحقق فی الشرح ص ۱۲٦-: و قد یعبر عنها- ای الرابطة- بصیغة الاسم انتهی فلم یقل استعیر، بل قال یعبر و ظاهره ان المراد تعبیر الاعراب.

و لکن نقل العلامة عبد الحکیم عن المصنف ان مراده استعارة المنطقیین حیث قال: و اجاب التفتازانی عن اشکال ان الضمائر اسماء لا حروف بان المراد استعارة الناقلین ورده الدوانی انتهی.

و علیه یرد علی المصنف ما ذکر و کذا علی السبزواری حیث قال: و قد اعارها لها اولوا النهی، لو کان مراده من قوله اولوا النهی، المنطقیین کما هو الظاهر.

ثم لو کان المراد استعارة الاعراب ایضا یرد علیه انا لا نسلم ذلك فان الضمایر فی لغة العرب اسماء و لم ینقل لغوی، عنهم استعارتها للربط ثم الضمائر تعود الی مراجعه لا الی النسبة حتی تدل علیها.

ان قلت لعل المراد ضمیر الفصل و هو حرف عند البصریین و الرضی (ره).

قلت یؤتی به للفرق بین النعت و الخبر لا للدلالة علی النسبة. نعم یمکن ان یقال: الضمائر المغایبة حروف لا اسماء کما یمکن ان یستفاد من الرضی (ره) ذلك

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ١٨١

تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع و لهذا لو حظ فى تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ما هو موضوعه شخص شخصية و على هذا القياس، و محصل التقسيم ان الموضوع اما جزئى حقيقى كقولنا هذا انسان او كلى و على الثانى فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلى او على افراده و على الثانى فاما ان يبين كمية افراد المحكوم عليها فى اسماء الاشارة و لكن لو كان كذا لما كان معنى للاستعارة فان معناها (ح) معنى حرفى.

الا ان يقال: المراد هو استعارة المنطقيين الناقلين من كتب اليونان و هذا امر مرسوم فى العلوم حتى انه اعد جمعية لوضع اللغات التى يحتاج اليها يوما بعد يوم لاجل تكامل الاجتماع خصوصا فى العلوم فانظر مثلا علم الطب: كم حدث فيه لغة بعد لغة! و لا يلزم ان يكون هذه اللغات غير مربوطة بما كانت عند اهل اللسان فكثيرا ما يؤخذ اللغة من المادة الموجودة او يستعمل فى معنى آخر ايضا. مضافا الى المعنى الذى له و ما نحن فيه من هذا القبيل، فهم عند الترجمة لم يجدوا اداة تقوم مقام «استين» فالتجأوا الى عارية الضمائر الا ان استعارتهم لا تتجاوز عن حدود الكتب لعدم نفوذهم فى لغة العرب، و لكن يرد عليهم من الاصل ان هيئة القضية دالة على الربط فى العربية و لا نحتاج الى استعارة الضمائر فتدبر جيدا.

ان قلت الرابطة الزمانية تدل على الزمان و هو معنى اسمى فكيف يمكن ان يقال بكون الرابطة بتمام اقسامها اداة- و هذا من تشكيكات القطب و الشريف-.

قلت لا نسلم انها تدل على الزمان بمعنى ان الزمان داخل فى معناها بل جل الافعال ايضا كذا فان الزمان يفهم منها التزاما.

ان قلت لو كانت الافعال الناقصة محض الربط و لم تكن داخلة فى الموضوع او المحمول لكان عكس الموجبة الكلية و هو الموجبة الجزئية فى بعض الموارد كاذبا و هو خلاف القاعدة التى تاتى فى بابها انشاء اللّه تعالى مثلا يصدق كل شيخ كان شابا و لا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ١٨٢

بان يبين ان الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل يهمل فالاولى شخصية و الثانية طبيعية و الثالثة محصورة و الرابعة مهملة ثم ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية و ان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية و كل منهما اما موجبة او سالبة و لا بد فى كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك يصدق بعض الشاب كان شيخا.

قلت هذا الاشكال و ان اشتهر، سخيف فان «كان» على الربط تدل على الربط السابق بين الموضوع و المحمول لكونه رابطا زمانيا فمعنى كل شيخ كان شابا، ان كل شيخ له نسبة مع الشباب فى الزمن السابق فاذا عكس بصير معناه ان بعض من كان له نسبة مع الشباب فى السابق. شيخ.

ثم لا يخفى انه قد تكون الرابطة حركة كما تقدم عن اهل الاصبهان و الخراسان «فح» لا نسلم ان كل رابطة اداة لان الاداة من اقسام اللفظ الموضوع و الحركة ليست لفظا موضوعا بل يمكن ان يقال ان الرابطة فى اللغة العربية هى

الاعراب و لذا لو تکلم بالالفاظ موقوفة الاواخر لا یستفاد منها الاسناد.

قوله الحکمة الفلسفیة: الفلسفة اسم جعلی نظیر الحوقلة ماخوذة من قولهم فیلسوف و هو کلمة یونانیة اصله فیلا، بمعنی المحب، و سوفا بمعنی الحکمة فهو بمعنی محب الحکمة. ان قلت البحث عن الرابطة من ابحاث القضایا و هی من المنطق لا الفلسفة قلت المنطق نقل عن الیونان مع الفلسفة؛ و کان المنطق مقدمة للفلسفة فی القدیم فاذا ارادوا الفلسفة قرأوا المنطق ... ثم انه یرد علی الفارابی ما ذکر.

قوله سواء کان الحکم الخ: ان قلت فی السالبة لیس شیء مشروطا بشیء آخر بل فیها نفی الشرطیة فکیف تسمی بالشرطیة فضلا عن التسمیة بالمتصلة؛ قلت نعم و لکن سمیت بالشرطیة و المتصلة لشبهها بالموجبة التی هی الشرطیة المتصلة حقیقة هذا مع ان التسمیة هنا اصطلاحیة لا لغویة کما قال العلامة ره.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۳

الامر بالسور اذ کما ان سور البلد محیط به کذلک هذا الامر محیط بما حکم علیه من افراد الموضوع فسور الموجبة لکلیة هو کل و لام الاستغراق و ما یفید معناهما من ای لغة کانت و سور الموجبة الجزئیة هو بعض و واحد و ما یفید مؤداهما و سور السالبة الکلیة لا شیء و لا واحد و نظائرهما و سور السالبة الجزئیة لیس بعض و بعض لیس و لیس کل و ما قوله او بالمنافاة الخ: مثاله العدد اما زوج او فرد و مثال عدم المنافاة لیس العدد اما زوجا و اما غیر فرد.

قوله فالاولی الخ: ای ما حکم فیها بثبوت نسبة او عدم ثبوتها، و الثانی ای ما حکم فیها بالمنافاة بین النسبتین او عدم المنافاة.

ثم لا یخفی ان المراد بالشرطیة هنا ما فیه اذعان مثل کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود لا مثل من یقم اقم معه فانه تصور و لیس مورد نظر المنطقی فی القضایا.

قوله و اعلم الخ: حیث ان المصنف ذکر ان القضیة ان حکم فیها بثبوت شیء لشیء فحملیة و الا فشرطیة فلا یمکن شق ثالث لانه اما ان یحکم بثبوت شیء لشیء اولا فالحصر عقلی فانه ما کان امره دائرا بین النفی و الاثبات.

و لا یخفی انه علی بیان المصنف و الا فعلی بیان کثیر منهم لیس الحصر عقلیا مثل ما قاله الشیخ فی المنطق: القضیة اما ان یکون الحکم فیها بنسبة مفردة و اما ان یکون بنسبة مؤلفة تالیف القضایا انتهی.

و مثل ما قاله الغزالی: القضیة تنقسم الی حملیة و الی شرطیه انتهی.

و مثل ما قاله المحقق فی التجرید: و فی القضیة تالیفان الاول ان تکون من مفردات تام الدلالة و الثانی من قضایا انتهی.

فان هذه العبارات کما تری لیس فیها التردید بین النفی و الاثبات.

قوله و اما حصر الشرطیة الخ: لانه قال فی بحث الشرطیة: الشرطیة متصلة ان حکم فیها بثبوت نسبة علی تقدیر اخری و منفصلة ان حکم بتنافی النسبتین. و لیس فیه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۴

یساویها. قوله و تلازم الجزئیة: اعلم ان القضایا المعتبرة فی العلوم هی المحصورات الاربع لا غیر و ذلک لان المهملة و الجزئیة متلازمتان اذ کلما صدق الحکم علی افراد الموضوع فی الجملة صدق علی بعض افراده و بالعکس فالمهملة

مندرجة تحت الجزئية و الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال فى معرفة الجزئيات لتغيرها و عدم ثباتها بل انما يبحث عنها فى

[تقسيم القضية باعتبار الموضوع]

الترديد بين النفى و الاثبات فالحصر ليس عقليا بل استقرائى بمعنى انه استقرى و تفحص فلم يجد اكثر من هذين القسمين للشرطية و لكن من المحتمل ان يجد احد بعده قسما آخر للشرطية، يعنى ان هذا لازم هذه العبارة و لو عبر بعبارة مرددة بين النفى و الاثبات لكان هذا ايضا عقليا.

قوله هذا تقسيم للقضية الحملية الخ: اعلم ان للحمليه تقسيمات باعتبارات فتقسيم باعتبار الموضوع و هو هذا التقسيم و تقسيم باعتبار النسبة و هو ما مضى من ان القضية ثنائية ان لم تذكر فيها الرابطة و ثلاثية ان ذكرت و تقسيم باعتبار جهة القضية و سياتى انشاء اللّه تعالى و تقسيم باعتبار اداة السلب الواردة على القضية و سيائى ايضا.

قوله كمية: الكمية من الكم و هو بفتح الكاف و سكون الميم بمعنى المقدار من المقولات العشر، و الكمية بتشديد الميم و الياء اما الحاق الياء المشددة فلكونها مصدرا جعليا و اما تشديد الميم فلان المصادر الجعلية لا يكون فيها ثنائى الا كلمة هوية فشددت الحاقا بالاغلب.

قوله اذ كما ان سور البلد الخ: بيان وجه اطلاق السور عليه.

قوله من اى لغة: مثل هركس و همگان و سراسر و همه فى الفارسية، و مثل كل فى العربية لام الاستغراق نحو «إِنَّ الإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ»، و من الموصولة نحو «من آمن منهم باللّه» و الجمع المضاف نحو «أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ» و المفرد المضاف – على قول – نحو «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ».

قوله و ما يفيد مؤداهما: من الكلمات الاخر فى العربية و فى سائر اللغات مثل يكى و يكنفر و برخ و پاره فى الفارسية و طائفة نحو «وَ طائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ» و فريق نحو

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۵

ضمن المحصورات التى يحكم فيها على الاشخاص اجمالا، و الطبيعية لا يبحث عنها فى العلوم اصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها فى ضمن الاشخاص غير موجودة فى الخارج فلا كمال فى معرفة احوالها فانحصر القضايا المعتبرة فى المحصورات الاربع. قوله و لا بد فى الموجبة: اى «فَرِيقاً هَدى وَ فَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ»، و من التبعيضية نحو «وَ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ»، و بعض «نحو بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ»* فى العربية.

قوله و نظائرهما: مثل هيچ و هيچكس فى الفارسية و وقوع النكرة عقيب – النفى فى العربية نحو «وَ إِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وَ ما تَدْرِي نَفْسٌ ما ذا تَكْسِبُ غَداً» ثم ان السور قد لا يدل على مقدار معين نحو بعض و «پاره» و قد يدل على مقدار او عدد معين نحو و ان طائفتان من المؤمنين.

قوله ليس بعض و بعض ليس و ليس كل: الفرق بين هذه الثلثة ان ليس بعض – و كذا بعض ليس – يرفع الايجاب الجزئى مطابقة و يدل على رفع الايجاب الكلى التزاما و قد يدل على السلب الكلى مع القرينة، و اما ليس كل فيدل على رفع الايجاب الكلى مطابقة و على السلب الجزئى التزاما. و الفرق بين ليس بعض و بعض ليس ان الثانى

یستعمل غالبا فی العدول بخلاف الاول فانه یستعمل نوعا عند ارادة السلب المحصل و سیأتی شرح السلب و العدول.
ثم ان حق السور ان یدخل علی الموضوع الکلی فاذا دخل علی الموضوع الجزئی نحو کل زید او علی المحمول نحو الانسان لا شیء من الحجر سمیت القضیة منحرفة.
تنبیه: اعلم ان الشیخ ثلث اقسام القضیة و قال هی اما شخصیة او محصورة او مهملة فاستشکل المتاخرون علیه بخروج بعض القضایا مثل الانسان نوع، عن تقسیمه لان الانسان لیس شخصا، و هی غیر مهملة و لا محصورة فزادوا علیه الطبیعیة. و هی ما حکم فیها علی الطبیعة و هی کثیرة فی العلوم و المحاورات جدا و العجب من الشیخ

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۶

فی صدقها، و ذلك لان الحکم فی الموجبة بثبوت شیء لشیء و ثبوت شیء لشیء فرع لثبوت المثبت له اعنی الموضوع فانما یصدق هذا الحکم اذا کان الموضوع محققا موجودا اما فی الخارج ان کان الحکم بثبوت المحمول له هناك او فی الذهن کذلك، ثم القضایا الحملیة المعتبرة فی العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلثة اقسام لان الحکم فیها کیف لم یذکرها!
قوله لان المهملة و الجزئیة متلازمتان: لما قسم القضایا الی اربعة اقسام تصدی لبیان ان المعتبر من هذه الاقسام ایة منها، و حاصله ان المهملة فی حکم الجزئیة لانهما متلازمتان ای کلما صدقت المهملة صدقت الجزئیة و بالعکس فاذا صدقت قضیة الانسان قائم بطور الاهمال ای فی افراد الانسان قائم صدقت بعض الانسان قائم، لان المهملة ما حکم فیها بوجود المحمول فی ضمن افراد الموضوع اجمالا، و الجزئیة ما حکم فیها بوجود المحمول فی ضمن بعض الافراد و معلوم انه کلما صدق الاول صدق الثانی و بالعکس اضف الی ذلك ان المهملة لا یمکن ان یتمسك بها عند ارادة الاستدلال الا بالقدر المسلم منه و هو کون الحکم علی بعض الافراد، و بالجملة فانهما متلازمتان و لما کانت الجزئیة تذکر فی ضمن المحصورات الاربع فلم یبحث عن المهملة للاستغناء عنها بذکر الجزئیة هذا مع انه کثیرا ما یقع الغلط فی المهملة لعدم معلومیة کمیة افرادها.
قوله و الشخصیة الخ: فقد مضی ان الجزئی لا یکون کاسبا و لا مکتسبا فلا فائدة للبحث عنها فی العلوم فان المقصود فی العلوم ما یکتسب به احوال المجهولات، و لا یخفی ان الشخصیة تذکر کثیرا فی العلوم المنقولة، فان القضایا الشخصیة فی التاریخ و الجغرافیا فوق حد الاحصاء بل تمام قضایا هذین العلمین شخصیة و هکذا علم العرفان. فمرادهم بعدم الاعتبار، هو فی العلوم العقلیة المحضة بمعنی انه لا یمکن الاستدلال القطعی بها.
قوله و الطبیعیة لا یبحث الخ: فهی اخس من الشخصیة لان الشخصیة یبحث

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۷

اما علی الموضوع الموجود فی الخارج محققا نحو کل انسان حیوان بمعنی ان کل انسان موجود فی الخارج حیوان فی الخارج؛ و اما علی الموضوع الموجود فی الخارج مقدرا نحو کل انسان حیوان بمعنی ان کل ما لو وجد فی الخارج کان انسانا فهو علی تقدیر وجوده فی الخارج حیوان و هذا الموجود المقدر انما اعتبروه فی الافراد الممکنة لا الممتنعة عنها فی ضمن المحصورات فان المحصور یشمل جمیع الافراد و من جملتها هذا الشخص المعین و هذا

بخلاف الطبيعية لعدم البحث عنها و لو فى ضمن المحصورات لان المحصورة ما حكم فيها على الافراد، و الطبيعية يحكم فيها على نفس الطبيعة.

و لكن لا يخفى ان القضايا الطبيعية و هى التى حكم فيها على نفس الطبيعة كثيرة فى العلوم، مثلا يذكر فى علم معرفة النفس ان الخجالة- اى هذه الطبيعة- منافية للترقى. و معلوم انه ليس النظر الى افراد مهية الخجالة من الواقعة فى ضمن الزيد و العمرو و غيرهما بل حكم على نفس الطبيعة، و يذكر فى علم وظائف الاعضاء ان العضو الفلانى- اى طبيعة ذلك العضو من دون نظر الى كونه عضو زيد او عمرو- خاصيته كذا، او يحكم فى الفقه بان الصلوة- طبيعتها- واجبة، و كذا فى الحساب و الهندسة و غيرهما و فى المحاورات ايضا امثال: الرجل خير من المرأة، كثيرة.

فالمراد بعدم اعتبارها ما مر فى الشخصية من عدم امكان الاستدلال بها لما ياتى من اشتراط كلية الكبرى فى القياس.

قوله فان الطبائع الكلية الخ: لا وجه لهذا الكلام اصلا، فان الطبيعية ما حكم فيها على نفس الطبيعة و لا فرق فيها بين كونها بنفسها منظورة او من حيث تحققها فى الخارج و بالجملة ملاك الطبيعية الحكم على نفس الطبيعة و لم تقيد بعدم الوجود.

ثم اعلم ان الفرق بين الطبيعية و المحصورة على مذهب المشهور و المصنف هو ما تقدم من ان الطبيعية حكم فيها على نفس الطبيعة و المحصورة على الافراد و قال السبزوارى الحكم فى المحصورة ايضا على الطبيعة و انما الفرق بينهما ان المحصورة حكم فيها على الطبيعة ليسرى الى الافراد و فى الطبيعية المنظور هو الطبيعة من دون النظر

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۸

كافراد اللاشىء و شريك البارى و اما على الموضوع الموجود فى الذهن كقولنا شريك البارى ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد فى العقل و يفرضه العقل شريك البارى فهو موصوف فى الذهن بالامتناع فى الخارج و هذا انما اعتبروه فى الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة التحقق فى الخارج. قوله حرف السلب: كلا و ليس الى الافراد.

و الظاهر فى النظر ان الحق مع المشهور اذ اداة الحصر يلفت النظر الى الافراد و الحكم عليها.

و اعلم ان المحقق فى الشرح ذكر فى تفسير المهملة ما هو تعريف الطبيعية فلا تغفل.

[الموضوع و القضيه]

قوله اى فى صدقها: هذا دفع دخل يرد على المصنف و توضيحه انه قال: و لا بد فى الموجبة من وجود الموضوع فيرد عليه انه فى السالبة ايضا لا بد من موضوع لان الحكم لا بد له من موضوع كما لا بد له من محمول فما لم يكن موضوع و محمول لم يكن نسبة و حكم.

فاجاب المحشى بان معنى هذه العبارة انه لا بد من وجود الموضوع فى صدقها اى شرط كون الموجبة صادقة ان يكون لها موضوع موجود فى الخارج اذ مفاد الموجبة اثبات شىء لشىء و معلوم ان ثبوت شىء لشىء فرع ثبوت المثبت له اى الشىء الذى ثبت له المحمول و هذا بخلاف السالبة فانها كما تصدق بوجود الموضوع و عدم المحمول كذلك تصدق مع عدم الموضوع فاذا قلت ليس السراج مضيئا فهو صادق مع وجود السراج و عدم اضائته و كذا مع عدم السراج ايضا و يعبر عنه بالسالبة بانتفاء الموضوع.

ثم اذا عرفت لزوم وجود الموضوع للموجبة فاعلم انه قد يكون موضوعها ما هو الموجود فعلا فى الخارج نحو قوله

تعالی: وَ إِذْ قٰالُوا اللّٰهُمَّ إِنْ كٰانَ هٰذٰا هُوَ الْحَقَّ الخ- انفال ۳۱- و نحو قولك قتل كل من فى العسكر.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۸۹

و غيرهما مما يشاركهما فى معنى السلب. قوله من جزء: اما من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع و على الثانى تسمى معدولة المحمول و على الثالث تسمى معدولة الطرفين. قوله معدولة.

لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا فى هذا المعنى كان معدولا

[انحاء وجود الموضوع]

و قد يكون الموضوع المذكور فى الموجبة كل ما يصدق عليه عنوان الموضوع و لو لم يكن موجودا فعلا بل انما يوجد بعدا نحو قوله تعالى: وَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ- انفال ۳۵- و نحو كل انسان حيوان.

و قد يكون الموضوع المذكور فى الموجبة ما هو الموجود فى الذهن نحو:

شريك البارى ممتنع و الانسان كلى، فتدبر و سياتى انشاء اللّه تحقيق الكلام.

ثم الموضوع اما محقق و اما مفروض نحو اذا لذهب كل اله بما خلق.

ثم اعلم ان هذا ايضا من تقسيمات القضية باعتبار الموضوع.

قوله و هذا الموجود المقدر الخ: قالوا- كالقطب فى شرحيه و الشريف و غيرهما- لو اعتبر فى الافراد الممتنعة ايضا يلزم عدم صدق قضية كلية اصلا مثلا نقول:

قولك كل انسان حيوان كاذب لصدق بعض الانسان غير حيوان بتقريب ان لنا ان نفرض شيئا هو انسان و ليس بحيوان و لو كان هذا الفرض ممتنعا.

و ظنى انك خبير بفساده فان معنى شموله للافراد الممتنعة ان كل شىء فرضته انسانا و لو كان ممتنع الوجود فى الخارج فهو حيوان، مثلا علمت ان ابن عمرو لا يوجد و ممتنع وجوده و محال و لكنه مع ذلك تقول: لو وجد لكان حيوانا و لا يمكن ان يكون انسانا و لا يكون حيوانا فالمراد بالفرد الممتنع ما ذكر لا ما توهموه.

و التحقيق ان الحكم فى القضية الحقيقية على كل شىء هو فرد للطبيعة و لو كان ممتنع الوجود كاللاشىء او كان فرديته بالفرض مثلا اذا قلت كل انسان حيوان تريد ان كل شىء صدق عليه الانسان يصدق عليه الحيوان قطعا فكانه حكمت بلزوم الحيوانية للانسان و ملازمتهما.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۰

عن معناه الاصلى فسميت القضية التى هذا الحرف جزء من حزئها؛ معدولة تسمية للكل باسم جزئه و القضية التى لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة.

قوله بكيفية النسبة: اى نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية تكون لا محالة مكيفة فى نفس الامر و الواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان ان قلت نسبة لوصف العنوانى الى ذات الموضوع بالفعل عند الشيخ و بالامكان عند الفارابى على ما سيجىء انشاء اللّه تعالى و على اى حال لا يشمل الافراد الممتنعة لعدم دخولها فى

الامکان و لا فی الفعلیة.

قلت اذا فرضت الشیء انسانا فهو انسان بالفعل بمقتضی فرضك!

فلا یعبأ باشکال القطب الشیرازی– ص ۷۳ درة– حیث قال: انهم استشکلوا علی الفارابی فی قوله بان الموضوع یشمل الافراد الممکنة فکیف یقولون بشموله للافراد الممتنعة انتهی.

و کذا لا نخاف من قول العلامة فی الجوهر قال: زعم قوم غیر محققین شموله للافراد الممتنعة انتهی.

و ما قلته قاله الشیخ ایضا فی المنطق، و فی الشفاء ایضا علی نقل المطالع؛ و هو خریت الصناعة «۱» بل هذا مقتضی وجدان کل شخص و انما الاختلاف من جهة بعض الشبهات التی لا فائدة فی ذکرها.

قوله و هذا انما اعتبروه فی الموضوعات الخ: اعلم ان کثیرا منهم قسم الموضوع الی الموجود فی الخارج و الی المقدر، فاستشکل بان لنا قضایا خارجة عن القسمین مثل شریك الباری ممتنع، فان الموضوع فیها لیس موجودا فی الخارج لا محققا و لا مقدرا فزادوا علی القسمین قسما ثالثا سموه بالذهنیة و هی ما یکون موضوعه موجودا فی الذهن و مفروضا فیه، فمثل شریك الباری ممتنع معناه ان کل شیء فرضت فی ذهنك شریك الباری فهو ممتنع الوجود فی الخارج.

---

(۱)-

و ما قالت حذام فصد قوها   فان القول ما قالت حذام.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۱

او الامتناع او غیر ذلك فتلك الکیفیة الواقعة فی نفس الامر تسمی مادة القضیة ثم قد یصرح فی القضیة بان تلك النسبة مکیفة فی نفس الامر بکیفیة کذا فالقضیة (ح) تسمی موجهة و قد لا یصرح بذلك فتسمی القضیة مطلقة و اللفظ الدال علیها فی القضیة الملفوظة و الصورة العقلیة الدالة علیها فی القضیة المعقولة یسمی جهة القضیة، فان طابقت الجهة

[ما المراد من شریك الباری ممتنع]

و لا یخفی ان من یقول: شریك الباری ممتنع لیس مراده ان کل شیء فرضته فی العقل، بل و لا یلتفت الی ذلك اصلا بل هو یحکم علی مفهوم شریك الباری من دون النظر الی وجوده فی الذهن؛ و ان کنت فی ریب مما ذکرنا فاختبر من نفسك عند قولك بهذه القضیة.

و (ح) یشکل الامر لانها قضیة موجبة و لا بد ان یکون موضوعها موجودا و لیس فی الخارج و لا فی الذهن!

فقال جمع منهم القطب فی ص ۶۵ من الدرة بان هذه فی معنی السالبة فمعنی هذه القضیة ان شریك الباری لیس بموجود بالضرورة.

و الظاهر انه ایضا غیر تام بالوجدان فانا نذکر هذه القضیة و مرادنا لیس السلب نعم هذه السالبة مساوقة معنی لتلك الموجبة و لکن لیس مراد المتکلم الا ذکر– الموجبة کما لا یخفی علی الفطن و نظیر هذه القضیة قضیة؛ اجتماع

النقیضین ممتنع فیشکل الامر.

و یمکن ان یقال: لیس وجود الموضوع منحصرا فی هذه الثلثة ای التحقیقی و التقدیری و الذهنی، بل من جملته، وجوده فی عالم المفهوم و کونه من المفاهیم الدارجة! توضیحه انك اذا قلت شریك الباری ممتنع لیس مرادك الحکم علی- الموجود منه فی الخارج تحقیقا او تقدیرا و لا علی الموجود فی الذهن بل المراد الحکم بالامتناع علی طبیعة شریك الباری و لهذه الطبیعة نحو ثبوت فی الواقع و لیس المراد ما یقوله المعتزلة من ثبوت المهیات قبل وجودها بل الغرض انها مفهوم من المفاهیم و مفهوم معتبر عند العقلاء و لیس کدیز، فهو موجود فی عالم الاعتبار

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۲

المادة صدقت القضیة کقولنا کل انسان حیوان بالضرورة و الا کذبت کقولنا کل انسان حجر بالضرورة. قوله فان کان الحکم فیها بضرورة النسبة: ای قد یکون الحکم فی القضیة الموجهة بان النسبة الثبوتیة او السلبیة ضروریة ای ممتنعة الانفکاك عن الموضوع علی احد اربعة اوجه: الاول انها ضروریة ما دام ذات الموضوع موجودة بملاحظة انه مفهوم معتبر عند العقلاء حاك عن معنی و لیس کدیز مثلا و (ح) فسالبتها نتصور علی قسمین من عدم المحمول، و عدم الموضوع، و عدم الموضوع (ح) بانه لیس من المفاهیم المعتبرة عند العقلاء و مثالها الواضح قولك لیس دیز قائما.

و الحاصل انه لا بد فی الموجبة من وجود الموضوع فی ظرف الحکم فان حکم علی الموجود فی الخارج مقدرا او محققا فلا بد من وجوده هناك و ان حکم علی الموجود فی الذهن فلا بد من وجوده هناك و ان حکم علی نفس المفهوم فلا بد من وجوده فی ضمن المفاهیم بمعنی اعتباره عند العقلاء و العرف و هذا کما ان العرض اما عرض الوجود الخارجی او الذهنی او نفس الطبیعة مع انه لا بد فی العروض ایضا وجود المعروض فما تقول فیه نقول هنا! فان کثیرا من مباحث التصدیقات تدقیق و تفصیل التصورات! و ان لم تکونا من باب واحد کما زعمه المتفلسف «الدکتور ارانی»- ص ٤٨ رسالة «ماتریالیسم دیالکتیك».

[القضیه الذهنیه]

ثم ان هذا الذی ذکرت لیس مختصا بهذه القضایا التی قالوا هی ذهنیة بل الاصح ان القضایا التی حکم فیها علی الطبیعة من هذا القبیل فاذا قلت الانسان حیوان ناطق او قلت العضو الفلانی وظیفته کذا کان من هذا القسم.

ثم انی لا انکران فی القضایا قضایا ذهنیة ای اعتبر موضوعها موجودا فی- الذهن مثل ان نقول: تلك الصورة الحاصلة فی ذهنك صورة زید، او من معلوماتك فتدبر دقیقا فیما ذکرنا و لا تعجل فی النقض و الایراد.

قوله و قد یجعل حرف السلب الخ: و هل هذا التقسیم تقسیم باعتبار المحمول؟

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۳

نحو کل انسان حیوان بالضرورة و لا شیء من الانسان بحجر بالضرورة، فتسمی

[تقسم القضیة باعتبار المحمول]

اشتهر فی لسانهم انه باعتبار المحمول.

و لکن لا یخفی انه کما یجری العدول فی المحمول یجری فی الموضوع قال بعضهم- منهم السبزواری (قده) فی

المنظومة و القطب فی شرح المطالع- نعم و لکن هذا لا یختلف فی الموضوع لان المعتبر فیه الذات بخلاف المحمول فانه لما کان المعتبر فی المحمول، المفهوم فیختلف المفهوم بحسب العدول و التحصیل.

و فیه انه یختلف فی الموضوع ایضا بحسب لزوم وجود الموضوع و عدمه ففی المعدولة یلزم لانها موجبة و فی السالبة لا یلزم و ایضا المعدول یحکی عن ذات غیر ما یحکی عنه المحصل.

فالاحسن ان هذا التقسیم باعتبار حرف السلب الا ان یقال- کما قال الآشتیانی- لما اشتهر فی لسانهم: معدولة المحمول، فجعل هذا التقسیم باعتبار المحمول و ان جری فی الموضوع ایضا.

ثم ان امثلة المقام: کل لا شیء لا ممکن، و کلنا لا شیء، و لیست کل لا شیء ممکنة.

قوله لان حرف السلب الخ: هذا بیان وجه التسمیة بالمعدولة و حاصله ان تسمیة القضیة بالمعدولة، لعدول حرف السلب عن معناها الاصلی، و هی جزء المحمول او الموضوع و هو جزء القضیة فسمیت القضیة بالمعدولة تسمیة للکل باسم جزئه لان جزء الجزء جزء.

قوله فاذا استعمل لا فی هذا المعنی: ان قلت لم لم یقل: فاذا استعمل فی غیر هذا المعنی، و قال لا فی هذا المعنی، قلت حرف السلب (ح) یتحد مع الموضوع او المحمول و تجعل معه شیئا واحد فکانها لم تستعمل فی معنی بل ادخلت علی الموضوع او المحمول و استعملا معا فی معنی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۴

القضیة (ح) ضروریة مطلقة لاشتمالها علی الضرورة و عدم تقیید الضرورة بالوصف او

[تقسیم القضیه باعتبار الجهة]

ثم ان فائدة العدول بیان ان هذا السلب سلب المحمول لا الموضوع لانه اذا لم یستعمل بنحو العدول یمکن ان یتخیل انه سالبة الموضوع.

قوله محصلة: سمیت محصلة لانه لما لم تکن حرف السلب جزء من احد جزئیها فکل من جزئیها وجودی و التحصل هو الوجود.

ثم ان هنا قسما آخر- غیر المعدولة- زاده المتاخرون و هو القضیة سالبة المحمول و هی ان تسلب المحمول عن الموضوع ثم ترجع و تحمل ذلک السلب علیه فهی موجبة تحتاج الی وجود الموضوع کالمعدولة و استشکل فیه الدوانی، و لا یهمنا ذکره و ذکر الکلام فیه لعدم اشتهار هذه القضیة فی العلوم و المحاورات.

قوله ای نسبة المحمول: لا یخفی ان النسبة امر بین الطرفین و لکن لما کان الموضوع هو الذات المستقل و المحمول غیر مستقل یقوم بالموضوع فنسب المحمول الی الموضوع و قیل نسبة المحمول الی الموضوع و الا فکل منهما شیء غیر الاخر فکما یصح ان یقال: نسبة المحمول الی الموضوع، یصح ان یقال: نسبة الموضوع الی المحمول.

قوله ای نسبة المحمول: الخ هذه مقدمة لبیان کلام المصنف: اعلم ان للقضیة اجزاء ثلثة: الموضوع و المحمول و النسبة، و نسبة المحمول الی الموضوع فی الواقع مکیفة بکیفیة مثلا اذا قلت زید کاتب فنسبة الکتابة الی زید مکیفة بکیفیة مثل الضرورة او الدوام، و بعبارة اخری کل شیء- و منها المحمول فی القضایا- اذا نسب الی الوجود فاما ممتنع الوجود او ممکن الوجود او واجب الوجود، فانکان وجود المحمول فی الموضوع و ثبوته له واجبا فکیفیة هذه

النسبة هى الضرورة و الوجوب و ان كان ثبوت المحمول للموضوع ممتنعا فكيفية تلك النسبة هى الامتناع و انكان ممكنا فكيفية تلك النسبة هى الامكان.

هذه اقسام ثلثة لكيفية النسبة بحسب التقسيم الاول و لذا لم يذكر الشيخ فى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۵

الوقت. الثانى انها ضرورية مادام الوصف العنوانى ثابتا لذات الموضوع نحو كل القصيدة الا هذه الثلثة. الا انهم لما رأوا انه كثيرا ما يحتاج الى افادة قضايا اخر غير هذه الثلثة و ان كانت داخلة فى ضمن احدها، فقد يحتاج الى افادة دوام المحمول و قد يحتاج الى افادة فعلية المحمول و قد يحتاج الى افادة ان ثبوت المحمول للموضوع غير مستحيل من دون تعرض لوجوبه او امتناعه او امكانه- اى الحكم بانه ممكن الوجود- و هذا مفاد معنى الامكان العام الذى ياتى انشاء اللّه فاعتبرت قضايا اخر مثل الدائمة المطلقة و المطلقة العامة و الممكنة العامة.

ثم ان كيفية النسبة التى فى الواقع تسمى مادة القضية فمادة القضية عبارة عن كيفية ثبوت المحمول للموضوع فى الواقع و لا ربط لها بتكلم شخص بالقضية او تصوره فلو لم يكن متكلم ايضا لكان النسبة الواقعية مكيفة بكيفية فى الواقع.

ثم اذا تكلم المتكلم، بهذه القضية او انتقش فى ذهنه صورة القضية و صورة الكيفية يسمى اللفظ الدال على الكيفية فى القضية الملفوظة و الصورة الذهنية الدالة عليها فى القضية المعقولة جهة القضية فالجهة اسم لكيفية القضية و المادة اسم للكيفية الواقعية، فان طابقت الجهة، المادة فالقضية صادقة و الا فكاذبة.

قوله الاول انها ضرورية الخ: فالضرورية المطلقة هى القضية التى يحكم بان ثبوت المحمول للموضوع ضرورى مادام الموضوع موجودة، قالوا- و صرح به السبزوارى ايضا-: و هذه القضية تتحقق فى موارد ثلثة: حمل الذات على الذات مثل الانسان انسان بالضرورة؛ و حمل ذاتيات الشىء عليه نحو الانسان حيوان او ناطق؛ و حمل لوازم المهية عليها مثل الاربعة زوج اى الزوجية و الانسانية و الحيوانية ثابتة للموضوع مادام موجودا.

ثم ان هنا قضية اخرى تسمى بالضرورية الازلية و هى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع من دون شرط- حتى شرط وجود الموضوع قالوا: و تتحق فى اللّه تعالى و صفاته فقط مثل اللّه- تعالى- عالم او موجود، فالعالمية ثابتة له تعالى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۶

كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا و لا شىء منه بساكن الاصابع بالضرورة

[الموجهات]

[الموجهات و اقسامها و النسبة بينها]

من دون قيد و شرط حتى شرط وجود الموضوع لان صفاته تعالى عين ذاته فاذا قيل اللّه تعالى عالم فكانه قيل اللّه تعالى اللّه و هو ليس مشروطا بوجود الموضوع.

و لا يخفى ان الاقسام الثلاثة الماضية المذكورة فى الضرورية المطلقة ليس ثبوت المحمول للموضوع فيها مشروطا

بوجود الموضوع فانك اذا قلت الانسان انسان بالضرورة يكون غرضك ان الانسانية ثابتة لمهية الانسان و لا تريد ان الانسانية ثابتة للانسان الموجود، و كذا فى حمل الحيوان و الناطق عليه.

بل و كذا فى حمل لوازم المهية فغرضك من قضية: الاربعة زوج ان الزوجية ثابتة لمهية الاربعة لا للاربعة الموجودة و لذا كانت الزوجية من لوازم المهية لا الوجود فهذه الثلثة ايضا ضرورية ازلية و لا تختص الضرورية الازلية بالله- تعالى و تقدس- و صفاته، فان ما ذكروه فيه تعالى من الوجه آت بعينه فى هذه الثلثة فالتحقيق ان الضرورية المطلقة تتحقق فى حمل لوازم وجود المهية على المهية مثل النار حارة بالضرورة يعنى ان الحرارة ثابتة للنار ما دامت موجودة بالضرورة و كذا لوازم الوجود الذهنى مثل كل متصور معلوم بالضرورة اى اذا وجدت فى الذهن فتدبره فانه حقيق به و ان لم ارمن اشار اليه؛ و من جميع ما ذكرنا ظهر ان تمثيل المحشى للضرورية المطلقة بالانسان حيوان او لا شيء من الانسان بحجر فى غير محله.

اللهم الا ان يقال: القضايا المعتبرة على ما مضى هى المحصورات كما ان تمثيل المحشى ايضا هنا بالمحصورة فالحكم انما هو على الافراد لا نفس الطبيعة و الفرد صار فردا بالوجود فلا بد من التقييد بمادام موجودا فتدبر جيدا.

ثم انى لا اظن ان تتوهم ان معنى قضية: الانسان انسان بالضرورة، التى ذكروها فى الضرورية المطلقة؛ انه لا بد ان يكون الانسان موجودا دائما و بالضرورة فاعلم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۷

مادام كاتبا فيسمى (ح) مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنوانى و لكون هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء. الثالث انها ضرورية فى وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس و لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى (ح) وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت و عدم تقييد القضية باللادوام. الرابع انها ضرورية فى وقت من الاوقات ان بعض «۱» من لا خبرة له من المنطق اعترض فى كتابه على المنطق الموجود بايدينا بان هذا المنطق يذكر فيه القضية الضرورية المطلقة مثل الانسان انسان بالضرورة بمعنى انه يجب ان يكون الانسان موجودا دائما؛ و لعمرى باعتراضه هذا صار اضحوكة للاطفال و كانه اشتبه عليه الضرورة المنطقى بالضرورة الفلسفى فتامل.

قوله مادام الوصف العنوانى الخ: الوصف العنوانى هو عنوان الموضوع مثل مفهوم الكاتب فى قضية كل كاتب متحرك الاصابع، سمى بالوصف العنوانى لانه عنوان افراد الموضوع فانها تعرف بهذا العنوان و يسمى بعقد الوضع ايضا لانه يربط افراد الموضوع بعضهم ببعض و يجمعها تحت مفهوم عام و العقد بمعنى الربط.

ثم اعلم انه ذكر للمشروطة العامة معنيان احدهما ما يحكم بضرورة المحمول للموضوع مادام الوصف العنوانى ثابتا له اى يحكم بها له فى اوقات الوصف، و الثانى ما يحكم فيه بالضرورة بشرط ثبوت الوصف العنوانى للموضوع و الفرق بين المعنيين ان للوصف على الثانى مدخلا فى الحكم بالضرورة مثل كل كاتب متحرك- الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فان للكتابة مدخلية فى تحرك الاصابع بخلاف الاول

(۱)- هو الدكتور ارانى افضل افراد حزب «توده» من ايران على ما قال فى حقه محرروا مجلة «مردم» و ليعلم ان هذا الكلام محصل توهمه الذى صار منشأ لاشكالاته فى

الباب و تفصيل كلامه فى الباب مذكور فى كتابنا «ما هو المنطق المقارن فراجع».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۸

كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما و لا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقتا ما فتسمى (ح) (ح) منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا اى غير معين و عدم تقييد القضية باللادوام. قوله فدائمة مطلقة: و الفرق بين الضرورة و الدوام ان الضرورة هى استحالة انفكاك شيء عن شيء و الدوام عدم انفكاكه عنه و ان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك، ثم الدوام اعنى عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتى فان الحكم بالضرورة على ذات الموضوع و لكنه حكم عليها فى وقت اتصافها بالوصف العنوانى فلا مدخلية للوصف فى الحكم اصلا بل الوصف ظرف للحكم فقط مثل كل كاتب حيوان بالضرورة، فان الكتابة لا مدخلية لها فى الحكم بضرورية الحيوان لذات الكاتب كما هو واضح، و الظاهر ان مرادهم من المشروطة العامة هو المعنى الثانى فانه المتداول و المحتاج اليه من المشروطة العامة فى العلوم و المحاورات كما قال القطب ايضا بل و هو المتبادر الى الذهن من قولهم: مادام الوصف ثابتا للموضوع، و لذا ذكر المصنف هذه الجملة و مثل المحشى بما يكون مثالا للمعنى الثانى فانظر.

ثم انه قد ذكر بعض المحشين قسما ثالثا للمشروطة العامة و سماه المشروطة العامة لاجل الوصف و مثل بـ«كل متعجب ضاحك» و الظاهر انه لا محل له اصلا.

ثم انه قد يكون الحكم مشروطا بشرط غير الوصف العنوانى مثل زيد قائم ان جاءه عمرو، قال فى الدرة- ص ۸٤-: و يسمى (ح) بالمشروطة، من دون التقييد بالعامة» و الظاهر انها قضية شرطية منحرفة.

ثم لا يخفى ان المشروطة بناءا على ما ذكرنا انما يتصور فيما اذا كان فى البين وصف غير عنوان الذات بخلاف كل انسان حيوان، كما صرح بعض تبعا للقطب و ايضا يجب ان يكون الوصف مما فيه مفارقة و الا فلا فرق بين الذات و الوصف، و ليكن هذا على ذكر منك.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۱۹۹

او وصفى فان كان الحكم فى الموجهة بالدوام الذاتى اى بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام و مطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنوانى و انكان الحكم بالدوام الوصفى اى بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنوانى ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة ايضا قوله وقت الحيلولة: اى اذا حال الارض بينه و الشمس و هو بتعبير اهل الهيئة:

اذا اتفق المقابلة «هى احدى حالات القمر مع الشمس» فى حوالى عقد الرأس او عقد الذنب و التفصيل فى الهيئة.

قوله وقت التربيع: التربيع احد احوال القمر مع الشمس و هو ان يكون بينهما ربع تمام الدور (و الدور اثنا عشر برجا) اى ثلثة بروج كما ان التثليث ثلث الدور اى يكون بينهما اربعة بروج، و التدليس سدس الدور و هو برجان، و القمر فى التربيع يصير فى النظر على هيئة نصف الدائرة و هو فى السابع من كل شهر و كذا فى العشرين منه و اذا كان تمام الدائرة يسمى البدر و هو فى الرابع عشر من كل شهر و اذا كان كالقوس فى اول كل شهر يسمى هلالا و اذا اختفى من

النظر فی اواخر الشهر سمی محاقا.

قوله و لا شیء منه بمتنفس و قتاما: ای فی موقع التخلل بین التنفسین.

قوله سمیت القضیة دائمة الخ: و فی الدرة ص ٨٤ ان الدائمة المطلقة ما کان الحکم دائما من دون شرط و ما کان مشروطا بوجود الموضوع فهو دائمة من دون قید الاطلاق.

قوله بل من الموجبة ایضا: اتی ببل- و هی للترقی هنا- لان بعضهم کالقطب فی شرح الرسالة قال: لان العرف یفهم من السالبة هذا المعنی فمعنی لا شیء من النائم بمستیقظ عند اهل العرف: لا شیء من النائم بمستیقظ مادام نائما»، و لا وجه للاختصاص بالسالبة بل اهل العرف یفهمون من الموجبة ایضا هذا المعنی فاذا قیل: کل کاتب

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢٠٠

عند الاطلاق فاذا قیل کل کاتب متحرك الاصابع فهموا ان هذا الحکم ثابت له مادام کاتبا و عامة لکونها اعم من العرفیة الخاصة التی سیجیء ذکرها. قوله او بفعلیتها:

ای بتحقق النسبة بالفعل، فالمطلقة العامة هی التی حکم فیها بکون النسبة متحققة بالفعل ای فی احد الازمنة الثلثة و تسمیتها بالمطلقة لان هذا هو المفهوم من القضیة عند اطلاقها و عدم تقییدها بالضرورة او الدوام او غیر ذلك من الجهات، و بالعامة لکونها متحرك الاصابع یفهمون ان هذا الحکم مادام کاتبا.

قوله عند الاطلاق: ای اذا اطلقت القضیة و لم یذکر فیها قید مادام الوصف العنوانی. و اعلم انه لیس فی العرفیة مثل ما تقدم للمشروطة من المعنیین لعدم تصورهما فی العرفیة فان الحکم فی العرفیة بدوام المحمول للموضوع مادام الوصف و لیس فیها دخالة الوصف و عدمها قاله جمع منهم الشریف و فیه تامل و نظر. ثم انه قد یکون القضیة العرفیة مشروطة بشرط غیر الوصف العنوانی و تسمی بالعرفیة من دون قید العامة، قاله فی الدرة.

قوله متحققة بالفعل: یعنی خرج من حد القوة الی مقام الفعلیة و التحقق، و من المعلوم ان لازم التحقق الزمان فان وجود شیء زمانی مادی لا بد ان یکون فی الزمان، فعلم ان لیس معنی الفعلیة احد الازمنة بل معناه التحقق و لازمه احد الازمنة.

قوله و تسمیتها بالمطلقة: اعلم ان المطلقة کما یطلق علی قضیة حکم فیها بفعلیة النسبة کذلك تطلق علی قضیة اطلقت و لم یذکر فیها الجهة اصلا و قد مضی.

ثم اعلم انه وقع الکلام فی عد المطلقة من الموجهات مع انه لا یکون فیها جهة بل یحکم فیها بتحقق النسبة و هذا معنی کل قضیة فان معنی زید قائم ان القیام متحقق لزید و الجهة ما کانت زائدة علی اصل القضیة، و هذا الاشکال و ان توجه عند بعض الاذهان، سخیف، فان مفاد اصل القضیة ان بین المحمول و الموضوع نسبة و اما ان هذه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢٠١

اعم من الوجودیة اللادائمة و اللاضروریة علی ما سیجیء. قوله او بعدم ضرورة الخ:

اذا حکم فی القضیة بان خلاف النسبة المذکورة فیها لیس ضروریا نحو قولنا زید کاتب بالامکان یعنی ان الکتابة غیر مستحیلة له بمعنی ان سلبه عنه لیس ضروریا، سمیت القضیة (ح) ممکنة لاشتمالها علی الامکان و هو سلب الضرورة

و عامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة. قوله فهذه بسائط: اى القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط: اعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة و هى ما يكون حقيقتها اما ايجابا فقط او سلبا فقط كما مر فى الموجهات الثمان و اما مركبة و هى التى تكون حقيقتها مركبة من الايجاب و السلب بشرط ان لا يكون الجزء الثانى فيها مذكورا النسبة وصلت الى حد الوقوع اولا و على وجه الامكان او الوجوب او الامتناع او الدوام فلا تعرض لها.
و من هنا تعرف ما فى كلام القطب فى شرح المطالع حيث استشكل فى عدها من الموجهات و كذا المحقق قال فى تفسير كلام الشيخ فى المطلقة: انها ليست من الموجهات و تعد فى ضمنها استطرادا»، مع انه اشتبه فى تفسير مراد الشيخ ايضا فان مراده من المطلقة ليست هذه القضية الموجهة و انما يذكرها بعد.
قوله اذا حكم فى القضية الخ: اعلم انك اذا قلت زيد قائم بالامكان او زيد ممكن قيامه فهم العرف ان القيام لزيد ليس محالا و معناه انه لا يجب له عدم القيام فلذا قالوا الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف.
و ليعلم انه غير الامكان الاستعدادى الذى معناه كون الموضوع مستعدا لمحموله نحو النطفة انسان بالامكان الاستعدادى اى مستعدة للصيرورة انسانا، فانه لا يصح ان يقال: النطفة انسان بالامكان العام فان النطفة غير الانسان بالضرورة.
قوله و عامة لكونها اعم: و لان العامة من الناس يفهمون هذا المعنى من الامكان عند عدم تقييده بالعام او الخاص و لذا قال العلامة ره: الحكماء نقلوا اسم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۰۲

بعبارة مستقلة سواء كان فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما فقولنا لا دائما اشارة الى حكم سلبى اى لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل او لم يكن فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه فى المعنى قضيتان ممكنتان عامتان اى كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام و العبرة بالايجاب و السلب (ح) بالجزء الاول الذى هو اصل القضية و اعلم ايضا ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام و اللاضرورة. قوله العامتان اى المشروطة العامة و العرفية العامة. قوله و الوقتيتان اى الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة. قوله باللادوام الذاتى: و معنى اللادوام الامكان الى ما سلب فيه الضرورتان معا انتهى.
ثم انه قال بعض المحشين: عد الممكنة العامة من القضايا الموجهة بل من القضايا مجاز، لان مناط القضية، الحكم فى منطوقها و جانب موافقها و ليس فى الممكنة العامة كذا فانه حكم فيها بعدم ضرورة الجانب المخالف و ساكت عن الموافق و فيه ما لا يخفى، فان الحكم فى الممكنة العامة، بامكان المحمول للموضوع- فى الجانب الموافق- نعم منشأ عدم محالية المحمول اى امكانه، عدم وجوب الطرف المقابل، لان الحكم، فى الجانب المقابل فان سامع: زيد قائم بالامكان، لا يشك فى ان قائل هذه القضية حكم فيها بحكم هو امكان المحمول للموضوع.
و من جميع ما ذكرنا يظهر ان تفسيرهم للممكنة العامة، بسلب الضرورة عن الجانب المخالف ليس تفسيرا مطابقيا بل هذا معناه الالتزامى، و ليكن هذا على ذكر منك.
قوله و هى ما يكون حقيقتها الخ: انما قال حقيقتها و لم يقل لفظها لان المركبة قد لا يكون فى لفظها ايجاب و سلب

معا مثل الممكنة الخاصة، و هذا معنى قوله فيما بعد: سواء كان فى اللفظ تركيب الخ.
قوله و العبرة الخ: كانه جواب سؤال مقدر- و قد اورده القطب بلفظ ان قلت-

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۰۳

الذاتى ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعا البتة فى زمان من الازمنة فيكون الاشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل فى الكيف موافقة له فى الكم فافهم. قوله المشروطة لخاصة: هى المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتى نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما اى لا شىء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل. قوله و العرفية الخاصة هى العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتى كقولنا بالدوام لا شىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما اى كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل. قوله و الوقتية و المنتشرة: لما قيدت الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة باللادوام الذاتى حذف من هو انه ان كانت القضية فيها الايجاب و السلب معا فهى موجبة و سالبة فكيف يجمع بين احكامها مع ان احكام الايجاب من لزوم وجود الموضوع و غيره يخالف احكام السلب؟ و الجواب ان المناط (ح) الجزء الاول الذى هو اصل القضية فان كان موجبا فالقضية موجبة و انكان سالبا فالقضية سالبة.

قوله العامتان الخ: قد سبق ان المشروطة و العرفية قد تطلقان على ما كان الحكم مشروطا بشرط غير الوصف العنوانى، فان قيد احدهما باللادوام يسمى مشروطة لا دائمة و عرفية لا دائمة، فرقا بينهما و بين الخاصتين قاله فى- الدرة.

قوله فيكون اشارة الخ: فقد فسر معنى اللادوام بانه اشارة الى مطلقة عامة، و قال فى تفسير اللاضرورة «و سيجىء انشاء اللّه» يكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة ففرق بين اللادوام و اللاضرورة بان اللادوام اشارة الى المطلقة، و لكن اللاضرورة صريحة فى معنى الممكنة فمعناها المطابقى ممكنة عامة، و وجهه ان معنى اللادوام ان هذه النسبة ليست دائمة، و لازم عدم الدوام انه قد يتحقق خلاف هذه النسبة فيكون اشارة، لان المطلقة لازمة لمعنى اللادوم لا عينه، بخلاف اللاضرورة لان معنى الامكان لا ضرورة الطرف المقابل فالممكنة عين لا ضرورة الطرف المقابل و اللاضرورة عين

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۰۴

اسميهما لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية و الثانية منتشرة فالوقتية هى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اى لا شىء من القمر بمنخسف بالفعل و المنتشرة هى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى نحو لا شىء من الانسان بمتنفس بالضرورة و قتاما لا دائما اى كل انسان متنفس بالفعل. قوله باللاضرورة الذاتية: و معنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل فى الكيف. قوله فتسمى الوجودية الامكان هذا.

و لا يخفى ان اللاضرورة ايضا ليست صريحة فى الامكان العام فان معنى اللاضرورة ان هذه النسبة ليست ضرورية و لازمه امكان خلافها، و قد سبق ان معنى الامكان ايضا ليس بعينه لا ضرورة الطرف المقابل، بل اللاضرورة فى المقابل

ملزوم الامکان فی الموافق و لعله الی بعض ما ذکرنا اشار بقوله فافهم.
و مما ذکرنا یظهر ما فی کلام القطب حیث قال فی شرح الرسالة معنی اللاضرورة بعینه هو الامکان العام بخلاف اللادوام.
قوله انما قید اللادوام الخ: ای اللادوام فی قوله و قد تقید العامتان الخ و فی قوله و قد تقید المطلقة العامة الخ.
قوله: نعم یمکن تقیید الخ: نحو بعض ساکنی المدرسة یکرم الضیف وقت الصبح– او وقتا ما– لا بالدوام الوصفی.
قوله غیر معتبر عندهم: ای لم یتعرضوا له و لاحکامه من العکوس و النقائض لعدم اشتهاره فی المحاورات و العلوم.
قوله یصح تقیید ما سوی المشروطة الخ: اما هی فلا یصح تقییدها باللاضرورة الوصفیة لان المشروطة العامة یحکم فیها بضرورة المحمول للموضوع فی زمان الوصف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۰۵

اللاضروریة: لان معنی المطلقة العامة هی فعلیة النسبة و وجودها فی وقت من الاوقات و لاشتمالها علی اللاضرورة فالوجودیة اللاضروریة هی المطلقة العامة المقیدة باللاضرورة الذاتیة نحو کل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة ای لا شیء من الانسان بمتنفس بالامکان العام فهی مرکبة من مطلقة عامة و ممکنة عامة احدیهما موجبة و الاخری سالبة.
قوله او باللادوام الذاتی: انما قید اللادوام بالذاتی لان تقیید العامتین باللادوام الوصفی غیر صحیح ضرورة تنافی اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم یمکن تقیید الوقتیتین المطلقتین باللادوام الوصفی ایضا لکن هذا الترکیب غیر معتبر عندهم. و اعلم انه کما یصح تقیید هذه القضایا الاربع باللادوام الذاتی کذلک و هذا مباین للحکم بعدم الضرورة فی زمان ذلک الوصف.
قوله من تلک القضایا الاربع: ای من العامتین و الوقتین المطلقتین مع القیود الاربعة و هی اللادوام و اللاضرورة الوصفیان و الذاتیان، فیضرب الاربعة فی الاربعة تحصل ستة عشر.
قوله ثلثة منها غیر صحیحة: و هی تقیید العامتین باللادوام الوصفی و تقیید المشروطة العامة باللاضرورة الوصفیة.
قوله و اربعة منها معتبرة: و هی تقیید العامتین باللادوام الذاتی و کذا تقیید الوقتیتین باللادوام الذاتی. و المراد بالتسعة الباقیة هی الباقیة من الستة عشر.
قوله کذلک یمکن تقییدها الخ: لان المطلقة العامة یحکم فیها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل فلا ینافی مع اللادوام بحسب الوصف اذ لعل ثبوت المحمول للموضوع فی وقت غیر اوقات الوصف نحو بعض الکاتب قائم بالفعل لا بالدوام الوصفی و کذا لا ینافی مع اللاضرورة بحسب الوصف بل الامر هنا اسهل کما لا یخفی.
قوله و هذان ایضا الخ: و وجه عدم الاعتبار ما مضی من عدم الاشتهار فی العلوم.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۰۶

یصح تقییدها باللاضرورة الذاتیة و کذلک یصح تقیید ما سوی المشروطة العامة من تلک الجملة باللاضرورة الوصفیة فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة کل من تلک القضایا الاربع مع کل من تلک القیود الاربعة ستة عشر ثلثة منها غیر صحیحة و اربعة منها صحیحة معتبرة و التسعة الباقیة صحیحة غیر معتبرة و اعلم ایضا انه کما یمکن تقیید المطلقة

العامة باللادوام و اللاضرورة لذا تیتین كذلك یمكن تقییدها باللادوام و اللاضرورة الوصفیتین و هذان ایضا من الاحتمالات الصحیحة غیر المعتبرة و كما یصح تقیید الممكنة العامة باللاضرورة الذاتیة كذلك یصح تقییدها باللاضرورة الوصفیة و كذا باللادوام الذاتی و الوصفی لكن هذه الاحتمالات الثلثة ایضا غیر معتبرة عندهم و ینبغی ان یعلم ان التركیب قوله كذلك یصح تقییدها الخ: لان الممكنة العامة یحكم فیها بامكان- المحمول و لا ینافی الحكم بعدم الضرورة فی زمان الوصف و كذا لا ینافی الحكم بعدم الدوام مادام الذات او مادام الوصف كما لا یخفی و لكنها غیر معتبرة لعدم الاشتهار، و مثالها بعض الكاتب قائم بالامكان لا بالدوام الوصفی او الذاتی اولا بالضرورة الذاتیة او الوصفیة.

قوله و ینبغی ان یعلم الخ: و التفصیل ان القضایا البسیطة التی مضت ثمانیة، و القیود المشهورة فی كلامهم اربعة: اللادوام و اللاضرورة الوصفیان و الذاتیان، و من ضرب الاربعة فی الثمانیة تحصل اثنتان و ثلثون قضیة، ذكر المحشی اربعة و عشرین منها و مضی شرحها، و بقی ثمانیة و هی تقیید الضروریة المطلقة بالقیود الاربعة، و هذه القضایا الاربع غیر صحیحة، یظهر وجهه بالنظر فی معناها و الكلمات السابقة، و تقیید الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتیة و الوصفیة، و هاتان صحیحتان غیر معتبرتین، و تقیید الدائمة المطلقة ایضا باللادوام الوصفی و الذاتی، و هاتان غیر صحیحتین یظهر وجهه ایضا مما سبق، و اطلب هذا التفصیل من هذا الجدول.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۰۷

لا ینحصر فیما اشرنا الیه بل سیجیء الاشارة الی بعض آخر، و یمكن تركیبات كثیرة اخری لم یتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبه بما ذكروه یتمكن من استخراج ای قدر شاء. قوله فتسمی الوجودیة اللادائمة! هی المطلقة العامة المقیدة باللادوام الذاتی نحو لا شیء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما ای كل انسان متنفس بالفعل فهی مركبة من مطلقتین عامتین احدیهما موجبة و الاخری سالبة. قوله ایضا ای كما انه حكم فی الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب المخالف فقد یحكم فیها بلا ضرورة الجانب الموافق ایضا فیصیر القضیة مركبة من الممكنتین العامتین ضرورة ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق و سلب الضرورة من الطرف الموافق هو امكان الطرف المقابل فیكون الحكم ثم اضف الی ذلك انه سیجیء الاشارة الی تركیبات اخر غیر ما مضی، فی بعض المباحث الاتیة مثل الحینیة اللادائمة و العرفیة اللادائمة فی البعض الآتیان فی العكس المستوی و منشأ عدم ذكرهما، عدم ذكر المصنف بسیطتیهما، للاكتفاء

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۰۸

فی القضیة بامكان الطرف الموافق و امكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه: كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شیء من الانسان بكاتب بالامكان العام. قوله و هذه مركبات: ای هذه القضایا السبع المذكورة و هی المشروطة الخاصة و العرفیة الخاصة و الوقتیة و المنتشرة و الوجودیة اللاضروریة و الوجودیة اللادائمة و الممكنة الخاصة، لان اللادوام فی الاربع الاولی و فی الوجودیة اللادائمة اشارة الی مطلقة عامة، و اللاضرورة فی الوجودیة اللاضروریة و فی الممكنة الخاصة اشارة الی ممكنة عامة.

قوله مخالفتی الکیفیة: ای فی الایجاب و السلب و قد مر بیان ذلک فی بیان معنی اللادوام و اللاضرورة، و اما الموافقة فی الکمیة ای الکلیة و الجزئیة فلان الموضوع فی القضیة بهما عن بسیطتیهما، و لعل الی هذین اشار بقوله بل سیجیء.

ثم ان الترکیبات غیر منحصرة فیما ذکر المصنف و القوم بل هنا تراکیب کثیرة غایة الکثرة اذکر مقدارا منها: من ذلک المشروطة اللادائمة، و العرفیة اللادائمة اللتان مضتا، و القیود الاربعة کما انه تکون اشارة الی قضیة موافقة للاصل فی الکم، کذلک قد تکون اشارة الی قضیة مخالفة للاصل فی الکم کما انها مخالفة له فی الکیف و یسمی باللادوام او اللاضرورة فی البعض منها ما یاتی فی العکس المستوی من العرفیة اللادائمة فی البعض.

و ایضا یصح تقیید المطلقة العامة، بالاطلاق العام ای الفعلیة فی زمان- الوصف العنوانی و هذه کلها غیر معتبرة عند المنطقی عدا قلیل منها، لعدم اشتهارها.

ثم ان الفعلیة فی المطلقة العامة قد تکون لکون المحمول عرضیا مفارقا زائلا بسرعة، و قد تکون ببطؤ و فی کل منهما بسهولة او عسر الی غیر ذلک مما یقف علیه المتتبع فی المحاورات الیومیة، و العلوم فتدبر فیها.

قوله بعد التنبه الخ: ای بعد التنبه بالقیود المستعملة فی کلامهم و بعد معرفة ان هذه القیود لضبط القضایا المستعملة فی المحاورات و العلوم فیرجع بنفسه الی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۰۹

المرکبة امر واحد و قد حکم علیه بحکمین مختلفین بالایجاب و السلب فان کان الحکم فی- العلوم و المحاورات فیری فیها قضایا کثیرة.

قوله ای کما انه حکم الخ: تفسیر لقوله ایضا. ثم اعلم انه لا فرق فی الممکنة الخاصة بین السالبة و الموجبة بحسب المعنی اذ فی کل منهما حکم بعدم ضرورة الموافق و المخالف فقولک لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان الخاص مساوق معنا لقولک کل انسان کاتب بالامکان الخاص.

قوله اشارة الی ممکنة عامة: هذه العبارة مؤیدة لما ذکرنا من عدم الفرق بین اللاضرورة و اللادوام فی کون کل منهما اشارة الی الفرع لا ان اللاضرورة صریحة و اللادوام اشارة.

قوله ای فی الایجاب و السلب: تفسیر للکیفیة.

قوله و قد مر بیان ذلک: حیث قال اللادوام اشارة الی مطلقة عامة مخالفة للاصل فی الکیف و کذا اللاضرورة. و قوله فلان الموضوع الخ: تعلیل للزوم الموافقة فی الکم.

بقی شیء: [فی النسبة بین القضایا]

لم یذکر المصنف و المحشی النسبة بین القضایا مع کثرة فائدتها فی المباحث فنذکرها انشاء اللّٰه تعالی علی وجه الاختصار و علیک بالدقة فی معانیها حتی یتضح ما یقال، فاقول و علیه الاتکال:

اما الضروریة المطلقة فهی اخص من المشروطة العامة لانه اذا صدق الحکم بالضرورة علی ذات الموضوع صدق علی الذات مع الوصف فکل مورد یصدق الضروریة یمکن صدق المشروطة ایضا دون العکس لامکان صدق الحکم بالضرورة علی الذات مادام الوصف لا علی الذات بدون الوصف.

و كذلك تكون اخص من الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة، و الدائمة المطلقة و العرفية العامة و المطلقة العامة و الممكنة العامة، و مباينة مع الممكنة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢١٠

الجزء الاول على كل الافراد كان الحكم فى الجزء الثانى ايضا على كلها، و ان كان على الخاصة و المشروطة الخاصة و الوقتية و المنتشرة و العرفية الخاصة، و الوجوديتين؛ و وجه الكل واضح لمن تامل فى معانيها.

و اما المشروطة العامة فنسبتها مع الضرورية مضت و اما مع الوقتية المطلقة فعموم من وجه، و اخص من المنتشرة المطلقة مطلقا، و من الدائمة المطلقة من وجه و من العرفية العامة مطلقا و كذا من المطلقة العامة و الممكنة العامة، و هى اعم من المشروطة الخاصة مطلقا، و من الوقتية من وجه، و من المنتشرة مطلقا و من العرفية الخاصة من وجه، و كذا من الوجوديتين و الممكنة الخاصة.

و اما الوقتية المطلقة فنسبتها مع الضرورية و المشروطة العامة مضت و هى اخص من المنتشرة المطلقة مطلقا، و من الدائمة المطلقة من وجه و كذا من العرفية العامة، و اخص مطلقا من المطلقة العامة و الممكنة العامة. و من المشروطة الخاصة من وجه، و من الوقتية مطلقا– و من المنتشرة من وجه، و كذا من العرفية الخاصة، و الوجوديتين، و مباينة للممكنة الخاصة.

و اما المنتشرة المطلقة فنسبتها مع الضرورية و المشروطة العامة و الوقتية المطلقة قد مضت، و هى اخص من الدائمة المطلقة من وجه، و كذا من العرفية العامة، و من المطلقة العامة مطلقا و كذا من الممكنة العامة، و اعم من المشروطة الخاصة و الوقتية، و المنتشرة و العرفية الخاصة و الوجوديتين مطلقا، و مباينة للممكنة الخاصة.

و اما الدائمة المطلقة فنسبتها مع الضرورات الاربع قد مضت و هى اخص من العرفية العامة مطلقا و كذا من المطلقة العامة، و الممكنة العامة، و من المشروطة الخاصة من وجه و كذا من الوقتيتين و مباينة للعرفية الخاصة و الوجودية اللادائمة، و اخص من الوجودية اللاضرورية من وجه و كذا من الممكنة الخاصة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢١١

البعض فى الاول فكذا فى الثانى قوله لما قيد بهما: اى القضية التى قيدت بهما اى باللادوام و اما العرفية العامة فنسبتها مع الضرورات الاربع و الدائمة مضت، و اخص من المطلقة العامة مطلقا، و كذا من الممكنة العامة، و اخص من المشروطة الخاصة من وجه، و كذا من الوقتيتين، و اعم من العرفية الخاصة مطلقا و من الوجوديتين و الممكنة الخاصة من وجه.

و اما المطلقة العامة فنسبتها مع الضرورات الاربع و الدائمة و العرفية مضت، و هى اخص من الممكنة العامة، و اعم من المشروطة الخاصة، و الوقتيتين و العرفية الخاصة و الوجوديتين مطلقا و من الممكنة الخاصة من وجه.

و اما الممكنة العامة فنسبتها مع الضرورات الاربع و الدائمة و العرفية و المطلقة العامة قد مضت؛ و هى اعم من المشروطة الخاصة و الوقتيتين و العرفية الخاصة و الوجوديتين و الممكنة الخاصة مطلقا.

و اما المشروطة الخاصة فنسبتها مع البسائط جمع مضت، و هى اخص من الوقتية من وجه و من المنتشرة مطلقا و كذا

من العرفية الخاصة و الوجودية اللادائمة و الوجودية اللاضرورية و الممكنة الخاصة.

و اما الوقتية فنسبتها مع البسائط و المشروطة الخاصة قد مضت، و هی اخص من المنتشرة و الوجودية اللادائمة مطلقا و كذا من الوجودية اللاضرورية و الممكنة الخاصة على التحقيق الموافق للمشهور و المحشی ره فيما ياتی. و من العرفيه الخاصة من وجه.

و اما المنتشرة فنسبتها مع البسائط و المشروطة الخاصة و الوقتية مضت، و هی اعم من العرفية الخاصة مطلقا، و اخص من الوجودية اللادائمة مطلقا و من الوجودية اللاضرورية من وجه و مباينة للممكنة الخاصة.

و اما العرفية الخاصة فنسبتها مع البسائط و المشروطة الخاصة و الوقتيتين فقد مضت، و هی اخص من الوجودية اللادائمة مطلقا؛ و من الوجودية اللاضرورية و الممكنة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۲

و اللاضرورة يعنی لاصل القضية قوله علی تقدير اخری: سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او الخاصة من وجه.

و اما الوجودية اللاضرورية فنسبتها مع البسائط و المشروطة الخاصة و الوقتيتين و العرفية الخاصة فقد مضت و اعم من الوجودية اللادائمة و الممكنة الخاصة مطلقا.

و اما الوجودية اللادائمة فنسبتها مع البقية ذكرت الا مع الممكنة الخاصة و هی اخص من الممكنة الخاصة مطلقا.

و اما الممكنة الخاصة فنسبتها مع البقية جمع قد ذكرت.

هذا ما كتبته عجالة فعليك بالتدبر فيها و التامل فی معانی القضايا و لا تعجل فی النقض و الايراد. و تحصل من جميع ما ذكرنا ان اخص البسائط، الضرورية المطلقة و اخص المركبات المشروطة الخاصة و الوقتية و الممكنة الخاصة، و اعم الكل الممكنة العامة.

قوله فالمتصلة الخ: ای فتحصل مما ذكر ان المتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين سواء كانت هاتان النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين؛ و السالبة المتصلة ما حكم فيها بسلب اتصالهما من دون النظر الی نفس النسبتين و لذا قال المصنف: متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة علی تقدير اخری او نفيها ای نفی نسبة علی تقدير اخری من دون التعرض لحال النسبتين اهما سلبيتان او ايجابيتان.

قوله و كذلك اللزومية: ای اللزومية مثل المتصلة فكما ان المتصلة موجبة ان حكم بثبوت نسبة علی تقدير اخری و لو كانت النسبتان سلبيتين، كذلك اللزومية، موجبتها ما حكم فيها بان اتصال النسبتين لعلاقة سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين، و كما ان المتصلة سالبة ان حكم فيها بنفی الاتصال من دون النظر الی النسبتين كذلك اللزومية، السالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك الاتصال مع العلاقة سواء لم يكن اتصال او كان و لم يكن لعلاقة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۳

سلبيتين او مختلفتين فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا، متصلة موجبة، فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين، و السالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوا و كذلك اللزومية؛ الموجبة ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة و السالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة سواء لم

یكن هناك اتصال او كان لكن لا لعلاقة و اما الاتفاقية فهى ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق و كذلك الاتفاقية، الموجبة منها ما حكم فيها بان الاتصال لا لعلاقة، و السالبة ما حكم فيها بسلب الاتصال لا لعلاقة؛ ان قلت اذا اردنا ان نحكم بالسلب لعلاقة اى نحكم بان السلب يكون لعلاقة فهو تحت اية قضية يدخل، قلت اذا حكمت بان السلب لعلاقة فهو قضية موجبة كما قال القطب لانك حكمت على موضوع، بالسلب و لذا قد مضى انك لو حملت السلب فى السالبة الحملية لكانت قضية موجبة سالبة المحمول، فتحصل مما ذكر ان السلب فى هذه القضايا يرد على اخر قيد فى- القضية: المتصلة السالبة ما حكم فيها بسلب الاتصال، و اللزومية السالبة ما حكم فيها بسلب لزوم الاتصال اى الاتصال لعلاقة، و الاتفاقية السالبة ما حكم فيها بسلب الاتصال لا لعلاقة.

ثم انه قد لا يحكم فى القضية بشىء من اللزوم و الاتصال و الاتفاق اصلا و يسمى بالمطلقة، ثم ان امثلة المقام اما المطلقة فنحو قوله تعالى: «و اذا انزلت سورة **أَنْ آمِنُوا بِاللهِ وَ جاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ؛ اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ**»- توبة ۸۵-، و مثال اللزومية «**مَنْ كانَ فِي هٰذِهِ أَعْمىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمىٰ**»- بنى اسرائيل ۷۱- و مثال الاتفاقية: «**حَتَّى إِذا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِما قَوْماً لا يَكادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً**»- كهف ۹۲- ثم لا يخفى ان وقوع النسبتين معا امر ممكن الوجود و كل ممكن الوجود لا بد له من علة فلا يتصور الاتفاق بمعنى عدم وجود العلاقة الا انه فى المقام بحسب الظاهر و فهم العرف انه ليس ربط.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۴

او ليس كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا.

قوله لعلاقة: و هى امر بسببه يستصحب المقدم التالى كعلية طلوع الشمس لوجود النهار فى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. قوله بتنافى النسبتين: سواء كان النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين، فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهى منفصلة موجبة و ان كان بسلب تنافيهما فهى منفصلة سالبة.

قوله و هى الحقيقية: فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافى النسبتين قوله و اما الاتفاقية الخ: انما غير سياق الكلام و لم يقل: و كذلك الاتفاقية، لانه يمكن هنا توجه سؤال يدفعه قوله: و اما الاتفاقية، و السؤال هو ان اللزومية السالبة ما حكم فيها بسلب الاتصال لعلاقة سواء لم يكن الاتصال اصلا او كان و لم يكن لعلاقة فيشمل ما حكم بالاتصال لا لعلاقة و هذا مفاد الاتفاقية فلا يبقى موقع للاتفاقية.

و محصل الجواب الذى اشار اليه بقوله و اما الاتفاقية، ان السالبة اللزومية قضية حكم بسلب الاتصال لعلاقة، و لكن فى الواقع و نفس الامر تصدق هذه القضية فى حالتين احديهما ما لم يكن الاتصال اصلا، و الثانية ما كان الاتصال و لكن لا لعلاقة، و لكنه ليس هذا مفاد القضية بل مفادها مجرد سلب الاتصال لعلاقة، فلا يمكن ابراز هذا المراد بالسالبة اللزومية و هذا بخلاف الاتفاقية فان مفادها الحكم بان الاتصال لا لعلاقة، ففرق بين مفاد الاتفاقية و مفاد المتصلة اللزومية السالبة.

قوله كعلية الخ: و كمعلولية المقدم للتالى و ككونهما معا معلولى علة ثالثة، و كالتضايف بين المقدم و التالى مثل ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه.

قوله او منقسما بمتساويين: الانقسام بمتساويين- اى المتساويين العددين- لازم للزوجية، و نحو: «قُلْنا يا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَ إِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً»- ۸۵ كهف-.

قوله نحو هذا الشىء الخ: ففيه يمتنع اجتماع الحجرية و الشجرية و لا يمتنع

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۵

فى الصدق و الكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها بسلب تنافى النسبتين فى الصدق و الكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين، و المنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافى النسبتين اولا تنافيهما فى الصدق فقط نحو هذا الشىء اما ان يكون حجرا و اما ان يكون شجرا و المنفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافى النسبتين اولا تنافيهما فى الكذب فقط كقولك اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق قوله او صدقا خلو ذلك الشىء عن الشجرية و الحجرية فيحتمل ان لا يكون واحد منهما بل شيئا ثالثا.

قوله اما ان يكون زيد الخ: ففيه يمتنع خلو زيد عن كونه فى البحر و كونه غير مغروق بحيث لم يكن فى البحر و يغرق و لكن لا يمتنع اجتماعهما بان كان فى البحر و لا يغرق.

قوله او مع قطع النظر عن الكذب: هذا اشارة الى تفسير آخر لمانعة الجمع يستفاد من بعض العبارات، فانه اختلفت عبارات القوم فى تعريف مانعة الجمع فعرفها بعضهم بانها ما حكم فيها بتنافى النسبتين فى الصدق فقط لا فى الكذب، و عرفها اخرون بانها ما حكم فيها بتنافى النسبتين فى الصدق، و لم يتعرضوا للكذب فيحتمل ان يكون مرادهم ان مانعة الجمع ما حكم فيها بالتنافى فى الصدق و لم يتعرض فى القضية للكذب بحيث يمكن ان يجتمعا فى الكذب و ان لا يجتمعا، كما ان القوم فهموا من عبارتهم هذا المعنى. و يمكن ان يكون مرادهم انها ما حكم فيها بالتنافى فى الصدق فقط لا فى الكذب حتى ليوافق التعريف الاول.

و معلوم ان المعنى الاول اخص من الثانى- بنحو فهم القوم- فان الثانى يشمل كل ما حكم فيها بالتنافى فى الصدق سواء كان فى الكذب تناف ام لا، بخلاف الاول فانه ما لم يكن فى كذبه تناف. و كيف كان فان عبارة المصنف هنا يحتمل الوجهين حيث انه يمكن ان يكون قوله فقط قيدا لقوله حكم يعنى حكم فقط بالتنافى

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۶

فقط: اى لا فى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان فى الكذب و ان لا يجتمعا و يقال للمعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص و الثانى مانعة الجمع بالمعنى الاعم. قوله او كذبا فقط: اى لا فى الصدق او مع قطع النظر عن الصدق و الاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص و الثانى بالمعنى الاعم. قوله لذاتى الجزئين: اى ان كان المنافاة بين الطرفين اى المقدم و التالى منافاة ناشئة عن ذاتيهما فى اى مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية و الفردية لا عن خصوص المادة كالمنافاة فى الصدق و لم يحكم فى الكذب بشىء فيرجع الى المعنى الثانى، و يمكن ان يكون قيدا لقوله تنافى النسبتين يعنى حكم بالتنافى فى الصدق فقط و انه لا تنافى فى الكذب فيرجع الى المعنى الاول.

و اقول: الظاهر ان كل من فسر المانعة الجمع بالتفسير الثانى، مراده هو الاول كما لا يخفى على المتامل فى عبارات

القوم و ظاهر عبارة المصنف ایضا رجوع قوله فقط الی قوله بتنافی النسبتین. ثم تمام ما ذکرنا یجری فی قوله او کذبا فقط.

قوله بل بحسب خصوص المادة: ای هذا الشخص المفروض کونه اسود و غیر کاتب او کاتبا و غیر اسود.

قوله فهذه منفصلة حقیقیة اتفاقیة: ای فهذه المنفصلة التی لیس فیها العناد بین جزئیها، اتفاقیة، و مثلها المفصلة المانعة الجمع الاتفاقیة، و المانعة الخلو الاتفاقیة فان کان التنافی فی الصدق فقط، و لا لعناد فهی مانعة الجمع الاتفاقیة و انکان فی الکذب فقط، و لا لعناد فمانعة الخلو الاتفاقیة مثال الاول اما ان یکون زید ناطقا او الحمار ناهقا، اذا کان المراد انه لا یجتمع بین نطق زید و نهق الحمار و لا یمتنع عدمهما و مثال الثانی: اما ان یکون زید فی البحر او الطیر فی الهواء، اذا کان المراد انه یمتنع عدمهما.

تنبیهان: احدهما ان الشرطیة الحقیقیة هی المتصلة، و اما المنفصلة فلیست شرطیة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۷

بین السواد و الکتابة فی انسان یکون اسود و غیر کاتب او یکون کاتبا و غیر اسود؛ فالمنافاة، بین طرفی هذه القضیة المنفصلة واقعة لا لذاتیهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد یجتمع السواد و الکتابة فی الصدق او فی الکذب فی مادة اخری فهذه منفصلة حقیقیة اتفاقیة. قوله ثم الحکم اه: کما ان الحملیة تنقسم الی محصورة و مهملة و شخصیة و طبیعیة کذلك الشرطیة ایضا سواء کانت متصلة او منفصلة تنقسم الی المحصورة الکلیة و الجزئیة و المهملة و الشخصیة، و لا یعقل الطبیعیة هیهنا. قوله علی جمیع لعدم شرط و جزاء فی قولك: اما ان یکون العدد زوجا او فردا و لکن اطلقوا علیها ایضا الشرطیة اصطلاحا صرح به الشیخ فی المنطق.

الثانی قالوا ان المقدم فی المتصلة متمیز عن التالی بالطبع بخلاف المنفصلة فان المقدم لا یتمیز عن التالی بالطبع بل بالوضع و توضیحه ان المقدم فی المتصلة ما اتصل بحرف الشرط و التالی ما اتصل باداة الجزاء، فالمقدم فی المتصلة معلوم و التالی کذا فلو اخر المقدم ایضا لکان معلوما انه المقدم مثل: النهار موجود کلما کانت الشمس طالعة. و هذا بخلاف المنفصلة فانه لیس فیها ما یتمیز به المقدم عن التالی بحیث لو اخر لکان معلوما فانه لا یتعین المقدم عن التالی فی قولك: اما ان یکون العدد زوجا او فردا فالمقدم فیها لا یتمیز عن التالی طبعا بل بالوضع ای المواضعة و القصد. و لیس مرادهم ان فی المتصلة احدهما علة و الثانی معلول و یمتاز العلة عن المعلول طبعا، کما زعمه بعض المعاصرین «۱» کیف و قد یکونان معلولی علة ثالثة و قد تکون الشرطیة اتفاقیة.

قوله کما ان الحملیة تنقسم الخ: لا یخفی ان مناط الکلیة و الجزئیة فی الحملیات و الشرطیات کلیة الحکم و جزئیته، فان کان الحکم علی نحو کلی فالقضیة کلیة، و ان کان علی نحو جزئی فالقضیة جزئیة فقضیة بعض الحیوان انسان انما کانت جزئیة لان الحکم فیها جزئی فالمنظور هو الحکم فان کان جزئیا فالقضیة جزئیة و لو

(۱)- هو الشهابی فی «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۸

تقادير المقدم: كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. قوله فكلية: و سورها فى المتصلة الموجبة كلما و مهما و متى و ما فى معناها و فى المنفصلة دائما و ابدا و نحوهما، هذا فى الموجبة، و اما فى السالبة مطلقا فسورها ليس البتة. قوله او بعضها مطلقا: اى على بعض غير معين كقولك قد يكون اذا كان الشىء حيوانا كان انسانا. قوله فجزئية: و سورها فى الموجبة متصلة كانت او منفصلة قد يكون و فى السالبة كذلك قد لا يكون. قوله فشخصية: كقولك ان جئتنى اليوم اكرمك قوله و الا اى و ان لم يكن كان الموضوع كليا فان الموضوع فى قضية بعض الحيوان انسان، هو الحيوان، و هو كلى و كلمة البعض سور القضية و الى ما ذكرنا اشار القطب فى شرح- الرسالة.

قوله و لا يعقل الطبيعية هيهنا: لا ارى وجها لعدم معقولية الطبيعية فى الشرطيات و لم يذكر احد من المحشين و غيرهم له وجها، فانهم ذكروا عبارة المحشى بعينها و قالوا لا تعقل و لا تتصور و لم يذكروا دليلا، فالحق تصورها فان مفادها ان بين هاتين النسبتين ملازمة من دون نظر الى افرادها من حيث الاحوال و الاوضاع بل هى واقعة فى المحاورات كثيرا نحو قولك اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، اى بين طلوع الشمس و وجود النهار ملازمة فان الحكم بالملازمة حينئذ ليس بحسب الاوضاع و الاحوال- و ما ذكرنا يظهر من بعض متاخرى المحشين ايضا- و قال بعض المحشين و انما لم يعتبروا الطبيعية فى الشرطيات اصلا اختصارا على ما هو المعتبر فى الحمليات اذ الطبيعيات منها غير معتبرة عندهم لعدم اعتبارها فى العلوم انتهى. و قد مضى ما هو الحق فى المقام فراجع الى باب الحمليات الطبيعية.

ثم ان اداة الشرطية الطبيعية «اذا» و «ان» و نحوهما.

قوله على جميع تقادير المقدم: اشترط جمع من الاعاظم مثل المحقق فى الشرح- ص ۱۲۲- و القطب و الشريف و كثير من المحشين، ان تكون تقادير المقدم ممكنة التحقق له فلا يشمل التقادير الممتنعة للمقدم فى المتصلة و المنفصلة. و استدل فى شرح الرسالة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۱۹

الحكم على جميع تقادير المقدم و لا على بعضها بان يسكت عن بيان الكلية و البعضية مطلقا، قوله فمهملة. نحو اذا كان الشىء انسانا كان حيوانا. قوله فى الاصل: اى قبل دخول اداة الاتصال و الانفصال عليهما. قوله حمليتان؛ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها و هما الشمس طالعة و النهار موجود قضيتان حمليتان.

قوله او متصلتان: كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة فان طرفيهما و هما قولنا كلما كانت الشمس بانه لو لم تقيد بكونها ممكنة لزم عدم صدق قضية شرطية اصلا، لان من تقادير المقدم ما اذا قدر و فرض عدم التالى معه فيفرض وجود مقدم لا تالى معه و معلوم انه اذا فرض عدم التالى مع المقدم لا يكون التالى لازما للمقدم لانه خلاف الفرض و كذا اذا فرض فى المنفصلة صدق الطرفين اى فرض وجودهما، فلا يمكن الحكم بالتنافى.

ثم قال هذا فى المتصلة اللزومية و المنفصلة العنادية. و اما الاتفاقية فيقيد تقادير المقدم بالتقادير التى هى ثابتة فى نفس الامر، اذ لا يمكن ان نقيدها بالتقادير الممكنة لان عدم التالى مع المقدم فيها فى المتصلة ممكنة بخلاف اللزومية و صدق الطرفين فى اتفاقية المنفصلة ممكنة بخلاف العنادية هذا.

و لكن لا يخفى ان هذا التقييد غير لازم بل مفسد للكلام لانه خلاف غرض المتكلم فان غرضه ان هذا التالى لازم لهذا

المقدم فی المتصلة فاذا فرضت هذا المقدم لا یمکن فرض عدم التالی، و کذا الکلام فی العنادیة المنفصلة فان غرضه انه لا یمکن صدق الطرفین و لیس هذا الغرض منه مقیدا بشیء، بل و کذا الکلام فی الاتفاقیة فان غرضه ان هذا التالی لا ینفک عن هذا المقدم اصلا و لو من باب الاتفاق فاذا فرضت المقدم یکون معه التالی حتما، و الظاهر ان کلامهم فی هذا الباب جری مجری کلامهم فی الحملیة حیث قالوا: القضیة الحیقیة فی الافراد الممکنة لا الممتنعة. و قد عرفت حقیقة الکلام هناك ایضا.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۲۰

طالعة فالنهار موجود و قولنا کلما لم یکن النهار موجودا لم تکن الشمس طالعة قضیتان متصلتان، قوله او منفصلتان. کقولنا کلما کان دائما اما ان یکون العدد زوجا او فردا فدائما اما ان یکون العدد منقسما بمتساویین او غیر منقسم بهما.

قوله او مختلفتان:

بان یکون احد الطرفین حملیة و الاخر متصلة او احدهما حملیة و الاخر منفصلة او احدهما متصلة و الاخر منفصلة فالاقسام ستة و علیك باستخراج ما ترکناه من الامثلة قوله عن التمام ای عن ان یصح السکوت علیهما و یحتملا الصدق و الکذب، مثلا قولنا

[**اقسام القضیة المختلطة**]

قوله فالاقسام ستة: ای الاقسام الحاصلة من قوله او مختلفتان، لان الحملی قد یکون مقدما و قد یکون تالیا، و کذا المتصلة و المنفصلة، فاقسام المتصلة تسعة: ستة هذه، و ثلثة ما ذکره قبلا، و بعینها للمنفصلة، فالاقسام جمیعها ثمانیة عشر نذکر مثالها اما اقسام المتصلة فهی هذه:

حملیتان: ذکر المحشی مثالها، و هکذا المتصلتان و المنفصلتان ذکر المحشی مثالهما.

حملیة و متصلة: اذا کانت الشمس مستلزمة لضوء العالم فکلما کانت طالعة، فالعالم منور.

متصلة و حملیة: ان کان کلما کانت الشمس «۱» طالعة فالعالم منور، فالشمس مستلزمة لضوء العالم.

حملیة و منفصلة: ان کان زید فی البحر فاما ان یسبح او یغرق.

منفصلة و حملیة: ان کان العدد اما زوجا او فردا، فالعدد لیس له قسم ثالث.

متصلة و منفصلة: کلما کان علی علیه السّلام فی الحرب فاما ان یقاتل او یسلم الخصم.

---

(۱)– قال المحقق الطوسی:

ما للمثال الذی لا زال مشتهرا	للمنطقیین فی الشرطی تسدید
اما رأوا وجه من اهوی وطرته	الشمس طالعة و اللیل موجود

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۲۱

الشمس طالعة مركب تام خبرى يحتمل الصدق و الكذب و لا نعنى بالقضية الا هذا فاذا منفصلة و متصلة: ان كان اما زيد ناطقا او الحمار ناهقا، فكلما كان زيد ناطقا ليس الحمار ناهقا.

و اما اقسام المنفصلة فهى هذه:

حمليتان: اما العدد زوج او فرد.

متصلتان: اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا، و اما ان يكون كلما كانت طالعة كانت الليل موجودة.

منفصلتان: اما ان يكون زيد نائما او مستريحا، و اما ان يكون ابوه فى القيد او المشقة.

حملية و متصلة: اما ان يكون النهار موجودا الآن، و اما ان ليس كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا.

متصلة و حملية: عكس السابقة.

حملية و منفصلة: اما ان لا يكون على عليه السّلام ولى اللّه و اما ان يكون عدوه ولد الزنا او ولد الحيض.

منفصلة و حملية: عكس السابقة.

متصلة و منفصلة: اما ان يكون ليس كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا و اما ان يكون الشمس طالعة الآن او الليل موجودا.

منفصلة و متصلة: عكس السابقة.

قوله مركب تام الخ: كما قال الشيخ فى القصيدة:

فبالرباط صار قولا واحدا قولان قد توحدا فصاعدا

ثم ان بعض المحشين اورد على المصنف بان قولنا ان كان زيد حمارا فهو ناهق شرطية مع ان طرفيها لا يحتمل الصدق و الكذب بل بديهى الكذب. و انت خبير بان مرادهم من احتمال الصدق و الكذب احتمالهما بحسب النظر الى كونه قضية و

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲۲

ادخلت عليه اداة الاتصال مثلا و قلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ان تسكت عليه خبرا لا بحسب المادة او القائل و قد مضى.

*** باب التناقض

قوله اختلاف الخ: اذكر مقدمة توضح حقيقة الكلام و ينتفع بها فى غير هذا المقام، فاعلم ان كل امرين تصورا فاما ان يمكن حمل احدهما على الاخر اولا فان امكن فهما متحدان و الا فهما متغايران، و المتغايران على اقسام ثلثة لان المغايرة بين الشيئين تتصور على اقسام ثلثة:

[اقسام التغاير]

الاول التغاير على نحو التماثل و يسمى الامر ان اللذان بينهما التماثل، متماثلين و هما اللذان اتحدا فى الحقيقة و المهية و لا يجتمعان فى مورد واحد كزيد و عمرو، و الثانى التغاير على نحو التخالف و يسمى الامر ان متخالفين و

هما اللذان لم یتحدا فی المهیة و لکن یمکن اجتماعهما فی مورد واحد مثل الحلاوة و البیاض فقد یجتمعان فی السکر مثلا.

و الثالث التغایر علی نحو التقابل و یسمی الامر ان متقابلین و هما اللذان اختلفا فی المهیة و لا یمکن اجتماعهما فی مورد واحد، و التقابل علی انحاء اربعة:

۱- تقابل التضایف، و هو فی الامرین اللذین یتوقف تعقل أحدهما علی الاخر مثل الابوة و البنوة، و هذا هو نسبة التقابل الاضافی الذی من- المقولات العشر.

۲- تقابل التضاد و هو فی کل امرین وجودیین بینهما کمال المباینة و کانا تحت جنس قریب واحد و یجوز ارتفاعهما عن موضوع واحد، فالعلم و الجهل لیسا ضدین لان الجهل عدمی؛ و هکذا الحمرة و الخضرة لیستا ضدین لعدم کمال البینونة بینها، و کذا العشق و الانتقام لیسا ضدین لعدم دخولهما تحت جنس قریب واحد؛ فان العشق ناش من افراط القوة الجاذبة، و الانتقام من افراط الدافعة، فمثال الضدین

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲۳

و لم یحتمل الصدق و لکذب بل احتجت الی ان تضم الیه قولک مثلا فالنهار موجود. قوله السواد و البیاض؛ هذا هو التعریف الذی ذکره المحققون و هنا تعریف اخر للضدین ذکره قوم غیر محققین، و التفصیل فی الفلسفة.

۳- تقابل العدم و الملکة؛ فالملکة عبارة عن وجود شیء فی موضوع یقتضی ذلک الموضوع وجود ذلک الشیء، و عدم الملکة عبارة عن عدم وجود ذلک الشیء فی ذلک الموضوع مثل العمی بالنسبة الی الانسان.

۴- تقابل السلب و الایجاب و هو فی الامرین اللذین احدهما اثبات و الاخر سلب سواء کانا مفردین نحو الانسان و اللاانسان، او جملتین نحو: الانسان ضاحک، و لیس بضاحک و یعبر عن ذلک التقابل، بالتناقض.

[تعریف التناقض]

فالتناقض کما یجری فی القضایا و الجمل، یجری فی المفردات، و ما نقله المحشی من بعضهم من ان التناقض لا یجری فی المفردات کلام لا ینبغی صدوره من الفاضل و لم اجد قائل هذا القول.

ثم انهم کما عرفوا التناقض- سواء کان فی الجمل، ام فی المفردات- بما مضی و یأتی، عرفوا النقیض ایضا بان نقیض کل شیء رفعه و هذا هو التعریف المشهور عند القدماء و المتاخرین، و اعترض علیه بعض المتاخرین «الشریف» بان الایجاب نقیض السلب (کالانسان بالنسبة الی اللاانسان و «زید قائم» بالنسبة الی «زید لیس بقائم») مع انه لا یصدق علی الایجاب کالانسان انه رفع السلب کاللاانسان بل السلب رفع الایجاب نعم الایجاب مستلزم لعدم تحقق السلب و لکنه لیس نفس الرفع و السلب و هذا واضح.

و لاجل هذا الاشکال غیر التعریف بعض من تاخر و قال: رفع کل شیء نقیضه و زعم انه لا یرد علیه شیء لانه لم یقل نقیض کل شیء رفعه بل قال رفع کل شیء نقیضه و معناه انه یصدق علی رفع کل شیء انه نقیض له فلا منافاة فی ان یصدق النقیض علی شیء آخر غیر الرفع کالسلب بالنسبة الی الایجاب فانه نقیضه و لا یصدق علیه انه رفع الایجاب.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲۴

اختلاف القضيتين: قيد بالقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل و و انت خبير بان الغرض تعريف مطلق النقيض و بعبارة اخرى الغرض ذكر تعريف للنقيض (لا للرفع) جامع للافراد مانع للاغيار، و هذا التعريف لا يشمل بعض افراد النقيض و هو السلب، فيعود المحذور فلذا قال بعضهم: التعريف تعريف القدماء الا ان كلمة الرفع فى قولهم نقيض كل شيء رفعه اعم من المبنى للفاعل و المبنى للمفعول فمعناه ان نقيض كل شيء رافعه او مرفوع به فيشمل السلب ايضا لانه و ان لم يكن رافع الايجاب الا انه مرفوع بالايجاب كما قال السبزوارى: نقيض كل، رفع او مرفوع.

و اورد على هذا بعض المعاصرين «۱» بانه ان اريد بالرفع كلا المعنيين من الرفع و المرفوع يلزم استعمال اللفظ فى اكثر من معنى واحد و هو غير جائز، و ان اريد منه معنى ثالث عام يشمل المبنى للفاعل و المفعول فهو مجاز و لا يجوز استعماله فى التعاريف الا مع القرينة انتهى و اقول استعمال اللفظ فى الاكثر جائز كما مضى فراجع، نعم يرد اشكال عدم القرينة على من لم يقم قرينة على ارادة كليهما.

[اختلاف القضايا]

قوله اختلاف القضيتين: الاختلاف قد يكون بين المفردين مثل الانسان و اللاانسان و قد يكون بين المفرد و القضية «ذكره غير واحد منهم و لعل المراد به مجرد عدم اتحادهما فان زيدا غير زيد قائم» و قد يكون بين القضيتين و هو المقصود هنا فان الكلام فى تناقض القضايا.

ثم ان اختلاف القضيتين يتصور على انحاء مثل الاختلاف فى العدول و التحصيل، و الكلية و الجزئية- اى الكمية- و الايجاب و السلب- اى الكيفية-، و الجهة، و الموضوع، و المحمول، و كيفية الحمل، و لكن المذكور كثيرا- بالنسبة الى البقية- من اقسام الاختلاف؛ هو الاختلاف بحسب الكمية و الكيفية، و للقضية بحسب هذا الاختلاف اقسام اربعة. و توضيحه ان القضيتين ان اتفقتا فى الموضوع

---

(۱)- هو الشهابى فى «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲۵

اما لان الكلام فى تناقض القضايا قوله بحيث يلزم لذاتة من صدق كل، كذب الاخرى:

خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الجزئيتين، فانهما قد تصدقان معا نحو بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين.

قوله و بالعكس: اى و كذلك يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى، و خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الكليتين فانهما قد تكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكيلتين ايضا فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما فى الكم كما سيصرح به المصنف. قوله و لا بد من الاختلاف: اى يشترط فى التناقض ان يكون احدى النقيضين موجبة و الاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين، و كذا السالبتين قد تجتمعان فى الصدق و الكذب ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافها فى الكم ايضا كما مر ثم و المحمول و غيرهما حتى فى الكم و اختلفتا فى الكيف، تسميان بالمتضادين ان

کانتا کلیتین.

نحو کل حیوان انسان و لا شیء منه بانسان. و المتضادتان یمکن اجتماعهما علی الکذب کما فی هذا المثال، و لکن لا یمکن اجتماعهما علی الصدق- و هذه احدی الاقسام الاربعة.

ثم ان الاتفاق فی الکم فی هاتین القضیتین ان کان بکون کل منهما جزئیتین فتسمیان داخلتین تحت التضاد مثل بعض الحیوان انسان و بعضه لیس بانسان، و لا یمکن کذبهما و یمکن صدقهما کما فی المثال، و هذه الثانیة من الاقسام الاربعة.

و ان اتفقتا فی الموضوع و المحمول و غیرهما حتی فی الکیف ایضا و اختلفتا فی الکم تسمیان متداخلتین نحو کل انسان حیوان و بعض الانسان حیوان، و یمکن اجتماعهما علی الصدق و الکذب کما انه یمکن صدق احدیهما و کذب الاخری بان صدقت- الجزئیة منهما و کذبت الکلیة نحو کل حیوان انسان و بعض الحیوان انسان فان الاولی کاذبة، و هذه الثالثة من الاقسام الاربعة و انظر الی هذا اللوح فی تمییز هذه الثلثة و قد اخذ اللوح من شرح الاشارات:

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۲۶

ان کانتا موجهتین یجب اختلافهما فی الجهة ایضا فان الضروریتین قد تکذبان معا کقولنا کل انسان کاتب بالضرورة و لا شیء من الانسان بکاتب بالضرورة، و الممکنتین قد تصدقان معا کقولنا کل انسان کاتب بالامکان العام و لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان العام. قوله و الاتحاد فیما عداها: ای و یشترط فی التناقض اتحاد القضیتین فیما عدا الامور الثلثة المذکورة اعنی الکم و الکیف و الجهة و قد ضبطوا هذا الاتحاد فی ضمن الاتحاد فی امور ثمانیة، قال قائلهم فی الشعر:

در تناقض هشت وحدت شرط دان	وحدت موضوع و محمول و مکان
وحدت شرط و اضافه جزء و کل	قوة و فعل است در آخر زمان

قوله و النقیض للضروریة الخ: اعلم ان نقیض کل شیء رفعه، فنقیض القضیة التی حکم فیها ضرورة الایجاب او السلب هو قضیة حکم فیها بسلب تلك الضرورة، و و ان انفقتا فی الموضوع و المحمول و غیرهما و اختلفتا فی الکم و الکیف معا، فهما المتناقضتان و دائما احدیهما صادقة و الاخری کاذبة، فحقیقة التناقض فی القضایا هو اختلاف القضیتین بالایجاب و السلب و الکلیة و الجزئیة، و ان شئت قلت هو اختلاف القضیتین بالکمیة و الکیفیة معا، الا ان الاختلاف بالکمیة فی غیر الشخصیات و اما فیها فلا اختلاف فی الکمیة، و اثر هذا الاختلاف صدق احدیهما و کذب الاخری.

و من هنا یظهر ان تعریف المشهور للتناقض بانه اختلاف القضیتین بالایجاب

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۲۷

سلب کل ضرورة هو عین امکان الطرف المقابل فنقیض ضرورة الایجاب هو امکان السلب و نقیض ضرورة السلب

هو امكان الايجاب، و نقيض الدوام هو سلب الدوام و قد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب و رفع دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة و المطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة و لما لم يكن لنقيضها الصريح و هو اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضايا المتعارفة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة. ثم اعلم ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة هى التى حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية اى الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضا صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا نقيضه ليس و السلب بحيث يقتضى لذاته- اى ذات الاختلاف- صدق احديهما كذب الاخرى و بالعكس، ليس تعريفا تاما لان اقتضاء صدق احديهما كذب الاخرى اثر التناقض و ليس هو التناقض فهو تعريف رسمى، و لو كان مرادهم التعريف الحقيقى يرد عليهم انهم اكتفوا بالاختلاف فى الايجاب و السلب، مع ان المتضادتين ايضا كذا، و كذا الايراد فى تعريف المصنف نعم لا يرد عليه الثانى. فالتعريف الحقيقى للتناقض هو الاختلاف بالكيفية و الكمية فى غير الشخصيات و فيها بالكيفية فقط.

ثم انه قال المحقق فى التجريد: انما التضاد، و التداخل تحت التضاد فى غير الشخصيات و لا يكونان فيها، نعم التناقض يتصور فيها انتهى، قال العلامة ره فى شرحه:

و يرد عليه ان التضاد قد يكون فيها باعتبار آخر اى باضافة قيد آخر اليها نحو زيد موجود دائما و ليس بموجود دائما انتهى. و وجهه ما اشرنا اليه سابقا من ان ملاك الكلية و الجزئية كلية الحكم و جزئيته فيمكن اعتبار كلية الحكم مع شخصية الموضوع كما فى مثاليه فتامل.

قوله يلزم لذاته: خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين زيد انسان و زيد

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲۸

بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان، و نسبة الحينية المطلقة و هى قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى، الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة، و ذلك لان الحكم فى العرفية العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفة بالوصف العنوانى فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام و يلزمه وقوع الطرف المقابل فى اوقات الوصف العنوانى و هذا معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية فى الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل، و المصنف لم يتعرض لبيان نقيضى الوقتية و المنتشرة المطلقتين من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتى من مباحث العكوس و الا قيسة بخلاف باقى البسائط فتامل. قوله و للمركبة: قد علمت ان نقيض كل شىء رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع لا ناطق فان اختلافهما ليس ذاتيا بل بالعرض اى لكون اللاناطق فى قوة اللاانسان.

قوله خرج بهذا القيد الخ: فان الجزئيتين قد تصدقان معا فيعلم ان اختلافهما بحسب الصدق و الكذب فى بعض الموارد مثل بعض الانسان حيوان و بعضه ليس بحيوان ليس بحسب ذات القضية بل بحسب خصوص المادة فيعلم انه لم يختلف القضيتان بما هما قضيتان، فى الجزئيتين بل لخصوصية فى هذه المادة فليس اختلاف القضيتين حقيقة.

قوله و خرج بهذا القید الخ: فان الکلیتین قد تکذبان معا کمثال المحشی فیعلم ان اختلاف الکلیتین فی بعض الموارد مثل کل انسان حیوان و لا شیء منه بحیوان لیس لذات القضیة.

قوله ضرورة ان الموجبتین الخ: فالاختلاف فیهما و کذا فی السالبتین احیانا نحو کل حیوان انسان و بعضه انسان و لا شیء من الحیوان بانسان و لیس بعضه بانسان لیس لذات القضیة فیمکن ان نقول: التناقض اختلاف القضیتین بصورتهما- ای بما هما قضیتان-.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۲۹

احد جزئیه لا علی التعیین بل علی سبیل منع الخلو اذ یجوز ان یکون برفع کلا جزئیه فنقیض القضیة المرکبة نقیض احد جزئیه علی سبیل منع الخلو فنقیض قولنا کل کاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام کاتبا لا دائما ای لا شیء من الکاتب متحرك الاصابع بالفعل، قضیة منفصلة مانعة الخلو و هی قولنا: اما بعض الکاتب لیس بمتحرك الاصابع بالامکان حین هو کاتب و اما بعض الکاتب متحرك الاصابع دائما و انت بعد اطلاعك علی حقائق المرکبات و نقائض البسائط تتمکن من استخراج التفاصیل.

قوله و لکن فی الجزئیة بالنسبة الی کل فرد فرد: یعنی لا یکفی فی اخذ نقیض القضیة المرکبة الجزئیة، التردید بین نقیضی جزئیها و هما الکلیتان، اذ قد یکذب المرکبة الجزئیة کقولنا بعض الحیوان انسان بالفعل لا دائما و یکذب کلا نقیضی جزئیها ایضا و هما قولنا لا شیء من الحیوان بانسان دائما و قولنا کل حیوان انسان دائما، و حینئذ

[الوحدات المعتبره فی القضایا]

قوله و الاتحاد فیما عداها: اختلفت العبارات فی ذکر الوحدات ففی بعض العبارات ثلاث وحدات وحدة الموضوع و المحمول و الزمان و هو منسوب الی الفارابی، و نسب الیه ایضا القول باعتبار وحدة واحدة و هی وحدة النسبة الحکمیة لانه کلما اختلف احد اجزاء القضیة، اختلفت النسبة الحکمیة و المشهور انها ثمانیة و هی ما قال الشاعر: در تناقض هشت الخ، و قال الفخر- علی ما نسب الیه المحقق فی الشرح ص ۱۸۰-: ان هذه الثمانیة ترجع الی وحدتین وحدة الموضوع و وحدة المحمول، و قال صدر المتالهین- و تبعه السبزواری-:

هی تسعة و هی الثمانیة المشهورة باضافة وحدة الحمل لان الحمل لو کان فی احدیهما اولیا و فی الاخری صناعیا لم تتناقضا و هو کذلك- و للکلام فی اقسام الحمل مقام غیر المقام-، و لا یخفی انا لواردنا ذکر تمام الوحدات لزادت علی الثلاثین و نذکر ما یخطر بالبال فعلا و قد ذکر بعضها المشهور و بعضها بعض المتاخرین و بعضها لم یذکره احد فیما اعلم.

و هی هذه ۱- وحدة الموضوع خلافا لنحو زید قائم و عمرو لیس بقائم.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۰

فطریق اخذ نقیض المرکبة الجزئیة ان توضع افراد الموضوع کلها ضرورة ان نقیض الجزئیة هی الکلیة ثم یردد بین نقیضی الجزئین بالنسبة الی کل واحد من تلك الافراد و یقال فی المثال المذکور کل حیوان اما انسان دائما او لیس بانسان دائما و حینئذ فیصدق النقیض و هی قضیة حملیة مرددة المحمول فقوله الی کل فرد فرد ای من افراد

الموضوع. قوله طرفی القضية: سواء كان الطرفان هما الموضوع و المحمول او المقدم و التالی؛ و اعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدری المذكور، كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل و ذلك الاطلاق مجازی من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ، و الخلق على المخلوق.

قوله مع بقاء الصدق: بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا انه يجب صدقهما فی الواقع.

قوله و الكيف: يعنی ان كان الاصل موجبة كان العكس ۲- وحدة المحمول خلافا لنحو زيد قائم و ليس بقاعد، ۳- وحدة المكان خلافا لنحو زيد قائم فی الدار و ليس بقائم فی السوق، ٤- وحدة الشرط خلافا لنحو هو يجیء ان جاءه عمرو و لا يجیء ان لم يجئه، ٥- وحدة الاضافة خلافا لنحو هو ابو عمرو و ليس بابی بكر، ٦- وحدة الجزء و الكل خلافا لنحو الزنجی اسود بعضه و ليس باسود كله ۷- وحدة القوة و الفعل خلافا لنحو النطفة انسان بالقوة و ليس بالفعل ۸- وحدة الزمان خلافا لنحو زيد قائم الآن و ليس غدا، ۹- وحدة الحمل خلافا لنحو الجزئی جزئی بالحمل الاولی و ليس بجزئی بالحمل الشائع.

۱۰- وحدة الوضع خلافا لنحو زيد طوله ثلثة اشبار حال القعود و ليس بثلثة اشبار حال القيام، ۱۱- وحدة الفاعل خلافا لنحو الحطب يحترق بالنار و لا يحترق بالماء، ۱۲- وحدة المنفعل خلافا لنحو النار يذيب الثلج و لا يذيب الماء، ۱۳- وحدة الوحدة خلافا لنحو زيد عمرو ای بالنوع و ليس بعمرو ای بالشخص، ١٤- وحدة الحمل من جهة كونه بالذات و بالعوارض خلافا لنحو: القضية محتملة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۱

موجبة و ان كان سالبة كان سالبة. قوله و الموجبة انما تنعكس جزئية: يعنی ان الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضا تصادق الموضوع و المحمول فی هذا الفرد فيصدق الموضوع على افراد المحمول فی الجملة، و اما عدم صدق الكلية فلان المحمول فی القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم و يستحيل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس للازم الصدق فی جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو البيان فی الحمليات، و قس عليه الحال فی الشرطيات.

قوله لجواز عموم المحمول و التالی: بيان للجزء السلبی من الحصر المذكور و اما للصدق و الكذب ای بالذات و ليست محتملة لهما ای بالنظر الى قائله، ١٥- وحدة كيفية لمحمول مثل الفرس يسری سريعا و لا يسری بطيئا، ١٦- وحدة شبه الظرف نحو زيد عالم فی الفقه و ليس بعالم فی الهندسة، ١٧- وحدة مامنه نحو جاء المختار من الكوفة و لم يجیء من الشام ١٨- وحدة ما اليه نحو الانسان يسافر الى القبر و لا يسافر الى الرحم، ١٩- وحدة ما عنه نحو السهم يتجاوز عن القوس و لا يتجاوز عن الجدار.

۲۰- وحدة ما معه نحو جاء لنبی صلّى اللّه عليه و آله مع القرآن و لم يجیء مع الزبور، ۲۱- وحدة ماله باللام الاختصاصی و الملكی نحو هذا مملوك لزيد و ليس مملوكا لعمرو، ۲۲- وحدة ما لاجله نحو زيد يضرب للتأديب و لا يضرب لامتحان القوة، ۲۳- وحدة كيفية النسبة من جهة كونها جزمية و وهمية او غيرهما نحو زيد يضرب جزما و

لا يضرب وهما، ٢٤- وحدة الحيثية و الاعتبار نحو الامام يبين الاحكام من حيث انه امام و لا يبين من حيث انه بشر، ٢٥- وحدة ما عليه نحو زيد عال على سطح الدار و ليس بعال على سطح السوق، ٢٦- وحدة شبه ما عليه نحو زيد مستعل على عمرو

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢٣٢

الايجاب فبديهى كما مر. قوله و الا لزم سلب الشىء عن نفسه: تقريره ان يقال كلما صدق قولنا لا شىء من الانسان بحجر صدق قولنا لا شىء من الحجر بانسان، و الا لصدق نقيضه و هو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل فنقول بعض الحجر انسان و لا شىء من الانسان بحجر فيتنتج بعض الحجر ليس بحجر و هو سلب الشىء عن نفسه و هذا محال منشأه هو نقيض العكس لان الاصل صادق و الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا و هو المطلوب. قوله عموم الموضوع: و حينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم، لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان و لا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان. قوله او المقدم: مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشىء حيوانا كان انسانا و لا يصدق قد لا يكون اذا كان الشىء انسانا كان حيوانا. قوله و اما بحسب الجهة: يعنى ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس و ليس بمستعل على بكر.

هذه هى الوحدات التى تخطر بالبال عجالة.

و لكن الحق ان كل ما تذكر من الوحدات من باب المثال و الا فالمعتبر فى التناقض الاتحاد فيما عدا الكيفية و الكمية و الجهة، فما اقول الا ما قاله الشيخ ره عوضا عن التطويل فى عد الوحدات: راع فى كل قضية ما راعيته فى الاخرى من الموضوع و المحمول و غيرهما انتهى.

و هكذا قال الغزالى: و بالجملة فينبغى ان لا يخالف احدى القضيتين الاخرى فى شىء الا فى السلب و الايجاب انتهى.

فما اجود قول المصنف: «و الاتحاد فيما عداها» فاتضح ان من عد الوحدات ايضا ليس غرضه تعديدها تماما بل ذكر بعضها من باب المثال.

قوله فالممكنة العامة نقيض صريح: و قد مر الكلام فيه لو كان مراده بالصراحة هو العينية كما هو الظاهر من كلامه هنا خلافا لما مضى منه حيث قال: اشارة الى ممكنة عامة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٢٣٣

القضايا بحسب الكم و الكيف، و اما بحسب الجهة الخ. قوله الدائمتان: اى الضرورية و الدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان و الا فيصدق نقيضه و هو دائما لا شىء من الحيوان بانسان مادام حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شىء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما هف.

قوله و العامتان: اى المشروطة العامة و العرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين

[الحق فى اعتبار الوحدة]

قوله و لما لم يكن لنقيضها الصريح: قال القطب: نقيض كل شىء رفعه و لكن اذا رفع القضية فربما يكون نفس رفعها

قضية لها مفهوم محصل معين عند العقل فهو نقيضها، و قد لا يكون له نقيض صريح فى القضايا فيذكر فى نقيضها ما يساويه انتهى.
قوله اذ لا يتعلق بذلك غرض الخ: لا افهم معنى محصلا لهذا الكلام فانه لو كان الامر كما ذكره من عدم تعلق الغرض بنقيضيهما فلا وجه لذكر اصلهما، لان ذكر النقيض لاثبات الاصل فى المباحث الآتية، مع ان المصنف لم يذكر اصلهما ايضا فى العكس و القياس، فالظاهر ان الوجه معلوميتهما بالقياس الى الضرورية و الممكنة فانه بعدما علم ان نقيض كل شىء رفعه و ذكر بعض القضايا يعلم حال الباقى فيعلم ان نقيض الوقتية المطلقة هو الممكنة فى وقت معين و نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة فى وقت غير معين، و لعله من هنا قال السبزوارى بعدما بين نقيض بعض القضايا: و قس عليها نقيض الوقتية و المنتشرة المطلقتين. و لعله الى ما ذكرنا اشار بقوله فتامل.
قوله و انت بعد اطلاعك الخ: مثلا اذا علمت ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين و ان نقيض المطلقة العامة، الدائمة المطلقة، علمت ان نقيض الوجودية اللادائمة المفهوم المردد بين دائمتين مطلقتين، و اذا علمت ان الممكنة الخاصة مركبة من عامتين، و نقيض الممكنة العامة هو الضرورية المطلقة فنقيض الممكنة الخاصة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۴

هو متحرك الاصابع و الا فيصدق نقيضه و هو دائما لا شىء من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع و هو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام لا شىء من الكاتب بكاتب مادام كاتبا هف. قوله و الخاصتان: اى المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة تنعكسان الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسهما الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان و قد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت فى عكسهما الحينية المطلقة و اما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه و نضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة و نضمه الى الجزء الثانى من الاصل فينتج ما ينافى المفهوم المردد بين ضروريتين مطلقتين و هكذا.
قوله لا على التعيين الخ: هذا القيد راجع الى الرفع لا الى احد جزئيه اى ما قلنا من رفع احد الجزئين انما هو على سبيل منع الخلو اى صدق جزئى النقيض على نحو المانعة الخلو فيمكن صدق كلا جزئى النقيض.
قوله اذ قد يكذب الخ: هذا دليل عدم جريان ما ذكر فى الكلية، فى المركبة الجزئية فلها حكم عليحدة و هو ما ذكره و حاصله انا نضع فى نقيضها، الموضوع على نحو كلى و نردد بين المحمولين و نقول فى نقيض بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما: كل حيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما.
قوله حملية مرددة المحمول: و الفرق. بينها و المنفصلة ان فى المنفصلة يقدم ادات الانفصال فيقال مثلا اما العدد زوج او فرد، و فيها يقدم الموضوع على ادات الانفصال و يقال كل حيوان اما انسان او ليس بانسان.
قوله فقوله الى كل فرد فرد الخ: اى لما علم ان فى الجزئية ينسب المحمول على نحو الترديد الى افراد الموضوع كليا علم ان معنى قول المصنف: كل فرد فرد: كل فرد من افراد الموضوع «۱»

(۱)- و فى ختام هذا الباب (التناقض) راجع كتابنا ما هو المنطق المقارن ترى العجب العجاب.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۵

تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما صدق فى العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق و اما صدق الجزء الثانى اى اللادوام و معناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه و هو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما، و كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه الى الجزء الثانى من الاصل و نقول كل متحرك

[**العكس المستوى**]

[**تعريفه**]

قوله و اعلم ان العكس الخ: جواب سؤال مقدر و هو انهم يقولون فى المباحث المنطقية: عكس الموجبة الكلية مثلا موجبة جزئية فيطلقون العكس على نفس القضية لا على تبديل طرفى القضية كما ذكر المصنف، و الجواب ان ذلك الاطلاق مجازى و الا فالمعنى الحقيقى للعكس ما ذكرنا.

قوله و ذلك الاطلاق مجازى: اى بنحو الاستعارة، و ما ذكره صحيح بناء على كون الاستعارة مجازا و الحق خلافه و ان لم يقل به احد من الادباء السابقين فيما اعلم، و نسبة كون الاستعارة حقيقة الى السكاكى كاذبة لتصريحه فى مواضع من كتابه بخلافه و الكلام فى محله.

قوله لو فرض صدقه الخ: غرضه ان مراد المصنف من بقاء الصدق ليس بقاء الصدق الواقعى بل بقاء الصدق الفرضى اى لو فرض صدق الاصل لا بد ان يفرض صدق العكس كما ترى فى دليل الخلف الآتى فى اخر باب القياس انشاء اللّه تعالى.

ثم انما قال مع بقاء الصدق و لم يذكر الكذب، لان العكس لازم للاصل و اللازم يمكن ان يكون اعم فيصدق مع كذب الملزوم و هو الاصل مثل كل حيوان انسان فانه كاذب مع صدق عكسه و هو بعض الانسان حيوان، و اعتبر فى الاشارات و حكمة الاشراق بقاء الكذب ايضا، و وجهه المحقق بسهو النساخ، و القطب الشيرازى فى شرح الحكمة بعدم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۶

الاصابع كاتب دائما و لا شىء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شىء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل، و هذا ينافى النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون لا دوام العكس حقا و هو المطلوب قوله و المطلقة العامة مطلقة العامة: اى هذه القضايا الخمس تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس، لصدق بعض ب ج بالفعل و الا لصدق نقيضه و هو لا شىء من ب ج دائما و هو مع الاصل ينتج لا شىء من ج ج هف. قوله و لا عكس للممكنتين: اعلم ان صدق وصف الموضوع التفطن فى كلام القوم.

و قال بعض المعاصرين «۱»: قول من اخذ بقاء الكذب، اتم لان ما قالوا على خلافه من ان العكس لازم و قد يكون

اللازم اعم، مردود بما فی الفلسفة من ان المعلول الواحد لا یمکن صدوره عن علل متعددة فاعمیة اللازم من المحالات انتهی.

و هذا من الغرائب فان اللازم الاعم هو المفهوم، و قاعدة الواحد لا یصدر الا عن الواحد التی ذکرت فی الفلسفة، انما هی فی الوجود، فلا ینبغی رفع الید عن الوجدان و احساس اللوازم العامة کالحرارة بالنسبة الی الشمس، بهذه الکلمات الباطلة.

قوله و الکیف: لا یخفی ان هذا القید زائد اذ بعد ما ذکر ان العکس هو تبدیل الطرفین مع بقاء الصدق، فلا یرد علی التعریف شیء فانه لو لم یبق الکیف لما کان صادقا مثل کل انسان ناطق و بعض الناطق لیس بانسان.

ثم ان هذا التعریف لیس تعریفا تاما، لان بقاء الصدق من آثار العکس و لیس من ذاتیاته حتی یکون حدا له.

قوله فی الجملة: ای فی بعض الموارد و علی سبیل الجزئیة.

قوله صدق الاخص: و هو المحمول الفعلی الذی کان موضوعا قبل العکس.

---

(۱)- هو الشهاهی فی «رهبر خرد»

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۷

علی ذاته فی القضایا المعتبرة فی العلوم بالامکان عند الفارابی، و بالفعل عند الشیخ فمعنی کل ج ب بالامکان علی رأی الفارابی، هو ان کل ما صدق علیه ج بالامکان صدق علیه ب بالامکان و یلزمه العکس حینئذ و هو ان بعض ما صدق علیه ب بالامکان صدق علیه ج بالامکان و علی رأی الشیخ معنی کل ج ب بالامکان، هو ان کل ما صدق علیه ج بالفعل صدق علیه ب بالامکان و یکون عکسه علی اسلوب الشیخ هو ان بعض ما صدق علیه ب بالفعل صدق علیه ج بالامکان و لا شک انه لا یلزم من صدق الاصل حینئذ صدق العکس مثلا اذا فرض ان مرکوب زید بالفعل منحصر فی الفرس صدق کل حمار بالفعل مرکوب زید بالامکان و لم یصدق عکسه و هو ان بعض مرکوب زید بالفعل حمار بالامکان فالمصنف لما اختار مذهب الشیخ اذ هو المتبادر فی العرف و اللغة، حکم بانه لا عکس للممکنتین.

قوله و قس علیها الحال فی الشرطیات: ای الشرطیات المتصلة؛ و اما المنفصلة فلا عکس لها اصلا- کما ذکر غیر واحد منهم- لعدم الفائدة فی تبدیل طرفیها فان قضیة اما العدد زوج او فرد لا تفید شیئا سوی ما استفید من اما العدد فرد او زوج.

قوله بیان للجزء السلبی: فانه یستفاد من قول المنصف: و الموجبة انما تنعکس جزئیة، شیآن سلبی و ایجابی اما الایجابی فهو انها تنعکس جزئیة، و اما السلبی فهو انها لا تنعکس کلیة؛ فان انما فی معنی ما و الا، فلها مفهوم سلبی و مفهوم ایجابی، و الایجابی واضح و لذا لم یذکر المصنف دلیله، و اما السلبی فهو ما ذکره بقوله لجواز عموم المحمول الخ.

قوله لجواز عموم الموضوع الخ: هذا عند القدماء، و صدقه المتاخرون فی غیر الخاصتین و اما فیهما فسیاتی ان المتاخرین حکموا بانعکاسهما.

قوله ای الضروریة و الدائمة: فیطلق الدائمتان علیهما تغلیبا.
قوله هف: ای خلاف الواقع او الفرض قال القطب فی شرح الرسالة: للقوم فی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۸

قوله تنعکس الدائمتان دائمة. ای الضروریة المطلقة و الدائمة المطلقة تنعکسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لا شیء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام، صدق لا شیء من الحجر بانسان دائما و الا لصدق نقیضه و هو بعض الحجر انسان بالفعل و هو مع الاصل ینتج بعض الحجر لیس بحجر بالفعل هف قوله و العامتان: ای المشروطة العامة و العرفیة العامة تنعکسان عرفیة عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شیء من الکاتب بساکن الاصابع مادام کاتبا صدق بالدوام لا شیء من ساکن الاصابع بکاتب مادام ساکن الاصابع و الا لصدق نقیضه و هو قولنا بعض ساکن الاصابع کاتب حین هو ساکن الاصابع بالفعل و هو مع الاصل ینتج بعض ساکن الاصابع لیس بساکن الاصابع بالفعل حین هو ساکن الاصابع هف. قوله و الخاصتان عرفیة: ای المشروطة الخاصة و العرفیة الخاصة تنعکسان الی عرفیة عامة سالبة کلیة مقیدة باللادوام فی البعض و هو

[طرق بیان عکوس القضایا]

بیان عکوس القضایا ثلث طرق الخلف و هو ضم نقیض العکس مع الاصل لینتج محالا، و الافتراض و هو فرض ذات الموضوع شیئا معینا و حمل وصفی المحمول و الموضوع علیه لیحصل مفهوم العکس و هو لا یجری الا فی الموجبات و السوالب المرکبة لوجود الموضوع فیهما بخلاف الخلف فانه یعم الجمیع، و الثالث طریق العکس و هو ان یعکس نقیض العکس لیحصل ما ینافی الاصل انتهی.

ثم انه قد یقال انا لا نسلم استحالة سلب الشیء عن نفسه اذا کان ذلک الشیء معدوما فان الاستحالة، اذا کان موجودا و لیس فی قضیة لا شیء من الانسان بانسان سلب الشیء عن نفسه فی الموجود فانها قضیة سالبة و هی تصدق مع انتفاء الموضوع ایضا فلا انسان موجودا حتی تسلب عنه الانسانیة.

و انت خبیر بان استحالة سلب الشیء عن نفسه لا ربط لها بالوجود و العدم فان موردها نفس المهیة، فان الانسانیة لا تسلب عن مهیة الانسان هذا مع ان هذه القضیة فی المقام سالبة بانتفاء المحمول لا الموضوع لان المفروض ان اصل القضیة موجبة و هو کل انسان حیوان.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۳۹

اشارة الی مطلقة عامة موجبة جزئیة فنقول اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شیء من الکاتب بساکن الاصابع مادام کاتبا لا دائما صدق لا شیء من ساکن الاصابع بکاتب مادام ساکنا لا دائما فی البعض ای بعض ساکن الاصابع کاتب بالفعل، اما الجزء الاول فقد مر بیانه من انه لازم للعامتین و هما لازمتان للخاصتین و لازم اللازم لازم. و اما الجزء الثانی فلانه لو لم یصدق لصدق نقیضه و هو لا شیء من ساکن الاصابع بکاتب دائما و هذا مع لا دوام الاصل و هو ان کل کاتب ساکن الاصابع بالفعل ینتج لا شیء من الکاتب بکاتب بالفعل هف. و انما لم یلزم اللادوام فی الکل لانه قد یکذب فی مثالنا هذا کل ساکن کاتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساکن لیس بکاتب دائما کالارض، قال المصنف:

السر فی ذلك ان لا دوام السالبة موجبة كلية و هی لا تنعكس الا جزئية و فيه تامل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع منوطا بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة قوله كلما صدقت الخاصتان الخ: لان الاعم لازم للاخص فلا يمكن صدق الاخص بدون صدق الاعم فهل ترى صدق الانسان فی مورد بدون صدق الحيوان او الماشی؟.

قوله مما سبق: ای حيث قلنا: فلانه كلما صدقت الخاصتان الخ.

قوله و اما صدق الجزء الثانی الخ: اعلم انه تمسك الكاتبی بهذا الدليل فی الرسالة، و القاضی و السبزواری و غيرهم و هو من دليل الخلف من الادلة الثلثة الماضية، و لكن لا يخفی انه لا يجری فيما اذا كانت الخاصتان جزئيتين نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما ای بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل فان عكسه بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لا دائما ای ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا بالفعل و لو لم يصدق الجزء الثانی لصدق نقيضه و هو كل متحرك الاصابع كاتب دائما فلو اردنا ضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل بطرز ضم المحشی ای جعل هذا النقيض صغری و الجزء الاول من الاصل كبری لما صح لان الجزء الاول حينئذ جزئی لا يقع كبری الشكل الاول، و لو اردنا الضم عكس ما فعل المحشی بان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۰

علی ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الی الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثانی منهما و هو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبر. قوله ينتج المحال: فهذا المحال اما ان يكون ناشئا عن الاصل او عن نقيض العكس او عن هيئة تاليفهما لكن الاول مفروض الصدق و الثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثانی و هو نقيض العكس فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا و هو المطلوب. قوله و لا عكس للبواقی: ای فی السوالب الباقية و هی تسع: الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة و المطلقة العامة و الممكنة العامة من البسائط و الوقتيتان و الوجوديتان و الممكنة الخاصة من المركبات. قوله بالنقض: ای بدليل التخلف فی مادة بمعنی انه يصدق الاصل فی مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل و بيان التخلف فی تلك القضايا ان اخصها و هی الوقتية قد يصدق بدون العكس فانه يصدق لا شیء من القمر نجعل النقيض كبری و الجزء الاول من الاصل صغری لصح الا ان ضمه الی الجزء الثانی لا يصح علی ای حال لانه سالبة جزئية فلا يقع صغری لمكان سلبها و لا كبری لمكان جزئيتها. فالاولی تقرير الدليل فی الجزئية بنحو الافتراض و هو ان نفرض الموضوع شيئا اجتمع فيه الوصفان المذكوران فی اصل القضية و هما الكتابة مع تحرك الاصابع فی زمان الكتابة، و ثبوت الكتابة مع عدم تحرك الاصابع بالفعل، ففيه الكتابة؛ و ليس تحرك الاصابع بمقتضی اللادوام فيصدق عليه تحرك الاصابع فی زمان من الازمنة بدون الكتابة و الا فلو كان مع تحرك الاصابع دائما الكتابة لزم عدم صدق لا دوام الاصل اذ مفاده انفكاك الكتابة عن تحرك الاصابع بالفعل، و هذا معنی دليل الافتراض و سيأتی انشاء اللّه تعالی ايضا الكلام فيه.

قوله كل ج ب: قال القطب فی مبحث المحصورات: اعلم ان عادة القوم قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بـ(ج) و عن المحمول بـ(ب) حتی انهم اذا قالوا كل ج ب فكانهم قالوا كل موضوع محمول و انما فعلوا ذلك لفائدتين احديهما قصد الاختصار فان قولنا كل ج ب اخصر من قولنا كل انسان حيوان، و ثانيهما دفع

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۱

بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه و هو كل منخسف قمر بالضرورة و اذا تحقق التخلف و عدم الانعكاس فى الاخص تحقق فى الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازما للاعم و الاعم لازم للاخص و لازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للاخص ايضا و قد بينا عدم انعكاسه هف. و انما اخترنا فى العكس الجزئية لانها اعم من الكلية و الممكنة العامة لانها اعم من سائر الموجهات و اذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس قوله تبديل توهم الانحصار فانهم لو وضعوا للكلية مثلا قولنا كل انسان حيوان و اجروا عليه الاحكام امكن ان يذهب الوهم الى ان تلك الاحكام انما هى فى هذه المادة دون الموجبات الكليات الاخر الخ.

[عقد الوضع و عقد الحمل]

قوله اعلم ان صدق وصف الموضوع الخ: اعلم ان فى القضية عقدين عقد الوضع و عقد الحمل، و الثانى عبارة عن النسبة التى تكون بين المحمول و الموضوع و قد سبق انها مكيفة بكيفية الضرورة او الفعلية او الامكان الى غير ذلك مما تقدم، و اما عقد الوضع فهو عبارة عن النسبة التى تكون لوصف الموضوع الى ذاته فانك اذا قلت كل كاتب متحرك فكما ان المتحرك وصف يحمل على الكاتب فكذلك الكتابة ايضا وصف يثبت للذات الموصوفة بالكتابة و كما ان نسبة المحمول الى الموضوع كانت مكيفة بكيفية من الجهات الماضية فكذلك نسبة وصف الموضوع الى ذاته يمكن ان تكون مكيفة باحدى الجهات الماضية ضرورة ان من شان النسبة بين الشيئين ان يصح اتصافها بهذه الكيفيات و هذا مما لا خلاف فيه و لا اشكال.

و انما الاشكال فى انه اذا قيل كل كاتب متحرك او كل انسان حيوان، فالظاهر من الموضوع اتصاف افراده بعنوانه باى كيفية من الكيفيات، و من المسلم عندهم ان ليس الظاهر اتصافه بالضرورة و الدوام و فروعهما- و لا ننكر امكان الاتصاف بشىء منها و لكن الكلام فى ظهور اللفظ- و انما اختلفوا فى تعيين احدى الكيفيتين من الامكان او الفعلية، قال جمع من المتقدمين و منهم الفارابى: الظاهر هو الامكان،

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۲

نقيضى الطرفين: اى جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزء ثانيا من العكس و نقيض الجزء الثانى جزء اولا قوله مع بقاء الصدق: اى ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا و مع بقاء الكيف اى ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا و ان كان سالبا كان العكس سالبا مثلا قولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج و هذه طريقة القدماء و اما المتاخرون فقالوا: عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثانى اولا و عين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اى ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا و بالعكس، و يعتبر فمعنى كل انسان حيوان، كل شىء يمكن اتصافه بالانسانية بالامكان العام و لو لم يكن فعلا، و قال المتأخرون و منهم المصنف: الظاهر هو الفعلية، فمعنى هذه القضية:

كل ما يكون انسانا بالفعل- و قد مضى معنى الفعلية.-

[هل للممكنتين عكس؟]

اذا عرفت هذا فاعلم انه ان قلنا بان النسبة بالامكان، فللممكنتين عكس، و اما لو قلنا بان النسبة بالفعلية؛ فلا يكون لهما عكس، لان معنى كل ج ب بالامكان (ح) ان كل ما يتصف بـ(ج) يتصف بـ(ب) بالامكان، و لا يلزم منه ان يكون بعض ما يتصف بـ(ب) بالفعل يتصف بـ(ج) بالامكان، مثلا اذا كان ساكنو مدرسة.

بالفعل، رجالا، و يمكن ان يسكنها نساء فيصح ان يقال: كل امرئة بالفعل ساكن المدرسة بالامكان، و لا يصح ان يقال بعض ساكن المدرسة بالفعل امرئة بالامكان كما هو واضح، و هذا بخلاف ما لو كانت النسبة بالامكان فان معنى كل امرئة ساكن المدرسة بالامكان، (ح): كل ما يكون امرئة بالامكان، ساكن المدرسة بالامكان و لها عكس و هو بعض ساكن المدرسة بالامكان امرئة بالامكان هذا.

و قد اشتهر نسبة القول بالفعلية الى الشيخ ابن سينا و قد يقال هو ليس مخالفا للفارابى، و الظاهر ان منشأ الخلاف فى مذهبه عبارته المحكية فى الشفاء فانه قال:

نسبة الوصف العنوانى بالفعلية» فاختلف فى ان مراده من الفعلية هل هو الفعلية بحسب نفس الامر حتى تكون مفاد المطلقة العامة و يكون كمذهب المصنف، او الفعلية

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۳

بقاء الصدق كما مر. فقولنا كل ج ب ينعكس الى قولنا لا شىء مما ليس ب ج و المصنف لم يصرح بقولهم: و عين الاول ثانيا للعلم به ضما و لا باعتبار بقاء الصدق فى التعريف الثانى لذكره سابقا فحيث لم يخالفه فى هذا التعريف علم اعتباره هيهنا ايضا ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية لطالب الكمال و ترك ما اورده المتاخرون اذ تفصيل القول فيه و فيما فيه لا يسعه المجال قوله هيهنا: اى فى عكس النقيض قوله فى المستوى يعنى كما ان السالبة الكلية تنعكس فى العكس المستوى كنفسها و الجزئية لا تنعكس اصلا بحسب فرض العقل، فيرادف الامكان و يكون موافقا للفارابى؟ و قال المتاخرون- كما قال الشريف-: ظاهره الفعلية بحسب نفس الامر.

و اقول: لم يصرح الشيخ بشىء يصدق نسبة هذا القول اليه؛ بل صرح بما يخالفه حيث صرح بلزوم العكس لتمام اقسام الامكان، قال فى الاشارات- ص ۲۱۱- «و هى الاخر و الاولى من تمام تصانيفه فى الحكمة و المنطق على ما قال ابن ابى اصيبعة فى الطبقات و ان كان فيه تامل لارجاع الشيخ فى غير واحد من كتبه، الطالب الى الشفاء»: كل اصناف الامكان ينعكس فى الايجاب بالامكان الاعم انتهى و ياتى فى باب القياس ايضا ما يؤيد هذا نعم قال فى- ص ۱۶۰-: «اعلم انا اذا قلنا كل ج ب نعنى به ان كل واحد واحد مما يوصف بج» و الظاهر ان المراد: مما يوصف بج بالفعل كما قال المحقق فى الشرح: نعنى بج كل واحدة مما يوصف بج بالفعل لا بالقوة؛ الا انه لو كان مراده من الفعلية هذا الذى نسب اليه اى الفعلية بحسب نفس الامر لما يمكن له ان يحكم بلزوم العكس للممكنة مع انه حكم به و هو خريت الفن! فيعلم ان مراده من الفعلية غير هذا المعنى بل الفعلية اعم من الفرض العقلى و الوجود الخارجى كما قال فى الكتاب المزبور: فى الفرض الذهنى او فى الوجود انتهى.

و (ح) فمعنى كل امرئة ساكن المدرسة بالامكان: كل ما فرض انه امرئة بالفعل يمكن ان يسكن المدرسة، و لها عكس

و هو بعض ما فرض انه ساكن-

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۴

كذلك الموجبة الكلية فى عكس النقيض تنعكس كنفسها، و الجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا: بعض الحيوان لا انسان و كذب قولنا بعض الانسان لا حيوان و كذلك بحسب الجهة التسع من الموجهات اعنى الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين و الوجوديتين، و الممكنتين و المطلقة العامة لا تنعكس و البواقى تنعكس على ما سبق تفصيله فى السوالب فى العكس المستوى قوله و بالعكس: اى حكم السوالب هيهنا حكم لموجبات فى المستوى فكما ان الموجبة فى المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة هيهنا لا تنكس الاجزئية المدرسة امرئة بالامكان فانا نفرض نساء ساكنى المدرسة و هن امرئة بالامكام العام و هذا صحيح لا غبار عليه، و كون الظاهر من الوصف العنوانى، هذا المعنى مما يوافقه العرف و التحقيق.

و الظاهر ان الفارابى ايضا لم يقل بان الظاهر اتصاف الموضوع بالوصف بالامكان بل يظهر من المحقق فى الشرح- ص ۱۶۲- ان النزاع بين الشيخ و الفارابى فى الامكان الاستعدادى اى القوة لا الامكان العام قال: و خالف الحكيم الفاضل ابو نصر الفارابى فى ذلك، فانه ذهب الى ان المراد به هو كل ما يصح ان يوصف به سواء كان موصوفا بالفعل او بالقوة، و هو مخالف للعرف و التحقيق، فان الشىء الذى يصح ان يكون انسانا كالنطفة لا يقال له انسان انتهى.

و الحق ان لهذا الامكان ايضا عكسا فان معنى العكس فى المثال السابق:

بعض ماله استعداد ان يسكن المدرسة امرئة بالامكان العام و هو صحيح فان بعض النساء لها ذلك الاستعداد.

ثم ان بعض اعاظم العصر «۱» قال: للممكنتين عكس حتى على المذهب المنسوب الى الفارابى فى عقد الوضع لان الامكان فى محمول اصل القضية قيد للمحمول يكون معه حيثما دار ففى عكسه ايضا يكون قيدا للموضوع و يصير العكس بعض ساكن- المدرسة بالامكان امرئة و هو صحيح». و لا يخفى ان الجهات كلها كيفيات النسبة

(۱) هو الاية الحجة البهبهانى مد ظله فى ص ۱۲۵ من قواعده.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۵

لجوار ان يكون نقيض المحمول فى السالبة اعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كليا مثلا يصح لا شىء من الانسان بلا حيوان، و لا يصح لا شىء من الحيوان بلا انسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لا انسان كالفرس، و كذلك بحسب الجهة: الدائمتان و العامتان تنعكس حينية مطلقة و الخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة، و الوقتيتان و الوجوديتان و المطلقة العامة، مطلقة عامة، و لا عكس للممكنتين على قياس الموجباب فى المستوى. قوله و البيان هو البيان: يعنى كما ان لا قيودا للمحمول فتدبر.

و الكلام قد طال لكنه مفيد لتحقيق الحال فاغتنم.

[**عكس السوالب**]

قوله تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة: هذا نظر متاخرى المنطقيين، و ذهب القدماء الى ان الضرورية السالبة تنعكس

ضرورية كما قال المحقق فى التجريد و اختاره و لعله اتم لانا اذا قلنا لا شىء من الانسان بحجر بالضرورة فهو ينعكس بقضية: لا شىء من الحجر بانسان بالضرورة و الا لصدق نقيضه و هو بعض الحجر انسان بالامكان و هو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالامكان و هو سلب الشىء عن نفسه بالامكان و هو محال.

قوله و هو اشارة الخ: اى اللادوام فى البعض اشارة الى مطلقة عامة الخ.

قوله فى مثالنا هذا الخ: اى المثال السابق و هو لا شىء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما و توضيح الكلام انه لو قلنا بان عكس الخاصتين السالبتين عرفية عامة مقيدة باللادوام فى الكل اى عرفية خاصة كلية لورد النقض علينا فى هذا المثال فانه لا يصدق فى عكسه: لا شىء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكنا لا دائما اى كل ساكن الاصابع كاتب بالفعل، لكذب احد جزئيه و هو اللادوام لانه يصدق نقيضه و هو بعض الساكن ليس بكاتب دائما مثل الارض فانها ساكنة- على مذهبهم فى الهيئة و لك ان تبدلها بالحجر- و ليست كاتبة.

ان قلت مثالنا ساكن الاصابع و لا يصدق على الارض: ساكن الاصابع.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۶

المطالب المذكورة فى العكس المستوى كانت تثبت بالخلف فكذا هيهنا. قوله و النقض هو النقض: اى مادة التخلف هيهنا هى مادة التخلف ثمة. قوله و قد بين انعكاس الخاصتين: اما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية فى العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق بعض ج ليس ب بالضرورة او بالدوام مادام ج لا دائما اى بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما اى بعض ب ج بالفعل و ذلك بدليل الافتراض و هو ان يفرض ذات الموضوع اعنى بعض ج. د، فد، ب بحكم لا دوام الاصل قلت هو من المناقشة فى المثال فلنا ان نغير المثال فنقول من الاصل لا شىء من الكاتب بساكن مادام كاتبا لا دائما، و عكسه لا شىء من الساكن بكاتب الخ.

قوله لا دوام السالبة: اى اللادوام الذى لحق بالقضية السالبة، ثم ان هذا السر ذكره العلامة قبل المصنف فى جوهر النضيد.

قوله اذ ليس انعكاس المجموع الخ: فيمكن عدم انعكاس جزء القضية مع انعكاس المجموع المركب.

قوله و المطلقة العامة السالبة لا عكس لها: فان السوالب المنعكسة هى العامتان و الدائمتان و الخاصتان.

قوله ينتج المحال: هذا هو دليل الخلف الذى سبق.

قوله اى فى السوالب الباقية، اذ لم يبق من الموجبات شىء سوى الوقتيين المطلقتين و قد مضى من المحشى عدم تعلق غرض بعكسهما.

قوله و هى تسع الخ: كان الاولى ان يقول و هى سبع باسقاط الوقتيين المطلقتين لعدم الاعتداد بشانهما كما اسقطهما المصنف فى الموجبات.

و ما قاله بعض المحشين من ان الاولى ان يقول: خمس بادراج الممكنتين السالبتين تحت قوله و لا عكس للممكنتين، مردود بانه خلاف ظاهر المصنف فان تلك العبارة كانت فى الموجبات.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۷

ود. ج بالفعل لصدق الوصف العنوانی علی الذات بالفعل علی ما هو التحقیق فصدق بعض ب ج بالفعل و هو لا دوام العکس ثم نقول د لیس ج مادام ب و الا لکان ج فی بعض اوقات کونه، ب فیکون ب فی بعض اوقات کونه، ج لان الوصفین اذا تقارنا فی ذات یثبت کل واحد منهما فی زمان الاخر فی الجملة و قد کان حکم الاصل انه لیس ب مادام ج هف: فصدق ان بعض ب اعنی د لیس ج مادام ب و هو الجزء الاول من العکس فیثبت العکس بکلا جزئیه فافهم: و اما بیان انعکاس الخاصتین من الموجبة الجزئیة فی عکس قوله اخصها و هی الوقتیة: راجع ما کتبناه فی تحقیق النسب بین القضایا.

قوله مع کذب بعض المنخسف لیس بقمر: ان قلت کان الاصل: لا شیء من القمر بمنخسف وقت التربیع و عکسه هو بعض المنخسف وقت التربیع لیس بقمر و هو صادق لان القمر لیس منخسفا وقت التربیع، قلت وقت التربیع لیس قیدا للمحمول ای المنخسف فی اصل القضیة حتی یکون قیدا للموضوع فی العکس بل هو فی الاصل ظرف الحکم فیصح کلامه. نعم لو فرض کون الوقت فی الوقتیة قیدا للمحمول لتم العکس و لکنه کاصل الجهات قید للحکم فتامل.

قوله و انما اخترنا فی العکس الجزئیة، أی قلنا، بعض المنخسف لیس بقمر بالامکان العام مع انه عکس السالبة الکلیة و هی تنعکس سالبة کلیة کما مضی، و هکذا قیدناه بالامکان العام مع ان عکس الضرورة الدوام کما مضی فی عکس الدائمتین الی الدائمة، لان الجزئی اذا لم یکن صادقا، فالکلی اولی و کذا اذا لم یصدق الامکان العام مع کونه اعم القضایا فعدم صدق الدوام الذی اخص من الامکان بطریق اولی فهذا کذکر الشیء مع الدلیل و البرهان.

قوله و المصنف لم یصرح الخ: ای لم یقل: او جعل نقیض الثانی اولا و عین الاول ثانیا، للعلم به ضمنا لانه حیث ذکر ان عکس النقیض علی قولهم هو جعل نقیض الثانی اولا علم انه لا یفعل بالقضیة شیء آخر فتبقی علی حالها فلا یصیر الاول نقیضا.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۴۸

النقیض الی العرفیة الخاصة فهو ان یقال اذا صدق بالضرورة او بالدوام بعض ج ب مادام ج لا دائما ای بعض ج لیس ب بالفعل لصدق بعض ما لیس ب لیس ج مادام لیس ب لا دائما ای لیس بعض ما لیس ب لیس ج بالفعل و ذلک بدلیل الافتراض و هو ان یفرض ذات الموضوع اعنی بعض ج، د فدج بالفعل علی مذهب الشیخ و هو التحقیق و د لیس ب بالفعل بحکم لا دوام الاصل فصدق بعض ما لیس ب ج بالفعل و هو ملزوم لا دوام العکس لان الاثبات یلزمه نفی النفی. ثم نقول د لیس ج مادام لیس ب و الا لکان د ج فی بعض اوقات قوله لذکره سابقا: ای فی تعریف القدماء و الانصاف انه لا یستفاد من کلام المصنف اعتبار بقاء الصدق علی طریقة المتأخرین.

قوله لجواز ان یکون نقیض المحمول الخ: ای یجوز ان تکون القضیة مرکبة من موضوع ایجابی و محمول سلبی نحو لا شیء من الانسان بلا حیوان فهو صادق مع کذب لا شیء من الحیوان بلا انسان لان فیها سلب نقیض الاخص عن عین الاعم کلیا مع وضوح عدم جوازه، کیف! و یصدق خلافه: بعض الحیوان لا انسان.

قوله ای مادة التخلف هیهنا الخ: ای موارد النقض و امثلتها بعینها هی الامثلة التی مضت فی عکس المستوی فراجع و استعملها علی طریقة عکس النقیض، فلا عکس لقضیة کل قمر منخسف بالضرورة وقت الحیلولة لا دائما لعدم صدق کل لا منخسف لا قمر. و اذ لم یصدق عکس الوقتیة لم یصدق عکس الاعم منها لما مضی.

قوله و قد بین انعکاس الخاصتین الخ: اعلم ان القدماء حکموا علی الاطلاق بان السالبة الجزئیة لا تنعکس و کان رأیهم علی ذلک الی المائة السابعة من الهجرة فخالفهم الفاضل اثیر الدین الابهری- المتوفی سنة ۶۶۰- و قال: قولهم مقبول فی غیر الخاصتین، و اما فی الخاصتین فلا، بل هما تنعکسان کانفسهما، المشروطة الخاصة الی المشروطة الخاصة، و العرفیة الخاصة الی العرفیة الخاصة کما نقل المحقق- و هو معاصره- فی التجرید، و العلامة فی شرحها فما قاله المصنف و القطب فی شرح الرسالة من انه بین انعکاسهما الی العرفیة الخاصة خلاف المنقول من الابهری.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۴۹

کونه لیس ب فیکون لیس ب فی بعض اوقات کونه ج کما مر و قد کان حکم الاصل انه ب مادام ج هف. فصدق ان بعض ما لیس ب و هو د لیس ج مادام لیس ب و هو الجزء الاول من العکس فیثبت العکس بکلا جزئیه. قوله القیاس قول: ای مرکب و هو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر فی المؤلف المناسبة بین اجرائه لانه مأخوذ من الالفة صرح بذلک الشریف المحقق فی حاشیة الکشاف و حینئذ فذکر المؤلف بعد القول من قبیل ذکر الخاص بعد العام و هو متعارف فی التعریفات و فی اعتبار التالیف بعد الترکیب اشارة الی اعتبار الجزء الصوری فی الحجة، و القول یشمل المرکبات التامة و غیرها کلها، و بقوله مؤلف من قضایا خرج ما لیس کذلک کالمرکبات غیر التامة و القضیة الواحدة المستلزمة قوله بدلیل الافتراض: حقیقة الکلام انه اذا قیل بالضرورة او بالدوام بعض الکاتب لیس بساکن الاصابع مادام کاتبا لا دائما، فمعناه ان لنا شخصا موصوفا بالکتابة و لیس له سکون الاصابع، فزید مثلا فیه الکتابة و لیس فیه سکون الاصابع مادام کاتبا لا دائما ای یکون زید ساکن الاصابع فی زمان غیر زمن الکتابة فاذا فرضنا انه ساکن الاصابع فلا بد ان لا یکون کاتبا و الا فلو کان کاتبا یلزم ان یکون کاتبا و ساکن الاصابع و قد قلنا انه لیس ساکن الاصابع فی حال الکتابة فیصح ان نقول بعض ساکن الاصابع- و هو زید- لیس بکاتب مادام ساکن الاصابع و هذا هو الجزء الاول من العکس.

ثم نقول زید کاتب بمقتضی الوصف العنوانی حیث قلنا بعض الکاتب، و فرضناه زیدا، و هو ساکن الاصابع بالفعل بمقتضی لا دوام الاصل فصدق بعض ساکن الاصابع کاتب بالفعل و هذا هو الجزء الثانی من العکس، فصدق بعض ساکن الاصابع لیس بکاتب مادام ساکن الاصابع لا دائما.

هذا هو البیان فی الخاصتین السالبتین فی العکس المستوی و قس علیه البیان فی الموجبتین فی عکس النقیض فنقول:

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۰

لعکسها او عکس نقیضها: اما البسیطة فظاهر و اما المرکبة فلان المتبادر من اطلاق القضایا، الصریحة و الجزء الثانی من المرکبة لیس کذلک او لان المتبادر من القضایا ما یعد فی عرفهم قضایا متعددة و بقوله یلزمه یخرج الاستقراء و التمثیل اذ لا یلزم منهما شیء نعم یحصل منهما الظن بشیء آخر و بقوله لذاته خرج ما یلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجیة کقیاس المساواة نحو (أ) مساو (لب) و (ب) مساو (لج) فانه یلزم من ذلک ان (أ) مساو (لج) لکن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجیة هی ان مساوی المساوی مساو و قیاس المساواة مع هذه المقدمة الخارجیة یرجع الی قیاسین و بدونهما لیس من اقسام الموصل بالذات فاعرف ذلک فا القول الآخر اللازم من القیاس یسمی نتیجة اصل

القضية: بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما اى بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل و نقول عكسه: بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع لا دائما اى ليس بعض مـليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل، و حيث ان نفى النفى اثبات فمعناه ان بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل، و الدليل على هذا العكس ان نفرض هذا البعض زيدا فزيد كاتب و ليس بمتحرك الاصابع بالفعل بمقتضى لا دوام الاصل و كل وصفين تقارنا فى ذات، يمكن حمل كل منهما على الآخر فى الجملة فيصدق بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل و هذا معنى لا دوام العكس.

ثم نقول مقتضى كون زيد كاتبا بشرط تحرك الاصابع، كونه مع عدم تحرك الاصابع ليس بكاتب و الا لزم كونه غير متحرك الاصابع مع كونه كاتبا، و هذا خلاف اصل القضية فيصدق بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك الاصابع و هو الجزء الاول من العكس، فصدق العكس، و هذا هو البيان فى موجبتى عكس النقيض.

هذا محصل كلام الابهرى و قد ذكره المحشى بلفظ ج و ب، و لعله صار مشكلا بنظر بعض المبتدئين و ان شئت زيادة التوضيح فاجعل الكاتب و ساكن الاصابع و متحرك

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۱

و مطلوبا. قوله فان كان الخ اى القول الاخر الذى هو النتيجة و المراد بمادته طرفاه المحكوم عليه و به و المراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق فى ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور فى الاستثنائى نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان، و المذكور فى القياس هذا انسان، و قد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا فى المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان قوله فاستثنائى: لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى لكن. قوله و الا: اى و ان لم يكن القول الاخر مذكورا فى القياس بمادته و هيئته و ذلك بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة و كذا لا يعقل الاصابع و زيدا مكان قوله ج و ب و د، ليتضح المرام.

ثم ان قلت ما وجه اختصاص دليل الافتراض بالخاصتين بل لنا ان نقول بلزوم العكس لسائر السوالب الجزئية ايضا بدليل الافتراض، قلت القضايا التى تنعكس من السوالب ستة: الدائمتان و العامتان و الخاصتان و اما البقية فقد عرفت انها لا تنعكس اصلا و اما هذه الستة فالدائمتان و العامتان الجزئيتان ايضا لا تنعكس لانها سالبة و السالبة كما تصدق بانتفاء المحمول كذا تصدق بانتفاء الموضوع فلا يلزم لها موضوع حتى يفرض الموضوع و يرد عليه الوصفان، و هذا بخلاف الخاصتين، حيث انهما مركبتان و الجزء الثانى منهما موجبة و هى تحتاج الى الموضوع كما مضى فلا بد من فرض موضوع فيجرى فيهما دليل الافتراض.

[القياس]

قوله القياس: المقصد الاعلى فى المنطق هو القياس لان المنطق علم آلى فهو آلة لكسب المعلومات، و المعلومات المكتسبة فى العلوم اكثرها تصديقات و الطريق الموصل الى التصديقات هو الحجة، و انما اخر الى هنا مع كونه المقصد الاعلى لان فهمه يتوقف على مقدمات فلا بد من ذكرها اولا و من هنا قيل اول الفكر آخر العمل، و القياس فى اللغة بمعنى التقدير و المساواة يقال قست النعل بالنعل اى قدرته فساواه.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۲

قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة، المادية و الصورية و من هذا يعلم انه لو حذف قوله بمادته لكان اولى، قوله فاقترانى: لاقتران حدود المطلوب فيه و هى الاصغر و الاكبر و الاوسط. قوله حملى: اى القياس الاقترانى ينقسم الى حملى و شرطى لانه ان كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملى نحو العالم متغير و كل متغير حادث فالعالم حادث و الا فشرطى سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيىء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيىء او تركب من الحملية و الشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا و كل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما و المصنف

[الحجة و اقسامها]

ثم القياس احد اقسام الحجة فان لها ثلثة اقسام القياس و الاستقراء و التمثيل لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال الجزئى او كلى آخر او من حال الجزئيات على حال الكلى او من حال احد الجزئيين على حال الآخر و الاول قياس و الثانى استقراء و الثالث تمثيل؛ و الاصل هو القياس لان اخويه ظنيان لا يفيدان علما و من هنا جعلا من لواحق القياس فى كثير من كتب المنطق، و اعلم ان لفظ القياس يطلق فى الاصول و الفقه على التمثيل المنطقى، و القياس المنطقى يسمى بالدليل.

قوله و هو اعم من المؤلف: هذا دفع ايراد اورده القطب فى شرح المطالع على كل من عرف القياس بهذا التعريف: قول مؤلف الخ، كالشيخ فى الاشارات- ص ۲۳۳- و الكاتبى و غيرهما و حاصل الاعتراض هو انه لا فرق بين القول و المؤلف فان القول بمعنى المركب اى ما فيه تركيب و ضم جزء الى جزء آخر، و هذا معنى المؤلف فلم ذكرا معا خصوصا من المصنف مع ما هو عليه من شدة الاختصار.

و الجواب ان المؤلف من الف بين الشيئين اذا اوقع بينها الالفة و هى بمعنى المؤانسة و الصداقة، فالمؤلف عبارة عن شيئين او اشياء واقعة بينها التناسب و المؤالفة و ليس هذا المعنى فى المركب فانه المجتمع من شيئين او اشياء و ان لم يكن بينها

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۳

قدم البحث عن الاقترانى الحملى لكونه ابسط من الشرطى. قوله من الحملى:

اى من الاقترانى الحملى، قوله اصغر: لكون الموضوع فى الغالب اخص من المحمول و اقل افرادا منه فيكون المحمول اكبر و اكثر افرادا. قوله و المتكرر اوسط: لتوسطه بين الطرفين. قوله و ما فيه الاصغر؛ اى المقدمة التى فيه الاصغر و تذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول. قوله الصغرى: لاشتمالها على الاصغر. قوله الكبرى: لاشتمالها على الاكبر. قوله الشكل الاول: يسمى اولا لان انتاجه بديهى و انتاج البواقى نظرى يرجع اليه فيكون اسبق و اقدم فى العلم. قوله فالثانى: لاشتراكه مع الاول فى اشرف المقدمتين اعنى الصغرى. قوله فالثالث: لاشتراكه المؤالفة فالمؤلف و انكان مشتملا على معنى المركب ايضا الا انه اخص من المركب و ذكر الخاص بعد العام متعارف فى التعريفات خصوصا اذا كان لنكتة كما هنا فان اعتبار الالفة بعد التركيب، للاشارة الى اعتبار المؤانسة بين مقدمات القياس فيجب ان تتالف المقدمات

علی هیئة احد الاشکال الاربعة او علی هیئة القیاس الاستثنائی لتحصل الالفة و هذا مراد المحشی من قوله اشارة الی الجزء الصوری.

و العجب من القطب انه استفاد من کلمة المؤلف اعتبار المناسبة و معهذا اعترض علیهم بالایراد السابق.

قوله یشمل المرکبات: حتی الناقصة تقییدیا و غیره، وصفیا و اضافیا و تعلیقیا و ایضا یشمل المرکب المعقول و الملفوظ فالقیاس علی قسمین ملفوظ و معقول و لکن علی ای حال؛ المراد من القول الآخر الذی هو النتیجة، القول المعقول. لان التلفظ بالنتیجة غیر لازم مع انه قال: یلزمه قول آخر.

ثم ان المراد بالقضایا ما فوق الواحد و هو الشائع فی الجمع المنطقی، فان القیاس کما یاتی علی قسمین بسیط و مرکب و البسیط لیس فیه الا قضیتان.

قوله و اما المرکبة الخ: استشکل القطب فی شرح الرسالة علی التعریف بانه منقوض بالقضیة المرکبة المستلزمة لعکسها و عکس نقیضها فهی قول مؤلف من قضیتین

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۴

مع الاول فی اخس المقدمتین اعنی الکبری، قوله فالرابع لکونه فی غایة العبد عن الاول. قوله و فعلیتها: لیتعدی الحکم من الاوسط الی الاصغر و ذلک لان الحکم فی الکبری ایجابا کان او سلبا انما هو علی ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء علی مذهب الشیخ فلو لم یحکم فی الصغری بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل، لم یلزم تعد الحکم من الاوسط الی الاصغر قوله مع کلیة الکبری: لیلزم اندراج الاصغر فی الاوسط فیلزم من الحکم علی الاوسط، الحکم علی الاصغر و ذلک لان الاوسط محمول هیهنا علی الاصغر و یجوز ان یکون المحمول اعم من الموضوع فلو حکم فی الکبری علی بعض الاوسط لاحتمل ان یکون الاصغر غیر مندرج فی ذلک البعض فلا یلزم من الحلم علی یستلزم لذاته قولاً آخر و هو العکس مع انها لیست قیاسا و اجاب المحشی بان المتبادر من لفظ القضایا، هی القضایا الصریحة، و لیست المرکبة کذلک لان جزئها الثانی لیس قضیة صریحا، و ان ابیت عن هذا فلنا ان نقول: المراد من القضایا ما یعد عند المنطقیین قضایا و المرکبة لا تسمی فی عرفهم قضایا، و اذا ورد لفظ فی کلام طائفة، لا بد ان یحمل علی معناه الاصطلاحی الذی لهم.

قوله یخرج الاستقراء: لان فاعل یلزمه، کلمة قول آخر، و لا یلزم من- الاستقراء و التمثیل قول آخر نعم یلزم منهما الظن بقول آخر.

قوله کقیاس المساواة: قال القطب فی شرح الرسالة. و هو ما یترکب من قضیتین یکون متعلق محمول اولیهما، موضوع الاخری کقولنا: (أ) مساولب و ب مساولج انتهی. فان الموضوع فی المقدمة الثانیة، ب و هو متعلق محمول المقدمة الاولی اذ المحمول فی المقدمة الاولی هو قولنا: مساولب، فب متعلق المحمول ای «مساو»؛ و هذا لا ینتج الا بواسطة مقدمة خارجیة فان تمت المقدمة الخارجیة کما فی المثال فهو و الا فلا کما فی قولك: الانسان مباین للفرس و الفرس مباین للناطق فانه لا ینتج: الانسان مباین للناطق، لعدم مقدمة خارجیة و هی ان مباین المباین مباین فانه ممنوع بخلاف مساو المساوی مساو.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۵

ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد فى قولك كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس قوله لينتج الموجبتان: الكلية و الجزئية و اللام فيه للغاية اى اثر هذه الشروط ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية و الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، الموجبتين ففى الاول يكون النتيجة موجبة كلية و فى الثانى موجبة جزئية و ان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى، السالبتين الكلية و الجزئية على ما سبق، و امثلة الكل واضحة. قوله الموجبتين: اى ينتج الكلية و الجزئية قوله السالبتين: اى ينتج الكية و الجزئية. قوله بالضرورة: متعلق بقوله لينتج، و المقصود منه الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهى بخلاف انتاج سائر الاشكال لان ثم لا يخفى ان النتيجة فى قياس المساواة لا يلزم من المقدمتين بل منهما و من مقدمة خارجية فقيد لذاته لغو.

قوله يسمى نتيجة الخ: النتيجة باعتبار السوق من القياس اليه و المطلوب باعتبار السوق منه الى القياس قاله فى المطالع و يقرب منه قول الغزالى: هو نتيجة بعد لزومه من القياس و مطلوب قبل لزومه منه.

قوله فان كان مذكورا الخ: اعلم ان للقياس تقسيمات بعضها باعتبار المادة و هو ان مادة القياس قد يكون برهانيا و قد يكون غيره و المتكفل لهذا البحث مبحث الصناعات الخمس و سياتى انشاء اللّه تعالى مفصلا، و بعضها باعتبار الهيئة: منها ان نتيجة القياس ان ذكرت بهيئته فى القياس فهو استثنائى و مثاله ما ذكره المحشى. و ان لم يذكر بهيئته بل كان المذكور فى القياس مادة النتيجة فقط فالقياس اقترانى و هو ايضا ينقسم باعتبار الهيئة الى الاشكال الاربعة.

و من هذا القسم ايضا تقسيم القياس الى البسيط و المركب، و المركب ما انطوى النتيجة فيه و لم تذكر، مثاله: كل انسان حيوان و كل حيوان جسم و كل جسم متحيز و كل متحيز له ابعاد ثلثة ينتج ان كل انسان له ابعاد ثلثة و فى الحقيقة هو قياسات ثلثة، و القياس البسيط بخلافه مثل كل انسان حيوان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۶

نتائجها نظرى كما سيجىء تفصيلها، قوله و فى الثانى اختلافهما: اى يشترط فى هذا الشكل بحسب الكيف اختلاف المقدمتين فى السلب و الايجاب و ذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف فى النتيجة و هو ان يكون الصادق فى نتيجة القياس، الايجاب تارة و السلب تارة اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان و كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب و لو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب، و كذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا لا شىء من الانسان بحجر و لا شىء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب و لو قلنا و لا شىء من الفرس بحجر كان الحق السلب و الاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذى يلزم من المقدمتين و كل حيوان جسم فكل انسان جسم، و ايضا من هذا القسم تقسيمه الى قياس الضمير و غيره و الاول ما انطوت كبراه و لم تذكر مثل فلان يطوف بالليل فهو لص.

و بعض التقسيمات باعتبار معناه كما يقسم الى القياس المعارضة و المقاومة و الخلف و سيأتى انشاء اللّه.

و بعض التقسيمات باعتبار النتيجة و هو ان القياس ان كان منتجا لهذه النتيجة فالقياس منتج و ان لم ينتج لعدم مراعاة شروطه فالقياس عقيم كذا قالوا.

و فيه نظر لان القياس ما تالف من قضايا يلزمه قول آخر، فاذا لم ينتج فليس قياسا، و لذا قال الشيخ فى الاشارات– ص

۲۳۶-: و ما كان من الاقترانات منتجا يسمى قياسا.
و من هنا يظهر النظر فى قولهم: قياس المساواة و قياس العقيم، الا ان يقال هذا الاطلاق مجاز او يقال قولهم: القياس ما تالف الخ؛ تعريف للقياس الصحيح و الا فالقياس يطلق على ماله صورة القياس و ان لم يكن صحيحا، و هذا قريب.
قوله بمادته و هيئته: و هذا مراد الكاتبى و غيره حيث يقولون: الاستثنائى ما كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل، فقولهم بالفعل اى بمادته و هيئته.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۷

فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق فى بعض المواد هو السالبة و لو كان اللازم منهما السالبة لما كان الحق فى بعض المواد الموجبة. قوله وكيلة الكبرى: اى يشترط فى الشكل الثانى بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا كل انسان ناطق و بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب و لو قوله و ذلك بان يكون الخ: فان قول المصنف: و الا، بعد قوله: ان كان مذكورا فيه بمادته و هيئته، يحتمل ثلثة احتمالات لانه اذا لم يذكر بمادته و هيئته فاما ان لا يكون مذكورا فى القياس لا بمادته و لا بهيئته و معلوم انه ليس مراد المصنف اذ لا يعقل كون هذه النتيجة نتيجة هذا القياس مع عدم ربط لها به اى عدم ذكرها فيه و لو مادة، و اما ان تكون مذكورا بهيئته لا بمادته و هذا ايضا غير معقول لان الهيئة قائمة بالمادة فاذا لم تكن النتيجة مذكورة بالمادة فكيف يعقل كونها مذكورة بهيئتها، فلم يبق الا ان يكون المراد ان تكون النتيجة مذكورة بمادته لا بهيئته؛ و قد علم مما ذكرنا ان مناط تقسيم القياس الى الاقترانى و الاستثنائى، هو الهيئة و لذا جعلناه من تقسيماته باعتبار الهيئة فيعلم ان قول المصنف: بمادته، فى تعريف الاستثنائى زائد.
قوله لاقتران حدود المطلوب: اقول ظاهر عبارات القوم ان اصطلاحهم على ان هذه الثلثة حدود القياس لا حدود المطلوب نعم لا باس بتسمية الاصغر و الاكبر حدى المطلوب بمعناه اللغوى اى طرفى المطلوب كما انه لا مشاحة فى الاصطلاح.
قوله لكونه ابسط: اى اخصر و اقل اجزاءا.
قوله فى الغالب اخص: لا يخفى ان الاقلية و الاكثرية باعتبار الافراد، و الاصغرية و الاكبرية انما تكونان فى الاشياء بملاحظة الاجزاء فاطلاقهما على الموضوع و المحمول مجاز. ثم ان الاوسط يسمى ايضا جامعا فى الموجبة، و قاطعا فى السالبة.
و تاليف المقدمتين لا بحسب الجهة يسمى اقترانا و بحسب الجهة يسمى اختلاطا. و العقم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۸

قلنا بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب. قوله مع دوام الصغرى: اى يشترط فى هذا الشكل، بحسب الجهة امر ان الاول احد الامرين اما ان يصدق الدوام على الصغرى بان تكون دائمة او ضرورية و اما ان يكون الكبرى من القضايا الست التى تنعكس سالبتها لا من التسع التى لا تنعكس سوالبها و الثانى ايضا احد الامرين و هو ان الممكنة عبارة عن عدم انتاج القياس و مقابله الانتاج.

قوله و تذکیر الضمیر: جواب اشکال هو انه ان کان المراد من کلمة ما الموصولة، المقدمة، فلم اتی المصنف بالضمیر المذکر و قال فیه: و الجواب انه باعتبار لفظ ما الموصولة. ثم اعلم ان اقتران الصغری بالکبری فی ایجابهما و سلبهما و کلیتهما و جزئیتهما یسمی قرینة و ضربا؛ و الهیئة الحاصلة للقیاس باعتبار کون الاوسط موضوعا و محمولا یسمی شکلا و نظما قاله فی الدرة.

[الاشکال الاربعة]

قوله لان انتاجه بدیهی؛ وجه تقدمه شیئان الاول انه لا یرد الی سائر الاشکال لبداهة انتاجه فانه اذا ثبت فی الکبری، الحکم علی الاوسط بطور کلی فلا ریب انه یثبت الحکم علی الاصغر لان الفرض ان الاصغر من افراد الاوسط بخلاف سائر الاشکال فان انتاجها نظری و یاتی انشاء اللّه ان فی انتاج البقیة یستدل برجوعها الی الاول، و الثانی انه ینتج المحصورات الاربع، و الشکل الثانی لا ینتج الا سالبة و الثالث لا ینتج الا جزئیة و سیاتی انشاء اللّه فارتقب حتی حین.

قوله اعنی الصغری: و هی اشرف المقدمتین لان فیها الاصغر و هو موضوع المطلوب، و الموضوع اشرف من المحمول فان المحمول انما یطلب لاجل الموضوع ایجابا او سلبا قاله القطب فی شرح الرسالة.

قوله لکونه فی غایة البعد: و لکونه بعیدا من الطبع ایضا و لذا لم یذکره الشیخ فی العیون، بل قال المحقق فی شرح الاشارات- ص ۲۳۹-: المتقدمون قسموا القیاس الی اقسام ثلثة و اطرحوا الشکل الرابع اصلا، و المتاخرون تنبهوا و

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۵۹

لا تستعمل فی هذا الشکل الا مع الضروریة سواء کانت الضروریة صغری او کبری او مع کبری مشروطة عامة او خاصة و حاصله ان الممکنة ان کانت صغری کانت الکبری ضروریة او مشروطة عامة او خاصة و ان کانت الممکنة کبری کانت الصغری ضروریة لا غیر و دلیل الشرطین انه لولاهما لزم الاختلاف و التفصیل لا یناسب هذا المختصر. قوله اعتذروا من جانب القدماء بان عدم ذکره لبعده عن الطبع؛ و قیل ان اول من زاده بعد ارسطو هو الجالینوس و لذلک کان مشتهرا بالشکل الجالینوسی (و بعد ذلک ففیه تامل).

قوله و یشترط فی الاول: اعلم ان للاشکال الاربعة شرائط عامة و شرائط خاصة فاما العامة و هی التی تشترط فی تمام الاشکال الاربعة فهی ایجاب احدی المقدمتین و کلیة احدیهما و ایجاب الصغری ان کانت الکبری جزئیة. و الشرائط الخاصة ما یذکر مفصلا، و حیث ان ذکر الشرائط الخاصة یغنی عن ذکر الشرائط العامة اکتفی المصنف بها لوجودها فی ضمنها.

قوله بناءا علی مذهب الشیخ: قد تقدم الاشکال فی کونه مذهب الشیخ و هنا نقول قال الشیخ فی العیون: الشکل الاول لا تنتج الا ان یکون الصغری موجبة و الکبری کلیة، و لم یذکر اشتراط الفعلیة، و کذا فی الاشارات.

قوله ای اثر هذه الشروط: اعلم ان ضروب کل شکل ستة عشر لان المعتبر من القضایا عندهم، المحصورات الاربع، و القیاس یتشکل من المقدمین- هذا فی البسیط، و القیاس المرکب فی الحقیقة قیاسات متعددة- و فی کل منهما یتصور اربعة فاذا ضربت الاربعة فی الاربعة تحصل ستة عشر صورة و ضربا و لکن هذه الشروط المذکورة للشکل الاول تسقط اثنی عشر کما لا یخفی.

ثم هذا بحسب الکم و الکیف، و اما بحسب الجهة فیتزاید الاقسام بکثیر فان لکل واحدة من المقدمتین خمسة عشر جهة- بناء علی المشهور و الا فالجهات اکثر کما تقدم- فلکل مقدمة ستون ضربا اذ هذه الخمسة عشر تجری فی کل من المحصورات الاربع، فیضرب الستون من الصغری فی الستین من الکبری تحصل ثلثة آلاف و ست

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۰

لینتج الکلیتان: ای الضروب المنتجة فی هذا الشکل ایضا اربعة حاصلة من ضرب الکبری الکلیة الموجبة فی الصغریین السالبتین الجزئیة و الکلیة و ضرب الکبری الکلیة السالبة فی الصغریین الموجبتین فالضرب الاول هو المرکب من کلیتین و الصغری موجبة نحو کل ج ب و لا شیء من أ، ب و الضرب الثانی هو المرکب من کلیتین و الصغری سالبة کلیة نحو مأة صورة و تسمی بالمختلطات.

ثم ان القدماء حکموا بان النتیجة تابعة لاخس المقدمتین فان کان احدیهما سالبة فالنتیجة کذا و ان کان جزئیة فالنتیجة کذا قال العلامة فی «جوهر النضید»: و لکن ما ذکره القدماء لیس بمسلم علی وجه کلی بلی هو صحیح بحسب الکم و کذا الکیف اذا کانت السالبة بسیطة و لا یتم اذا کانت السالبة مرکبة فانه قد تکون النتیجة موجبة مع کون احدی المقدمتین سالبة مرکبة انتهی.

قوله بدیهی: و استشکله عدة من المتقدمین و المتاخرین من الاخباریین و بعض الغربیین و واضحی منطق «دیالکتیك» و قالوا انتاج الشکل الاول من المحالات فضلا عن بداهته! فاستشکل الاولون فی ناحیة الکبری و منطق «دیالکتیك» فی ناحیة الصغری کما تری تفصیل ذلك فی کتابنا «ما هو المنطق» ص ۱۳ و ۱۴۰.

قوله اما ان یصدق الدوام الخ: و ذلك لانه لو انتفیا لکان الصغری غیر الضروریة و الدائمة و هی ثلثة عشر قضیة و الکبری هی السبعة غیر المنعکسة، و اخص الصغریات المشروطة الخاصة و الوقتیة و اخص الکبریات الوقتیة کما مضی و اختلاط هاتین الصغریین مع هذه الکبری غیر منتجة للاختلاف فی النتیجة الدال علی العقم فانه یصدق قولنا: لا شیء من المنخسف بمضیء بالضرورة مادام منخفسا او فی وقت معین لا دائما، و کل قمر مضیء بالضرورة فی وقت معین لا دائما مع امتناع السلب بالامکان العام لصدق کل منخسف قمر بالضرورة و لو بدلنا الکبری بقولنا: و کل شمس مضیئة فی وقت معین لا دائما امتنع الایجاب، و متی لم ینتج هذان الاختلاطان لم ینتج البقیة لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۱

لا شیء من ج ب و کل أ، ب و النتیجة فیهما سالبة کلیة نحو لا شیء من ج، أو الیهما اشار المصنف بقوله لینتج الکلیتان سالبة کلیة، و الضرب الثالث هو المرکب من صغری موجبة جزئیة و کبری سالبة کلیة نحو بعض ج ب و لا شیء من أ، ب و الضرب الرابع هو المرکب من صغری سالبة جزئیة و کبری موجبة کلیة نحو بعض ج لیس ب و کل أ، ب و النتیجة فیهما سالبة جزئیة نحو بعض ج لیس أ؛ و الیهما اشار المنصف بقوله و المختلفتان فی الکم ایضا ای کما انهما مختلفتان فی الکیف بناء علی ما سبق فی الشرائط؛ سالبة جزئیة قوله بالخلف: یعنی دلیل انتاج هذه الضروب لهاتین النتیجتین امور الاول الخلف و هو ان یجعل نقیض النتیجة لایجابه صغری و کبری القیاس لکلیتها کبری لینتج

من الشكل قوله سالبة جزئية: هذا تتمة كلام المصنف فالعبارة هكذا: و المختلفتان فى الكم سالبة جزئية.

قوله بالخلف: بفتح الخاء كما ياتى انشاء الله تعالى من جملة القياسات، و اشار المحشى اليه اجمالا حيث قال: هو ان يجعل الخ.

قوله لايجابه. حيث ان نتيجة الشكل الثانى فى تمام الضروب سالبة فنقيضها موجبة.

قوله على ما هو اوسط بالفعل كما مر: اى فى بيان شرائط الشكل الاول من ان مذهب لشيخ ان عقد الوضع بالفعلية و قد مر الكلام فيه.

قوله فليس المراد بالعكس الخ: لما كان ظاهر قول المصنف: او بالعكس، ان مراده عكس ما ذكره اى انتاج الموجبتين مع الموجبة الكلية و عكسه انتاج الموجبة الكلية مع الموجبتين فيصير الضروب اربعة مع انها ثلثة، اجاب بان المراد بالعكس عكس احد الضربين المندرجين تحت قوله: لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية، و هو تركيب الموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى. و هو الضرب الثانى الذى ذكره المحشى فعكسه تركيب الموجبة الكلية الصغرى مع الجزئية الكبرى و الشاهد عليه انه لا معنى لعكس الضرب الاول و هو تركيب الموجبة الكلية

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۲

الاول ما ينافى الصغرى و هذا جار فى الضروب الاربعة كلها، و الثانى عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة و ذلك انما يجرى فى الضرب الاول و الثالث لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها و اما الاخيران فكبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما ايضا سالبة لا تصلح صغرى للشكل الاول، و الثالث ان ينعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم ينعكس الترتيب يعنى يجعل عكس الصغرى كبرى و الكبرى صغرى فيصير شكلا اولا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة و ذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول، و هذا انما هو فى الضرب الثانى فان صغراه سالبة كلية تنعكس الصغرى مع الكلية الكبرى فان عكسه عينه، و الظاهر ان قوله فتامل اشارة الى الدقة، و قال بعض المحشين لعل وجهه انه لا مانع من كون مراد المصنف بالعكس عكس الضربين معا و لا يرد عليه شيء سوى التكرار بالنسبة الى الضرب الاول و لا مانع منه اذ المذموم من التكرار اذا جيء بلفظ دال عليه بدون فائدة اخرى لذلك اللفظ.

قوله و هو هيهنا ان يؤخذ الخ: اشارة الى ان مفاد دليل الخلف فى هذا الشكل غير مفاده فى الشكل الثانى، و لا يخفى ان دليل الخلف دليل واحد و هو ما استدل به للمطلوب من طريق نقيضه بان يقال لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه و لو ثبت نقيضه لوجب المحال، و الفرق بين هذا الشكل و الشكل الثانى انما هو فى طريق اثبات المحالية لا فى اصل معنى دليل الخلف فحيث ان نتيجة الشكل الثانى سالبة فنقيضها موجبة يصلح لصغروية الشكل الاول فطريق جريان الخلف فيه هو جعل نقيض النتيجة صغرى، و حيث ان نتيجة الشكل الثالث جزئية فنقيضها كلية تصلح لكبروية الشكل الاول فلا بد من جعلها كبرى الشكل الاول و من ذلك ظهر ان الخلف الآتى فى الشكل الرابع ايضا ليس دليلا مستقلا بل الطريق الى اثبات المحالية يختلف.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۳

کنفسها و اما الاول و الثالث فصغریهما موجبة لا تنعکس الا جزئیة، و اما الرابع فصغراه سالبة جزئیة لا تنعکس اصلا و لو فرض انعکاسها لا یکون الا جزئیة فتدبر. قوله ایجاب الصغری و فعلیتها: لان الحکم فی کبراه سواء کان ایجابا او سلبا علی ما هو اوسط بالفعل کما مر. فلو لم یتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بان لا یتحدا اصلا و یکون الصغری سالبة او یتحدا لکن لا بالفعل و یکون الصغری موجبة ممکنة لم یتعد الحکم من الاوسط بالفعل الی الاصغر. قوله مع کلیة احدیهما: لانه لو کانت المقدمتان جزئیتین لجاز ان یکون البعض من الاوسط المحکوم علیه بالاصغر غیر البعض المحکوم علیه بالاکبر فلا یلزم تعدیة الحکم من الاکبر الی الاصغر مثلا یصدق بعض الحیوان انسان قوله و هذا یجری فی هذه الضروب: لان کلها ینتج الجزئیة فنقیضها الکلیة و تصلح لکبروية الشکل الاول.

قوله ذلک حیث تکون الکبری کلیة: لتصلح لکبروية الشکل الاول.

قوله العقم: قال فی القاموس: العقم بالضم هزمة- و هی حفرة تحدث فی الرحم فی الرحم فلا تقبل الولد.

قوله فلان الحق الخ: و حیث حصل الاختلاف دل علی عدم لزوم النتیجة لهذا القیاس و الا لما اختلفت النتیجة سلبا و ایجابا مع عدم اختلاف هیئة القیاس فی تلک الموارد.

قوله ثم ان المصنف لم یتعرض الخ: ذکرت هذه الشرائط فی کثیر من الکتب المنطقیة منها شرح الرسالة و حیث لا فائدة مهمة فیها فلا نذکرها الا علی سبیل الاجمال خوفا من اتلاف الوقت فیما لا یفید: فقد ذکروا لانتاجه بحسب الجهة شرائط خمسة بعضها محل تامل بل منع الاول کون مقدماته فعلیة فلا یستعمل الممکنة فیه اصلا، الثانی ان تکون السالبة المستعملة فیه منعکسة، الثالث ان یصدق الدوام فی الضرب الثالث من الضروب المنتجة فیه- و سیاتی ان الضروب المنتجة فیه ثمانیة- علی صغراه او العرفی العام علی کبراه، الرابع ان تکون الکبری فی الضرب السادس

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۴

و بعض الحیوان فرس و لا یصدق بعض الانسان فرس. قوله لینتج الموجبتان:

الضروب المنتجة فی هذا الشکل بحسب الشرائط المذکورة ستة حاصلة من ضم الصغری الموجبة الکلیة الی الکبریات الاربع و ضم الصغری الموجبة الجزئیة الی الکبریین الکلیتین الموجبة و السالبة و هذه الضروب کلها مشترکة فی انها لا تنتج الا جزئیة لکن ثلثة منها تنتج الایجاب و ثلثة منها تنتج السلب و اما المنتجة للایجاب فاولها المرکب من موجبتین کلیتین نحو کل ج ب و کل ج أ فبعض ب أ، و ثانیها المرکب من موجبة جزئیة صغری و موجبة کلیة کبری و الی هذین اشار المصنف بقوله لینتج الموجبتان، ای الصغری مع الموجبة الکلیة ای الکبری. و الثالث عکس من الضروب المنتجة فیه، من القضایا الست المنعکسة السوالب، الخامس ان تکون الصغری فی الضرب الثامن من الضروب المنتجة فیه، من احدی الخاصتین و کبراه مما یصدق علیه العرفی العام؛ و لعمری صرف الوقت فیها و فی بیان ما یمکن فیها اتلاف العمر فیما لا یعنی.

قوله و فی عبارة المصنف تسامح الخ: حیث قال: لینتج الموجبة الکلیة الی قوله جزئیة موجبة ان لم یکن سلب و الا فسالبة، فان ظاهره ان النتیجة فی تمام ضروب الشکل الرابع جزئیة غایة الامر انها قد تکون موجبة و هو ما لم یکن فیه سلب و قد تکون سالبة، و لو قدم لفظ موجبة علی قوله جزئیة لکان اولی حیث ان ظاهره حینئذ ان الشکل الرابع فی جمیع هذه الضروب ینتج موجبة جزئیة ان لم یکن سلب و الا فینتج سالبة، و اما کونها سالبة جزئیة او کلیة فلا تعرض

لها. و انما قال اولی لان فیه اشکالا و هو لزوم الاجمال و عدم التعرض لجزئیة النتیجة و کلیتها.

قوله السادس الخ: لا یخفی ان هذا فیما کان له وصف عنوانی کالکاتب و نحوه و لا ینتج فی الذاتیات لان دلیل انتاجه الرد الی الشکل الثانی کما یاتی و هو یقع فیما انعکست السالبة الجزئیة و هو فی الخاصتین و هما فیما له الوصف العنوانی فلا یستشکل- کما زعم القدماء- بعدم الانتاج فی بعض الحیوان لیس بانسان و کل ناطق

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۵

الثانی اعنی المرکب من موجبة کلیة صغری و موجبة جزئیة کبری و الیه اشار بقوله:

او بالعکس، فلیس المراد بالعکس عکس الضربین المذکورین، اذ لیس عکس الاول الا الاول فتامل. و اما المنتجة للسلب فاولها المرکب من موجبة کلیة صغری و سالبة کلیة کبری، و الثانی من موجبة جزئیة صغری و سالبة کلیة کبری و الیهما اشار بقوله و مع السالبة الکلیة، ای و لینتج الموجبتان مع السالبة الکلیة. و الثالث من موجبة کلیة صغری و سالبة جزئیة کبری کا قال المصنف او الکلیة مع الجزئیة، ای الموجبة الکلیة: مع السالبة الجزئیة. قوله بالخلف: یعنی بیان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف و هو هینها ان یؤخذ نقیض النتیجة و یجعل لکلیته کبری و صغری القیاس لایجابها صغری لینتج من الشکل الاول ما ینافی الکبری، و هذا یجری فی هذه الضروب کلها، و اما بعکس الصغری لیرجع الی الشکل الاول و ذلک حیث تکون حیوان لکذب بعض الانسان لیس بناطق مع انه لو قیل مکان کل ناطق، کل فرس حیوان صدق، فتدبره و منه یعلم ما فی کلام المحشی هنا حیث یوهم انتاجه مطلقا.

قوله نافع فیما سیجیء: ای فی ذکر الادلة علی انتاج هذه الضروب و فی بیان الضابطة الآتیة انشاء اللّه تعالی.

قوله و هو فی هذا الشکل. ای بخلاف شکلی الثالث و الثانی فانه فیهما علی نحوین آخرین مضیا.

قوله و هو سهو: لان جریانه فیه لا بد و ان یکون علی نحو الانضمام الی کبری القیاس لعدم صحة الانضمام الی صغری القیاس لانها سالبة جزئیة لا تقع کبری للشکل الاول و لا صغری له و لو انضم الی کبری القیاس و هی موجبة کلیة و هذا النقیض ایضا موجب کلی لانه نقیض السلب الجزئی الذی هو نتیجة هذا الشکل، فینتج موجبة کلیة تنعکس الی موجبة جزئیة و هی لا تنافی المقدمة الاخری ای الصغری لانها سالبة جزئیة و لا تنافی بین السلب الجزئی و الایجاب الجزئی کما لا یخفی.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۶

الکبری کلیة کما فی الاول و الثانی و الرابع و الخامس، و اما بعکس الکبری لیصیر شکلا رابعا ثم عکس الترتیب لیرتد شکلا اولا و ینتج نتیجة ثم یعکس هذه النتیجة فانه المطلوب و ذلک حیث یکون الکبری موجبة لیصلح عکسه صغری للشکل الاول و یکون الصغری کلیة لیصلح کبری له کما فی الضرب الاول و الثالث لا غیر. قوله و فی الرابع: ای شرط انتاج الشکل الرابع بحسب الکم و الکیف احد الامرین اما ایجاب المقدمتین مع کلیة الصغری و اما اختلاف المقدمتین فی الکیف مع کلیة احدیهما و ذلک لانه لو لا احدهما لزم اما کون المقدمتین سالبتین او موجبتین مع کون الصغری جزئیة او جزئیتین مختلفتین فی الکیف و علی التقادیر الثلثة یحصل الاختلاف و هو دلیل العقم اما علی الاول فلان الحق فی قولنا لا شیء من الحجر بانسان و لا شیء من الناطق بحجر هو الایجاب و لو قلنا لا شیء من الفرس

بحجر كان الحق السلب و اما على الثانى قوله حيث يكون الكبرى موجبة: لتصلح لصغروية الشكل الاول، و قوله و الصغرى كلية اى لتصلح لكبروية الشكل الاول.
قوله بعكس المقدمتين: اى عكسهما مع بقائهما بحالهما من دون عكس الترتيب.
قوله حيث يكون الصغرى موجبة: حتى تصلح لصغروية الشكل الثالث اذ شرط صغراه الايجاب، و كذا لا بد ان يكون الصغرى او عكس الكبرى كلية حتى يوجد كلية احديهما و هى الشرط ايضا فى الشكل الثالث.
قوله و هذا الاخير لازم للاولين الخ: اى كون الصغرى او عكس الكبرى كلية لازم للاولين اى كون الصغرى موجبة و الكبرى قابلة للانعكاس فمتى وجد هذان الشرطان وجد الشرط الاول و هو كون الصغرى او عكس الكبرى كلية و ذلك يعلم بالنظر فى الضروب الثمانية المنتجة فى الشكل الرابع فراجع.
قوله من احد الامرين: و هما ما يذكره المصنف من عموم موضوعية الاوسط و

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۷

فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان و كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب و لو قلنا و كل فرس حيوان كان الحق السلب، و اما على الثالث فلان لحق فى قولنا بعض الحيوان انسان و بعض الجسم ليس بحيوان هو الايجاب و لو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب. ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرائط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع، و لم يتعرض ايضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات فى شىء من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها مذكور فى المطولات. قوله لينتج: الضروب المنتجة فى هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع و الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية، و ضم الصغريين السالبتين، الكلية و الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية و ضم كليتها اى الصغرى السالبة الكلية مع عموم موضوعية الاكبر و لكل منهما شرط ياتى تفصيلا، و سياتى من المحشى وجه حمل هذين الامرين على منع الخلو.
قوله اى اما بان يحمل الاوسط الخ: فان الملاقاة تكون اعم من حمل الاوسط على الاصغر و من حمل الاصغر على الاوسط نعم لا بد من كون الحمل على نحو الايجاب لا السلب لان الحمل السلبى ليس ملاقاة بل سلب الملاقاة و لذا قال المحققون ليس فى السالبة حمل بل هى سلب الحمل.
قوله استطرادية: يقال استطرد فى الكلام اى ساق كلامه على وجه يلزم منه كلام اخر و انتقل من ذاك الى ذلك فحيث لم يكن المصنف بصدد افادة اشتراط الفعلية فى هذه الضروب و لكن استفيد من كلامه قال: اشارة- استطرادية.
قوله الى اشتراط فعلية الخ: فيه ما لا يخفى على الفطن فان المصنف لم يقل:
كما فى صغرى الضرب الاول و الثانى الخ بل قال بنحو كلى: عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل و لم يصرح بدخول هذه الضروب تحت هذا العبارة نعم لو

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۸

الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب و هما المؤلف من موجبتين كليتين و المؤلف من موجبة كلية

صغری و موجبة جزئیة کبری ینتجان موجبة جزئیة و البواقی المشتملة علی السلب تنتج سالبة جزئیة فی جمیعها الا فی ضرب واحد و هو المرکب من صغری سالبة کلیة و کبری موجبة کلیة فانه ینتج سالبة کلیة، و فی عبارة المنصف تسامح حیث توهم ان ما سوی الاولین من هذه الضروب ینتج السلب الجزئی و لیس کذلک کما عرفت و لو قدم لفظ موجبة علی جزئیة لکان اولی و التفصیل هیهنا ان ضروب هذا الشکل ثمانیة الاول من موجبتین کلیتین، الثانی من موجبة کلیة صغری و موجبة جزئیة کبری ینتجان موجبة جزئیة، الثالث من صغری سالبة کلیة و کبری موجبة کلیة ینتج سالبة کلیة الرابع عکس ذلك، الخامس من صغری موجبة جزئیة و کبری سالبة کلیة، السادس من سالبة جزئیة صغری و موجبة کلیة کبری السابع من موجبة کلیة صغری و سالبة جزئیة کبری، الثامن من سالبة کلیة صغری و کانت هذه الضروب بحیث لم یمکن ادخالها فی الشق الثانی و کان الامر منحصرا فی دخولها تحت هذا الشق الاول لکان فی الکلام اشارة استطرادیة اذ (ح) نحن نعلم ان هذه الضروب منتجة فلا بد ان تدخل تحت هذه الضابطة و لا تدخل الا تحت هذا الشق الاول، الا انه یمکن دخول هذه الضروب بعضها فی قوله او حمله علی الاکبر کالضرب الاول و الثانی، و بعضها فی قوله عموم موضوعیة الاکبر کالرابع، نعم یبقی منها الضرب السابع فلا بد ان یدخل تحت هذا الشق ففی الکلام اشارة استطرادیة الی اشتراط الفعلیة فیه.

قوله ای مع حمل الاوسط الخ: یعنی ان المراد من الحمل فی عبارة المصنف هو الحمل اللغوی الذی یشمل الایجاب فقط لا الحمل الاصطلاحی الذی یشمل السالبة ایضا.

قوله تحت کلاشقی الترديد الثانی: الترديد الاول هو قوله عموم موضوعیة الاوسط او عموم موضوعیة الاکبر، و الترديد الثانی قوله مع ملاقاة الاوسط للاصغر

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۶۹

موجبة جزئیة کبری، و هذه الضروب الخمسة الباقیة تنتج سالبة جزئیة فاحفظ هذا التفصیل فانه نافع فیما سیجیء. قوله بالخلف: و هو فی هذا الشکل ان یؤخذ نقیض النتیجة و یضم الی احدی المقدمتین لینتج ما ینعکس الی ما ینافی المقدمة الاخری و ذلك انما یجری فی الضرب الاول و الثانی و الثالث و الرابع و الخامس دون البواقی و قال المصنف فی شرح الرسالة بجریانه فی السادس و هو سهو قوله او بعکس الترتیب:

و ذلك انما یجری حیث تکون الکبری موجبة و الصغری کلیة و النتیجة مع ذلك قابلة للانعکاس کما فی الاول و الثانی و الثالث، و الثامن ایضا ان انعکست السالبة الجزئیة کما اذا کانت احدی الخاصتین دون البواقی. قوله او بعکس المقدمتین: فیرجع الی الشکل الاول و لا یجری الا حیث تکون الصغری موجبة و الکبری سالبة کلیة لتنعکس الی السالبة الکلیة کما فی الرابع و الخامس لا غیر. قوله او بالرد: و لا یجری الا حیث بالفعل او حمله علی الاکبر.

قوله و ستة ضروب الخ. هی غیر الضرب الخامس و السادس.

قوله کما تقدم؛ ای فی شرح قوله: مع ملاقاته.

قوله فیلزم کون القیاس المرتب الخ: اذ فی کبراه یکون عموم موضوعیة الاوسط و ملاقاة الاوسط للاکبر یحمل الاکبر علی الاوسط.

قوله هیئة الشکل الثالث الخ، اذ فی صغراه او کبراه عموم موضوعیة الاوسط و فی کبراه ملاقاة الاوسط للاکبر بحمل

الاکبر علی الاوسط.
قوله و حاصله کلیة کبری الخ: اذ معنی عموم موضوعیة الاکبر ان یکون الاکبر موضوعا بنحو کلی ای کان الکبری کلیة– و کان الاکبر فیها موضوعا.
قوله اذا کان الاوسط منسوبا الخ، ان قلت لیس هذا القید فی کلام المصنف قلت هو مستفاد من قوله: نسبة وصف الاوسط الی وصف الاکبر لنسبته الی ذات الاصغر حیث جعل الاوسط محمولا فی کلتا مقدمتی القیاس.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۰

تکون المقدمتان مختلفتین فی الکیف و الکبری کلیة و الصغری قابلة للانعکاس کما فی الثالث و الرابع و الخامس، و السادس ایضا ان انعکست السالبة الجزئیة لا غیر.
قوله او الثالث بعکس الکبری: و لا یجری الا حیث تکون الصغری موجبة و الکبری قابلة للانعکاس و تکون الصغری او عکس الکبری کلیة و هذا الاخیر لازم للاولین فی هذا الشکل فتدبر و ذلك کما فی الاول و الثانی و الرابع و الخامس: و السابع ایضا ان انعکس السلب الجزئی دون البواقی. قوله و ضابطة شرائط الاربعة: ای الامر الذی اذا راعیته فی کل قیاس اقترانی حملی کان منتجا و مشتملا علی الشرائط المذکورة جزما.
قوله انه لا بد: ای لا بد فی انتاج القیاس من احد الامرین علی سبیل منع الخلو. قوله اما من عموم موضوعیة الاوسط: ای قضیة کلیة موضوعها الاوسط کالکبری فی الشکل الاول و کاحدی المقدمتین فی الشکل الثالث و کالصغری فی الضرب الاول و الثانی و قوله المحمول فی الصغری، ان قلت الاوسط المنسوب الی الاکبر هو المحمول فی الکبری لا الصغری، قلت لیس هذا القید ای قوله، المحمول فی الصغری، فی بعض النسخ و بناء علی وجوده کما فی بعض النسخ نقول: کان نظره التنبیه علی خروج الشکل الرابع من هذا الشرط فانه لو قال: وصف الاوسط المحمول فی الکبری لشمل الشکل الرابع لکون الاوسط فی کبراه محمولا فقال المحمول فی الصغری ای وصف الاوسط فی کبراه الذی هو المحمول فی الصغری ایضا، حتی لا یشمل الشکل الرابع.
قوله الی وصف الاکبر: ان قلت المعتبر فی جانب الموضوع، الذات لا الوصف فالاوسط فی الکبری ینسب الی ذات الاکبر لا الی الوصف، قلت لو قال الی ذات الاکبر لما کان یشمل ما اذا کان الکبری مشروطة لان المحمول فی المشروطة لم ینسب الی الذات من دون دخالة الوصف بل نسب الی افراد الوصف العنوانی فکانه نسب الی الوصف فاذا قلت کل کاتب متحرك الاصابع مادام کاتبا، فالموضوع و ان کان افراد الکاتب الانها بملاحظة اتصافها بالکتابة فکان الموضوع هو وصف الکاتب فانه المقتضی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۱

الثالث و الرابع و السابع و الثامن من الشکل الرابع. قوله مع ملاقاته: ای اما بان یحمل الاوسط ایجابا علی الاصغر بالفعل کما فی صغری الشکل الاول و اما بان یحمل الاصغر علی الاوسط ایجابا بالفعل کما فی صغری الشکل الثالث و کما فی صغری الضرب الاول و الثانی و الرابع و السابع من الشکل الرابع ففی الکلام اشارة استطرادیة الی اشتراط فعلیة الصغری فی هذه الضرب ایضا. قوله او حمله علی الاکبر: ای مع حمل الاوسط علی الاکبر ایجابا فان السلب

سلب الحمل و انما الحمل هو الایجاب و ذلك كما فی كبری الضرب الاول و الثانی و الثالث و الثامن من الشكل الرابع، فالضربان الاولان قد اندرجا تحت كلاشقی الترديد الثانی فهو ایضا علی سبيل منع الخلو كالاول و هيهنا تمت الاشارة الی شرائط انتاج جميع ضروب الشكل الاول و الثالث و ستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ. و اعلم انه لم يقل او للاكبر ای او مع ملاقاته للاكبر حتی لتحرك الاصابع و هو الذی نسب اليه المحمول، ان قلت عليهذا يرد محذور آخر و هو انه لا يشمل ما اذا كانت الكبری ضرورية مطلقة حيث انه ليس فيها وصف، قلت جواب هذا ما يذكره المحشی بعد اسطر و هو انه اذا كان الاوسط منسوبا الی ذات الاكبر لزم ان يكون منسوبا الی وصفه حيث ان الوصف لازم للذات فاذا ثبت حكم للذات مطلقا ثبت له فی اوقات الوصف.

قوله لو اتحد طرفاهما فرضا: قيد بهذا لانه بدون اتحاد الطرفين لا يكون اجتماعهما ممتنعا فان قضية كل انسان حيوان بالدوام لا يكون نقيضا لقولنا لا شیء من الحجر بحيوان بالفعل لان من شرائط النقيض اتحاد الموضوع و هنا ليس كذلك.

قوله و هذه المنافاة الخ: هذا بيان لتمامية الضابطة المذكورة للشكل الثانی من حيث الجهة و انها ملازمة للشرطين الماضيين فی الشكل الثانی من قوله:

دوام الصغری او انعكاس السالبة الكبری، و كون الممكنة مع الضرورية او كبری مشروطة.

قوله ای كلما وجد الشرطان الخ: يعنی انهما متساويان ليس احدهما اعم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۲

يكون اخصر لان الملاقاة تشمل الوضع و الحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب علی هيئة الشكل الاول من كبری موجبة كلية مع صغری سالبة منتجاهف. و يلزم ايضا كون القياس المرتب علی هيئة الشكل الثالث من صغری سالبة و كبری موجبة مع كلية احدی المقدمتين منتجا و قد اشتبه ذلك علی بعض الفحول فاعرفه. قوله و اما من عموم موضوعية الاكبر: هذا هو الامر الثانی من الامرين اللذين ذكرنا اولا من انه لا بد فی انتاج القياس من احدهما و حاصله كلية كبری حيث يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين فی الكيف و ذلك كما فی جميع ضروب الشكل الثانی و كما فی الضرب الثالث و الرابع و الخامس و السادس من الشكل الرابع و قد اشتمل الضرب الثالث و الرابع منه علی كلا الامرين و لذا حملنا الترديد الاول علی منع الخلو فقد اشير الی جميع شرائط الشكل الاول و الثالث بحسب الكم و الكيف و الجهة و الی من الاخر.

قوله و اذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر الخ: فيه منع واضح اذ لعل سلب المحمول عن ذات الموضوع فی غير اوقات الوصف فكيف يدعی القطع علی قوله! و لعل المصنف لو حذف كلمة الوصف من قوله: «الی وصف الاكبر» كان اولی فتدبره.

قوله و بين الاعم الخ: مراده بالاعم هو المطلقة العامة التی هی اعم القضايا الفعلية- و هی تمام القضايا غير الممكنتين- و مراده بالاخص بقية القضايا الفعلية ای غير المطلقة العامة.

قوله لزم المنافاة بينه و بين الاخص: حيث ان هذه المنافاة لازمة للاعم و الاعم لازم للاخص و لازم اللازم لازم.

قوله لما مر: من ان للممكنتين حكما عليحدة سيجیء.

قوله مما تنعكس سالبتها: قد تقدم انها ستة: الدائمتان و العامتان و الخاصتان و المحشى اخذ الضرورته منها و بين منافاتها مع فعلية السلب و ليته بين منافاة سائر

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۳

شرائط الشكل الثانى و الرابع كما و كيفا و بقيت شرائط الشكل الثانى بحسب الجهة فاشار اليها بقوله مع منافاة الخ.
قوله مع منافاة: يعنى ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثانى اعنى عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف اذا كان الاوسط منسوبا و محمولا فى كلتا مقدمتيه كما فى الشكل الثانى فحينئذ لا بد فى انتاجه من شرط ثالث و هو منافاة نسبة وصف الاوسط المحمول فى الصغرى الى وصف الاكبر الموضوع فى الكبرى، لنسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع فى الصغرى يعنى لا بد ان تكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين فى الصدق لو اتحد طرفاهما فرضا و هذه المنافاة دائرة وجودا و عدما مع ما مر من شرطى الشكل الثانى بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج و بانتفائها ينتفى الانتاج اما انها دائرة مع الشرطين وجودا اى كلما وجد الشرطان المذكور ان تحقق المنافاة المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام و الكبرى اى قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين فان لهما حكمها عليحدة سيجىء فلا شك انه (ح) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا و لا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات، و المطلقة العامة الستة! فانه لا منافاة بين الخاصتين او العامتين الموجبتين مع فعلية السلب اصلا اذ لعل السلب فى غير اوقات الوصف العنوانى و هذا اشكال اخر على الضابطة. و لعمرى ان اثم هذه الضابطة اكبر من نفعها فصرف الوقت فيها اتلاف للعمر فيما لا يعنى.
قوله و كذا اذا كانت الصغرى ممكنة الخ: بيان للحكم الموعود.
قوله و اما فى الضرورية الخ: هذا جواب عن سؤال مقدر و هو ان ما ذكرته صحيح بالنسبة الى المشروطة حيث ان فيها يلاحظ وصف الاكبر الموضوع فى كبراه فيصدق قول المصنف: منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر. و لكنه لا يتم بالنسبة الى الضرورية لعدم وصف فى جانب موضوعه حتى بصدق عليه قوله: منافاة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۴

تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل و اذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعا، و لا خفاء فى المنافاة بين دوام الايجاب و فعلية السلب و اذا تحققت المنافاة بين شىء و بين الاعم لزم المنافاة بينه و بين الاخص بالضرورة و كذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها و الصغرى اى قضية كانت سوى الممكنة لما مر اذ (ح) يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلا او بدوامه و لا خفاء فى منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها و كذا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى ضرورية او مشروطة اذ (ح) يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا و نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما فى الكبرى المشروطة فظاهر و اما فى الضرورية فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات مادامت موجودة كان ضروريا لوصفها العنوانى لان الذات لازمة للوصف و المحمول لازم للذات و لازم اللازم

لازم، و كذا اذا كانت الكبرى ممكنة و الصغرى ضرورية بمثل ما مر و اما انها دائرة مع الشرطين عدما اى كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام و لا الكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن فى الصغريات اخص من المشروطة الخاصة و لا فى الكبريات اخص من الوقتية و لا منافاة بين الضرورة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر، و الجواب انه اذا ثبت المحمول للذات بالضرورة ثبت للوصف ايضا حيث ان الوصف يكون فى ضمن الذات و الا لزم تحقق الوصف بدون الموصوف فالذات لازمة للوصف اى كلما تحقق الوصف تحقق الذات و يستحيل تحقق الوصف فى مورد بدون صدق الذات لاستحالة تحقق الوصف بدون الموصوف.

قوله و كذا اذا كانت الكبرى ممكنة الخ: و الممكنة اما ممكنة حينية– و هى ما مضى فى مبحث النقيض– و اما حينية ذاتية و حكم الاولى واضح كالمشروطة و اما الذاتية، ففيها ينسب المحمول الى ذات الاكبر لا الى الوصف، و حله ما قال

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۵

الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما و بين ضرورة السلب فى وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنوانى و اذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة و كذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة او الوقتية و لا منافاة بين امكان الايجاب و دوام السلب مادام الذات، و لا بينه و بين دوام السلب بحسب الوصف لا دائما و لا بينه و بين ضرورة السلب فى وقت معين لا دائما و كذا اذا لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشرطة الخاصة او لدائمة و لا منافاة بين امكان الايجاب و بين ضرورة السلب بحصب الوصف لا دائما و لا بينه و بين دوام السلب مادام الذات قطعا، و تحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجيه مما تفردت به بعون اللّه الجليل و اللّه يهدى من يشاء الى سواء السبيل و هو حسبى و نعم الوكيل.

فى الضرورية.

قوله ارتفعت بين ما هو اعم الخ: حيث انه لو كان بين الاعمين منافاة لزم ان يكون بين الاخصين ايضا منافاة لان الاعم لازم للاخص و حيث لم يكن بين الاخصين منافاة يكشف عن عدم المنافاة بين الاعمين.

قوله اخص الكبريات الخ: راجع ما كتبنا فى تحقيق النسب بين القضايا.

قوله الشرطى من الاقترانى: قد تقدم فى اول بحث القياس ان القياس على قسمين استثنائى و اقترانى، و الاقترانى على قسمين حملى و قد تقدم، و شرطى و بيانه هنا و ليعلم ان ليس المراد من الاقترانى الشرطى ما تركب من الشرطى فقط بل ما لم يتركب من الحملى الصرف.

ثم ان المعلم الاول لم يذكر فى التعليم الاول، الاقترانى الشرطى. و ظن الشيخ انه ذكرها فى كتاب مفرد و لم ينقل الى لغة العرب، قال المحقق فى الشرح– ص ۲۸۳– و هو احتمال مجرد، اقتضاه حسن ظن الشيخ بالمعلم الاول انتهى فيرد على ارسطوانه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۶

قوله من متصلتين: كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجودا فالعالم مضىء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيىء قوله او منفصلتين: كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا و دائما اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد، ينتنج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فردا قوله او حملية و متصلة: نحو هذا الشىء انسان و كلما كان الشىء انسانا كان حيوانا ينتج هذا الشىء حيوان. قوله او حملية و منفصلة: نحو هذا عدد و دائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج فهذا اما ان يكون زوجا او فردا قوله او متصلة و منفصلة: نحو كلما كان هذا الشىء ثلثة فهو عدد و دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ينتنج كلما كان هذا الشىء ثلاثة فاما ان يكون زوجا او فردا قوله و ينعقد؛ يعنى لا بد فى تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين فى جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه فى لم لم يذكرها.

قوله او حملية و متصلة: و هو قسمان لانه قد يكون الصغرى حملية و الكبرى متصلة كما مثل المحشى و قد يكون بالعكس نحو كلما كان الشىء انسانا كان حيوانا و كل حيوان جسم. ينتج كلما كان الشىء انسانا كان جسما و مثل هذا فى الانقسام بقسمين، الاقسام التى تذكر بعد، ثم الظاهر انه لا وجه لهذه التقسيمات الا ممارسة اذهان المبتدئين.

قوله فى تلك الاقسام الخمسة: و هى الاقسام المستفادة من قوله: متصلتين او منفصلتين او حملية و متصلة الخ.

قوله لا يليق بالمختصرات: و ليس فيها كثير فائدة، للعلم بها من العلم بما سبق فى الاقترانيات الحملية، و ان شئت التفصيل فعليك بشرح الرسالة- و اكثر تفصيلا منه شرح المطالع.

قوله و لا رفع المقدم ينتج رفع التالى: ان قلت كثيرا ما يستنتج اهل العرف من رفع المقدم رفع التالى كما يظهر من التامل فى المحاورات اليومية نثرا و نظما قال

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۷

كلتا المقدمتين او محكوما به فيهما او محكوما به فى الصغرى و محكوما عليه فى الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث و الثانى هو الثانى و الثالث هو الاول و الرابع هو الرابع و فى تفصيل الاشكال الاربعة فى تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرائط و الضروب و النتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتاخرين. قوله الاستثنائى: اى القياس الاستثنائى و هو الذى تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته و هيئته ابدا يتركب من مقدمة شرطية و مقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه فالاحتمالات المتصورة فى انتاج كل استثنائى: اربعة: وضع كل و رفع كل.

لكن المنتج فى كل قسم شىء و تفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منهما احتمالان لان وضع المقدم ينتج وضع التالى لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم و رفع التالى ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم و اما وضع الحماسى:

و لو طار ذو حافر قبلها ❊ لطارت و لكنه لم يطر.

[القياس الاستثنائى]

قلت لا شك ان العلم برفع المقدم لا يوجب العلم برفع التالى؛ و رفع المقدم لا ينتج رفع التالى و هذا واضح لمن تامل فى ان التالى لازم و المقدم ملزوم و رفع الملزوم لا ينتج رفع اللازم لامكان كونه لازما اعم كما ترى فى كثير من اللوازم مثل النور و الحرارة بالنسبة الى السراج، فلا بد من توجيه فى هذه المحاورات، قال المصنف فى شرح لتلخيص: ان استعمال اهل اللغة و ارباب المعقول مختلف فى ذلك فاهل اللغة و العرف يستعملونها للدلالة، على ان علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى؟ و ارباب المعقول يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء التالى علة للعلم بانتفاء المقدم او على ان العلم بوجود المقدم علة للعلم بوجود التالى من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى، فعلم التوجيه فى شعر الحماسى و امثاله فان العلم بعدم طيران ذى حافر قبلها لا يوجب العلم بعدم طيرانها- الا بتوجيه فى معنى الشعر- و لكن يريد الشاعر ان يبين ان علة عدم طيرانها عدم طيران ذى حافر قبلها و ليس نظره الى علمك

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۸

التالى فلا ينتج وضع المقدم و لا رفع المقدم ينتج رفع التالى لجواز ان يكون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم و لا من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم و قد عرفت من هذا ان المراد بالمتصلة فى هذا الباب اللزومية. و اعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة هيهنا العنادية و ان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع تنتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما و لا تنتج من رفع كل جزء وضع الاخر لعدم امتناع الخلو بينهما و مانعة الخلو بالعكس و اما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع و الخلو معا تنتج فى الصور الاربع، النتائج الاربع قوله وضع المقدم و رفع التالى: نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان.

قوله و مع الحقيقية: كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد، لكنه فرد فليس بزوج، لكنه ليس بفرد فهو زوج، لكنه ليس بزوج فهو فرد. قوله

[قياس الخلف]

و علة علمك، و بالجملة اهل اللسان يستعملون القياس الاستثنائى لبيان علة ثبوت الجزاء او رفعه و المنطقيون يستعملونه لبيان ما يوجب العلم بالانتفاء او الثبوت.

و الاظهر ان يقال: كون اللازم اعم من الملزوم بحسب كلى معنى اللازم، و لا ننكر انه قد يكون مساويا للملزوم فى بعض المواد و منها هذا المورد فى نظر الشاعر، و اذا كان الملزوم مساويا للازم فرفعه ينتج رفع اللازم بلا ريب.

قوله و قد عرفت ان المراد بالمتصلة الخ: حيث ان الكلام كما عرفت فى لزوم اللازم للملزوم، و كذلك المراد بالمنفصلة، العنادية و الا لم يقتض اثبات جزء رفع الاخر او رفع جزء اثبات الاخر فان فى الاتفاقيات لا ملازمة حتى يحكم العقل بلزوم الملزوم للازم او عدمه.

قوله مر غير مرة فى مباحث العكوس الخ: رد على من زعم ان هذا غير الخلف المستعمل فى ذلك الابواب كبعض المعاصرين. «۱»

(۱) هو الشهابى فى «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۷۹

کمانعة الجمع: نحو اما ان يكون هذا شجرا او جحرا لكنه شجر فليس بحجر.

لكنه حجر فليس بشجر. قوله کمانعة الخلو: نحو هذا اما لا حجر او لا شجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر، لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر. قوله و قد يختص الخ: اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع لنقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعا كما مر غير مرة فى مباحث العكوس و الاقيسة، و هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى الخلف اى المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه اى من ورائه الذى هو نقيضه و ليس هذا قياسا واحدا بل ينحل الى قياسين احدهما اقترانى شرطى و الآخر استثنائى متصل يستثنى فيه نقيض التالى، هكذا: لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه و كلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال قوله و هذا القسم من الاستدلال الخ: اعلم انه قد عين لبعض اقسام القياس اسماء خاصة به و ان اشترك الجميع فى كونهم اقيسة، فسمى بعض اقسام القياس بقياس المقاومة و بعضها بقياس المعارضة و هما من الاقترانيات، و بعضها بقياس الخلف و هو ما يذكر هنا و مقابله القياس المستقيم و قد ذكره المعلم الاول من اقسام الاستثنائى و قد وقع الكلام بين المتأخرين فى انه من اى اقسام القياس و الحق ما ذكره المصنف من انه مركب من الاقترانى و الاستثنائى و عليه اسقر رأى الشيخ بعد اقواله الاخر.

قوله لانه ينجر الى الخلف: بفتح الخاء بمعنى القول الردى و المحال، لا بضم الخاء كما هو المشهور فى الالسنة، فانهم قالوا معناه القول الردى كما قال المحقق فى الشرح- ص ۲۸٤- و هو خلف بالفتح كما فى الصحاح و القاموس و اقرب الموارد.

ثم هذا الوجه فى التسمية ظاهر جمهور المنطقيين، و ذكر بعض المتاخرين انه سمى بالخلف لانه ينتقل منه الى المطلوب من الوراء، و الخلف بمعنى الوراء خلاف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۰

ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم. ثم قد يفتقر بيان الشرطية يغنى قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف فى شرح الاصول فقوله و مرجعه الى استثنائى و اقترانى معناه ان هذا القدر مما لا بد منه فى كل قياس خلف، و قد يزيد عليه فافهم. قوله الاستقراء تصفح الجزئيات: اعلم ان الحجة على ثلثة اقسام لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته و اما من حال الجزئيات على حال كليها، و اما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلى على حال الجزئى الآخر فالاول هو القياس و قد سبق مفصلا و الثانى هو الاستقراء و الثالث هو التمثيل، فالاستقراء هو الحجة التى يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها، هذا تعريفه الصحيح الذى لا غبار عليه و اما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابى و حجة الاسلام و اختاره اعنى تصفح الجزئيات و تتبعها لاثبات حكم كلى ففيها تسامح ظاهر فان هذا القدام و هذا ايضا يدل على كون اصطلاحهم هو الخلف بالفتح و انما الاختلاف فى وجه التسمية. و كيف كان ليس المراد من الخلف انه خلاف الفرض كما قال السبزوارى و كانه تخيله بضم الخاء. و مما ذكرنا يظهر النظر فى كلام «المنجد» ايضا حيث تخيل ان اصطلاح المنطقيين هو الخلف بضم

الخاء.

قوله فی شرح الاصول: هو الشرح الذی صنفه المصنف فی بیان شرح العضدی لمختصر الاصول لابن حاجب.

قوله و قد یزید علیه: لا یخفی ان الزائد لیس دخیلا فی کونه قیاس الخلف کما ان الامر کذلک فی باب القیاس الاقترانی و الاستثنائی حیث قلنا لا بد فی الاقترانی من مقدمتین، و لا بد فی الاستثنائی من حملیة و اقترانی شرطی مع انه اذا قلنا کل انسان حیوان و کل حیوان جسم فربما لا یسلم الخصم ان کل حیوان جسم فیحتاج الی مقدمات اخر، و لعله لذا نسب هذا المعنی الی المصنف اولا و اتی بکلمة فافهم ثانیا.

قوله علی حال جزئیاته: اعم من ان تکون جزئیات حقیقیة او اضافیة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۱

التتبع لیس معلوما تصدیقیا موصلا الی مجهول تصدیقی فلا یندرج تحت الحجة، و کان الباعث علی هذه المسامحة هو الاشارة الی ان تسمیة هذا القسم من الحجة بالاستقراء لیس علی سبیل الارتجال بل علی سبیل النقل و هیهنا وجه آخر یجیء بیانه انشاء اللّه الجلیل فی تحقیق التمثیل قوله لاثبات حکم کلی: اما بطریق التوصیف فیکون اشارة الی ان المطلوب فی الاستقراء لا یکون حکما جزئیا کما سنحققه و اما بطریق الاضافة فالتنوین فی کلی (ح) عوض عن المضاف الیه ای لاثبات حکم کلیها ای کلی تلک الجزئیات و هذا و ان اشتمل الحکم الجزئی و الکلی کلیهما بحسب الظاهر الا انه فی الواقع لا یکون المطلوب بالاستقراء الا الکلی و تحقیق ذلک انهم قالوا ان

[الاستقراء]

قوله هذا تعریفه الصحیح: و هذا احسن من تعریف المحقق فی التجرید، و الشیخ و الکاتبی و السبزواری بل و المشهور قالوا: الاستقراء الحکم علی کلی لثبوته فی الجزئیات، فان الحکم نتیجة هذه الحجة لا نفسها، ثم لا بد ان یکون مراده من الجزئیات فی قوله: حکم الجزئیات، اکثر الجزئیات لا تمامها، اذ الاستقراء الذی عدوه مقابل القیاس هو الاستقراء الناقص ای الاستدلال من حال اکثر الجزئیات علی حال الکلی، و هو الذی یفید الظن کما سیصرح به المحشی، و اما الاستقراء التام و هو الذی یستدل من حال تمام الجزئیات علی حال الکلی فهو یفید الیقین و قد سماه الشیخ قیاسا مقسما کما اذا تتبعت جمیع افراد الحیوان فوجدت جمیعها یمشی فتقول:

الحیوان اما هذا النوع او ذاک النوع او ذلک النوع و کل من هذه الانواع یمشی، فالحیوان یمشی، و الظاهر انه الی هذا القیاس المقسم یرجع ما ذکره بعض- المعاصرین «۱» نقلا عن بعض، من ان من اقسام القیاس قیاس ذی الحدین او ذی القرنین و هو ما اذا جعل حدین و طرفین فی القیاس مثل قول طارق: این المفر، البحر من ورائکم و العدو امامکم، فلیس الا الصبر.

(۱) هو الشهابی فی «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۲

الاستقراء اما تام یتصفح فیه حال الجزئیات باسرها و هو یرجع الی القیاس المقسم کقولنا کل حیوان اما ناطق او غیر

ناطق و کل ناطق من الحیوان حساس و کل غیر ناطق من الحیوان حساس ینتج کل حیوان حساس و هذا القسم یفید الیقین و اما ناقص یکفی فیه تتبع اکثر الجزئیات کقولنا کل حیوان یحرك فکه الاسفل عند المضغ لان الانسان کذلك و الفرس کذلك و البقر کذلك الی غیر ذلك مما صادفناه من افراد الحیوان و هذا القسم لا یفید الا الظن اذ من الجائز ان یکون من الحیوانات التی لم نصادفهاد فها ما یحرك فکه الاعلی عند المضغ کما نسمعه فی التمساح، و لا یخفی ان الحکم بان الثانی لا یفید الا الظن انما یصح اذا کان المطلوب الحکم الکلی و اما اذا اکتفی بالجزئی قوله و اما ما استنبطه المصنف الخ: لیس عندی رسالة من الفارابی فی المنطق و اما حجة الاسلام ای الغزالی فهو قال فی مقاصد الفلاسفة: الاستقراء ان یحکم من جزئیات کثیرة علی الکلی الذی یشمل تلك الجزئیات، و هذا کما تری یقرب من تعریف المشهور، نعم قال فی معیار العلم- ص ۹۱-: الاستقراء هو ان تتصفح جزئیات کثیرة داخلة تحت معنی کلی حتی اذا وجدت حکما فی تلك الجزئیات حکمت علی ذلك الکلی به.

قوله بل علی سبیل النقل: ای النقل من المعنی المصدری ای التصفح الی المعنی الاصطلاحی ای الحجة المذکورة فالمصنف ذکر لفظ التصفح و اراد به الحجة المذکورة مجازا و وجه التعبیر عن المعنی الاصطلاحی بهذا اللفظ مجازا هو الاشارة الی المناسبة بین المعنی المنقول عنه و المعنی المنقول الیه و ان المناسبة هی السببیة و المسببیة فان التصفح سبب لحصول الحجة المذکورة فتسمیة هذا القسم من الاستدلال بالاستقراء لیس علی سبیل الار تجال.

قوله و هیهنا وجه آخر: و هو ما سیذکره من ان هذا التعریف تعریف الاستقراء اللغوی و یعلم الاصطلاحی بالمقایسة.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۲۸۳

فلا شك ان تتبع البعض یفید الیقین به کما یقال بعض الحیوان فرس و بعضه انسان و کل فرس یحرك فکه الاسفل عند المضغ و کل انسان ایضا کذلك، ینتج قطعا ان بعض الحیوان کذلك و من هذا علم ان حمل عبارة المصنف علی التوصیف کما هو الروایة احسن من حیث الدرایة ایضا اذ لیس فیه توهم و صحة التعریف بالاعم قوله اما بطریق التوصیف الخ: ای یحتمل ان یکون قوله کلی صفة لقوله حکم فکل منهما منون و معنی العبارة ان الاستقراء هو التصفح لا ثبات حکم بنحو الکلیة و یحتمل ان یکون قوله کلی مضافا الیه لقوله حکم و معلوم ان التنوین فی قوله کلی (ح) تنوین العوض عن المضاف الیه و هو الضمیر المحذوف العائد الی الجزئیات فی عبارة المصنف، و الا لصار المعنی ان الاستقراء هو التصفح لا ثبات حکم علی کلی من الکلیات ای کلی کان فیصدق علی تصفح جزئیات الانسان للحکم علی الفرس، و معلوم ان هذا التصفح لا یسمی استقراء- فتامل- فلا بد ان یکون التنوین عوضا عن المضاف الیه و المعنی ان الاستقراء هو تصفح الجزئیات لا ثبات حکم کلیها ای کلی تلك الجزئیات و (ح) یشکل الامر من حیث انه اذا تصفح عن الجزئیات لا ثبات حکم علی کلیها و لو حکما جزئیا یصدق علیه هذا التعریف مع انه لیس من الاستقراء المنطقی فی شیء اذ صرحوا بان الاستقراء یفید الظن، و تصفح الجزئیات لا ثبات حکم علی کلیها بنحو الجزئیة یفید القطع لا الظن کما قال المحشی حیث قال: بعض الحیوان فرس و بعضه انسان الخ (فح) تعریف المصنف غیر صحیح اذ من شرائط المعرف المساواة مع المعرف و هذا لتعریف اعم فلا بد ان یقال علی هذا الاحتمال فی عبارة المصنف: عبارته و ان کانت تشمل الحکم الجزئی بحسب الظاهر الا ان مراده معلوم فان المطلوب من الاستقراء لیس الا الحکم الکلی، و لا شیء احسن من ان یقرء عبارة المصنف: لا ثبات حکم کلی، علی نحو التوصیف کما انه المروی لنا منه.

قوله التمساح: حیوان بحری قد یبلغ طوله سبعة امتار، و نقل عن دائرة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۴

بخلاف الاضافة فانه یحتمل الحکم الکلی و الجزئی کما ذکرنا. قوله و التمثیل بیان مشارکة جزئی لجزئی آخر فی علة الحکم لیثبت فیه ای لیثبت الحکم فی الجزئی الاول و بعبارة اخری تشبیه جزئی بجزئی فی معنی مشترک بینهما لیثبت فی المشبه الحکم الثابت فی المشبه به المعلل بذلک المعنی کما یقال: النبیذ حرام لان الخمر البستانی انه قال: فم التمساح مشقوق الی ماوراء الاذنین، و الفک السفلی مستطیل یمتد الی ما خلف الجمجمة و من هذا الترکیب نشأ و هم المنطقیین و قالوا هو یحرک الفک الاعلی عند المضغ دون الاسفل انتهی.

قوله احسن من حیث الدرایة ایضا: ای من حیث الفهم و العلم لما مر من انه علی الاضافة یرد علیه الاشکال.

قوله وصمة: الوصمة العیب و العار.

قوله التمثیل: و هذا ما یسمونه الفقهاء قیاسا.

قوله المعلل به: بالرفع صفة للحکم و هو قید احترز به عن الاحکام الثابتة للمشبه به غیر المعللة بهذه العلة فانها لا تثبت قطعا.

قوله و فی العبارتین: هما بیان مشارکة جزئی الخ و تشبیه جزئی بجزئی الخ.

قوله و نقول هنا: و الفرق بین هذا الوجه و الوجه السابق فی الاستقراء انه علی الوجه السابق التعریف للاستقراء او التمثیل الاصطلاحی و علی هذا الوجه للاستقراء او التمثیل اللغوی.

قوله عن المشهور: تعریف المشهور للاستقراء انه اثبات الحکم علی کلی لثبوته فی اکثر الجزئیات کما تقدم و

[التمثیل]

للتمثیل انه اثبات حکم علی جزئی لثبوته فی جزئی آخر و معلوم ان اثبات الحکم لیس بالاستقراء و لا التمثیل فان الاستقراء هو الحجة التی فیها یثبت الحکم و کذا التمثیل فلا بد ان یقال یعلم تعریفهما الحقیقی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۵

حرام و علة حرمته الاسکار و هو موجود فی النبیذ، و فی العبارتین تسامح، فان التمثیل هو الحجة التی یقع فیها ذلک البیان و التشبیه و قد عرفت النکتة فی التسامح فی تعریف الاستقراء و نقول هیهنا: کما ان العکس یطلق علی المعنی المصدری اعنی التبدیل و علی القضیة الحاصلة بالتبدیل؛ کذلک التمثیل یطلق علی المعنی المصدری و هو التشبیه بالمقایسة.

قوله لهذا التسامح: الظاهر ان مراده بالتسامح هو تسامح المعلومیة بالمقایسة فان حق التعریف ان یعرف المعرف بالدلالة المطابقیة فالمعلومیة بالقیاس تسامح فی التعریف، و لعل هذا معنی قولهم: دلالة الالتزام مهجورة فی الحدود، بل الظاهر ان مرادهم هذا المعنی و به یتضح ما نقلنا عن الشیخ فی- ص ۱۲۶-: لو کان الالتزام معتبرا لزم ان یکون الضاحک ذاتیا للانسان لانه یدل بالالتزام علی الحیوان، فتدبر فی المقام.

قوله علی ما فر منه: فان فی تعریفه ایضا مسامحة.

قوله فی الاصل: هذا اسمه عند الفقهاء كما قال العضدی فی الشرح و یسمی عند المتكلمین بالشاهد و الحاضر.
قوله الوصف الكذائی: و یسمی عند الفقهاء بالعلة الجامعة و الوصف و عند المتكلمین بالجامع.
قوله فی الفرع: عند الفقهاء، و اما عند المتكلمین فیسمی بالغائب، و الظاهر انه لیس للمنطقیین اصطلاح خاص و ان سمی الشیخ الاصل شبیها و الفرع محكوما علیه فان الظاهر انه علی سبیل التعرفة لا التنطق بالاصطلاح.
قوله و انما الاشكال فی الثانیة: اعلم ان التمثیل قد یجری فی المطالب العقلیة و قد یجری فی الشرعیات ففی الاول لیس حجة عند احد من اهل المعقول كما قال شیخنا الطوسی قدس سره القدوسی فی العدة و العضدی فی الشرح، و اما الثانی فقد وقع الخلاف فیه بین اهل الشرع فمنهم من نفی حجیته و هم اكثر الامامیة بل كلهم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۶

و البیان المذكوران، و علی الحجة التی یقع فیها ذلك التشبیه و البیان. فما ذكره تعریف للتمثیل بالمعنی الاول و یعلم المعنی الثانی بالمقایسة و هذا كما عرف المصنف العكس بالتبدیل المذكور و قس علیه الحال فیما سبق فی الاستقراء هذا و لكن لا یخفی ان المصنف عدل فی تعریف الاستقراء و التمثیل عن المشهور الی المذكور دفعا لهذا و منهم من قال هو حجة و هو اكثر العامة و قد اكثروا فی الباب مقالة ان قلت و لا یقال، لیس هنا مورد ذكرها و الحق عدم الحجیة كما لا یخفی علی المتامل فی الادلة الشرعیة.
قوله و انما الاشكال فی الثانیة، لعدم العلم بان هذا الوصف هو العلة فی الحكم و لذا لا یعتنی بالتمثیل فی البرهان و انما یستعمل فی القیاسات الجدلیة و الخطابیة- و سیاتی انشاء اللّٰه تعالی- لكونه ظنیا، قال الغزالی، و لما احس الجدلیون بضعف هذا الفن- فی التمثیل- احدثوا طرقا و قالوا نبین ان الحكم فی الاصل معلل بهذا المعنی و سلكوا فی اثباته طریقین الخ.
ثم انما قال: انما الاشكال فی الثانیة لان الاصل و الفرع لا اشكال فیهما اذا لتمثیل انما هو فیما اذا كان الاصل مثبتا بدلیل حتمی و كذا الفرع فلا یجری فیما اذا كان الاصل مثبتا بتمثیل آخر خلافا للحنابلة.
قوله بطرق متعددة فصلوها الخ: منها طریق المناسبة و الاستحسان قال العضدی:
و یسمی اخالة، من الخیال فانه یتخیل بهذا ان العلة هذا الوصف، قالوا: العقل یدرك المناسبة بین هذه العلة و هذا المعلول فالعلة هذا لا ذاك. و لعله الیه یرجع ما ذكره الشیخ ره فی العدة حیث قال فی زمرة ادلتهم: خبرونا عمن یكون فی دار معه صاحب له جالس عنده و هو لا یعرف العادات و لا سمع الاخبار عنها الا انه وجد صاحبه الجالس معه حتی دخل الیه بعض الناس، انصرف و خرج عن الدار و هو مع دخول غیره من الناس لا یفارق مكانه الیس هذا مع عقله و كماله یصح ان یقوی فی ظنه ان علة خروج صاحبه انما هی دخول ذلك الرجل الخ- ص ۸۷ عدة-

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۷

التسامح، و هل هو الاكر علی ما فر منه؟ قوله و العمدة فی طریقه الدوران و الترديد:
اعلم انه لا بد فی التمثیل من مقدمات الاولی ان الحكم ثابت فی الاصل اعنی المشبه به الثانیة ان علة الحكم فی الاصل الوصف الكذائی. الثالثة ان ذلك الوصف موجود فی الفرع اعنی المشبه فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلث

ینتقل الذهن الی و من جملة الطرق الاجماع و النص علی ان العلة هذا.
و منها النظیر کقوله صلّی اللّه علیه و آله و قد سألته الخثعمیة فقالت؛ ان ابی ادرکته الوفاة و علیه فریضة الحج فان حججت عنه اینفعه ذلك، فقال (ص) ا رایت لو کان علی ابیك دین فقضیته أکان ینفعه ذلك؟ قالت نعم قال صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فدین اللّه احق ان یقضی. فمن بیان النظیر علمنا ان العلة هی الدین، دین اللّه کان او دین الانسانی.
و منها ان یفرق بین حکمین بالوصف او بالغایة او بالاستثناء مثل، القاتل لا یرث، یفهم ان العلة هی القتل و نحو «لا تقربوهن حتی یطهرن» یفهم ان العلة هی الحیض و عدم الطهر.
و منها ذکر وصف مناسب مثل قوله صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، لا یقضی القاضی و هو غضبان، یفهم ان العلة هی الغضب. ذکرها- بتمامها- العضدی و ابن- الحاجب.
ثم انما قال المصنف، و العمدة فی هذه الطرق الترديد و الدوران لان الاجماع و النص لو دلا علی ان العلة هذا الوصف فیکون یقینیا و لا اشکال فیه فیصیر قیاسا تاما و نقول، الخمر مسکر و کل مسکر حرام فالخمر حرام، و اما طریق النظیر و الفرق بین الحکمین و ذکر الوصف المناسب فلو دل النص و الروایة المشتمل علی هذه الامور، علی کون العلة هذا الوصف فیحصل الیقیق ایضا، و الا فلا یکون دلیلا و هو واضح، و اما طریق الاخالة و المناسبة فهو اوهن من بیت العنکبوت اذ مجرد تخیل ان العلة هذا لا یثبته فما اجود تسمیته بالاخالة.
قوله الدوران الخ؛ قال الشیخ الطوسی ره! و هذا مثل ان نجد العین المسماة خمرا

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۸

کون الحکم ثابتا فی الفرع ایضا و هو المطلوب من التمثیل، ثم المقدمة الاولی و الثالثة ظاهرتان فی کل تمثیل و انما الاشکال فی الثانیة و بیانها بطرق متعددة فصلوها فی اصول الفقه، و المصنف ذکر ما هو العمدة بینها و هو طریقان: الاول الدوران و هو ترتب الحکم علی الوصف الذی له صلاحیة العلیة وجودا و عدما کترتب الحرمة فی الخمر تحصل علی صفات کثیرة فتکون مباحة غیر محرمة فمتی وجدت فیه الشدة المخصوصة حرمت و متی خرجت من الشدة بان تصیر خلا حلت فیظن عند ذلك ان العلة هی الشدة لان الذی ذکرناه من حالها امارة قویة علی کونها علة انتهی. و اعلم ان هذه الطریقة کانت معروفة عند القدماء بطریقة الطرد و العکس حتی فی کلام المحقق و الشیخ و الغزالی، و المتاخرون سموه بالدوران.
قوله بالسبر و التقسیم: عند القدماء، و السبر فی اللغة بمعنی الامتحان یقال سبر الامر ای جربه و امتحنه؛ و سمی بالتقسیم لتقسیم الاوصاف فیه فیقال العلة اما هذا او ذاك او ذلك، ثم الی الترديد یرجع ما سماه العضدی تنقیح المناط فلا وجه لعده شیئا علیحدة نعم لتنقیح المناط معنی اخر غیر الترديد و غیر ما ذکره العضدی و التفصیل فی الفقه.
ثم لا یخفی ان الدوران و الترديد ایضا غیر تامین فی اثبات المنظور، اما الدوران فلان ما قالوا من انا تصفحنا فوجدنا العلة فی المثال هو الاسکار، فیه امکان کون علة الحرمة وصفا فی الخمر یزول مع زوال اسکار الخمر، و لم یکن ذلك الوصف فی النبیذ. و اما الترديد ففیه ان العلة لعله امر خاص بالخمر لا نعلمه و من المحتمل ان لا تکون اوصافه منحصرة فیما نعلم. و ما قالوا من انه لو کان اخر فیه لعلمناه کما انه اذا کان بین ایدینا فیل رأیناه، فعدم رؤیتنا دلیل علی عدم وجوده؛ فیه ما لا یخفی.

ثم انهم- كما صرح العضدى- اجابوا عن هذه الاشكالات بانا نقبل ان هذه الطرق لا توجب الا الظن، الا ان ظن المجتهد كاف. ثم ان ظاهر الكتب المنطقية

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۸۹

على الاسكار فانه مادام مسكرا حرام فاذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة قالوا:

و الدوران علامة كون المدار اعنى الوصف علة للدائر اعنى الحكم، الثانى الترديد و يسمى بالسبر و التقسيم ايضا و هو ان يتفحص اولا اوصاف الاصل و يردد ان علة الحكم هل هذه الصفة او تلك، ثم يبطل ثانيا حكم علية كل كل حتى يستقر على وصف واحد و يستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب ان القائلين بحجية التمثيل يقولون بها و لو فى العقليات و قد عرفت خلافه بل لا يقولون بها الا فى الشرعيات مع اعترافهم بانه لا يفيد العلم و لم يعدوه فى عداد سائر- الادلة و لذلك قالت الحنفية (اتباع ابى حنيفة): اصول الشرع ثلثة: الاجماع و الكتاب و السنة و الاصل الرابع القياس نقله الشنى فى حاشية المغنى.

و (ح) لا يرد عليهم الايرادات السابقة كما عرفت جوابها من العضدى نعم يرد عليهم انا لا نسلم ان ظن المجتهد مطلقا حجة مع ورود الدليل من الاخبار الكثيرة على منع العمل بالتمثيل فى الشرع.

ثم ان الاستقراء و التمثيل- و ان كانا ظنيين- مما يفيد فى الخطابة جدا فانتظر حتى حين.

هذا محصل الكلام فى التمثيل.

*** باب الصناعات الخمس

قوله القياس كما ينقسم الخ: اذا اردت تحصيل شىء فمن الواضح انه لا يمكن تحصيله من اى شىء و مقدمة بل لا بد فى تحصيله من المبادى المناسبة له و لا بد فى التحصيل من مراعاة الحجة المستعملة فيرى انها قياس او تمثيل او استقراء و ان كان قياسا فيراعى شرائطه، و لذا قلنا ان الفكر عبارة عن مجموع حركتين اوليهما من المطلوب الى المبادى و هذا راجع الى الفكر فى المادة و الاخرى من المبادى الى المطلوب اى ترتيب المبادى على صورة منتجة فهى راجعة الى الصورة و كما ان ابواب

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۰

أو الميعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده فى الدبس بدون الحرمة و كذا البواقى ما سوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية. قوله القياس الخ: كما ينقسم باعتبار الهيئة و الصورة الى استثنائى و اقترانى باقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعنى البرهان و الجدل و الخطابة و الشعر و المغالطة و قد يسمى سفسطة ايضا لان مقدماته الاشكال الاربعة و مقدماته تعصم الفكر عن الخطاء فى الصورة فكذا

[الصناعات الخمس]

ابواب الصناعات الخمس تعصم الفكر عن الخطاء فى المادة فيراعى ان هذه المادة مناسبة للمطلوب و منتجة ام لا، و قد سبق بعض من القول فى اول الكتاب.

و مما ذکرنا هنا و هناك تقدر على جواب المحدث الاسترابادى- و من تبعه من بعض الافاضل المعاصرين- قال: القواعد المنطقية انما هى عاصمة من الخطاء من جهة الصورة لا من جهة المادة، اذ اقصى ما يستفاد من المنطق فى باب مواد الاقيسة، تقسيم المواد على وجه كلى الى اقسام و ليست فى المنطق قاعدة بها يعلم ان هذه المادة المخصوصة داخلة فى اى قسم من الاقسام و من المعلوم امتناع وضع قاعدة تكفل بذلك انتهى. و انت خبير بان نفس تقسيم المواد و التذكر لاوصافها من الجزمى و غيره عصمة اذ التوجه الى ذلك يوجب الدقة فى المواد.

قوله او جزما: المراد به هنا هو الاعتقاد الراجح مطلقا.

[المغالطة]

قوله و الا فالمغالطة: و يمكن وجه الحصر ببيان آخر: ان افاد القياس تاثيرا غير التصديق فهو الشعر و ان افاد التصديق فاما الظن و هو الخطابة و اما الجزم فان اعتبر كونه مطابقا للواقع و كان مطابقا فهو البرهان و ان اعتبر كونه مطابقا و لم يطابق فهو المغالطة، و ان لم تعتبر المطابقة و اعتبر عموم الاعتراف من العامة او التسلم من الخصم فهو الجدل. و مما ذكرنا يظهر ان ما قاله بعض «۱» المعاصرين

---

(۱) هو الشهابى فى «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۱

اما ان تفيد تصديقا او تأثيرا آخر غير التصديق اعنى التخييل، و الثانى الشعر، و الاول اما ان يفيد ظنا او جزما فالاول الخطابة و الثانى ان افاد جزما يقينيا فهو البرهان و الا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل و الا فالمغالطة.

و اعلم ان المغالطة ان استعملت فى مقابلة الحكيم سميت سفسطة و ان استعملت فى مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة و اعلم ايضا انه يعتبر فى البرهان ان يكون مقدماته من ان المغالطة لا يعتبر فيه كونه حقا و مطابقا للواقع، ممنوع كما لا يخفى على الفطن.

قوله و اعلم ان المغالطة الخ: كما قال الشيخ فى الاشارات: و المشاغب بازاء الجدلى و السوفسطائى بازاء الحكيم انتهى و ذلك لان المغالطة قياس مقدماته مشبهة فان تشبهت المقدمات بالقضايا المشهورة المستعملة فى الجدل فيسمى مشاغبة لان المشهورات تستعمل فى مقابل غير الحكم المبرهن، و ان تشبهت بالقضايا الاولية فيسمى سفسطة لان القضايا الاولية تستعمل فى مقابل المبرهن، كما قال الشيخ: فان كان التشبية بالواجبات يسمى صاحبها سوفسطائيا، و ان كان بالمشهورات يسمى صاحبها مشاغبا انتهى.

و وجه التسمية ان كلمة السوفسطائى كانت تستعمل فى يونان القديم بمعنى- الحكيم (على ما قيل).

ثم لا يخفى ان السوفسطائى المستعمل هنا غيره المستعمل فى بعض المقامات بمعنى من لا يثبت للعالم حقيقة و يقول هو خيال محض.

ثم لا يخفى ان للمغالطة قسما ثالثا فان هذين القسمين فى كلامهم نشأ من ان المقدمات فيها اما مشبهة بالواجبات قبولها اى البديهيات و اما بالمشهورات، مع انه قد تكون مقدماتها الوهميات و هى ليست من المشبهات اصلا.

قوله مشاغبة: فی الصحاح: الشغب بالتسکین تهییج الشر، فسمیت بالمشاغبة لانها تهییج الشر علی الجاهل.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۲

باسرها یقینیة بخلاف غیره من الاقسام مثلا یکفی فی کون القیاس مغالطة ان یکون احدی مقدمتیه وهمیة و ان کانت الاخری یقینیة، نعم یجب ان لا یکون فیها ما هو ادون منها کالشعریات و الا یلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة و اخری مخیلة لا یسمی جدلیا بل شعریا فاعرفه. قوله من الیقینیات: الیقین هو التصدیق الجازم المطابق للواقع، الثابت، فباعتبار التصدیق لم یشمل الشك و الوهم و التخییل و سائر التصورات، ثم اعلم ان العمدة فی العلوم البرهان– لانه الذی یفید فی اثبات المجهولات التصدیقیة– و المغالطة لتعلم حتی لا یشتبه علیه الباطل بالحق فیهما المقصودان بالذات بخلاف الجدل و الخطابة و الشعر، فان الجدل یستعمل للافحام و حفظ النظام فی الشرع او غیره و لیس فی مقام تحصیل الحق، و الخطابة تستعمل فی مقام الارشاد الی المقصود و الحث علی المقصود لا لاثبات المطلوب بالدلیل، و الشعر یستعمل فی مقام الترغیب و الترهیب لمن لیس له من العلم الیقینی نصیب فلیس الا تخییلا محضا، و الشعراء یتبعهم الغاون، و لم یذکره المعلم الاول فی کتابه فی المنطق.

قوله و سائر التصورات: قد سبق اقسامها فی اول الکتاب ص ۵۷ و ..

قوله لاستحالة الدور و التسلسل: هذا دلیل ان المقدمات الیقینیة علی قسمین اما بدیهیات او نظریات و قد تقدم ما فی هذا الیل فی اول الکتاب– ص ٦١– و المحشی مع انه قال فی اول الکتاب: تقسیم التصدیقات و التصورات الی البدیهیة و النظریة وجدانیة لا یحتاج الی تجشم الاستدلال، قد تجشم بالاستدلال هنا.

قوله فاصول الیقینیات الخ: اراد بهذا شرح قول المصنف: و اصولها الاولیات الخ ای انما قال المصنف و اصولها، لان هنا فروعا ایضا یترتب علی هذه الاصول.

قوله بحکم الاستقراء: اذا لم یدل دلیل عقلی علی انحصار البدیهیات فی هذه الستة، بل هذه الستة ما وصلنا الیها بالتتبع و یمکن لك استخراج قسم آخر غیر هذه الستة باستقراء اتم من استقرائنا.

ثم لا یخفی ان کون الحصر فی هذه الستة استقرائیا انما هو بحسب عبارة المصنف

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۳

و قید الجزم اخرج الظن، و المطابقة الجهل المرکب، و الثابت التقلید ثم المقدمات الیقینیة اما بدیهیات او نظریات منتهیة الی البدیهیات لاستحالة الدور و التسلسل فاصول الیقینیات هی البدیهیات و النظریات متفرعة علیها، و البدیهیات ستة اقسام بحکم الاستقراء و وجه الضبط ان القضایا البدیهیة اما ان یکون تصور طرفیها مع النسبة کافیا فی الحکم و الجزم او لا یکون و الاول هو الاولیات و الثانی اما ان یتوقف علی واسطة غیر حیث لم یذکر وجه الضبط بعبارة دائرة بین النفی و الاثبات، و اما بحسب عبارة المحشی فالحصر عقلی لان عبارته فی بیان الحصر دائرة بین النفی و الاثبات فی بیان تمام هذه الستة غیر تقسیم المشاهدات الی الحسیات و الوجدانیات– و کذا التجربیات فتامل– و یمکن لنا بیانه ایضا بحصر عقلی کما بین القطب فی شرح الرسالة بوجه دائر بین النفی و الاثبات.

قوله و الاول هو الاولیات: فالاولیات هی القضایا التی تحکم العقل بلزوم المحمول للموضوع بعد تصورهما و تصور

النسبة بينهما، و لا ضير فى ان يكون تصور نفس الموضوع او المحمول نظريا نحو الممكن محتاج فانها قضية يقينية اولية لمن تصور حقيقة الممكن و انه ليس بذاته شيئا.
قوله و هو انتقال الذهن الدفعى الخ: الدفعى بالرفع صفة لقوله انتقال.

[الحدس]

ثم انه اذا توجه الذهن الى قرائن فانتقل الى المطلوب يسمى بالحدس و هو المناسب لما فى اللغة: حدس اى خمن. و اليه يرجع التعاريف المختلفة فى عبارات القوم و ننقل بعضها زيادة للتوضيح، قال القطب فى شرح الرسالة: الحدس هو سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب انتهى- و ان كان فيه تسامح اذ السرعة من اوصاف الحركة و لا حركة فى الحدس كما صرح هويه و منه يظهر النظر ايضا فى قول بعض اللغويين: الحدس سرعة الانتقال فى الفهم.
و قال بعض افاضل المحشين: الحدس سنوح مقدمات من المبدء الفياض-- اى اللّٰه تعالى- مفيدة للمطلوب انتهى، و فى هامش بعض النسخ حاشية بدون الامضاء

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۴

الحس الظاهر و الباطن اولا، الثانى المشاهدات و ينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر و تسمى حسيات و الى مشاهدات بالحس الباطن و تسمى وجدانيات، و الاول اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف او لا تكون كذلك و الاول هى الفطريات و يسمى قضايا قياساتها معها و الثانى اما ان يستعمل فيه الحدس و هو انتقال الذهن، الدفعى من المبادى الى المطالب او لا يستعمل فيه فالاول هو ذكر فيها: الفرق بين الفكر و الحدس ان الاوسط ان انتهضت النفس اليه طالبة له فهو الفكر، و ان حصل الاوسط من غير سوق و طلب فهو الحدس انتهى.
و قال السبزوارى: الحدسيات ما حكم فيها بالقرائن كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بملاحظة اختلاف هيآته من التشكلات البدرية و الهلالية و الانخساف بسبب قربه و بعده منها و حيلولة الارض بينه و بينها انتهى. و كالفرضيات الحادثة بين علماء الطبيعة يوما فيوما.
و نقل عن الشيخ فى النجاة انه قال ما حاصله: الحدس عبارة عن فعل للذهن يوجب بنفسه استنباط الحد الاوسط و الذكاء شدة الحدس و يعبر عن الحدس بالاستعداد ايضا انتهى.
قوله جماعة ممتنع الخ: و ليس المناط عددا معينا كالاربعين كما يظهر من قوم غير محققين. ثم ان الواسطة فى المتواترات شىء يحصل فى الذهن و هو انه يقال هذا صادق و الا لما اخبر هؤلاء.
قوله فى التجربيات. نحو هذا الشخص كاذب. و تحصل بالتكرر فيحصل بالتكرار التذكار الى ان يرسخ فى الذهن و لا يبقى شك فى الحكم و ربما يقيد بحدود كالعلم بان السقمونيا مسهل فانه مختص ببعض البلاد فانه يقال هو ليس بمسهل فى الصقلاب. «۱»

(۱) قال بعض من عاصرناه (النفيسى فى مجلة «ارتش») انه وراء بحر الخزر من محال البلشويكية.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۵

الحدسيات و الثانى ان كان الحكم فيه حاصلا باخبار جماعة ممتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهى المتواترات و ان لم يكن كذلك بل حاصلا من كثرة التجارب فهى التجربيات و قد علم بذلك حد كل واحد منها. قوله الاوليات: كقولنا الكل اعظم من الجزء. قوله المشاهدات: لما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة و النار محرقة و اما الباطلة فكقولنا ان لنا جوعا و عطشا. قوله و التجربيات: كقولنا السقمونيا و بالجملة المجربات تابعة للتجربة ان كانت مطلقة فالحكم مطلق و الا فمقيد ببعض الاوقات او الامكنة او الحالات.

ثم ان التجربة غير الاستقراء فان الاستقراء من مقدمات التجربة و التجربة يحصل بالاستقراء و بواسطة مقدمة اخرى عقلية و هى انه لو لم يكن هذا الحكم ثابتا لهذا الكلى لما كان فى افراده الكثيرة.

قوله الكل اعظم من الجزء: قال بعض المحشين: و لقائل ان يقول هذا يحتاج الى وسط و هو ان الكل مشتمل على الجزء فدليل اعظمية الكل من الجزء اشتماله عليه و فيه ان هذا معنى الكل فان الكل عبارة عن الشىء المشتمل على جزئين او اجزاء.

قوله الشمس مشرقة الخ: فانه لو لم يكن احساس لما ادركنا هذا الحكم و لذا قال المعلم الاول- على ما فى ترجمة ابى بشر الى العربية-: من فقد حسا فقد فقد علما.

قوله السقمونيا: قال فى الدائرة: هو بفتح السين اسم لصمغ مسهل يسمى محمودة و ينبت باليونان و الشامات. ثم اعلم ان فائدة البرهان هو الوصول الى الحق.

قوله بواسطة لا تغيب: و حيث كانت حاضرة دائما يتوهم انه لا واسطة اصلا.

قوله الواسطة فى الاثبات؛ قد تقدم فى بحث موضوع العلم معنى الواسطة فى الاثبات و الثبوت و العروض.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۶

مسهل للصفراء. قوله و الحدسيات؛ كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس قوله المتواترات؛ كقولنا مكة موجود. قوله الفطريات: كقولنا الاربعة زوج فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة اطراف هذا الحكم و هى الانقسام بمتساويين.

قوله ثم ان كان؛ الحد الاوسط فى البرهان بل فى كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية او السلبية المطلوبة فى النتيجة و لهذا يقال له الواسطة فى الاثبات قوله تعفن الاخلاط: المراد بالاخلاط هى الاربعة التى خلطت بالجسم بحيث يكون زمام امر البدن من الصحة و السقم بيدها بحيث اذا انحرف احدها عن العدالة الطبيعية صار البدن عليلا و هى السوداء و الصفراء و البلغم و الدم، و تعفن الاخلاط خروجها عن مقتضى العدالة فاذا تعفنت صار الشخص مريضا بالحمى او غيرها.

قوله يسمى البرهان اللمى: و حيث ان العلة على اربعة اقسام المادية و الصورية و الفاعلية و الغائية فبرهان اللم له اقسام اربعة.

قوله ايضا: اى كما انه كان واسطة فى الاثبات. و لا يخفى انه ليس هنا مورد ذكر كلمة ايضا اذ لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق و يمكن استغناء كل منهما عن الاخر فلا يصح جاء زيد ايضا، و لا جاء و مات ايضا، و لا جاء زيد و لم

یجیء عمرو ایضا، و لا اختصم زید و عمرو ایضا.

قوله باسم الدلیل: الظاهر ان هذا اصطلاح من المنطقیین یختص بهذه الصورة، و اصطلاح الاصولیین اعم من هذا فان الدلیل عندهم ما یمکن التوصل بصحیح النظر فیه الی مطلوب خبری- و التفصیل فی الاصول- فما قاله بعض المحشین من ان هذا من باب تسمیة الجزئی باسم الکلی اذ الدلیل اعم من هذا القسم، باطل.

قوله غبا: غب عنه یغب (من باب قتل) غبا بالکسر و الفتح ای اتاه یوما و ترکه یوما و حمی الغب هی التی تنوب یوما بعد یوم و قد یقال علی طریق الوصف حمی غب و من هذا ما روی عن ابی الحسن علیه السّلام: الحمام یوم و یوم لا یکثر اللحم ای الحمام

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۷

و الواسطة فی التصدیق، فان کان مع ذلک واسطة فی الثبوت ایضا ای علة لتلک النسبة الایجابیة او السلبیة فی الواقع و فی نفس الامر کتعفن الاخلاط فی قولک: هذا متعفن غبه یکثر اللحم فقوله: یوم و یوم لا، بدل اشتمال من الحمام فتذکر. ثم ان البرهان اللمی و الانی یجریان فی القیاسات الاستثنائیة کما یجریان فی الاقترانیات.

[الجدل]

قوله آراء طائفة: و (ح) یستعمل القیاس الجدلی عند اهل هذه الطائفة. ثم انه قد یکون شیء یشبه بالمشهورات و لیس منها کما یقال: هذا اخوك فیجب نصره و لو کان ظالما مع انك ان دققت النظر وجدت ان المشهور بین الناس: لا تنصر الظالم و لو کان اخاك، و هذا القسم یسمی بالمشهورات فی الظاهر و هذا القسم من مبادی الخطابیات کما قال الشیخ فی العیون و دانشنامه، و القطب فی الدرة.

و منه یظهر ما فی اختصاص المصنف مبادی الخطابة بالمقبولات و المظنونات الا ان یدعی دخولها فی المظنونات فتامل- فان الظاهر من المظنونات فی کلامه هو المعنی الاخص، و لذا ذکر فی مقابلها المقبولات فان المظنونات تقال علی معنیین مظنونات بالمعنی الاعم و مظنونات بالمعنی الاخص و الاول یشمل المقبولات و کثیرا من المشهورات، و الثانی اسم لما عدا المقبولات و کثیر من المشهورات قاله السبزواری-.

ثم ربما یبلغ الشهرة بحیث یشتبه بالاولیات و یفرق بینهما بان الانسان لو فرض نفسه خالیة عن جمیع الامور المغایرة لعقله حکم بالاولیات دون المشهورات، و هی قد تکون کاذبة و خلاف الواقع، و الاولیات دائما صادقة.

قوله سلمت من الخصم: مثلا یستدل الفقیه علی حرمة استماع الغیبة بقوله صلّی اللّه علیه و آله السامع احد المغتابین و ان قال الخصم هذا خبر واحد قال الفقیه قد ثبت حجیة خبر الواحد فی الاصول. و فیه رد علی القطب الشیرازی فی الدرة حیث زعم ان المسلمات التی هی من مبادی الجدل قد یکون مسلمات الخصم و قد یکون مسلمات

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۸

الاخلاط و کل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم، و البرهان (ح) یسمی البرهان اللمی لدلالته علی ما هو لم الحکم و علته فی الواقع، و ان لم یکن واسطة فی الثبوت ایضا العامة، فان المسلمات التی هی من مبادی الجدل ما سلم من الخصم و اما ما سلم من الجمیع فهو داخل فی المشهورات قال الشیخ فی دانشنامه: مسلمات، مشهور یك تن‌اند که

خصمست و مشهورات مسلم جماعت مردم انتهی.
ثم ان الجدل علی قسمین احسن و غیر احسن و الاول عبارة عما یکون مقدماته من المشهورات عند العموم و قد یفسر قوله تعالی: «وَ جٰادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» نحل ص ۱۲۵-، بهذا القسم من الجدل و انکان محل تامل، و الثانی مقابله.
ثم ان فائدة الجدل اسکات الخصم و اقناعه او افهام المطالب الحقة، من لا یستعد لاقامة البرهان عنده و لیس ذهنه قابلا لورود البرهان علیه کاکثر المبتدئین فی تحصیل العلوم.
ثم ان من یجادل و یرید حفظ ما فی یده من المقال یسمی بحافظ الوضع، و من فی مقابله و یرید ابطال کلام ذلک الجدلی یسمی بناقض الجدل، و السائل، قاله فی الدرة.
و اعلم انه ربما یکون قضیة مشهورة، عامة بحیث تنشعب منها قضایا کثیرة اخر مثلا قبح العدوان قضیة عامة تنشعب منها قضایا مثل قبح ضرب الیتیم و هتک العالم و عدم مراعاة ذوی الحقوق الخ، و یسمی تلک القضیة العامة بالموضع کما ان ما یستفاد بواسطته مقدمة الجدل (و هکذا فی الخطابة) ایضا یسمی بالموضع کالاحوال و المقارنات المخصوصة الدخیلة فی الحکم کقول «سنائی» الشاعر- الفارسی:

بحرص ار شربتی خوردم مگیر از من که بد کردم
بیابان بود و آب سرد و تابستان و استسقا

و کتطبیق شیء علی شیء کقوله:

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۲۹۹

یعنی لم یکن علة لتلک النسبة الایجابیة او السلبیة فی الواقع و فی نفس الامر فالبرهان (ح) یسمی البرهان الانی حیث لم یدل الاعلی انیة الحکم و تحققه فی الذهن دون علیته
قهر تو زنده میکند تا چه رسد بلطف تو

و کمناجاة شهیدنا الاول:

فطردتنی عن قرع بابک دونهم — اتری لعظم جرائمی سبقونی
اتریهم لم یذنبوا فرحمتهم — ام اذنبوا فعفوت عنهم دونی.

ثم ان لمن ینصب نفسه للجدل شرائط منها ان یبالغ فی تحصیل القضایا المشهورة بقدر وسعه، و القضایا المشهورة مذکورة فی کتب الامثال و الادب، و منها ان یعرف الالفاظ المشترکة و المتشابهة حتی لا یشتبه فی اخذ المواضع.
ثم ان القیاس الجدلی و ان کان لا یوصل الی الحق الا انه یستعمل فی- المحاورات و حفظ العقائد غایة الکثرة و یکون مورد استقبال العوام و من لیس له ذهن برهانی.

الخطابة

قوله و اما خطابی: قال ارسطو فی کتابه فی الخطابة ما حاصله: صناعة الخطابة تناسب صناعة الجدل و ذلک لان

کليهما يقصد ان غاية واحدة و هی مخاطبة الغير اذ كانت ها تان الصناعتان ليس يستعملهما الانسان بينه و بين نفسه كما يكون فی البرهان بل فی مقابل الغير».

و اعلم ان هنا مباحث لا بد من التعرض لها بحد الاختصار: الاولی بيان الاصطلاحات المذكورة فی لسان القوم فی مبحث الخطابة منها الاقناع و العمود و الاعوان و الاستدراجات و المخاطب و الحاكم و النظارة و المواضع و الانواع و الموضوع و الرواسم و التوبيخ و التفكير و الضمير، فنقول:

اثر الخطابة و كذا اثر مقدماته ای المقبولات و المظنونات يسمی الاقناع فان القول المقنع هو القول الذی يوجب التصديق الظنی لا الجزمی، و المقدمات التی

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۰

للحكم فی الواقع سواء كان الواسطة (ح) معلولا للحكم كالحمی فی قولنا زيد محموم و كل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط و قد يخص هذا باسم الدليل او لم تستعمل فی الخطابة مما توجب الظن الغالب و بعبارة اخری توجب الاقناع يسمی عمودا لانه مورد الاعتماد فی انتاج النتيجة و العمدة و الاساس و للخطابة و سائر الامور بمنزلة التزيينات و لذا تسمی اعوانا.

ثم من الواضح ان تأثير المقدمات الخطابية بنحو الكمال قد يتوقف علی امور خارجية- كالاستشهاد ببعض كلمات اخر مثل انه اذا نقل كلاما عن علی عليه السّلام فمع علمه بان المخاطبين يعتقدون فيه، يذكر بعض اوصافه فيقول مثلا هو الذی قال- النبی صلّی اللّه عليه و آله و سلّم فی شانه: انا مدينة العلم و علی بابها. و اذا نقل بعض الجمل عن ارسطو فمع علمه بان المخاطبين يعتقدون بعلمه، يقول هو الذی قال ابن سينا فی حقه:

امام حكيمان و دستور و آموزگار فيلسوفان ارسطاليس، «ص ۱۳۲ دانشنامه» و نحوهما- و تسمی تلك الامور باعوان الخطيب و هی علی قسمين قولی و فعلی و كل منهما ان قارن بعض الحيل و التصنعات كذكر الخطيب من مقامه العلمی و زهده و القرائة بالالحان الجاذبة، يسمی استدراجات.

ثم من يتوجه اليه الخطابة يسمی بالمخاطب و ان عين شخص ليحكم بتاثير هذه الخطابة او عدمه يسمی بالحاكم، و من يستمع الخطابة و ليست الخطابة متوجهة اليه يسمی بالنظارة.

ثم حيث ان المطلوب بالخطابة الظن لا الجزم و تحصيل الحق، فقد يتركب علی صورة القياس العقيم مثل ما يتركب من الشكل الثانی من دون اختلاف فی الكيف كقولك: رايت زيدا يفرو كل لص يفر، و (ح) يسمی القياس الخطابی بالرواسم، ثم انه قد يحذف الكبری، و هو الغالب، او الصغری فی القياس الخطابی لئلا يعلم كذبه فيؤثر كما اذا قلت: رايت زيدا يفر فهو لص، و يسمی بالقياس الضمير و لو توقف تحصيل تلك الكبری علی دقة و تفكر يسمی القياس قياس التفكير.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۱

يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث و هذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمی تشتد غبا و كل حمی تشتد غبا محرقة فهذه الحمی محرقة، فان ثم انه كما يثبت المطلوب فی البرهان بقياس الخلف، يثبت

فی الخطابة بقیاس التوبیخ مثل ان یقال: هذا قول لشیخ خریت الفن و لو لم تقبله لکنت مخالفا لرئیس الفلاسفة، و مقدمة القیاس الخطابی یسمی بالموضوع، ثم مقدمات الخطابة و هی القضایا المظنونة او المأخوذة ممن یعتقد فیه قد تصلح لوقوعها مقدمة للخطابة المنظورة من دون تصرف و تسمی بالنوع و قد تحتاج الی تصرف فیها و تسمی بالموضع.

[مبادی الخطابة]

المبحث الثانی فی مبادی الخطابة و هی ثلثة الاولی ما یؤخذ عمن یعتقد الناس فیهم و یقبلون کلماتهم من العلماء و الزهاد و الحکماء و الانبیاء و الائمة علیهم السّلام- هذا علی نحو الاجمال و الا فکلامهم اذا لم یکن علی وجه التقیة و نحوها من المقاصد و کان صریح الدلالة یکون قطعیا و المنطقیون جعلوها من مبادی الخطابة بملاحظة ذاك الاجمال و وجود الاحتمالات نعم لیست من مقدمات البرهان لکون القطع فیها تقلیدیا- و الثانیة المظنونات ای القضایا التی یصدقها الانسان ظنا و المراد منها المعنی الاخص ای ما سوی المقبولات و المشهورات بحسب الظاهر و قد تقدم ان المظنونات تطلق علی معنیین.

و الثالثة المشهورات بحسب الظاهر ای ما یکون مشهورا بادی الرأی و لو ان الذین اشتهر بینهم هذه القضیة، دققوا النظر لعرفوا ان المشهور الحقیقی لیس هذه بل غیرها مثل ما تقدم من قضیة انصر اخاك و لو کان ظالما فانها قضیة مشهورة و لکن شهرته عارضیة و لیست حقیقیة و انما عرضت الشهرة لکثرة استعمالها فی- الموارد الجزئیة، و المشهور الحقیقی لهذه القضیة: لا تنصر الظالم و لو کان اخاك.

و مما ذکرنا یظهر ما فی اختصاص المصنف و کثیر منهم مبادی الخطابة بالمقبولات و المظنونات الا ان یدخل المشهورات فی المقبولات اذ الناس یقبلون القضایا المشهورة

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ٣٠٢

الاشتداد غبا لیس معلولا للاحراق و لا العکس بل کلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق. قوله من المشهورات: هی القضایا التی تطابق فیها آراء الکل بینهم کما لا یبعد و یمکن ان نقول بهذا فی القسمین الآتین للمشهورات.

ثم ان من المعلوم انه لیس کل قضیة مشهورة صادقة بل فیها اکاذیب کثیرة کما تری فی الامثلة المشهورة بین الناس».

ثم ان المشهورات علی قسمین مشهورات عظام، و غیر عظام، و الاولی عبارة عن القوانین الکلیة التی یحتاج الیها کل خطیب بارع و هی بنحو الاجمال ثلثة اقسام:

الاولی القوانین الدینیة الالهیة التی وظائف المکلفین، و الثانیة القواعد المدنیة و هی التی وضعت لمجتمع الناس مملکة او بلدة و کثیرا ما یختلف القوانین المدنیة فی مملکة او بلدة لها فی اخری فلا بد للخطیب ان یعرفها کلا او- لا اقل- قوانین بلدته و مملکته و لا یخفی ان هذا لیس مختصا بالممالك غیر الاسلامیة بل فی- الممالك الاسلامیة ای التی تعمل بوظائف الاسلام طرا ایضا قوانین مدنیة غایة الامر بنظر الامام او الحاکم الشرعی. و الثالثة القوانین الجاریة بین الرجل و اهل بیته.

و اما المشهورات غیر العظام فهی القضایا المشهورة بین الناس غیر هذه الثلثة مثل قول العرب: ما حك ظهری مثل

ظفرى، الاباء يأكلون الحصرم و الابناء يضرسون، ضعيف عاذ بقرملة، ما من عام الاوقد خص، من عز بز و كقول اهل الفرس:

سيلى نقدبه ز حلواى نسيه، هرچه با شير آمد با مرگ ميرود، اين چغندر بقدر اين ديگ است، يك گاو در علفزار تمام گاوان را آلوده ميسازد، از امكافات عمل غافل مشو، و هى كثيرة جدا فلا بد للخطيب ان يعرفها فانها مؤثرة غاية التا ثير.

[**وظائف الخطيب**]

المبحث الثالث فى وظائف الخطيب: اعلم ان للخطيب وظائف بحسب حال المستمعين و بحسب حالاته نفسه و بحسب الكلام، اما بحسب حال المستمعين فلا بد ان يراعى حال المستمعين فلا يضجرهم و لا يفعل ما يوجب كسالتهم فقد يكون المستمع

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۳

كحس الاحسان و قبح العدوان او آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند.

قوله و المسلمات: هى القضايا التى سلمت من الخصم فى المناظرة او برهن عليها فى علم فى حال يؤثر فيه الكلام سهلا و قد يكون فى حال لا يؤثر فيه الكلام اصلا، فلا بد ان يواظب حتى لا يضع الكلام موردا لا فائدة له، كما انه يجب مراعاة هذا المعنى لكل متكلم!

قال فى المستطرف: ذهب نحوى الى عيادة صديقه فدق الباب فخرج صبى فقال له كيف ابوك قال ورمت قدميه قال لا تلحن و قل قدماه، ثم ما ذا، قال ثم وصل الورم الى ركبتاه قال لا تلحن و قل ركبتيه، ثم ما ذا؟ قال ثم مات و ادخله اللّه فى بظر عيالك و عيال سيبويه و نفطويه و جحشويه!

قال: و كان لبعض النحاة ولد يتقعر فى كلامه فاعتل ابوه علة شديدة اشرف منها على الموت فاجتمع عليه اولاده و قالوا له: ندعوا لك فلانا اخانا، قال لا ان جاءنى قتلنى. فقالوا: نحن نوصيه ان لا يتكلم فدعوه فلما دخل عليه قال له: يا ابت قل لا اله الا اللّه تدخل بها الجنة و تفوز من النار يا ابت و اللّه ما اشغلنى عنك الا فلان فانه دعانى بالامس فاهرس و اعدس و استبذج و سكبج و طهبج و افرج و دجج و ابصل و امضر و لوزج و افلوذج فصاح ابوه: غمضونى فقد سبق ابن الزانية ملك الموت الى قبض روحى!

و هنا كلمات اخر تستفاد من الكلمات الآتية.

و اما بحسب حالات نفسه فمما يؤثر شديدا فى الخطابة ان يكون الخطيب على محل رفيع قائما فقد كان عادة العرب (و هو البارع اولا فى هذا الفن على ما قاله كثير منهم الجاحظ- ج ۳ بيان- و يمكن ان يقال: اليونانيين و خصوصا السوفسطائيون منهم هم المقدمون فى هذا الفن) ان يقف خطيبهم على قدميه فان كانوا فى العراء علا مكانا مرتفعا من الارض او خطب على راحلته، قال فى الدائرة: و كان النبى صلّى اللّه عليه و آله يقف على قدميه فى اول الامر متكئا على عمود المسجد ثم كان يقف على المنبر الشريف و

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۴

و اخذت فى آخر على سبيل التسليم. قوله من المقبولات: هى القضايا التى تؤخذ عمن يعتقد فيه كالاولياء و الحكماء. قوله و المظنونات: هى قضايا يحكم بها العقل حكما تبعه ابو بكر و عمر و لما ولى الخلافة، الوليد بن عبد الملك الاموى «١» خطب جالسا فعد ذلك اول وهن ذخل على هذه الوظيفة الشريفة و لم تزل تنحط بعد ذلك و يأتف منها الخلفاء حتى تركوها لرجال ماجورين و اصبحت الخطبة الآن من الوظائف الحقيرة التى تسند لاقل الناس علما و جاها فبطل اثرها فى النفوس و زال سلطانها على الافئدة انتهى.

هذا مقتضى كلامهم و اقول فى هذا المقام يختلف الموارد فقد يكون الجلوس على المكان العالى اشد تأثيرا من القيام و قد يكون بالعكس و لكن لا بد ان اقول: اذا وقع حادثة يريد الخطيب ذكر كلام يؤثر فى الناس تهييجا فلا بد ان يغير عادتة فى الخطابة بحسب الجلوس و القيام مثلا ان كان يجلس على المكان العالى ففى هذا الوقت يقوم، ليفهم الناس حرارته.

قال بعضهم: و من وظائفه بحسب حالات نفسه اخذ عصا او سيف فى يده، و لا يخفى ان هذا نوعا و الا فقد يكون التأثير فى عدمه كما لا يخفى.

ثم اعلم ان لوضع مكان الخطبة مثل المنبر، و كيفية نور السراج و نحوه دخالة فى جذب الناس و جلب عيونهم فيؤثر فى تأثير الكلام.

و من وظائفه بحسب نفسه ايضا ان يكون رابط الجاش- اى شديد القلب و مطمئن النفس- فلا يضطرب و الا فقد يخل بالتاثير، قالوا و علامة سكون نفس الخطيب و رباطة جاشه، تمهله و عدم العجلة فى منطقه.

و من هذا القسم ايضا تحريك يده و بصره بالتناسب.

و منها ان لا يكون مأيوسا من تاثير الكلام فلو راى جماعة منغمرين فى الفسق و صار خطيبا لهم فلا يقل: لا يؤثر الكلام فيهم فلا يهمنا ذكر المطالب المفيدة؛ كيف و الانسان له تطورات فيمكن انقلابه فى زمان يسير الى كمال الزهد و لذا قيل حقيقة الانسان

(١) و فى ١٦/ ١ صلوة الجمعة من الوسائل: اول من خطب يوم الجمعة و هو جالس محوية و استأذن الناس من ذلك من وجع كان بركبتيه.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٠٥

راجحا غير جازم، و مقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص قوله من المخيلات: هى قضايا لا تذعن بها النفس و لكن تتأثر منها ترغيبا و ترهيبا كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة، تنشط النفس و ترغب بشربها و اذا قيل العسل حس التطور، قال الحسين بن على عليهما السّلام: الهى ان اختلاف تدابيرك او سرعة طواء مقاديرك قد منعا عبادك العارفين بك عن السكون الى عطاء، و اليأس منك فى بلاء «دعاء العرفة» و نقل ان الشيخ محمد عبده قال فى محضر: انى آئس من اصلاح الامة الاسلامية، فقالت امرئة امريكية قد اهتدت الى الاسلام و كانت فى مجلسه: انى اتعجب من الشيخ كيف يتفوه بهذا الكلام القبيح فتذكر الشيخ و استغفر «١».

و اما بحسب الكلام فقالوا: يعتبر ان لا يكون الالفاظ ركيكة وحشية مثل «الهعخع»، بل يكون مما يحسنه الطبع و الذوق و مستعملا عند الناس فيختار الخطيب الفاظا رائعة ذوقية كما قال ابن ساعدة «و هو من اشهر خطباء العرب حين

ظهور الاسلام الاسلام و قد طال عمره»: ایها الناس اسمعوا و وعوا انه من عاش مات و من مات فات و کل ما آت آت
لیل داج و سماء ذات ابراج بحار تزخر و نجوم تزهر وضوء و ظلام و بر و آثام الخ، و قال الشاعر:

رأیت ظبیا علی کثیب   بمثل بدر اذا تلالاء
فقلت ما اسمک فقال لؤلؤ   فقلت لی لی فقال لالا

و اقول هذا تمام و لکن لا بحیث ینصرف الاذهان عن المبانی الی الالفاظ فلا یؤثر الکلام تاثیره. قال ابو الاشعث: و لا یدقق الالفاظ کل التدقیق و لا ینقح کل التنقیح و لا یهذبها کل التهذیب حتی یصادف حتی حکیما فیلسوفا انتهی.
و ایضا یتکلم مع الناس بقدر عقولهم فلا یتکلم مع السوقی بکلام یتکلم به اهل الفضل فلکل مقام مقال، و قد وقف نحوی علی بیاع یبیع ارزا بعسل و بقلا بخل،

---

(۱)- ج ٦ تفسیر المنار ص ٤.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۶

مرة مهوعة انقبضت و تنفرت منه و اذا قرن بها سجع او وزن کما هو المتعارف الان ازداد التاثیر. قوله و اما سفسطی: منسوب الی السفسطة و هی مشتقة من سوفسطا معرب سوفااسطا لغة یونانیة یعنی الحکمة المموهة و المدلسة. قوله من الوهمیات: هی القضایا فقال بکم الارزز بالاعسل و الاخلل بالابقل فقال بالاصفع فی الاروس و الاضرط فی الاذقن «المستطرف ص ۳۵۲».
قال الممقانی قده: و یحسن ان یقرء قار حسن الصوت قبل الخطابة شیئا من القرآن.
قال ابو الاشعث: و یجتنب الخطیب الالفاظ المشترکة و نحوها مما لا یکون صریحا فی المعنی.
اقول قد یقتضی الحال خلافه کما فی موارد لا یمکنه الاظهار صریحا، قیل لشیعی: اصعد الی المنبر و العن علیا و اباه- علیهما السّلام- فصعد و قال: امرنی- الامیر ان العن علیا و اباه فالعنوه و اباه فلعنة اللّه علیه و ابیه. فاتی بالضمیر لیکون ذا احتمالین رجوعه الی الامیر، و الی علی علیه السّلام.
و یلزم ان یکون صوته مناسبا لسعة المجلس و واضحا فانه یوجب النفوذ فی المخاطبین. «۱»
قال بعضهم: یجتنب الخطیب التضمن، و المراد به فی المقام ان یکون الفصل الاول من الکلام محتاجا الی الفصل الثانی فی وضوح معناه.
اقول قد یحسن التضمن فی بعض الموارد مثل ما قال احمد بن محمد الصخری:
ایا ذا الفضائل و اللام حاء* و یا ذا المکارم و المیم هاء* و یا انجب الناس و الباء سین* و یا ذا الصیانة و الصاد خاء*
و یا اکتب الناس و التاء ذال* و یا اعلم الناس و العین ظاء* تجود علی الکل و الدال راء* فانت السخی و یتلوه فاء.
الا ان یقال هذا بناء علی قولهم بمراعاة اللفظ الحسن و اما علی قولنا فهو حسن ما لم یکن سببا لانصراف الاذهان الی اللفظ فلا یؤثر الکلام.

---

(۱) ص ۳۷ قدرت اراده «پل کلمان ژاگو».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۷

التی یحکم بها الوهم فی غیر المحسوس قیاسا علی المحسوس کما یقال: کل موجود فهو متحیز. قوله و المشبهات: هی القضایا الکاذبة الشبیهة بالصادقة الاولیة او المشهورة لاشتباه لفظی او معنوی. و اعلم ان ما ذکره المتاخرون فی الصناعات الخمس اقتصار مخل قد ثم یذکر الخطیب حالات رجال العلم و الدین و الفضل فیوجد بذکرهم جو الفضیلة یستفیدون منه الناس. و یذکر احوال المفسدین و سوء عاقبتهم لیعتبر کما فی ی ۱۷۶ اعراف: فاقصص القصص لعلهم یتفکرون.

قال المحقق الطوسی ره ما ملخصه انه یجب علی الخطیب ان یؤدی الالفاظ بالاصوات الرقیقة.

اقول و لا یخفی انه ایضا یختلف الموارد، فقد یکون تاثیر الکلام برفع الصوت و ضخامته و قد یکون بخفضه، و قد وقفت بعد ذلك علی کلام حکی عن الفخر استشکل هذا علی المحقق ره.

فانما اقول فی جمیع المقامات: یجب علیه مراعاة مقتضی الحال، و التناسب، فکما ان الامور مرهونة بالاوقات، مرهونة بالاوضاع فان التناسب ملاك الحسن فی کل شیء قال بعض الاعلام ره فی بعض رسائله: اینما وجد الحسن فالتناسب سببه و موجبه فالخط الحسن ما تناسبت و اواته و میماته و اعتدلت الفاته و تقوست ناناته، و الشعر الحسن بل النثر ما تناسبت الالفاظ مع الالفاظ و المعانی و هذا مقرر فی علم البدیع، و لا معنی لوزن الشعر الا تناسب التفاعیل فی المقادیر و الحرکات و السکنات و لا تروق الاوراد و الازهار لا عین النظار الا اذا تناسبت الوانها و مقادیر اوراقها و لا یوصف الحیوان بالحسن الا اذا تناسبت اعضائه و لا یقال للوجه انه لجمیل الا اذا تناسبت اجزائه و اذا رأیت الشاعر یمدح ضیق الفم وسعة الناظر فجمیعه مشروط بحفظ النسبة و الا عادت المحاسن مقابح و کم من وجه ما عراه القبح و الشین الا من ضیق الفم وسعة العین انتهی کلامه رفع مقامه.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۸

اجملوه مع کونه من المهمات و طولوا فی الاقترانیات الشرطیة و لوازم الشرطیات مع قلة الجدوی و علیك بمطالعة کتب القدماء فان فیها شفاء العلیل و نجاة الغلیل. قوله اجزاء العلوم: کل علم من العلوم المدونة لا بد فیه من امور ثلثة: احدها ما یبحث فیه و یلزم ان یحرك یده و وجهه مناسبا لکلامه کما حکی ان النبی صلّی اللّه علیه و آله اذا تحدث اتصل بکفه و حکی انه یضرب براحته الیمنی باطن ابهامه الیسری.

ثم لا بد للخطیب من الزهد و التقوی فله مدخلیة فی التاثیر.

ثم مع ذلك کله لا بد له من طلاقة اللسان و تلك موهبة الهیة یعسر او یتعذر اکتسابها، قال بعض افاضل الفن: و من الناس من اذا خلا بنفسه و اعمل فکره اتی بالبیان العجیب و الکلام البدیع و استخرج المعنی الرائق و جاء باللفظ الرائع، و اذا حاور و خاطب الناس قصرو کل لسانه فحق هذا ان لا یتعرض للخطابة و یکتفی بنتائج فکره انتهی.

و قد یکون الخطیب یحسن الخطابة فی ایعاد الناس و وعظهم و لا یقدر علی حثهم و تهییجهم کما یکون الامر کذلك فی الشعر و سائر المقامات و قد قیل: کان امرء القیس اشعر الناس اذا رکب، و النابغة اذا رهب، و زهیر اذا رغب و

الاعشی اذا طرب و هذا ایضا موهبة الهیة.

و مما یفید فی هذا المقام التمرینات الصحیحة و منها ان یضع مراة تلقاء وجهة فیری کیفیة تکلمه و حرکات یده مثلا.

ثم ان هذا الذی ذکرت فی المقام تبعا لمن ذکره، رعایة لمعشار من حق فن الخطابة انما هو لیتبصر المتعلمون المبتدئون و تحصل لهم المعرفة بکلمات القوم، لا لتعیین وظائف الاجلاء، فلا یعاب علی، و العذر عند کرام الناس مقبول.

[فائدة الخطابة]

المبحث الرابع فی بیان فائدة الخطابة: حکی عن ارسطو فی کتاب له ترجمه الفیلسوف الاسلامی ابن رشد الی العربیة: للخطابة منفعتان احدیهما ان یحث الخطیب المدنیین علی الاعمال الفاضلة و ذلک انهم بالطبع یمیلون الی ضد الفضائل العادلة

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۰۹

عن خصائصه و الآثار المطلوبة منه ای یرجع جمیع ابحاث العلم الیه و هو الموضوع و تلک الآثار هی الاعراض الذاتیة؛ الثانی القضایا التی یقع فیها هذا البحث و هی المسائل و هی تکون نظریة فی الاغلب و قد تکون بدیهیة محتاجة الی تنبیه کما صرحوا به و قوله تطلب فی العلم یعم القبیلتین. و اما ما وجد فی بعض النسخ من التخصیص بقوله: بالبرهان، فمن زیادة الناسخ؛ علی انه یمکن توجیهه بانه بناء علی الغالب او بان المراد بالبرهان ما یشمل التنبیه فتنبه. الثالث ما یبتنی علیه المسائل مما یفید فاذا لم یضبطوا بالاقاویل الخطیبة غلبت علیهم اضداد الافعال العادلة و ذلک شیء مذموم.

و المنفعة الثانیة انه لیس کل صنف من اصناف الناس ینبغی ان یستعمل معهم البرهان فی الاشیاء النظریة اللاتی یراد منهما الاعتقاد و ذلک اما لان الانسان قد نشأ علی مشهورات تخالف الحق فاذا سلک به نحو الاشیاء التی نشأ علیها سهل اقناعه، و اما لان فطرته لیست مستعدة لقبول البرهان انتهی.

[الشعر و وجه تاثیره]

قوله سجع: السجع فی النثر، و الوزن فی النظم.

قوله او وزن: او صوت حسن.

قوله ازداد التاثیر: فان التخییل یؤثر شدیدا سیما اذا قارنه هذه الامور، و لذا قال السهروردی: بعض الشعریات اوقع فی النفوس من الخطابیات انتهی.

فقد یؤثر الشعر علی حد یوجب بعض الحرکات الرکیکة لبعض الشرفاء؛ و قد تغنی المغنی– و هو ابن عائشة– فی محضر الولید بن عبد الملک بهذه الابیات.

انی رایت صبیحة النحر حورا نعین عزیمة الصبر
مثل الکواکب فی مطالعها عند العشاء اطفن بالبدر
و خرجت ابغی الاجر محتسبا فرجعت موقورا من الوزر

فقال الوليد: احسنت و اللّه، فانشدك آبائى و اجدادى ان تكررها، ثم قبل تمام اعضاء الشاعر و امر له بالف دينار و امر ان يركب بغلة الخاصته، و يطأ بساط سلطنته ثم صاح عاليا وا طرباه وا طرباه، قال المؤرخ المسعودى: قد تغنى ابن عائشة عند يزيد

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۰

تصورات اطرافها او التصديقات بالقضايا المأخوذة فى دلائلها فالاولى هى المبادى التصورية و الثانية هى المبادى التصديقية. قوله الموضوعات: هيهنا اشكال مشهور و هو ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او بموضوعيته و الاول مندرج فى موضوعات المسائل التى هى اجزاء المسائل فلا يكون جزء عليحدة و الثانى من المبادى التصورية. و الثالث من المبادى التصديقية فلا يكونان جزء عليحدة ايضا و الرابع من مقدمات الشروع فلا يكون ابن عبد الملك اباه- اى ابا الوليد- بهذه الابيات فاطر به و قيل انه الحد و كفر فى طربه فكان الوليد ورث اباه انتهى «ص ۱۴۷ مروج الذهب».

و لا يخفى ان تاثير التخيلات فى النفس من جهة ضعفها، و من هنا يؤثر الاشعار فى العوام تأثيرا لا يكون فى الافاضل؛ و المشهور انه لم يقل النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم شعرا قط، بل كانوا (ع) ينهون الناس فى بعض الموارد عن الشعر و يوجهونهم نحو القرآن العظيم فقد كان بعض الشعراء فى خدمة على عليه السّلام يوم المدائن فلما راى ان البناء قد خرب اخذ يقرء اشعارا فى ذلك

جرت الرياح على رسوم ديارهم فكانهم كانوا على ميعاد ...-

فتوجه اليه على عليه السّلام مغضبا و قال لم لم تقرء: «كم تركوا من جنات و عيون و زروع و مقام كريم» الخ، جعلنا اللّه من شيعة على عليه السّلام،

و اعلم ان الخطابة ايضا تشترك مع الشعر فى افادة الترغيب و الترهيب الا ان الخطابة بالتصديق و الشعر بالتخييل.

قوله من الوهميات: الوهم قوة جسمانية للانسان بها يدرك الجزئيات المنتزعة من المحسوسات، فمورد حكم القوة الوهمية، الجزئيات المحسوسة فاذا حكم فى غير مورده كما اذا حكم فى المعقولات فقد تعدى عن مورد حكمه و لذا كثيرا ما يكون حكمه كاذبا كحكمه بان كل موجود متحيز لما راى من تحيز الموجودات السفلية، و لا يخفى انه لا يلزم ان يكون كل حكم يصدر منه فى غير المحسوسات كاذبا كما هو

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۱

جزء و يمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة اما على الاول فيقال ان نفس الموضوع و ان اندرج فى المسائل لكن لشدة الاعتناء به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله و البحث عنها عد جزء عليحدة او يقال ان المسائل ليست هى مجموع الموضوعات و المحمولات و النسب بل المحمولات النمسوبة الى الموضوعات، قال المحقق الدوانى فى حاشية المطالع: المسائل هى المحمولات المثبتة بالدليل و فيه نظر لانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف: و المسائل هى قضايا كذا و موضوعاتها كذا ظاهر بعض المحشين و بعض المعاصرين، فانه اذا حكم بعدم جواز

اجتماع شیئین فی محل واحد- و بعبارة اخری حکم باحتیاج الجسمین الی مکانین- فی تمام الموارد قیاسا علی ما رای فی المحسوسات فهو حکم صحیح.
ثم ان الوهمیات قد یغلب صدقها علی الذهن فیزعم الانسان انها صادقة حتی انه ربما تشتبه بالاولیات و طریق التمییز (ح) ان یراجع الی العقل فیرتب مقدمات تنتج نقیض ما حکم به الوهم فیری هل تلك المقدمات صحیحة بنظر العقل ام لا فان صحت فیکون حکم الوهم باطلا کما یحکم الوهم بالخوف عن الموتی بحیث یغلب علی الانسان و یاخذ زمام الامر عن العقل فی وقت العمل فیخاف الانسان بل و کان الخوف عن الموتی صار طبیعة ثانویة لبعض الناس و (ح) یراجع الی العقل فیرتب مقدمات: المیت جماد و لا شیء من الجماد یخاف عنه تنتج: المیت لا یخاف عنه، و لاجل هذا الاشتباه جعلت الوهمیات من مبادی المغالطة.
قوله لاشتباه لفظی: و هو اما من جهة بساطة اللفظ او من جهة ترکبه، و الاول اما من جهة وقوع الاشتباه فی ذات اللفظ کالالفاظ المشترکة کما وقع للفخر الرازی حیث قال الحکماء: اللّه تعالی وجود محض، فقال الامام هذا باطل لان ذات اللّه تعالی غیر معلومة لنا مع معلومیة الوجود لنا فانه بدیهی. فانه اتی بمغالطة من جهة اشتراك لفظ الوجود بین مفهوم الوجود الذی بدیهی و بین حقیقته التی لا تکون معلومة بل فی غایة الخفاء.

مقصود الطالب في تقریر مطالب المنطق و الحاشیة، ص ۳۱۲

و محمولاتها کذا و ایضا فلو کان المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التی هی وراء موضوع العلم جزء علیحدة فتدبر. و اما علی الثانی فیقال ان تعریف الموضوع و ان کان مندرجا فی المبادی التصوریة لکن عده جزء علیحدة لمزید الاعتناء به کما سبق. و اما علی الثالث فیقال بمثل ما مر او یقال بان عد التصدیق بوجود الموضوع من المبادی التصدیقیة کما نقل عن الشیخ تسامح فان المبادی التصدیقیة هی القضایا التی تتألف منها قیاسات العلم کما نص علی ذلك العلامة فی و اما من جهة الاشتباه فی هیئة اللفظ کلفظ المختار و المغتاب لاشتراکهما بین الفاعل و المفعول من جهة هیئة اللفظ.
و اما من جهة الاشتباه فی اعراب اللفظ کالاشتباه بین الفاعل و المفعول فی مثل نصر موسی عیسی- لو لا مراعاة قاعدة النحاة- و الاشتباه من جهة ترکب اللفظ کما فی قول الشیعی: العنوه و اباه، و قد مضی.
قوله او معنوی: و هو قد یقع فی قضیة واحدة و قد یقع فی قضایا متعددة و فی الاول اما ان یکون المغالطة بنفس تالیف القضیة مثل ان یقال: کل حیوان انسان لان کل انسان حیوان؛ فغالط بان اوهم ان الاصل ینعکس کلیة.
و اما ان یکون بحذف الموضوع او المحمول و وضع شیء آخر مکانه کما یقال: کل ماش کاتب نظرا الی انه رآی انسانا ماشیا یکتب، و المشی لا یکون دخیلا فی الکتابة و انما الدخیل الانسانیة فحذف الانسانیة و اقام مقامه المشی و هذا یسمی فی الاصطلاح بالمغالطة من باب اخذ ما بالعرض مکان ما بالذات.
و اما ان یکون باخذ شیء مع الموضوع او المحمول مع عدم دخالته فی الحکم او حذف شیء من احدهما مع دخالته فی الحکم و یسمی بالمغالطة من باب سوء اعتبار الحمل کان یقال: النفس مجردة و لا شیء من المجرد بحادث فلا شیء من النفس بحادث، فان النفس مجردة لا مطلقا بل من حیث الذات فقط لا من حیث الفعل، و المجرد المطلق لیس بحادث لا مطلق المجرد؛ فحذف قید من حیث الذات

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۳

شرح الكليات و ايده بكلام الشيخ ايضا و (ح) فقول المصنف: يبتنى عليها قياسات العلم تعريف او تفسير بالاعم و اما على الرابع فيقال ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة فكان له مزيد مدخلية فى معرفة مباحث العلم و تميزها عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة و هذا ابعد المحتملات. قوله و اجزائها: اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة قوله و اعراضها: اى حدود العوارض المثبتة لتلك فغالط.

و اما المغالطة الواقعة فى قضايا متعددة: فهذه القضايا اما ان تكون قياسا واحدا او لابل يرجع الى اكثر من قياس واحد و يكون منشأ المغالطة جعل ما هو اكثر من قياس واحد بصورة قياس واحد مثل ان يقال: الانسان وحده خجلان و كل خجلان حيوان فكل انسان وحده حيوان اى الانسان فقط حيوان، و هو يرجع الى قياسين: الانسان خجلان و كل خجلان حيوان، و لا شيء من غير الانسان بخجلان و كل ما ليس بخجلان فليس بحيوان؛ و هذا يسمى بالمغالطة من باب جمع مسائل فى مسئلة واحدة.

و على فرض كون هذه القضايا قياسا واحدا، الخطاء اما فى صورة القياس بان يكون على غير الضروب المنتجة، او فى مادة القياس بان يكون فى القياس قيد او شرط كان له دخل فى الحكم فيخيل المغالط عدم دخالته فلا يتوجه اليه مع ان عدم ملاحظته صار منشأ الغلط مثل: كل انسان ناطق من حيث الناطقية و لا شيء من– الناطق من حيث الناطقية بحيوان فلا شيء من الانسان بحيوان فان الصغرى ان قيدت بالحيثية كانت كاذبة اذ الانسان ليس بناطق من حيث الناطقية فان معناه اتحاد مفهوم انسان و الناطق و ليس كذلك، و ان لم تقيد بالحيثية لم يتكرر الاوسط لانها مأخوذة فى الكبرى، و هذان القسمان اى الخطاء فى الصورة او فى المادة بعدم التوجه الى القيد، يسميان بالمغالطة من باب سوء التأليف.

و اما ان تكون المغالطة من حيث النتيجة و هو اما من حيث عدم الفرق بين–

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۴

الموضوعات. قوله و مقدمات بينة: المبادى التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اى بديهية او مقدمات مأخوذة اى نظرية فالاولى تسمى علوما متعارفة و الثانية ان اذعن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة و ان اخذها مع استنكار سميت مصادرات و من هيهنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص و مصادرة بالقياس الى آخر. قوله موضوع العلم: كقولهم فى الطبيعى كل المقدمات و النتيجة و هو المصادرة الى المطلوب كان يقال كل انسان بشر و كل بشر ناطق فكل انسان ناطق فان النتيجة عين الكبرى، و اما من حيث عدم لزوم النتيجة المقصودة من القياس و يسمى بوضع ما ليس بعلة علة كما يقال كلما كانت الاربعة موجودة كانت الثلثة موجودة و كلما كانت الثلاثة موجودة فهى فرد فكلما كانت الاربعة موجودة فهى فرد، مع ان نتيجة هذا القياس: كلما كانت الاربعة موجودة فالثلثة فرد، اذ الضمير فى الكبرى يرجع الى الثلثة.

هذا معظم اقسام المغالطة ذكرها جمع منهم السبزوارى و العلامة و الشيخ و المحقق. و ذكر شارح حكمة الاشراق بعض اقسام اخر، و لكنه يرجع الى ما ذكرنا عند التامل.

ثم ان هذه الاقسام للمغالطة الذاتية، فان المغالطة على قسمين ذاتی و خارجی:
الذاتی ما هو مربوط بالقياس اما لفظا او معنی، و الخارجی ما ليس مربوطا بالقياس بل هی امور تقارن الاستدلال كان يقول المستدل: انت اصغر من ان تفهم هذه المطالب، او يقال اصاغر الطلبة لا يتفوهون بكلامك و نظائرهما.
ثم لا بد لطالب الحق من معرفة المغالطة و اقسامها حتى لا يقع فی الخطاء، عصمنا اللّه من الزلل.
قوله اجزاء العلوم: ان قلت اجزاء العلوم لا يختص بالمنطق فان كل علم له ثلثة اجزاء كما قال المحشی، فلم يذكر هذا البحث فی كتب المنطق عقيب المباحث المنطقية دون سائر الكتب العلمية؟ قلت نعم و لكن كما ان المباحث المنطقية تفيد

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۵

جسم فله شكل طبيعی. قوله او عرض ذاتی له: كقولهم كل متحرك فله ميل. قوله او مركب: من الموضوع مع العرض الذاتی كقول المهندس كل مقدار وسط فی النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتی كقوله كل خط قام على خط فان زاويتی جنبيه قائمتان او متساويتان لهما. قوله و محمولاتها: ای محمولات المسائل امور خارجة عنها ای عن موضوعات المسائل لا حقة لها ای عارضة لتلك فی جميع العلوم فهذا البحث ايضا فائدته عامة فناسب هذا البحث المباحث المنطقية؛ و بالجملة مناسبة هذا البحث مع المنطق اكثر من سائر العلوم.
ثم كون اجزاء العلوم ثلثة مطلب مشهور الا انه ينافيه كلمات القوم فی تعريف كل علم: هو القوانين المعينة، او هو علم باصول تفيد كذا و كذا، فان ظاهر هذه الكلمات ان كل علم عبارة عن مسائله و قوانينه و ليس له اجزاء ثلثة، و هو الموافق للتحقيق، فلا بد ان يكون كلامهم فی المقام بان اجزاء العلوم ثلثة مبنيا على المسامحة.
كما نقل عن بعض المحققين.
ثم ان الغزالی قال: مدار العلوم على اربعة: الموضوعات و المسائل و المبادی و الاعراض الذاتية. و الحق الاول اذ الاعراض الذاتية هی المحمولات المعبر عنها بالمسائل.
قوله احدها ما يبحث الخ: و قد تقدم شرحها و شرح الاعراض الذاتية و غيرها فی صدر الكتاب فراجع.
قوله تطلب فی العلم يعم الخ: هذا جواب عن اشكال مقدر و هو انك قلت: مسائل العلم على قسمين نظرية و بديهية مع ان المصنف قال فيما سياتی: و المسائل و هی قضايا تطلب فی العلم و ظاهر الطلب انها نظرية فان البديهيات لا تطلب بل هی حاصلة.
و الجواب انا لا نسلم ان ظاهر الطلب كونها نظرية فان المراد ان مسائل العلم القضايا التی لا تذكر فی العلوم الاخر بل تذكر فی هذا العلم فان طلبه طالب فليطلبه

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۶

الموضوعات و المراد هيهنا: محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل بقی الحمل و لو اكتفی المصنف باللحقوق لكفی. و يوجد فی بعض النسخ قوله: لذواتها و هو بحسب الظاهر لا ينطق الا على العرض الاولی ای اللاحق للشیء اولا و بالذات ای بدون واسطة فی العروض و لا يشتمل العارض

بواسطة المساوی مع انه من العرض الذاتی اتفاقا و لذا اوله بعض الشارحین فی ذلك العلم فان مكان ذكرها فی ذلك العلم و هذا اعم من النظریات. و وجه اطلاق الطلب ان المراد من البدیهیات فی المقام هی التی تحتاج الی التنبیه لا مطلق البدیهی الذی یعلمه كل احد مثل امتناع اجتماع النقیضین. نعم فی بعض النسخ: المسائل و هی قضایا تطلب فی العلم بالبرهان. و هو لا یشمل البدیهی لعدم كونه برهانیا، و لكنه ایضا یمكن توجیهه بان یقال هو مبنی علی الاغلب فان غالب قضایا العلم نظری او یقال المراد من البرهان ذكر ما یوجب حضور المطلوب فی الذهن فیشمل التنبیه ایضا هذا و لنا ان نقول كلمة البرهان فی تلك النسخة من النساخ او سهو من المصنف.

قوله: او التصدیقات بالقضایا الخ: ظاهره ان المبادی التصدیقیة ما افادت التصدیق بادلة المسائل و اما نفس ادلة المسائل فلیست من المبادی و هو كما تری فان نفس الادلة مبادی تصدیقیة فانها كما یصرح بعدما یتالف منها ادلة العلم فنفس القضایا المأخوذة فی الدلیل مبادی تصدیقیة. و یمكن كون كلمة المأخوذة صفة للتصدیقات و انه اراد من القضایا نفس المسائل فتدبر دقیقا.

قوله الموضوعات، ان قلت لكل علم موضوع واحد، و لو كان له اكثر من موضوع واحد كالكلمة و الكلام للنحو، و التصور و التصدیق للمنطق- علی قول المتأخرین، او المعقولات الثانیة- علی التحقیق- فلا بد ان یرجع الی جهة تجمعها كما یقید التصور و التصدیق بجهة الایصال فكان الموضوع هو الموصول كما قال العلامة (ره) و قد تقدم فكیف قال المصنف: الموضوعات بصیغة الجمع؟ قلت هی باعتبار الموارد ای العلوم كلها.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۷

و قال: ای لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه ایاها لذاتها او لامر یساویها فان اللاحق للشیء لما هو هو یتناول الاعراض الذاتیة جمیعا علی ما قال المصنف فی شرح الرسالة الشمسیة ثم ان هذا القید یدل علی ان المصنف اختار مذهب الشیخ فی لزوم كون محمولات المسائل اعراضا ذاتیة لموضوعاتها و الیه ینظر كلام شارح المطالع لكن الاستاد المحقق قدس سره اورد علیه انه كثیرا ما یكون محمول المسئلة بالنسبة الی موضوعها من الاعراض العامة الغریبة كقول الفقهاء: كل مسكر حرام و قول النحاة كل فاعل مرفوع و قول الطبیعیین: كل فلك متحرك علی الاستدارة نعم یعتبر ان لا قوله فلا یكون جزء: لاتفاقهم علی ان مقدمة الشروع كالتصدیق بالموضوعیة و تصور العلم و غایته، خارجة عن العلم.

قوله المحقق الدوانی: قال فی القاموس و منتهی الارب: الدوان كشداد، و یظهر من المنجد انه بضم الدال، و النفس الی قول الاولین امیل و كیف كان فهو من الفارس.

قوله و فیه نظر: ای فی هذا الجواب نظر لعدم ملائمة ظاهر عبارة المصنف لهذا الجواب اذ ظاهر عبارته فیما سیاتی ان المسئلة نفس القضیة المركبة من الموضوع و المحمول.

قوله فیقال بمثل ما مر: لا افهم معنی لكون التصدیق بوجود الموضوع من المبادی التصدیقیة فان المبادی التصدیقیة ما یتالف منها او یبتنی علیها قیاسات العلم و لا یبتنی قیاسات علم من العلوم علی التصدیق بوجود الموضوع فی الخارج، فان الفقیه مثلا یبحث عن اعراض افعال المكلفین و لیس علیه ان یثبت ان فعل المكلف موجود فی الخارج و لا یبتنی مسئلة فقهیة علیه اصلا و كذا المنطق.

ثم انی وقفت علی کلام للغزالی لعله یؤمی الی ما ذکرنا قال فی المقاصد:
و کل علم من هذه العلوم فلا یوجب علی المتکفل به ان یثبت وجود هذه الموضوعات فیها فلیس علی الفقیه ان یثبت ان للانسان فعلا و لا علی المهندس ان یثبت ان المقدار

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۸

یکون اعم من موضوع العلم و صرح بذلك المحقق الطوسی ایضا فی نقد التنزیل و اقول فی لزوم هذا الاعتبار ایضا نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الی العرض الذاتی بالقیود المحصصة کما یرجع المحمولات الخاصة الیه بالمفهوم المردد و الاستاد صرح باعتبار الثانی فعدم اعتبار الاول تحکم و هیهنا زیادة کلام لا یسعها المقام، قوله و قد یقال المبادی، اشارة الی اصطلاح آخر فی المبادی سوی ما تقدم معه ابن الحاجب فی مختصر الاصول حیث اطلق المبادی علی ما یبدء به قبل الشروع فی مقاصد العلم سواء کان داخلا فی العلم فیکون من المبادی المصطلحة السابقة کتصور الموضوع و الاعراض الذاتیة عرض موجود بل یتکفل باثبات ذلك علم آخر نعم علیه ان یفهم هذه بحدودها علی سبیل التصور انتهی. و للسبزواری ایضا کلام قال فی بعض تعالیقه علی الحکمة– ص ۸۷–: مطلب هل البسیطة– ای اثبات الوجود– فی جمیع العلوم، علی ذمة العلم الاعلی– ای الفلسفة– و لیس بیان هل البسیطة لموضوعات سائر العلوم فیها بل بیانها هناك انتهی. ثم ان القول بکون المراد بالموضوعات التصدیق بوجودها، انما هو للمصنف علی ما یستفاد من بعض المحشین، فالعجب منه کیف رضی ان ینسب هذا القول الی الاعاظم! و کذلك ما نقل الشریف عن الشیخ فی الشفاء من ان التصدیق بوجود الموضوع من المبادی، فلعل النسبة الیه غیر تامة و لیس عندی منطق الشفاء. و کانّ المحشی قد اراد من المبدء التصدیقی اعم مما یکون دلیل المسئلة، او یکون مقدما علی المسئلة عادة و ان لم یکن دخیلا فی تعلم المسئلة کما سیأتی فی عبارة المصنف: و قد یقال الخ، ای قد یقال المبادی لما یبدأ قبل العلم به و لو عادة، لا لزوما.

قوله فان المبادی الخ: و الشیخ ایضا قال فی الاشارات ص ۲۹۹: المبادی هی الحدود و المقدمات التی منها تؤلف قیاساته انتهی و هذا ایضا یؤید ما ذکرنا من عدم تمامیة ما نسب الیه الشریف.

قوله العلامة فی شرح الکلیات: و ایضا قال فی جوهر النضید: المبادی التصدیقیة هی القدمات التی یتألف منها قیاسات ذلك العلم انتهی. ثم لعل کتاب شرح الکلیات للعلامة هو القواعد الجلیة فی شرح الشمسیة، او کتاب القواعد و المقاصد فی المنطق

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۱۹

و التصدیقات التی یألف منها قیاسات العلم او خارجا عنه یتوقف علیه الشروع علی وجه الخبرة و یسمی مقدمات کمعرفة الحد و الغایة و بیان الموضوع و الاستمداد و الفرق بین المقدمات و المبادی بهذا المعنی مما لا ینبغی ان یشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادی فتبصر. قوله یذکرون: ای فی صدر کتبهم علی انها من المقدمات او من المبادی بالمعنی الاعم. قوله الغرض: اعلم ان ما یترتب علی فعل ان کان باعثا للفاعل علی صدور ذلك الفعل منه یسمی غرضا و علة غائیة و الا یسمی فائدة و منفعة و غایة، قالوا:

افعل اللّه تعالى لا تعلل بالاغراض و ان اشتملت على غايات و منافع لا تحصى فكان مقصود و الطبيعى و الالهى، و الا فلم يذكر هو (ره) فى مؤلفاته كتابا مسمى بشرح الكليات و لم ار فى كلام غيره ايضا و ان لم اتتبع كاملا.

قوله و ايده بكلام الشيخ: اى ذكر كلاما من الشيخ يدل على كون المبادى التصديقية ما يتألف منها القياسات و لعله كلامه الذى نقلناه فوقا عنه فى شرح الاشارات.

قوله تعريف او تفسير بالاعم: انما اتى بالترديد للاختلاف فى جواز التعريف بالاعم و قد مضى، يعنى ان جوزنا التعريف بالاعم فكلام المصنف تعريف بالاعم و الا فنقول هو تفسير بالاعم فان التفسير قد يكون بالاعم اتفاقا كما قال المصنف فى باب المعرف:

و قد اجيز فى الناقص الى قوله كاللفظى، اى كالتفسير اللفظى.

قوله و هذا ابعد المحتملات: وجهه انه على الاحتمالات الثلثة الاول تكون الموضوعات داخلة فى احدى اجزاء العلوم من المسائل او المبادى غاية الامر انها ذكرت عليحدة و اما على الاحتمال الرابع انما تكون الموضوعات من مقدمات الشروع و ليست من اجزاء العلوم اصلا فهو ابعد من الكل، و اقرب من الكل الاحتمال الاول فتدبر.

قوله اذا كانت الموضوعات مركبة: كما يكون المعلوم التصديقى و التصورى فى المنطق كذلك.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٢٠

المصنف ان القدماء كانوا يذكرون فى صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة و مصلحة حتى يميل اليها عموم الطبائع ان كانت لهذا العلم منفعة و مصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول. و قد عرفت فى صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق و هما العصمة فتذكر. قوله الثالث السمة: السمة فى اللغة العلامة و كان المقصود هيهنا الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال انما سمى المنطق منطقا لان النطق يطلق على الظاهرى و هو التكلم و على الباطنى و هو ادراك الكليات و هذا العلم يقوى الاول و يسلك بالثانى مسلك السداد قوله حدود العوارض: مثل تعريف الجزئية و الكلية العارضتين على المعرف و تعريف الجنس و الفصل و اخواتهما العارضات على الكليات، و تعريف الانتاج و العقم العارضين على القياس الى غير ذلك.

قوله و الثانية الخ: يسمى الثانية على الاطلاق بالمسلمات- كما فى الاشارات و جوهر النضيد و غيرهما- و تنقسم الى المصادرات و الاصول الموضوعة. و من غريب ما وقع من الكلام ما قاله الفخر فى شرح اشارات الشيخ، قال: و التصديقات اما واجبة القبول و يسمى تلك مع الحدود اوضاعا و منها مسلمة على سبيل حسن الظن بالمعلم و هى التى تسمى مصادرات و منها مسلمة فى الوقت الى ان يبين فى موضع آخر و فى نفس المتعلم فيه شك انتهى. قال المحقق: و لا ادرى كيف وقع هذا منه فلعل من الناسخين انتهى.

قوله المسائل و هى قضايا الخ، قد تقدم ان ظاهر عبارة المصنف ان المسائل عبارة عن القضايا بجميع اجزائها من المحمول و الموضوع و النسبة. و قال الغزالى فى المقاصد: المسائل عبارة عن اجتماع هذه الاعراض الذاتية مع الموضوعات انتهى و قال الدوانى و السبزوارى: المسائل هى المحمولات المنتسبة. و الظاهر ان الحق مع المصنف.

قوله كل جسم: فان الجسم موضوع علم الطبيعى.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۱

فاشتق له اسم من النطق فالمنطق اما مصدر ميمى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة فى مدخليته فى تكميل النطق حتى كانه هو و اما اسم مكان كان هذا قوله كقولهم: اى كقول الطبيعيين، ثم ان التحرك عرض ذاتى للجسم فان ذات الجسم يقتضى احد الشيئين من الحركة او السكون.

قوله كل مقدار وسط فى النسبة الخ: المقدار موضوع الهندسة. و الوسطية عرض ذاتى له فان ذات المقدار يقتضى الوسطية او الطرفية ثم معنى كون المقدار وسطا فى النسبة ان يكون المقدار بين مقدارين نسبة ذلك المقدار الى كل من المقدارين بالسوية كعدد ٤ الواقعة بين ٢ و ٨، و نسبة ٤ الى ٨ هى نسبة النصفية و هى النسبة التى بين ٤ و ٢ ايضا، و معنى كون ذلك المقدار ضلع ما يحيط به الطرفان ان يكون حاصل ضربه فى نفسه عين حاصل ضرب احد الطرفين فى الآخر كما ان ٤ اذا ضرب فى نفسه يصير ستة عشر، و ٢ اذا ضرب فى ٨ يكون حاصل الضرب ستة عشر، هذا مثاله فى الحساب و قس عليه المثال فى المقادير الهندسية.

قوله ضلع: العدد المضروب فى نفسه يسمى ضلعا فى الهندسة و جذرا فى الجبر و المقابلة.

قوله او من نوعه: اى نوع موضوع العلم.

قوله كل خط قام على خط: فان الخط نوع من المقدار الذى هو الموضوع فى الهندسة. و القيام على خط عرض ذاتى له.

قوله فان زاويتى جنبيه: اى جنبى ذلك الخط القائم مثل هذا: قائمة قائمة قوله او مساويتان لهما: اذا كان الخط العمود مائلا الى احد الطرفين. و يسمى الزاوية التى مقدارها اكثر؛ منفرجة، و التى مقدارها اقل حادة.

ثم ان هذا التفصيل فى موضوعات المسائل هو ما ذكرنا فى موضوع العلم فى مقدمة الكتاب من ان مرادهم من كون المحمولات العوارض الذاتية: ان يرجع مباحث العلم الى موضوع العلم.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۲

العلم محل النطق و مظهره، و فى ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصله العلم من المقاصد قوله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم: على ما هو الشأن فى مبادى الحال قوله للتصريح به قبل: اى قبل قوله لاحقة، حيث قال: امور خارجة.

قوله و لو اكتفى المصنف باللحقوق: اى لو قال: و محمولاتها امور لاحقة لها لكفى لان معنى اللحوق عروض شىء خارج عن المعروض.

قوله مع انه من العرض الذاتى اتفاقا، و قد تقدم فى صدر الكتاب.

قوله لاستعداد الخ، اى لاستعداد يكون فى ذاتها و الاستعداد يشمل ما اذا احتاج العروض الى اشياء اخر كما يقال زيد فيه استعداد الاجتهاد فانه لا ينافى ان الاجتهاد يتوقف على التحصيل و الزحمات الكثيرة من تهذيب الجسم و الروح و السهر بالليل الى غير ذلك.

قوله فان اللاحق للشىء لما هو هو، اى ما يلحق الشىء لانه هو و ليس غيره بل هو نفسه التى فيها استعداد ذلك المحمول.

قوله کلام شارح المطالع، لعل نظره- کما قال بعض المحشین- الی ما ذکره القطب فی مقدمة شرح المطالع فی شرح قول القاضی: موضوع کل علم، فقال:
الاعراض الذاتیة و المراد منه حملها اما علی موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتیة او انواعها انتهی.
و انت خبیر بان هذه العبارة تفید ان المحمولات عوارض ذاتیة لموضوع العلم لا لموضوع المسئلة بل اظن ان نسبة هذا الی الشیخ ایضا خطاء، من جهة قوله فی الاشارات- ص ۲۹۸-، و لکل واحد من العلوم شیء او اشیاء متناسبة یبحث عن احواله و عن احوالها و تلک الاحوال هی الاعراض الذاتیة له انتهی، و معلوم ان هذه العبارة فی اعتبار کون المحمولات عوارض ذاتیة لموضوع العلم لا لموضوع المسئلة فتنبه.
قوله الاستاد المحقق: الظاهر انه جمال الدین من تلامذة ملا جلال

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۳

من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال و اما المحققون فیعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال؛ و لنعم ما قال ولی ذی الجلال علیه سلام اللّه المتعال: لا تنظر الی من قال الدوانی.
قوله کل مسکر حرام، فان الحرمة من الاعراض الغریبة للمسکر اذ یحمل الحرمة علی المسکر بواسطة تعلق نهی الشارع به او وجود المفسدة فیه فتحمل الحرمة علی المسکر بواسطة خارج اعم و هو عرض غریب، و کذا فی کل فاعل مرفوع فان المرفوعیة لیست معلولة للفاعلیة و الا لما وقع الرفع فی المبتداء و الخبر فالرفع یتعلق بالفاعل بملاحظة عمل العامل فیه فعلة الرفع هی عامل الرفع من الفعل او الوصف او العامل المعنوی و هو خارج اعم، و کذا فی قولهم، کل فلك الخ، لان التحرك بالاستدارة ای الحرکة الدوریة انما تعرض الفلك لکونه جسما کرویا و الجسمیة جزئه الاعم و الکرویة خارج اعم.
قوله فی لزوم هذا الاعتبار ایضا نظر، ای فی لزوم ان لا یکون محمول المسئلة اعم من موضوع العلم ایضا نظر بل یجوز ان یکون اعم نحو الکلمة لفظ. و ان قلت هذا ینافی ما تقدم من ان فی مباحث العلم یبحث عن العوارض الذاتیة للموضوع اذ قد تقدم ان المحمول الاعم و بالنتیجة هو الذی یعرض الشیء بواسطة خارج اعم- من الاعراض الغریبة. قلت یمکن حینئذ ارجاعه الی العرض الذاتی بتقیید ذلك المحمول الاعم بقید یستفاد من سائر المسائل (یصیره مساویا فیصیر الحاصل مثلا: الکلمة لفظ مفید للمعنی. کما ان استادنا اجاز ان یکون محمول المسئلة اخص من موضوع العلم نحو الفاعل مرفوع فان هذا المحمول اخص من الکلمة- و هو موضوع العلم- مع انه (ح) من الاعراض الغریبة للموضوع و لکنه ره اجازه لانه یرجع الی العرض الذاتی بالتردید فی ذلك المحمول الاخص بواسطة جمعه مع سائر محمولات المسائل کالنصب فی: المفعول منصوب و. فیصیر حاصل الکلمة اما مرفوع او منصوب او مجرور. و (ح) فنقول، لو تم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۴

و انظر الی ما قال، هذا و مقنن قوانین المنطق و الفلسفة هو الحکیم العظیم ارسطو دونهما بامر اسکندر و لذا لقب بالمعلم الاول و قیل للمنطق انه میراث ذی القرنین. ثم بعد نقل المطلب فی ناحیة الاخص بالجمع مع محمولات

سائر المسایل فلم لا یتم فی ناحیة الاعم؟! فان المحمول الاعم مع القید المستفاد من سائر المسائل یصیر مع الموضوع مساویا.

قوله و الاستمداد: الظاهر ان المراد منه بیان مرتبة العلم حتی یستمد من العلوم التی تکون مقدمة لذلک العلم و هذا هو الامر السادس من الرؤس الثمانیة الاتیة.

قوله افعال اللّه الخ: هذا تأیید لما ذکره من الفرق بین الغرض و المنفعة و حاصله ان الاشاعرة قالوا: لیس للّه تعالی غرض فی افعاله و لکن لافعاله منافع لا تحصی و قد تقدم بعض من الکلام- فی خطبة الکتاب، و اعلم ان ذکر الرؤس الثمانیة لیس من المباحث المنطقیة، و الجواب ما تقدم فی اجزاء العلوم.

قوله و قد عرفت الخ: ای المغایرة بین الغرض و المنفعة انما هو فیما یکون للعلم منفعة اخری غیر الغرض بخلاف المنطق اذ لیس منفعة المنطق الا عصمة الفکر و هذا هو غرض ارسطو ایضا من تدوینه.

قوله و علی الباطنی: قد تقدم فی- ص ٤٩- انه لیس فی اللغة، نعم هو اصطلاح الفلاسفة و منهم اخذ المنطقیون.

قوله و فی ذکر وجه التسمیة الخ: هذا تفسیر لقول المصنف: لیکون عنده اجمال ما یفصله.

قوله و اما المحققون الخ: کما قال الشیخ ابن سینا فی جواب من قال له انک خالفت فی هذه المسئلة- المعهودة- مع افلاطن: ان الحق و فلاطن کلاهما لنا صدیقان الا ان الحق اصدق لنا من فلاطن. و لذا قد انجر حاله الی ان قال: و اما الرجل الذی یسمی افلاطن ان کان حظه من العلم ما بلغ الینا فبضاعته مزجاة انتهی مع انه قال فی حق ارسطو، امام حکیمان و دستور و آموزگار فیلسوفان ارسطاطالیس

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۵

المترجمین تلک الفلسفیات من اللغة الیونانیة الی لغة العرب هذبها و رتبها و اتقنها ثانیا المعلم الثانی الحکیم ابو نصر الفارابی و قد فصلها و حررها بعد اضاعة کتب ابی نصر، انتهی، و هذا مرحلة استقلال النفس و اما المرحلة الاولی فلیس علوم النفس فیها الا تقلیدیة لا ینبغی ان یطلق علی صاحبه انه عالم.

قوله ارسطو: ولد فی سنة ۳۸٤- قبل المیلاد و توفی سنة ۳۲۳ قبل المیلاد، قال المسعودی فی التنبیه ص ۱۰۰: ارسطاطالیس- بن نیقوماخس- بمعنی الغذاء التام و قیل بمعنی تام الفضیلة لان ارسطو هو الفضیلة و طالیس تام انتهی. ثم انه قال کثیر منهم الوجدی فی الدائرة: ان المنطق کان قبل ارسطو مدونا فی ایران.

قوله بامر الاسکندر: هو الاسکندر الکبیر (۳۵٦- ۳۲٤ ق م) تعلم علی ارسطو و غزا مع داریوس الکبیر و لا یعلم انه ذو القرنین المذکور فی القرآن العزیز فان فیه اختلافا کثیرا فبعضهم قال: ذو القرنین من سلاطین الصین و بعض قالوا هو من سلاطین الیونان و بعض قالوا هو من سلاطین ایران و قیل هو من ملوک قبائل حمیر الیمن.

[المعلم الاول؟]

قوله بالمعلم الاول: قیل انما یلقب بالمعلم الاول من بعلم جمیع العلوم، و قیل لم یلقب الشیخ الرئیس بهذا اللقب لعدم تبحره فی قسمة من العلوم المغناطیسیة.

اقول: لا اعلم هذا و لکن لیعلم انه لا بد ان یلاحظ بالنسبة الی العلوم التی فی زمن ذلک المعلم و فی المحیط الذی لقب به فان الازمنة و الامکنة مختلفة فی ذلک ففی بعض الازمنة کانوا لا یطلقون العلم الا علی بعض العلوم. قال الوجدی

فی بعض المقامات من الدائرة: مثلا الاعراب كانوا فی الجاهلیة یطلقون العلم علی ما ینافی الجهل بمعارف اهل الجاهلیة و هی الشعر و الكهانة و القیافة و الخطابة و الانساب فلما ظهر- الاسلام كان یراد من العلم ما ینافی الجهل بما ظهر من المعارف الجدیدة و هی الكتاب و السنة و اخبار الملاحم- ای المغیبات- و لما ازدادت معارف العرب صار یطلق العلم

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۶

الشیخ الرئیس ابو علی سینا شكر اللّه مساعیهم الجمیلة. قوله من ای علم هو: ای من ای جنس من اجناس العلوم العقلیة او النقلیة، الفرعیة او الاصلیة كما یبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحكمیة ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعیان الموجودات علی ما هی علیه فی نفس الامر بقدر الطاقة البشریة لم یكن منها اذ لیس بحثه الا عن المفهومات و الموجودات الذهنیة الموصلة الی التصور او الی التصدیق و ان حذف الاعیان من التفسیر المذكور فهو من الحكمة ثم علی التقدیر الثانی فهو من قسم الحكمة النظریة الباحثة عما لیس وجودها بقدرتنا و اختیارنا ثم هل هو (ح) اصل من اصول الحكمة النظریة او من فروع الهیة؟ و المقام لا یسع بسط ذلك الكلام. قوله فی ای مرتبة هو: كما یقال: ان مرتبة المنطق ان یشتغل به بعد تهذیب الاخلاق و تقویم الفكر ببعض الهندسیات، و ذكر الاستاد فی بعض رسائله انه ینبغی تاخیره فی زماننا هذا علی ما ینافی الجهل بما ظهر من المعارف الجدیدة كالفقه و التفسیر و شرح السنة و التاریخ و طبقات رواة الحدیث و النحو ثم انتشرت العلوم فیهم و تشعبت فصار یستعمل كلمة العلم كل فریق فیما هو بسبیله انتهی و لعله الی ما ذكرنا اشار المحشی بقوله:

و لذا ای لكونه دون المنطق سمی بالمعلم الاول.

قوله ثم بعد نقل: قیل: و اول من ترجمه الی العربیة عبد اللّه بن المقفع المتوفی فی المائة الثانیة من الهجرة.

قوله الفارابی: من اعظم فلاسفة الاسلام، ولد فی فاراب- من بلاد التركیة او الفارس- و توفی فی دمشق فی المائة الرابعة من الهجرة (۸۷۳- ۹۵۰ م).

قوله ابو علی: غنی عن البیان ولد قریبا من البخاری و توفی فی همدان (۹۸۰- ۱۰۳۷ م).

قوله من ای جنس الخ: هذا مربوط الی بحث تقسیم العلوم و قد تصدی جمع كثیر من المتقدمین و المتاخرین له و لكن جل تقسیماتهم ناقصة بل لعل تقسیم العلوم علی وجه صحیح من المشكلات جدا لترقی العلوم و تشعبها یوما فیوما و كیف كان

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۷

عن ان یعلم قدر صالح من العلوم الادبیة لما شاع من كون التداوین باللغة العربیة قوله القسمة: ای قسمة العلم او الكتاب الی ابوابها؟ فالاول كما یقال: ابواب المنطق تسعة: الاول باب ایساغوجی ای الكلیات الخمس الثانی التعریفات، الثالث القضایا، الرابع القیاس و اخواه، الخامس البرهان، السادس الجدل، السابع الخطابة، الثامن المغالطة. التاسع الشعر و بعضهم عد بحث الالفاظ بابا آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة و الثانی كما یقال: ان كتابنا هذا مرتب علی قسمین القسم الاول فی المنطق و هو فاذكر احد التقسیمات للعلوم و لعله اقل اشكالا.

کل علم اما مقصود لذاته اولا و الاول الحکمة و الثانی اما متعلق بالمعانی و هو المنطق او بالالفاظ و هو علم الادب باقسامه؛ ثم الحکمة اما نظریة و اما عملیة اذ الغرض من الحکمة استکمال النفس الناطقة قوتیها النظریة و العملیة فالحکمة اما متعلقة بالعمل ای تتعلق بامور تحت قدرتنا و اختیارنا و اما متعلقة بالنظر ای تتعلق بامور لیست تحت قدرتنا و اختیارنا، و الحکمة النظریة تنقسم الی اعلی و هو علم الالهی و ادنی و هو علم الطبیعی و اوسط و هو الریاضی اذ نظر العلم ان کان فی امور مجردة کمال التجرد فهو العلم الالهی من الحکمة، و ان کان فی امور مجردة بحسب وجودها الذهنی ای کانت عند التصور مجردة عن المادة، و لکن اذا وجدت فی الخارج کانت فی ضمن مادة فهو العلم الریاضی و ان کانت فی امور مادی ذهنا و خارجا فهو- العلم الطبیعی، و الریاضی ینحصر فی اربعة: الهندسة و الحساب و الموسیقی و الهیئة.

و الحکمة العملیة تنقسم الی السیاسة و الاخلاق و تدبیر المنزل لانه اما ان ینظر فی امور مربوطة بالشخص فی الاجتماع و هو علم السیاسة، او بینه و بین اهله فتدبیر المنزل او مربوطة بالشخص فی حد نفسه و هو علم الاخلاق، هذه اصول العلوم.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۸

مرتب علی مقدمة و مقصدین و خاتمة، المقدمة فی بیان الماهیة و الغایة و الموضوع، المقصد الاول فی مباحث التصورات، و المقصد الثانی فی مباحث التصدیقات و الخاتمة فی اجزاء العلوم، و القسم الثانی فی علم الکلام و هو مرتب علی کذا ابواب:

الاول فی کذا الخ، و کما قال فی الشمسیة: و رتبه علی مقدمة و ثلث مقالات و خاتمة و هذا الثانی شائع کثیر فلا یخلو عنه کتاب. قوله الانحاء التعلیمیة: ای الطرق المذکورة فی التعالیم لعموم نفعها فی العلوم و قد اضطربت کلمة الشراح هیهنا، و ما نذکره هو الموافق ثم لکل منها اصول و فروع، مثلا اصول العلم الالهی اربعة الاولی الامور العامة من الموجود و العدم و الوجوب و الامکان و غیر ذلک، و الثانیة اثبات الاله تعالی، و الثالثة اثبات الجواهر المجردة و الرابعة احوال النفوس البشریة و قد یقال اصوله خمسة و هی الاربعة المذکورة و النظر فی مبادی العلوم. و اما فروع الالهی فهی النبوة و الامامة و علم قرائة القران و الحدیث و التفسیر و روایة الحدیث و اصول الدین التی جاء بها النبی صلّی اللّه علیه و آله و اصول الفقه. و اصول الطبیعی امور عامة فی الطبیعة مثل الحرکة و السکون و المادة و الصورة و نحوها، و السماء و العالم، و الآثار العلویة، و المعادن و النبات، و الحیوان، و الحس المخصوص بالانسان، و فروعه الطب، و البیطرة (دامپزشکی)، و علم الفراسة، و السحر، و تعبیر النوم، و الطلسمات.

قوله ثم علی التقدیر الثانی الخ: حیث ان المنطق یبحث عن احوال المعقولات الثانیة من الجزئیة و الکلیة و کون الشیء قضیة و قیاسا و نحو ذلک، و هذه الامور لیست من اعمالنا و الامور التی تحت قدرتنا حتی یدخل علم المنطق فی الحکمة العملیة. ان قلت قال الشریف فی التعریفات: المنطق آلة قانونیة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فی الفکر فهو علم عملی آلی کما ان الحکمة علم نظری غیر آلی انتهی.

قلت لیس المراد من کونه عملیا انه داخل فی اقسام الحکمة العملیة بل المراد

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۲۹

لتتبع كتب القوم و المأخوذ من شرح المطالع. قوله و هی التقسيم: كان المراد به ما يسمى تركيب القياس ايضا و ذلك بان يقال: اذا اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية ضع طرفی المطلوب، و اطلب جميع موضوعات كل واحد منهما و جميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها، او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة و كذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن احدهما ثم انظر الى نسبة، الطرفين الى الموضوعات و المحمولات، فان وجدت من محمولات انه لا بد من اعمال المنطق و مراعاته و الا فلا يفيد شيئا.

قوله ثم هل هو الخ. قد تقدم ان للحكمة النظرية اصولا و هی العلم الالهی و الطبيعی و الرياضی و فروعا، فهل المنطق بناء على دخوله فی الحكمة النظرية، اصل من اصوله فی مقابل الثلثة المتقدمة او هو من فروع العلم الالهی فيقال: من فروع الالهی- زائدا على ما سبق من القرائة و التفسير و نحوهما- على المنطق، لكل وجه لا يهمنا ذكره، و لكن اقول: يمكن ان يقال ليس المنطق من الحكمة فی شیء و ان فسرت بالعلم باحوال الموجودات بحذف كلمة الاعيان اذ الحكمة علم استقلالی و المنطق علم آلی و قد تقدم ان الآلی فی مقابل الاستقلالی فتدبر.

[ايساغوجی]

قوله ايساغوجی ای الكليات الخمس: الظاهر ان لفظ ايساغوجی بمعنی المدخل قال المحقق الطوسی فی الاساس: در مدخل منطق كه آنرا ايساغوجی خوانند، ٤ فن است ١- الفاظ، ٢- كلی و جزوی، ٣- ذاتی و عرضی، ٤- كليات خمسة انتهی، و قال فی المنجد: كلمة ايساغوجی يونانية و معناها المقدمة و قال القطب فی الدرة ص ٧٦: ايساغوجی يعنی مدخل منطق مشتمل بر الفاظ و كليات خمسة انتهی، و بهذا يظهر ان تفسير ايساغوجی بالكليات الخمس ليس فی محله.

و قال بعض المعاصرين: «١» الايساغوجی و ان كان بمعنی المدخل الا ان «فرفوريوس الصوری» الذی هو واضع باب الكليات الخمس جعل مبحث الكليات

---

(١) هو الشهابی فی «رهبر خرد».

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۰

موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الاول، او ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثانی، او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث او محمول لمحموله فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية و الكيفية كذا فی شرح المطالع، و قد عبر المصنف عن هذا المعنی بقوله اعنی التكثير، ای تكثير المقدمات، اخذا من فوق ای من النتيجة لانها المقصد الا على بالنسبة الى الدليل. قوله و التحليل: فی شرح المطالع: كثيرا ما يورد فی العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية، لتساهل المركب اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد، فان اردت ان تعرف انه على ای شكل من الاشكال فعليك بالتحليل و هو عكس التركيب: حصل المطلوب و انظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائی و ان كانت مشاركة للمطلوب باحد جزئيه فالقياس اقترانی، ثم انظر الى طرفی المطلوب ليتميز عندك

الصغری عن الکبری لان ذلك الجزء ان کان محکوما علیه فی النتیجة فهی الصغری او محکوما به الخمس مدخل المنطق و لذا سمی الکلیات الخمس بالایساغوجی ای المدخل انتهی.

و لکن قد عرفت من عبارة المحقق و القطب ان مدخل المنطق لیس الکلیات الخمس فقط و یبعد ان یکون اطلاق الایساغوجی علی الفنون الاربعة فی کلام المحقق، من اصطلاحاته، بل هو خلاف ظاهر عبارته.

قوله و بعضهم عد الخ: و انت خبیر بفساده اذ المنطقی لا یبحث عنها استقلالا و قد تقدم فی صدر الکتاب، فلا تعد فی ضمن ابواب المنطق. ثم اعلم ان تمام ابواب المنطق لیست لارسطو. قال بعض افاضل الفن نقلا عن ابن ندیم: ارسطو واضع و مدون اولی منطق، مجموعهٔ منطقی خود را بر شش قسمت تالیف و آنرا ارغنون- و هو فی اللغة آلة الطرب- نامید و بعدهم دو رسالهٔ دیگر در خطابه و شعر بر آن افزود پس منطق ارسطو ۸ قسمت یا ۸ کتاب بود بعد فرفوریوس صوری (۲۳۳- ۳۰۵ میلادی)

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۱

فیها فهی الکبری، ثم ضم الجزء الآخر من المطلوب الی الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تألفا علی احد التالیفات الاربع فما انضم الی جزئی المطلوب هو الحد الاوسط و یتمیز الشکل المنتج، و ان لم یتالفا کان القیاس مرکبا فاعمل بکل واحد منهما العمل المذکور ای ضع الجزء الأخر من المطلوب و الجزء الآخر من المقدمة کما وضعت طرفی المطلوب فی التقسیم فلا بد ان یکون لکل واحد منهما نسبة الی شیء مما فی القیاس و الا لم یکن القیاس منتجا للمطلوب فان وجدت حدا مشترکا بینهما فقد تم القیاس و تبین لك المقدمات و الاشکال و النتیجة فقوله. و هو عکسه، ای تکثیر المقدمات الی فوق و هو النتیجة کما مر وجه. قوله و التحدید ای فعل الحد: یعنی ان المراد بالتحدید بیان اخذ الحد و کان المراد المعرف مطلقا او بالذاتیات للاشیاء؛ و ذلك بان یقول: اذا اردت تعریف شیء فلا بد ان تضع ذلك الشيء و تطلب جمیع ما هو اعم منه و تحمل علیه بواسطة او بغیرها، و تمیز الذاتیات عن العرضیات بان تعد ما هو بین الثبوت له و ما یلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهیة ذاتیا و ما لیس کذلك عرضیا عاما و تطلب جمیع ما هو مساوله مقدمهای بر آن نوشت بنام مدخل یا ایساغوجی پس منطق ۹ قسمت شد ۱- مدخل یا ایساغوجی، ۲- مقولات عشریا قاطیغوریاس و این اولین قسمت ارغنون است، ۳- اقوال جازمه یا باریرمنیاس و این دومین قسمت ارغنون است، ٤- قیاس یا آنا لوطیقای اول و این سومین قسمت ارغنون است، ٥- برهان یا آنالوطیقای دوم و این چهارمین قسمت ارغنون است، ٦- جدل یا طوبیقا و این پنجمین قسمت ارغنون است، ۷- مغالطه یا سوفطیقا و این آخرین قسمت ارغنون است، ۸- خطابة و این رسالهای مستقله از ارسطو است، ۹ شعر و این نیز رسالهٔ مستقله است انتهی.

قوله الانحاء: جمع نحو و هو هنا بمعنی الطریق فالمعنی: الطرق التعلیمیة ای الطرق التی تفید فی تعلم المطالب و هذه هی اسس العلم الحدیث المسمی بـ«متودولوژی» (۱).

---

(۱) و تری فی کتابنا المنطق المقارن فیهذا البحث کلاما جامعا علیك بمراجعته.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۲

فيتميز عندك الجنس من العرض العام: و الفصل من الخاصة، ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة فى باب المعرف قوله اى الطريق الى الوقوف على الحق: اى اليقين ان كان المطلوب علما نظريا، و الى الوقوف عليه و العمل به ان كان علما عمليا كما يقال: اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بد ان تستعمل فى الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة اما الضروريات الستة او ما يحصل منها بصورة صحيحة و هيئة منتجة و تبالغ فى التفحص عن ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات و لا تذعن لشىء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع فى مضيق الخطابة و لا ترتبط بربقة التقليد. قوله و هذا بالمقاصد اشبه: اى الامر الثامن اشبه بمقاصد الفن منه بمقدمات، و لذا ترى المتاخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد فى مباحث الحجة و لواحق القياس، و اما التحديد فشأنه ان يذكر فى مباحث المعرف و قيل هذا اشارة الى العمل، و كونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود قوله اذا اردت الخ: مثلا اذا اردت تحصيل ان العالم حادث فضع هذه القضية بين يديك و اطلب جميع موضوعات العالم و جميع محمولاته و جميع ما تسلب عنه و جميع ما يسلب هو عنها مثلا يحمل العالم على ما سوى اللّه تعالى – اى عالم الطبيعة –:

و يحمل عليه انه ممكن و انه متغير و غيرهما، ثم هو يسلب عن اجزاء العالم مثل زيد و عمرو و السماء و الارض فالسماء ليس بعالم بل هو جزء العالم؛ ثم يسلب عنه انه واجب الوجود بالذات و نحوه من الصفات، و كذلك اطلب جميع ما ذكرنا، للحادث فترى انه يحمل على المتغير مثلا و يحمل عليه الامكان مثلا و يسلب عنه القديم مثلا فيقال الحادث ليس بقديم.

هذه محمولات و مسلوبات، فانظر فيها فترى ان المتغير يحمل على العالم و يحمل الحادث على المتغير فيحصل قياس من الشكل الاول هكذا: العالم متغير و كل متغير حادث، فينتج ان العالم حادث و قس على ما ذكرنا، الكلام فى سائر الاشكال الاربعة.

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۳

من العلم؛ العمل جعلنا اللّه و اياكم من الراسخين فى الامرين و رزقنا بفضله و جوده قوله كذا فى شرح المطالع: ذكره فى آخر شرح المطالع.

قوله و عبر المصنف الخ: فانك كثرت المقدمات و مبدء هذا التكثير النتيجة فانك نظرت اليها و اردت تحصيلها فكثرت مقدماتها.

قوله لانها الخ: تعليل لاطلاق الفوق على النتيجة.

قوله و تبين لك المقدمات و الاشكال: و قال بعد ذلك؛ مثلا ان كان المطلوب كل اط وجدنا كل اب و كل ه ط فان حصل لنا وسط يجمع بين ب و ه فقد تم لنا القياس الخ. اقول و هذه القياسات المحتاجة الى التحليل كثيرة فى العلوم و المحاورات غاية الكثرة فان اكثر استدلالا تنافى المباحث العلمية هكذا، مثلا هذا البحث الذى نقله المحشى من شرح المطالع هنا بحث علمى قداتى فيه بدليل فلا بد لك من ارجاء الى القواعد. ثم انه يمكن جعل التحليل من تمرينات المنطق كما يجعل الاخبار بالذى من تمرينات النحو.

قوله ای تکثیر المقدمات الی فوق: فانك حللت اجزاء القیاس المنتج لهذه النتیجة و فككت بین اجزاء فكثرت اجزائه و لكنه الی فوق خلافا للتقسیم فان فی التقسیم كنت تكثر اجزاء القیاس و كان مبدئه النظر فی النتیجة و هنا تكثر اجزاء القیاس و مبدئه نفس الاجزاء و مختمة النتیجة حیث تلاحظ المقدمات بعد تكثیرها مع النتیجة.

[التحدید و البرهان]

قوله و التحدید: و یسمی بالتركیب ایضا فهو تركیب تصوری كما ان التقسیم تركیب تصدیقی، و قد مضی فی بعض مباحث التصورات.

قوله بان تعد الخ: و قد مضی علامة الذاتی و العرضی.

قوله كما یقال الخ: و هذا كما یجری فی العلوم النظریة المحضة، یجری فی العلوم العملیة غایة الامر ان هذه الوصیة و الدستور، تنتج فی الاولی و توصی بان لا یحطأ الانسان فی العلم و النظر من حیث نفسه، و لكنها فی الثانیة توصی بان لا یخطأ

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۴

سعادة الدارین بحق نبیه محمد خیر البریة اجمعین و آله و عترته الطاهرین انه موفق و معین.

الانسان فی العلم بملاحظة ان الخطاء فی العلم ینشأ منه الخطاء فی العمل.

قوله و هذا بالمقاصد اشبه: فالاحسن ذكر الانحاء التعلیمیة من جملة اجزاء العلوم لا من الرؤس الثمانیة التی هی مقدمات فان التحدید شانه ان یذكر فی المعرف، و التحلیل و التقسیم فی لواحق القیاس، و شأن البرهان ان یذكر بعد مباحث القیاس و الصناعات الخمس.

قوله و قیل هذا الخ: ای لفظ هذا فی عبارة المصنف اشارة الی قوله: العمل فكانه اراد موعظة القراء آخر كتابه.

قوله فی الامرین: ای العلم و العمل، و لیعلم ان ما اسسه الدكارت الفرنسی فی طریق التعلیم من دستوراته الاربعة (و قد عظمها الغرب و الشرق) ترجع الی هذه الانحاء التعلیمیة؟! راجع كتابنا «ما هو المنطق».

و هذا آخر ما حررنا.

الهی بك بدئت و بك اختم فلك الحمد علی ما وفقنی - و ما كنا لنهتدی لو لا ان هدانا للّه - و اسئلك یا سیدی ان تصلی علی محمد و آله و ان تجعل عواقب امورنا خیرا

وقع الفراغ قبل زوال یوم الجمعة لخمسة ایام مضین من شهر ذی الحجة من سنة ۱۳۷۸

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۵

فهرس المندرجات «۱» عنوان صفحه

فهرست مدارك الكتاب ٤
مقدمة الطبع الثانی ٦
مقدمة الطبع الاول ٨
خطبة الكتاب

حديث التسمية و الحمد ۱٤
اقسام الابتداء ۱٥
الحمد و الشكر و المدح ۱۷
«اللّه» علم ۱۸
البنية و البرهان ۱۹
الهداية ۲۰
سواء الطريق ۲۲
براعة الاستهلال الظاهرة و الخفية ۲٤
الرسول و النبى ۲۷
الاحوال المترادفة و المتداخلة ۲۹
السّلام على النبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم ۳۰
معنى الال و لفظه ۳۱
الفصل بين النبى و آله بعلى ۳۱
اصحاب النبى (ص) من هم ۳۲
الصدق و الحق ۳۲
الظرف اللغو و المستقر ۳٤
كلمة «هذا» فى ديباجة الكتب ۳٦
الكلام و الفلسفة ۳۸

عنوان صفحه

اقسام الاضافة ۳۸
التضمين ٤۰
اتحاد الظرف و المظروف ٤۲

مقدمة الكتاب

مقدمة العلم و الكتاب ٤۹
العلم ٥۰
التصديق ما هو؟ ٥۲
ما نسب الى الفخر ٥۲
تحقيق البحث فى التصديق ٥٤
اخطاء بعض اهل العصر ٥٥
اشكالات على المحشى (ره) ٥٦
اقسام التصور و التصديق ٥۸

الضروری و النظری ٥٩
الاستدلال علی تقسیم التصور و التصدیق ٦١
تعریف الفکر ٦٤
الجزئی لیس بکاسب و لا مکتسب ٦٦
لغة السریانیة ٦٨
القانون ٦٨
تعریف علم المنطق ٦٩
معنی عصمة المنطق عن خطأ الفکر ٦٩
معنی المنطق لغة و اصطلاحا ٧١

(١)- و لیعلم ان هذا الفهرس علی طبق صفحات الشرح

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٣٦

عدم کفایة الفطرة ٧٢
موضوع کل علم ٧٣
هل یلزم الموضوع؟ ٧٦
اقسام الواسطة ٧٧
موضوع المنطق ٧٨
اختلاف القدماء و المتاخرین فی- الموضوع و تحقیق المقام ٧٩
بحث الالفاظ
الدلالات ٨٥
الدلالات ستة او اربعة ٨٦
المعمیات ٨٩
اقسام الدلالة اللفظیة الوضعة ٩٠
المفرد و المرکب ٩٦
اقسام المرکب ٩٨
اقسام المفرد ١٠٠
الاسم فقط یتصف بالکلیة و الجزئیة ١٠٣
اقسام الوضع و الموضوع له ١٠٤
اشکال المحشی علی متحد المعنی فی کلام المصنف ١٠٦
التشکیک و اقسامه ١٠٧

الکلی و الجزئی

الاشکال فی کلمة «امکنت» فی عبارات القوم ۱۱۲
حل الاشکال بوجوه ۱۱۵
اقسام الکلی ۱۱٦
النسب الاربع ۱۱۸
التباین الجزئی ۱۲۳
الجزئی الاضافی ۱۲۵
الکلیات الخمسة ۱۲۸
خطأ بعض اهل الدقة فی تصویر القسم السادس ۱۲۹
علائم الذاتی و العرضی ۱۳۰
الجنس و اقسامه ۱۳۱
جواب ما هو ۱۳۳
النوع و اقسامه ۱۳۵
النسبة بین النوع الحقیقی و الاضافی ۱۳٦
ترتب الاجناس ۱۳۷
الفصل و تعریفه ۱٤۱
اشکال تعریف الفصل و حله ۱٤۲
العرض العام و الخاص ۱٤٦
اقسام العرض ۱٤۷
الکلی علی ثلثة معانی ۱۵۱
معنی الکلی الطبیعی و قسیماه ۱۵۲
الاقوال فی وجود الکلی الطبیعی ۱۵٦
القول الحق و ادلته ۱۵۷

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۷

خطأ بعض اهل العصر فی دلیل الباب ۱٦۰

المعرف

شرائط المعرف ۱٦۲
اقسام الدور ۱٦۳
تبصرة ۱٦٤
معنی قولهم: دلالة الالتزام مهجورة فی الحدود ۱٦٦

ابحاث ملحقة بالمعرف ١٦٧
المعرف الناقص ١٧٢

القضايا

تعريف القضية و اشكاله و حله ١٧٤
اقسامها من الحملية و الشرطية ١٧٦
اجزاء القضية ١٧٨
الضمائر رابطة؟ ١٧٩
تقسيم القضية باعتبار الموضوع ١٨٤
عدم اعتبار الشخصية و الطبيعية ١٨٧
لزوم الموضوع فی الموجبة ١٨٨
وجود الموضوع علی انحاء ١٨٩
هل الوجود المقدر يشمل الممتنع (علی خلاف المشهور)؟ ١٩٠
«شريك الباری ممتنع» موجبة او سالبة؟ ١٩١
حل القضية المزبورة ١٩٢
القضية الذهنية ١٩٢
تقسيم القضية باعتبار المحمول ١٩٣
تقسيم القضية باعتبار جهة النسبة ١٩٤

الموجهات

الضرورية المطلقة و اشكالها المتوهم ١٩٦
المشروطة العامة و اقسامها ١٩٧
اقسام الوقتية ١٩٩
المطلقة العامة و اشكالها و حله ٢٠٠
الممكنة العامة و اشكالها و حله ٢٠٢
الفرق بين اللاضرورة و اللادوام ٢٠٣
الموجهات المركبة ٢٠٤
الموجهات غير منحصرة فيما ذكره المشهور ٢٠٦
النسبة بين القضايا الموجهة ٢٠٩
اقسام القضايا الشرطية ٢١٢
معنی قولهم: مقدم المتصلة متميز عن التالی بالطبع ٢١٧

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ٣٣٨

هل يعقل الطبيعية فی الشرطية ۲۱۸
الشرطية الكلية و شمولها للفروض الممتنعة ۲۱۹
اقسام القضايا المختلطة ۲۲۰

التناقض

اقسام التغاير ۲۲۲
تعريف النقيض و اشكاله و حله و خطأ بعض اهل العصر ۲۲۳
اقسام اختلاف القضايا ۲۲٤
الوحدات المعتبرة فی التناقض ۲۲۹
الحق فی اعتبار الوحدة ۲۳۲
نقائض الموجهات ۲۳۳

العكس المستوى

تعريفه و تسامح ابن سينا ۲۳۵
خطأ بعض اهل العصر فی توجيه- التسامح المزبور ۲۳٦
جريان قاعدة «استحالة سلب الشیء عن نفسه» فی السوالب ۲۳۸
عقد الوضع و عقد الحمل ۲٤۱
للممكنتين عكس؟ ۲٤۲
الخطأ فی النسبة الی ابن سينا و الفارابی ۲٤۳
تصريح ابن سينا بالعكس! ۲٤۳
عكس السوالب ۲٤٥
دليل الافتراض ۲٤۸
القياس ۲٥۱
قياس المساواة ۲٥٤
تقسيمات القياس ۲٥٥
الاشكال الاربعة ۲٥۸
اشكال الغربيين و منطق «ديالكتيك» على الشكل الاول ۲٦۰

القياس الاستثنائی

استنتاج العرف من رفع المقدم رفع التالی ۲۷۷
قياس الخلف و خطأ بعض اهل العصر ۲۷۸
الاستقراء ۲۸۱
التمثيل ۲۸٤
طرق تحقيق علة الحكم فی التمثيل ۲۸٦

الاخالة و النظیر و ۲۸۷
الدوران و التردید ۲۸۸
لا قائل بحجیة التمثیل فی العقلیات ۲۸۹

الصناعات الخمس

خطأ بعض اهل العصر فی تفسیر المغالطة ۲۹۰
الحدس ۲۹۳

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳۳۹

الجدل و مباحثه ۲۹۷
الخطابة ۲۹۹
مبادی الخطابة ۳۰۱
وظائف الخطیب ۳۰۲
فائدة الخطابة ۳۰۸
الشعر ۳۰۹
وجه تأثیر الشعر فی النفوس ۳۱۰
المغالطة و اقسامها ۳۱۱
اجزاء العلوم ثلثة، رد الغزالی فی اعتقاد الاربعة ۳۱٤
الموضوعات و حل الاشکال فیها ۳۱٦
خطأ المحشی قده فی التصدیق بوجود الموضوع ۳۱۷

الرؤس الثمانیة

«المعلم» ما یعنی به؟ ۳۲٥
معنی ایساغوجی و خطأ بعض اهل العصر ۳۲۹
طرق التعلیم و التعلم ۳۳۱
التقسیم و التحلیل ۳۳۲
التحدید و البرهان ۳۳۳

مقصود الطالب في تقرير مطالب المنطق و الحاشية، ص ۳٤۰

فهرست مطبوعات: مؤسسة الاعلمی - طهران

۱- اسرار الشهادة
۲- ایصال الطالب ۱- ۳
۳- الاصول الاربعمأة

۴- حق الیقین ۱- ۲

۵- تأسیس الشیعة

۶- دائرة المعارف ۱- ۳۰

۷- دیوان الفتلاوی

۸- الروضة الدکسنیّة

۹- سید الشهداء

۱۰- شرائع الاسلام ۱- ۴

۱۱- شرح الصحیفة السجادیة

۱۲- الطریق القویم فی الامامة

۱۳- عیون اخبار الرضا

۱۴- عجائب احکام امیر المؤمنین

۱۵- الفصول المهمة لابن الصباغ

۱۶- الکامل فی التاریخ ۱- ۱۳

۱۷- المعجم المفهرس لالفاظ القران

۱۸- المعجم المفهرس لالفاظ الوسائل

۱۹- مقتل ابی مخنف

۲۰- مثیر الاحزان

۲۱- المقباس الجلی فی فضل الصلوة علی النبی

۲۲- المنظورات الحسینیة

۲۳- مقتل الشیخ عبد الزهراء الکعبی

۲۴- المعارف الجلیة فی تبویب اجوبة المسائل الدینیة

۲۵- مقصود الطالب

۲۶- مصحف کریم

۲۷- مکارم الاخلاق

۲۸- نهج البلاغة- عبده

۲۹- النصاریات الکبری

۳۰- هل تعرف الصلاة

۳۱- تاریخ النیاحة علی الامام الحسین (ع)